
الأهرام
ديوان الحياة المعاصرة
د. يونان لبيب رزق
الجزء الثالث
القسم الأول



الأهرام ديوان الحياة المعاصرة

الجزء الثالث - القسم الأول

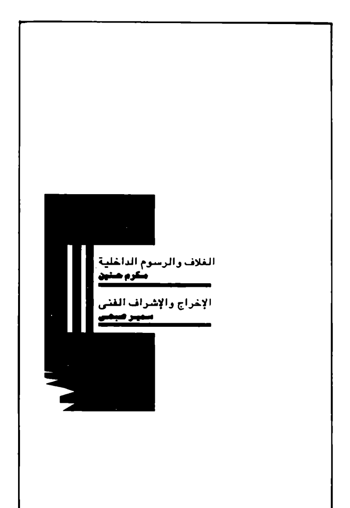
مركز تاريخ الأهــرام



ديـــوان الحيـــاة المعاصرة

د . يونان لبيب رزق

الجزء الثالث - القسم الأول



الغلاف والرسوم الداخلية
مكرم حنين

الإخراج والإشراف الفنى
سمير صبحى



الأهرام ديــوان الحيــاة المعاصرة

الجزء الثالث

القسم الأول

١٨٩٢-١٩٠٠

مقدمة

نقطة البداية فى هذا الجزء من الديوان جاءت مع اعتلاء الخديوى عباس حلمى الثانى مسند الخديوية فى يناير عام ١٨٩٢، وكانت بداية ساخنة تصورت سلطات الاحتلال البريطانى أنها سوف تقتصر على التولية، إلا أنها امتدت حتى نقطة النهاية التى اخترناها مع غروب شمس القرن التاسع عشر فى اليوم الأخير من عام ١٩٠٠.

المصدر الأساسى لهذه السخونة، التى وصلت فى بعض الأحيان إلى درجة الغليان، أن ذلك العقد قد عرف اشتداد عود الحركة الوطنية التى لم تتوقف فى أى وقت منذ قيام الاحتلال عام ١٨٨٢، والتى ساعد على قيامها مجموعة من الأسباب .. تولى خديوى شاب ذى ميول وطنية قوية على عكس أبيه الذى هادن السلطان الاحتلالية، ظروف استعادة السودان (١٨٩٦ - ١٨٩٩) وما صحبها من صراع فرنسى - بريطانى وصل إلى ذروته فى حادثة فاشودة الشهيرة، ثم قبل ذلك وبعده تنامى قوة جماعات كبار الملاك والأفندية الذين أرادوا أن يكون لهم قولهم فى شئون بلادهم.

ذات الفترة عرفت متغيرات هامة فى طبيعة الحكومة المصرية وفى نوعية حكامها، الأمر الذى دعانا إلى تخصيص قسم لها بدءا من الأسرة الخديوية وما جرى بينها من صراعات، ومرورا بالسلطتين التنفيذية والتشريعية: الوزارة ومجلس الشورى، ووصولا إلى الأقاليم التى عرفت السلطات المحلية فيها متغيرات هامة قلما حظيت بعناية الباحثين فى التاريخ المصرى المعاصر.

خلال نفس العقد دخلت متغيرات هامة أيضاً على المؤسسات التعليمية والثقافية، الأمر الذى دعانا إلى إعادة التأريخ لمؤسسات قديمة مثل مدارس القصر العينى والحقوق والجمعية الجغرافية، أو أن نرصد ظهور مؤسسات جديدة لم يعرفها

التاريخ المصرى من قبل، مثل مدارس البنات الخاصة.

وكعادتنا فى الجزئين السابقين، فقد أولينا المؤسسات اهتماما خاصا اقتناعا منا أن دراسة تاريخها يبقى فرعا من أهم فروع الدراسات التاريخية، وقد عرف هذا العقد ظهور مجموعة كبيرة من المؤسسات بعضها حكومى وأغلبها أهلى، الأمر الذى يمكن أن يعزى إلى استقرار الأحوال الاقتصادية وحدوث متغيرات اجتماعية أفرزت مثل تلك المؤسسات.

لعل ذلك ما دفعنا إلى أن نخصص قسما خاصا لتلك المتغيرات رصدنا فيه بعض الظواهر الهامة التى فرضت نفسها على الحياة الاجتماعية فى مصر خلال تلك السنوات.

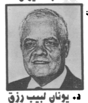
وكعادتنا أيضا، فقد خصصنا القسم الأخير من هذا الجزء والذى ضم سبعة موضوعات لمتابعة تاريخ الأهرام هذه المرة، وليس التاريخ المصرى من خلال الأهرام، وهو القسم الذى جاء تحت عنوان "صحافة".

وبحكم ثراء الفترة موضع الدراسة، والتى استغرقت من الديوان تسعا وخمسين حلقة، لم نتمكن من إصدار هذا الجزء فى قسم واحد، الأمر الذى دعانا إلى إصداره فى قسمين، شأن سابقه .. إثنتان وثلاثون حلقة للقسم الأول وسبع وثلاثون للقسم الثانى.

المهم أن هذا العمل، مثله مثل الجزئين السابقين اللذين صدرا عن الديوان، إنما يقدم صورة بانورامية وحية لحياة المصريين ولمسيرة الأهرام خلال السنوات التسع الأخيرة من القرن الماضى، الأمر الذى يغرى بعقد كثير من المقارنات، فيما حاولنا أن نفعله قدر الطاقة، والذى يقدم تجربة تاريخية نعتقد أنها فريدة ومتجددة فى الوقت نفسه، مما يقدم خدمة جديدة لمحبى التاريخ وقراء الأهرام، ونتمنى أن نكون قد وفقنا فيها.

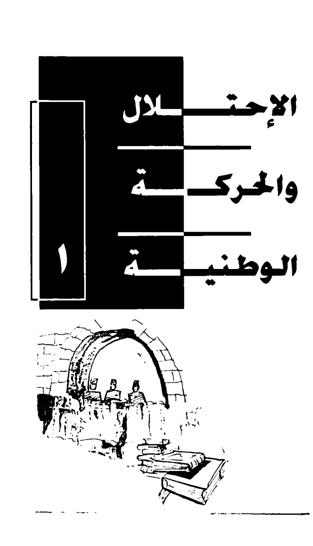
وعلى الله قصد السبيل،،

كاتب الديوان



د. يونان لبيب رزق




الإحتلال
والحركة
الوطنية
١



١

الفرمان العلى الشأن

- أزمة دولية وتحركات عسكرية للضغط على الباب العالى
- موكب حامل الفرمان يتقدم فى سكة مرشوشة مكنوسة والبوليس وقف على جانبيها
- المعتمد البريطانى يرفض تلاوة الفرمان قبل اطلاعه عليه
- مهرجان الاحتفال بتلاوة الفرمان بتولية عباس الثانى

الفرمان العلى الشأن

" أشرقت شمس هذا اليوم على وجوه باشة وثغور باسمة وأفئدة سارة وآمال حية يتأهب ذووها للاشتراك بمهرجان الاحتفال بتلاوة الفرمان السلطاني العلى الشأن والمؤذن بتولية أميرهم على الأريكة الخديوية المصرية مؤيدة الأركان ".

كان هذا هو مطلع الوصف التفصيلي للاحتفال بتلاوة فرمان تولية الخديوي عباس الثاني الذي بعث به بشارة تقلا مدير تحرير الأهرام من القاهرة الى الجريدة بالأسكندرية يوم ١٤ أبريل عام ١٨٩٢.

الاحتفال جرى في ميدان سراي عابدين الذي أحطات به صفوف العساكر المصرية والانجليزية حيث أقيمت "ثلاثة شوادر مفروشة بالطنافس، وقف القناصل الجنرالية ومديرو الادارات والمديريات ورؤساء دوائر الحكومة في الشادر الذي على يمين سلاملك السراي والرؤساء الروحانيون وأعضاء مجلس شورى القوانين في الشادر الذي على يساره، وأصحاب الجرائد ووكلاؤهم والأعيان والتجار الأوربيون والأعيان والتجار الوطنيون في الشادر الثالث المتد أمام جناح السراي الأيسر " ، وكان بشارة جالسا في هذا الشادر الأخير يرصد ويراقب ويكتب .

جاء فيما كتبه فى صباح ذلك اليوم الخميس ١٤ أبريل أنه فى الساعة العاشرة أقبل الخديوى من داخل السراى "يحف به البرنسات اعضاء العائلة الخديوية الكريمة ودولتلو مختار باشا الغازى والنظار" .

من جانب " آخر أقبل حضرة صاحب الدولة أيوب باشا المبعوث السلطانى الحامل الفرمان الشاهانى العلى الشأن فى عربة من عربات التشريفات الخديوية يقودها اربعة من الجياد فحيته العساكر جميعا بالسلام العسكرى.. واستقبله فى اعلى السلم الجناب الخديوى المعظم فقدم دولة المبعوث الشاهانى لسموه الفرمان العلى الشأن فاستلمه وقبله وأصدر اوامره الى حضرة المهمندار (التشريفاتى) سعادتلو شكرى بك بقراءته ففض ختامه الشريف وقرأه ثم قرأ من بعده الارادة السامية بوضع شبه جزيرة سيناء تحت ادارة سمو الجناب العالى " .

بعد ذلك صدحت الموسيقى العسكرية بالسلامين السلطانى والخديوى واطلقت مدافع "القلعة العامرية " مائة طلقة وواحد ودخل الجميع الى السراى حيث تناولوا القهوة والمرطبات. انصرف بعدها المبعوث السلطانى الى سراى المنيرة حيث كان يقيم وانتهت مع ذلك الطقوس الرسمية للاحتفال بتلاوة الفرمان العلى الشأن ولم يكن فرمانا عاديا !

أمران غريبان على الأقل يلفتان النظر فى هذا الفرمان : أولهما الارادة السامية التى الحقت به والخاصة بسيناء ، وثانيهما أنه قد فصل بين وصول برقية الصدر الاعظم فى ٩ يناير بصدور الارادة السنية السلطانية المتعلقة بإحالة "مسند الخديوية " الجليلة الى حضرة فخامتلو دولتلو عباس حلمى باشا اكبر انجال الخديوى المرحوم محمد توفيق باشا وذلك طبقا لفرمان الوراثة الخديوية وبين قراءة الفرمان بذلك يوم ١٤ ابريل اكثر من ثلاثة أشهر أو على وجه التحديد ستة وتسعون يوما ، وكان لهذا التأخير اسبابه الأمر

الذى احتل معه هذا الفرمان العلى الشأن مكانا بارزا فى التاريخ المصرى الحديث، مما يشكل رواية من روايات هذا التاريخ تابعتها الاهرام بكافة تفاصيلها وعلى نحو قد لا تجده فى غيرها من المصادر المتاحة !

* * *

فى بداية الأمر ، وبعد مرور نحو ثلاثة اسابيع على "الارادة السنية" دون وصول "الفرمان العلى الشأن " بدأت الشائعات تتردد أن ثمة مشكلة، الأمر الذى دفع الأهرام الى القول فى عددها الصادر فى ٥ فبراير بأن أخبار الأستانة الخصوصية أفادت أن " لا معارضة ضد الفرمان، بل أن التأخير بسيط وسيكون تماما كفرمان المرحوم توفيق باشا ويؤكدون أنه سيحمله صاحب الدولة المشير شاكر باشا " .

بيد أنه مر الوقت دون وصول الفرمان ، الأمر الذى أخذت معه الأهرام تبحث عن الاسباب، خاصة بعد أن تحدثت اكثر من مرة عن بشائر هذا الوصول وأنه وشيك !

عزت هذا التأخير أولا الى الاختلاف حول العادة القديمة بالانعام بمبلغ هدية لحامل الفرمان ، وهو المبلغ الذى كان يطلق عليه اسم "الحلوان" من قبل، "ونعرف من المشيرين أكثر من واحد دفع الف وخمسماية الى الفى جنيه هدية لحامل البراءة ومصر كانت تدفع فى السابق فوق العشرين الف جنيه ودفعت لحامل فرمان ساكن الجنان فقيد الوطن توفيق عشرة آلاف جنيه " وهو الاختلاف الذى بدا من قول الأهرام أن السلطان رأى فى استمرار هذه العادة "حطة فى شرف الحامل لفرمانه فأصدر ارادته بإلغائها " ، وأن الجدل الذى دار حول هذه القضية فى قصر يلديز (القصر السلطانى) هو الذى أخر وصول الفرمان !

عزته بعد ذلك الى رغبة أبداها السلطان أن يقوم الخديوى الجديد بزيارة الأستانة قبل صدور الفرمان "لتقديم مواجب الاحترام لحضرة الخليفة أمير المؤمنين" . وأن الخديوى الشاب على استعداد لتلبية الدعوة رغم الشائعات التى ملأت العاصمة المصرية بأن "سموه لا يعرف متى يبرح الأستانة اذا زارها" مما اعتبرته الأهرام من أقوال المرجفين المغرضين !

غير أن الحديث عن هذه الزيارة توقف بعد أن تدخلت سلطات الاحتلال البريطانى لمنعها، مما ادى الى الكشف عن الحقيقة فى تأخير الفرمان وهى "أن يعرف الانكليز أن جلالة السلطان مطلق التصرف فى بلاده يتصرف تصرف المالك الشرعى فى ارضه سواء كان ذلك فى مصر أو فيما بين النهرين : العراق فكلاهما واحد لديه وكان هذا الانكشاف بداية لمعركة بين الأستانة ولندن وكان ميدانها قضية الحدود .

والقضية وإن بدت فى جانب منها خلاف حول تبعية شريط من الأراضى ضاق حتى انحصر فى هذا القسم المتاخم للساحل الشرقى لخليج العقبة ، فيما عرف بخط العقبة ، واتسع حتى ضم اغلب شبه جزيرة سيناء شرقى الخط الذى اراده السلطان بين رفح والسويس فيما عرف بخط الطور، إلا أنها كانت فى الحقيقة صراعا بين السيادة الفعلية التى أصبحت لبريطانيا بعد الاحتلال والسيادة القانونية التى كانت للدولة العلية منذ مطلع القرن السادس عشر وهو صراع استخدم فيه كل طرف ما يملك من أدوات .

وقد أدركت الأهرام ماهية هذا الصراع وجهرت بانحيازها الى السلطة القانونية فيما عبر عنه مدير الجريدة فى مقال طويل له فى العدد الصادر يوم ٢٤ مارس عام ١٨٩٢ .. قال :

"لسنا نلوم الانكليز فهم لا يخدمون إلا مصلحتهم، بل نمتدح رجال

السلطنة لأنهم أدركوا سر المسألة فنبذوا المطالب المجحفة بحقوق الأمة والوطن ونحن نعلم علم اليقين ان المصريين كلهم مرتاحون من سياسة الخليفة أمير المؤمنين " .

الأداة الأساسية للضغط من جانب الاستانة كانت بالتمسك بخط الحدود الذى جاء فى فرمان ١٨٤١ بحرمان مصر من خط العقبة وتوابعه وخط الطور وتوابعه بالوصول الى السويس فيما وصفت الأهرام خطورته بقولها "ولا خفاء ما للطور من الأهمية سياسيا فإن صاحبه يضع يده على مدخل بوغاز السويس وفى ذلك من الاهمية لمثال انكلترا البحرية قوة والهندية استعمارا ما لايفوت العاقل البصير" !

أما الأداة الأساسية للضغط من جانب حكومة لندن فقد كانت القوة حين بادرت الى تجميع قطعها البحرية فى البحر المتوسط فى الاسكندرية فى رسالة تهديد واضحة لحكومة الأستانة لم يملك السلطان معها إلا القول انه سيتجنب "مثل هذه المظاهرات العظيمة ولذلك فهو سيرسل الفرمان عن طريق بورسعيد والأسمعيلية بحيث تضطر السفن الانكليزية الى أن تبرح الاسكندرية وترسو فى مياه بورسعيد "

ضغطت حكومة لندن ايضا على الباب العالى من خلال الترويج بأنه ليس احب اليها من تأخير الفرمان بحكم ما سيؤدى اليه من أن "سمو الخديوى عباس باشا يتصرف فى سلطته من غير حاجة الى تثبيت مولاه له وانه ليس اشهى لانكلترا من ان ترى خديو مصر وشعبها يتعودون على ألا تكون لهم علاقة بالاستانة العلية ولم تلبث أن أثمرت هذه الضغوط".

ورغم تمحك الباب العالى أن وصول الفرمان قد يتأخر الى ما بعد نهاية شهر رمضان المبارك عام ١٣٠٩ الذى كان قد بدأ يوم ٢٩ مارس عام

١٨٩٢ م، فإن الأخبار اخذت تتوالى بتعيين المشير أحمد باشا ايوب والوفد المرافق له لحمل الفرمان وأن الباخرة المعينة لحمل دولته قد برحت الاستانة قاصدة ثغرنا حسبما جاء فى الأهرام الصادر يوم ٣١ مارس، تبعته الصحيفة بعد ذلك بيومين بخبر مؤداه أن الباخرة تصل الى الاسكندرية مساء الاحد ٣ أبريل والراجع أن الاحتفال بتلاوته بمصر سيتم يوم الاربعاء .

وتأخر وصول اليخت "عز الدين" الى فجر يوم الاثنين حين ظهر أمام بوغاز الاسكندرية، فأفادت مصلحة المنارات بذلك سعادة محافظ الثغر الذى تولى بموجب الأمر الكريم ترتيب حفل اللقاء، وعند الساعة السادسة دخل اليخت البوغاز وكانت جميع السفن المصرية الراسية فى الميناء مزدانة بالاعلام والرايات العثمانية .

وتستطرد الأهرام فى وصف استقبال الوفد الشاهانى فتقول انه فى "السابعة والنصف رسا اليخت فى المكان المعين له وكان فى انتظاره بالزوارق المخصوصة وبالملابس الرسمية اصحاب السعادة محافظ الثغر والمهمندار وقومندان الدارعة محمد على وكبار ضباط البحرية وحضرات الياوران الكرام وأطلقت الدارعة محمد على ٢١ مدفعا".

وبعد متابعة المزيد من الوان "الاستقبال الفخيم" الذى كان قد تم إعداده للمشير ايوب باشا ومن بصحبته وصفت الأهرام موكبه من رأس التين الى المحطة حيث "كانت السكة مرشوشة مكنوسة والبوليس وقف على جانبيها للقيام بواجب اللقاء وكانت شرفات المنازل والدكاكين مزدانة وكانت المحطة مزينة مفروشة .. وعند الساعة العاشرة تحرك القطار من المحطة فأطلقت طابية كوم الدكة ٢١ مدفعا وسافر القطار على الطائر الميمون" .

لم ينته وصف الأهرام عند هذا الحد، فقد انتشر مندوبو الصحيفة على كل

المحطات التى سيمر بها قطار المشير .. مندوب دمنهور يبرق "قوبل دولتلو المندوب العثمانى الحامل الفرمان الشاهانى بعظمة ووقار" ومندوب طنطا "جرى استقبال دولة المبعوث الشاهانى بغاية الاحتفاء والاحتفال من الهيئة الملكية والعسكرية " ومندوب بنها "كان الاحتفال باستقبال القطار المقل دولتلو ايوب باشا بالغاً حد الإتقان والنظام " حتى وصل الى محطة مصر حيث كان بشارة تقلا بين المنتظرين. وقد تولى منذ الساعة الثانية والدقيقة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٥ أبريل متابعة ما جرى بشأن تلاوة "الفرمان العلى الشأن" ، وكانت متابعة شديدة الاثارة !

* * *

ثلاثة تلغرافات بعث بها مدير تحرير الأهرام من القاهرة فى أقل من ساعة بين التاسعة و ١٥ دقيقة والعاشرة و٥ دقائق من صباح يوم الاربعاء ٦ أبريل عام ١٨٩٢ حملت نذر الأزمة الشهيرة التى جرت حول تلاوة الفرمان العلى الشأن.

التلغراف الأول حمل الخبر بأن "الجناب السلطانى لا يرفض رجاء مصر بترك ادارة الطور لها وأما العقبة وحصون خطها فتضاف الى ولاية اليمن ".

جاء فى التلغراف الثانى : "اتضح ان سفير انكلترا بالأستانة العلية لم يطلع على البرلمان فأطلع اللورد سالسبورى وزير الخارجية بذلك وهكذا أمر السير بارنج بأن يعارض فى تلاوة الفرمان الى ما بعد الوقوف على نصه أولا، والى ان تصدر إرادة سلطانية بترك إدارة الطور لمصر كالسابق ثانيا".

أما التلغراف الأخير فقد بدا منه اتخاذ القضية لطابعها الدولى حين اجتمع "حضرة قنصلى فرنسا والروسيا الجنرالين مع الخديوى وناظر الخارجية والمندوب السامى العثمانى وتخابروا معهم فى أمر الفرمان ".

تكشف الأهرام فى اليوم التالى أسرار الاتصالات خلال الساعات الأربع والعشرين التى تلت وصول تعليمات وزير الخارجية البريطانية .

● اجتمع السير بارنج بالخديوى واطلعه على تلغراف سالسبورى وطالبه أن يرفض قراءة الفرمان وإن انجلترا سوف تدعم موقفه فجاءت اجابة عباس بأنه لا يستطيع ان يرفض الفرمان واذا كان لانكلترا علل فلتخابر الاستانة وأن سموه لا يقابل نعمة جلالة السلطان بإرساله الفرمان بنكران الجميل، ولا سيما وأن مثل هذه الخطة ت"عد عصيانا عند جميع المسلمين".

● اعقب ذلك اجتماع بارنج برئيس النظار مصطفى فهمى الذى اجتمع فى اليوم التالى هو والنظار مع الخديوى تقرر بعدها "تأخير القراءة بضعة أيام للتوفيق بين مطالب السلطنة السنية وانكلترا" .

● فى نفس الوقت كان الخديوى والنظار يستدعون "قناصل الدول العظيمة" ليخابروهم فى المسألة وطلب الخديوى منهم "أن يوسطوا سفراءهم فى الاستانة لحسم الخلاف بين الدولة العلية وانكلترا وعرفت انهم اجابوا طلبه .. والمأمول حسم النازلة على ما عرضه المختار بإضافة خط العقبة لولاية اليمن وبقاء خط الطور لمصر كالماضى ونحن ننتظر الجواب السلطانى الى صباح الغد" .

● جاءت الأخبار خلال ذلك أن سفيرى روسيا "نيلدوف" وفرنسا "كامبون" فى العاصمة التركية تمكنا أن يحصلا من السلطان على وعده الصادق وإرادته الكريمة ببقاء ادارة الطور لمصر كما كانت لأجداد سمو الخديوى الحالى وسألهما ابلاغ ارادته هذه الى الجناب الخديوى بواسطة حضرات قنصليهما الجنرالين .

● فى تلك الاثناء زادت تحركات الاساطيل فى البحر المتوسط والتى لم

تقتصر على الاسطول البريطانى ، فقد شارك الفرنسيون فى تلك التحركات حين ابحر اسطولهم من بيروت الى مياه بورسعيد وأشارت الأهرام الى أن اميرال وضباط العمارة الفرنسية سيحضرون الاحتفال بقراءة الفرمان العالى الذى سيحتفل به إما الأحد أو الاثنين ١٠ و ١١ ابريل ".

وبدأت الأزمة فى الانفراج بعد أن ابرقت الصدارة العظمى الى مختار باشا ما مضمونه " أن خطوط البحر الاحمر لا تدخل فى اراضى مصر المعطاة بالفرمانات السلطانية .. وقد استرجعنا حصن الوجه من نحو خمس سنين ثم ضبا والمويلح من أشهر وأضفناها الى ولاية الحجاز، وأخيرا امرنا بإضافة العقبة وحصنها وخطها للحجاز ايضا وأما خط الطور وإدارته فتستمر على حالتها الراهنة " غير ان هذا الموقف السلطانى لم يرق تماما لحكومة لندن ، التى ارادت أن يكون كل شئ محددا !!

أرادت اولا نشر الفرمان العلى الشأن بترجماته الفرنسية والعربية وقد قامت الاهرام بنشر نصه العربى الكامل ، وقد سجل السير بارنج الاختلاف الذى ورد بين النص الفرنسى للفرمان الصادر لتوفيق والفرمان الذى جاء لعباس.

ففى كتاب وجهه المعتمد البريطانى لناظر الخارجية المصرية جاء ما نصه : ترون سعادتكم ان الفرمان يتضمن فقرة بخصوص حدود مصر لم تذكر فى الفرمان الصادر الى المغفور له محمد توفيق باشا الخديوى السابق ، فقد جاء فيه أن عظمة السلطان يسند الى سمو الخديوى "خديوية مصر كما هى مؤلفة من حدودها القديمة مع الأراضى الملحقة بها" أما الفرمان الحالى فمذكور فيه "أن الخديوية المصرية بحدودها القديمة المبينة فى الفرمان الشاهانى المؤرخ فى ٢ ربيع الثانى سنة ١٢٥٧ - ١٣ فبراير ١٨٤١ وفى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الاراضى المضافة طبقا للفرمان الشاهانى العالى الصادر

فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨١ هجرية قد عهدت الى فخامتكم " وقد وردتنى تعليمات من حضرة ناظر خارجية انكلترا بأن استلفت نظر سعادتكم الى هذه المغايرة وما اذا كانت قد وردت ايضاحات فى شأن ذلك من الباب العالى الى الحكومة المصرية" .

وكان قصد سلطات الاحتلال البريطانى من هذا الكتاب ان تحصل على الرد من الحكومة المصرية متضمنا الارادة السلطانية التى تضمنتها برقية الصدر الأعظم المرسلة الى الخديوى فى ٨ أبريل حتى تكتسب صفتها الدولية ولا تكون مجرد ترتيب بين الاستانة والقاهرة يمكن ان ترجع فيه الاولى أى وقت.

وجاء فى رد ناظر الخارجية المصرى ما اراده بارنج من أن "فخامة الصدر الاعظم قد أرسل الى سمو الخديوى ارادة من جلالة السلطان المعظم بطريق التلغراف يعده فيها اليه كما عهد الى سلفائه ادارة شبه جزيرة طور سيناء وهذه الارادة التى تجدون نسختها طيه قد أرضت سمو الخديوى كل الرضى".

ولمزيد من وضع الدعائم الدولية التى سعت الى ارسائها سلطات الاحتلال لخط الحدود المصرى مع الأراضى العثمانية فى الشرق وبعد اتصالات مع باريس وبطرسبرج ، صدرت ثلاث وثائق نشرتها الأهرام .

الاولى على شكل كتاب وجهه قنصل فرنسا الجنرال فى القاهرة لناظر الخارجية المصرى جاء فيه أن "حكومة الجمهورية الفرنسوية لما كانت قد اطلعت رسميا على صورة فرمان التولية لسمو عباس باشا حلمى ، وعلى الارادة الشاهانية المتعلقة بشبه جزيرة سيناء قد كلفت سفيرها لدى الباب العالى بأن يعتمد على هذين الأمرين العاليين" .

الكتاب الثانى وجهه القنصل العام الروسى فى القاهرة المسيو كوبندر الى

ناظر الخارجية المصرى ايضا ويحمل نفس المعنى .

الكتاب الأخير وجهه السير ايفلين بارنج نفسه للناظر ذاته وكان اكثر تفصيلا، ارسى فى جانب منه مبدأ أنه " لا يمكن حدوث تغيير فى الفرمانات المقررة بها الصلات بين الباب العالى ومصر بدون رضاء حكومة جلالة ملكة بريطانيا العظمى".

أرسى فى جانب آخر حدود مصر الشرقية "بخط وهمى الى الجنوب الشرقى مبتدئا من مسافة قصيرة من شرقى العريش الى خليج العقبة . وأما حصن العقبة الكائن شرقى الخط المذكور فتابع لولاية الحجاز" .

أرسى فى جانب أخير العلاقة العضوية بين "الفرمان العلى الشأن" وبين الارادة الشاهانية التى تضمنها تلغراف فخامة الصدر الأعظم الوارد بتاريخ ٨ أبريل .

وانتهى من كل ذلك الى القول بأنه " لا معارضة فى قراءة الفرمان رسميا مضافا اليه التلغراف التوضيحى البادى ذكره" ، وهو ما حدث يوم ١٤ أبريل. ولنقرأ الموضوع من أوله.

٢

إهانة شرف ملكة الإنكليز

الخديوى عباس :
« الانجليز
نصبوا
لى
شركاً » !

●

كرومر :
تحليت بالصبر
حتى توفر
لى
حماقة الخديو
فرصة الضربة
القاضية

كتشنر

إهانة شرف ملكة الإنجليز

ملحوظ

الخديوى على الأورطة الثانية إهانة للضباط الانجليز وللشرف العسكرى الانجليزى ولشرف جلالة الملكة" ، بهذه العبارة التى نقلتها الأهرام عن بعض الصحف اللندنية لخصت الجريدة الموقف الاحتلالى من الأزمة الشهيرة التى جرت فى مطلع عام ١٨٩٤ والتى عرفت باسم "أزمة الحدود" نتيجة لأنها قد جرت خلال رحلة قام بها الخديوى الى الحدود الجنوبية والتى ترددت قصتها فى أغلب المراجع التاريخية ، وإن كنا لم نعرفها بدرجة كافية عن صناعها أو شهودها القريبين مع أن أياً منهم لم يتأخر عن تقديم روايته أو الإدلاء بشهادته ..

الخديوى عباس الثانى نفسه قدم الرواية فى مذكراته التى نشرت لأول مرة فى جريدة المصرى عام ١٩٥١ ، ثم صدرت مرة أخرى منذ أعوام قليلة تحت عنوان "عهدى" ، بينما قدم اللورد كرومر ، المعتمد البريطانى فى القاهرة ، والطرف الثانى من الأزمة ، روايته فى كتاب أصدره عام ١٩١٥ ، وفى أعقاب عزل الخديوى وبإسمه .. عباس الثانى ABBAS II.

أحمد شفيق باشا أحد رجال عباس القريبين ، ومرافقه فى "السياحة الصعيدية "، على حد توصيف الأهرام ، قدم شهادته فى الجزء الثانى من مذكراته ، ومعه بل ربما قبله قدمت الأهرام شهادتها .

يضفى على الشهادة الأخيرة أهمية خاصة هذا النبض الحى الذى يتدفق فى عروقها ، وهو النبض الذى افتقرت اليه بقية الروايات والشهادات، ولسبب بسيط ، فبينما جاءت كتابات هؤلاء بعد سنوات طويلة من الحادثة مما بدت معه وكأنها خارجة من ثلاجات التاريخ ، فإن كتابات الأهرام جاءت مواكبة للأحداث وتراوحت بين الخبر والتعليق والمقال ..

ورغم التميز الذى تتسم به تلك الكتابات فإنه يبقى لثلاجة التاريخ أهميتها .. على الأقل بالنسبة لأطراف الحادثة .

* * *

"نصبوا لى شركا " هذه هى العبارة التى وصف بها عباس الثانى الحادثة فى مذكراته ، ولم يكن بعيدا عن الحقيقة فيما جاء فى اعتراف اللورد كرومر فى كتابه عن الخديوى .

بعد رصد أشكال سياسات الخديوى العدائية تجاه الاحتلال خلال العامين اللذين كانا قد انقضيا من حكمه قال كرومر بالحرف الواحد : "كان واضحا استحالة استمرار هذا الوضع .. وقد عزمت على اختيار ميدانى للمعركة فى الصراع المتصاعد وبشروطى ، وهى : أن يتفهمها الرأى العام البريطانى ، وألا تمنح أى مبرر لتدخل القوى الدولية ، وأنه إذا ما تحليت بالصبر فسوف توفر لى حماقة خصومى الفرصة المناسبة لتوجيه ضربة قاضية ، ولم يخيب هؤلاء توقعاتى ".

"If I had the patience to wait, the folly of my opponents would afford me some opportunity for striking a decisive blow. they did not belie my anticipations".

الحماقة التى ارتكبها الخديوى الشاب، فيما ارتآه كرومر، كانت أولا باصطحابه وكيل وزارة الحربية ، محمد ماهر باشا، والذى كان قد عينه قبل وقت قصير ، كرجل الخديوى فى الجيش الذى كان قد سيطر عليه الضباط البريطانيون بعد الاحتلال، وكان الرجل قد اشتبك فى معارك عديدة مع هؤلاء خلال ذلك الوقت ، وكان اصطحابه بما يمكن ان يترتب عليه من احتمالات المواجهة، مما يعنى ببساطة صب الزيت على النار .

نبه رئيس الوزراء رياض الخديوى لخطورة هذه الصحبة ، غير أن الأخير رد بأنه "لا علاقة بين استصحابى لماهر باشا وبين المشادة التى بينه وبين السردار" الأمر الذى دفع رياض باشا ان يوجه النصيحة لماهر بأن "الأعمال الادارية لا تشابه المسائل الحربية لأن الاخيرة خطرة جدا فأرجو ألا تتحكك بها فإنها هى النار ولا يلزمنا أن نلعب بالنار" !

الوجه الثانى من الحماقة ان الخديوى الشاب قد صدق أنه القائد الأعلى للجيش المصرى وأن الضباط البريطانيين فى هذا الجيش مرؤوسوه وتصرف من هذا المنطلق ، ومن هنا جاءت ملاحظاته على عمل هؤلاء ، خلال تفتيشه على القوات الموجودة فى حلفا عصر يوم الجمعة ١٩ يناير .

عبر الأهرام عن ذلك بقوله : " لا مشاحة أن الجناب الخديوى هو القائد الأول للجيش المصرى وما السردار ووزير الحربية إلا تحت إمرته وطوع إرادته وإشارته وقد أقسموا على الطاعة فى خدمته إذا كانوا صادقين "، ولكن ما يعتقده الخديوى والأهرام شئ ، وما حدث نتيجة لملاحظات عباس الثاني كان شيئا آخر .

وتتوافر أكثر من رواية عن هذه الملاحظات ، من أحمد شفيق باشا ، ومن اللورد كرومر، ومن الأهرام .

رواية أحمد شفيق ان الخديوى بينما كان يقوم بالتفتيش على رجال الأورطة الثانية قال لقومندانها الإنجليزى " إن هذه الجنود فى حالة تدعو الى الخجل"، بينما قال لقومندان أورطة أخرى "إننى آسف لأن سير هذه الأورطة حسنا كسير الأورطة الأخرى "ثم التفت لكتشنر قائلا " اننى أمدح كل ضابط يقوم بواجباته وألوم كل ضابط يقصر فيما عليه نحو فرقته" .

رواية كرومر نقلها عن البرقية التى جاءته من كتشنر عن الحادثة وقد جاء فيها أن الخديوى أبدى ملاحظات عديدة حط فيها من قدر ضباط القيادة البريطانيين " وأعرب لى بعد ذلك عن رأيه بأنه من العار أن يفتقر الجيش المصرى الى الكفاءة على هذا النحو "!

رواية الأهرام كانت الأكثر تفصيلا ، وبدأتها الصحيفة بخبر يوم الثلاثاء بأن الخديوى "أبدى ملحوظاته علانية للجيش فغضب السردار لاعتباره ذلك تحقيرا للضباط واستقال وأبلغ شكواه للورد كرومر".

بعد أربعة ايام تزيد الصحيفة أخبار الحادثة تفصيلا فتقول: أن "سمو الخديوى مدح حاميات أصوان وكورسكو وسرس ومدح بحلفا الأورطة الثالثة وفرقتى السوارى والطوبجية وضباطهم انكليز ولكنه ندد بالأورطة الثانية، ولما اختلى بكتشنر قال له أنها مخجلة".

ومحاولة الأهرام أن تسجل أن ضباط الفرق التى مدحها الخديوى كانوا من الانجليز جاءت كرد على الصحف البريطانية التى كانت تشن حملة عندئذ بإيعاز من كرومر كما اعترف فيما بعد ، بأنه بينما كال عباس المديح للفرق التي تتشكل من الفلاحين التى يقودها ضباط مصريون ، فإن الفرق التى وجه لها انتقاداته كانت من السودانيين الذين يقودهم ضباط بريطانيون، وهو الأمر الذى زادته الصحيفة إيضاحا فى عدد تال، قالت :

"استعرض العباس جيشه المصرى وامتدح الضباط والأنفار إلا الأورطة الثانية بحلفا فندد بها واعترف نفس قومندانها الانكليزى بأحقية القصور مما برهن ان العباس بامتداحه ذلك قدر نظام الجيش وقواده الانكليز حق قدرهم، ولم يفرق بين السودانى والمصرى، إذ أن فى الحدود أرطا سودانية غير الأورطة الثانية" .

وتقدم الأهرام جانبا آخر من الرواية فيما نقلته عن الصحف الانجليزية، وإن كانت قد تحفظت فوصفته بالمزاعم .. جاء فيه "أن الخديوى قد خاطب هذه الفرق بكلام لا يعد قاسيا فقط، بل يحسب فى جانب الإهانة والتحقير، ثم التفت الى وكيل الحربية ماهر باشا الذى كان إلى جانبه دائما وتغافل عن وجود الانكليز فى أركان حربه كأنه لا يراهم وأظهر مزيد رضاه من الجنود الوطنية المحضة واستياءه من الجنود التى ضباطها انكليز بقوله : ذلك أمر معيب وأن هؤلاء الأنفار ليخجلوننى وذلك شئ فاضح ولا يمكن ان يكون أردأ من هذا وأشكر الله على أنهم ليسوا من جنودى"!

وكيفما كان الأمر فإن الروايات جميعا تتفق على أن تلك الملاحظات أدت الى تقديم السردار كتشنر باشا استقالته التى كانت بمثابة إشارة البدء فى تفجير الأزمة ..

* * *

شهدت الساعات التالية لتقديم استقالة السردار جهودا مضنية من الطرفين .. الخديوى ورجاله فى حلفا يسعى الى احتوائها ، والمعتمد البريطانى فى العاصمة ارتآها الفرصة المناسبة لتأديب عباس، ومن ثم تطويرها على النحو الذى يحقق هذا الهدف.

محاولة الاحتواء رواها بالتفصيل شفيق باشا فى مذكراته ، بينما جاوزت

الأهرام حدود الرواية الى المشاركة فى المحاولة ..

يقول شفيق أن الخديوى أبلغ السردار لدى تقديم استقالته أنه لا يقصد توجيه انتقادات شخصية له ، وأنه فعل ذلك مدفوعا بحبه لجيشه "ولهذا لا أفهم لماذا تتحدث عن الاستقالة وتريد أن تعطى لأمر خصوصى معنى سياسيا ؟ . وعند ذلك عدل كتشنر عن الاستقالة ".

ويضيف معبرا عن موقف الخديوى والحاشية "بارحنا أسوان الى القاهرة ونحن فى شغل شاغل من جراء ما حدث ولكنا كنا نعتبر أن المسألة قد انتهت عند هذا الحد نظرا لوعد كتشنر " .

تعليق الأهرام فى نفس الاتجاه أن الخديوى قال ملحوظاته بغاية الاعتدال، ومع ذلك "استاء كتشنر وقدم بين يديه استعفاءه ثم استرجعه وقد رأى أنه اندفع كثيرا وليس هناك ما يوجب استقالته وإلا فلماذا استرد استعفاءه إذا كان الداعى مهما" ؟

على الجانب الآخر ، وفى القاهرة ، شرع كرومر فى العمل على تصعيد الأزمة التى ارتآها ميدانا مناسبا للمعركة كما وضع شروطها..

● فهى مناسبة على ضوء أنه كان قد سبق زيارة عباس الى الحدود بوقت قصير زيارة قام بها القوميسيير العثمانى فى القاهرة ، الغازى مختار باشا ، والذى أثنى على نظام الجيش المصرى، ولما كان مختار قائدا عسكريا كبيرا ووصل فى الجيش العثمانى الى رتبة المشير، ولما كان عباس، الشاب الذى لم يتجاوز العشرين وقت الأزمة ، لم ينل من التعليم العسكرى إلا أقله، فإن ملاحظاته لم تبد بريئة من الغرض، الأمر الذى ارتآه كرومر نقطة محسوبة له.

● وهى مناسبة انطلاقا من أن فعلة عباس ، فيما أخذ يروج له كرومر، سوف تؤدى الى سريان روح العصيان فى الجيش المصرى، وهى الروح التى أدت الى أحداث الثورة العرابية من قبل ، هذا فضلا عن أن توجيه الملاحظات الى الفرق السودانية يمكن أن يؤدى الى انشقاق فى الجيش الذى يتكون من الأورط السودانية جنبا الى جنب مع الأورط المصرية.

● وهى مناسبة أخيرا من وجهة نظر دولية ، فإن اقتراب الخديوى من هذا الميدان الذى قدم دائما الذريعة لحكومة لندن للإبقاء على احتلال مصر، كان مما لا ترضاه حكومتا باريس أو استنبول لما يوفره للإنجليز من مزيد من حجج البقاء ، الأمر الذى يحرمها من أى مبرر لمساندة الخديوى مما سيوفر لسلطات الاحتلال الانفراد بعباس.

وتأسيسا على كل ذلك رأى كرومر أنه ليس ثمة فرصة أفضل من تلك لتوجيه "الضربة القاضية" لطموحات الخديوى ، خاصة وأنه قد ضمن تأييد الرأى العام البريطانى الذى يستفزه أن تكون الانتقادات موجهة لضباط جيش الامبراطورية الذين يعتز بهم أيما اعتزاز ، وبدأ اللورد العتيد فى تصعيد الأزمة .

بعد اتصالات سريعة مع الخارجية فى لندن جاءته الموافقة على خطته فى صورة تعليمات محددة بأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسمح بإهانة الضباط البريطانيين وحددت شروطها للتسوية .

كشفت الأهرام عن تلك الشروط فى عددها الصادر يوم ٢٥ يناير والذى جاء فيه "عرض اللورد كرومر المسألة على حكومته واستقبل أوامرها على ما يوافق غاية سياسته المصرية كما نعهده فى مبادئ انكلترا بمصر، ثم اجتمع حضرته بدولتلو رئيس النظار وسأله بإسم حكومته إصدار أمر عسكرى

خديوى تشكرا للسردار ومدحا للضباط الوطنيين والأجانب واستبدال ماهر باشا وأن الأخير هو الذى أشار على سمو الخديوى بسياسته العسكرية التى ترتب عليها استقالة كتشنر" .

وقد تراوحت ردود الفعل على الانذار البريطانى ، فبينما خارت عزائم الوزراء ورفعوا الراية البيضاء ، وفى طليعتهم رئيس النظار رياض باشا، فإن الرأى العام طالب الخديوى بالمقاومة .

رفع الراية البيضاء من جانب الوزراء حدث خلال اجتماع كرومر برياض وتيجران ناظر الخارجية اللذين وصفا سلوك الخديوى بالحماقة وأبرقا له على الفور بالموقف، فى نفس الوقت شد رئيس النظار الرحال الى جرجا ليلتقى بعباس الذى كان فى طريقه اليها .

المقاومة التى طالب بها الرأى العام عبرت عنها الأهرام بقولها أن المصريين "ينتظرون بفروغ صبر ما سيكون من أوامر سموه فى هذه المسألة لاعتقادهم أن عباسهم المحبوب لم يقصد ولن يقصد بجميع أعماله إلا خدمتهم ووطنهم العزيز على ما تقتضيه مواجبه الخديوية المقدسة مما زادهم فى حسن النتيجة لأن بتضحية ماهر باشا قتل العاطفة الوطنية ".

وشنت الأهرام فى نفس القوت حملة عنيفة على الوجود العسكرى البريطانى فى الجيش المصرى وأبدت دهشتها من استقالة الضباط الانجليز مع استقالة كتشنر وتساءلت "أين أقسامهم لطاعة الخديوى وخدمته وكيف يلوم الانكليز أبناء مصر على ميلهم عنهم وقد رأوا من تعصب الموظفين المدنيين بحادثة يناير سنة ٩٣ وتعصب الضابط هذه المرة ما أيد أنهم فى مصر لخدمة بريطانيا لا سواها ".

فى جرجا تم اللقاء الأول بين رياض باشا والخديوى لبحث الأزمة ، حيث

تصور الخديوى إمكان الوصول الى حل وسط بأن يرسل رئيس النظار برقية الى ناظر الخارجية لإبلاغها للورد كرومر نصها "إن الجناب الخديوى المعظم قد اندهش وشق عليه ما عساه يكون قد قيل بشأن رحلة جنابه العالى الى الحدود ، وقد حفظ لنفسه الحق فى تقرير حقيقة الواقع فيما بعد، ولكن لما كان جنابه العالى يهمه ألا يكون هناك ريب فى تعلقه بجيشه، فلذلك يسره أن يكرر صدور الأمر للسردار للإعراب عن حسن رضائه عن جيوشه وعظيم الامتنان الذى شمله حين تفقدهم" .

وقد انعقدت آمال رجال المعية السنية فى تلك المرحلة على تدخل دولى خاصة من فرنسا للقبول بالتسوية، وهو ما جرى فعلا عندما تحدث المسيو ريفرسو القنصل الفرنسى العام فى القاهرة مع اللورد كرومر، وفى تقريره عن تلك المحاولة قال الأخير أن الحكومة الفرنسية كانت تأمل ألا يحدث بين البريطانيين والخديو صدام حول قضية خطأ الأخير فيها واضح ، وأنها فى مواجهة هذا الوضع لم يكن ثمة طريق أمامها سوى محاولة التوفيق، ولم تعد بوفود قوة فاعلة فى التسوية .

ولم تؤد محاولات عباس للخروج من الشرك الذى وقع فيه إلا لمزيد من إحكام الحبل حول رقبته ، فكرومر لم يرفض التسوية المطروحة فحسب، بل زاد فى مطالبه بينما أخذت الصحف البريطانية تلوح بالنية على عزل الخديوى وتولية أخيه محمد على توفيق محله .

المطلب الجديد "أن تجرى منذ الآن محاكمة الضباط الانكليز المستخدمين فى الجيش المصرى بين ايدى القائد ووكر (قائد الحامية البريطانية فى مصر) الذى يرفع عند اللزوم الدعاوى المعروضة عليه من هذا القبيل الى القائد الأكبر فى لندن".

وعلى الرغم من كل مظاهر الاحتفال التى عدت للخديوى فى رحلة العودة من السياحة الصعيدية ، فإنها لم تخف جو التشاؤم الذى سيطر على مرافقيه وبدا أنه لا مناص من الاستسلام ، وهو ما حدث فى المحطة الأخيرة من الرحلة، خاصة وأن كرومر، إمعانا فى الإذلال، رفض إرجاء تلبية المطالب الإنجليزية الى حين عودة عباس الى العاصمة .

* * *

فى الفيوم ، وتحت تحذيرات رياض باشا لعباس أصدر الأخير الأمر الذى طلبت سلطات الاحتلال توجيهه الى السردار والذى نشر فى الوقائع المصرية وكان نصه الذى جاء بالأهرام : "يهمنى قبل أن أبرح الوجه القبلى الى مصر أن أكرر اهتمامى ومزيد انعطافى نحو الجيش الذى زرته فى الحدود وأن أثبت لكم رضاى الذى أبنته قبلا من ترتيبه ونظامه . ثم انه يسرنى أن أهنئ الضباط الذين يقودونه بين مصريين وانكليز وأن أرى الخدمات التى قام بها الضباط الانكليز نحو جنودى وأرجوك يا حضرو السردار أن تبلغ هذا الأمر للضباط والعساكر ".

ولم ينته الأمر عند ذلك الحد، فلم يمض وقت طويل حتى تمت الاستجابة للمطلب الثاني بإبعاد محمد ماهر باشا من وكالة نظارة الحربية وتعيينه محافظا للقنال ، ونكس المعسكر الخديوى بذلك راياته ، بما فيه الأهرام!

كان كل هم الجريدة خلال الأيام التالية حفظ ماء وجه الخديوى بجملة من المقالات والتعليقات كان من أهمها المقال الصادر فى عدد يوم ٣١ يناير، وقد جاء فيه "سرنا ان الجناب الخديوى خرج طاهر الذيل من وقائع هذه المسألة إذ تبعتها على غير سموه، وقد عرفت هذه النتيجة فى اكثر عواصم أوربا وفى نفس انكلترا لأن العدالة لا تحرم من نصير فى مثل بريطانيا

العظمى ولا نعجب مع ما نعرفه من حرية مبادئ نفس اللورد كرومر إذا كان من هذا الرأى لأنه من الذين لا تعميهم المصالح السياسية عن تقدير الرجال والحوادث قدرها " .

غير أن هذه المحاولة لم تفلح فى إخفاء الحقيقة التى نضحت من بين سطور الأهرام .

فقد استمرت الصحيفة تشير الى أن الخديوى قد امتنع عن الاستقبالات لفترة غير قصيرة ، كما أنها أشارت فى نفس الوقت وبمناسبة أول لقاء بين عباس وكرومر بعد الأزمة ، أن الأول حرص على عدم الاقتراب من قريب أو بعيد لموضوعها !

وكالعادة، فإن مثل تلك الأزمات يكون لها ضحاياها .. فى المعية باستبعاد دومرتينو باشا رئيس الديوان الافرنجى ، وكان مصاحبا للخديوى فى السياحة الصعيدية ويبدو أن نصائحه كانت السبب وراء تصاعد الأزمة.

الأهم من رجل السراى كانت الوزارة المصرية التى تعرضت بسبب سلوك أعضائها إبان الأزمة لانتقادات شديدة عرفت طريقها الى صفحات الأهرام.

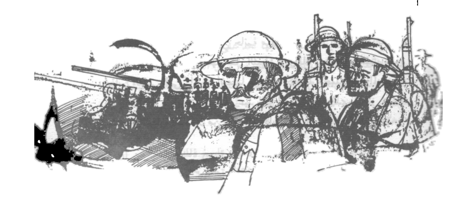
ففى تعليق لبشارة تقلا فى أعقاب انتهاء الازمة جاء قوله أنه يرى بعد مسألة الحدود أن النظار "منفذون لأوامر الانكليز وهو الاستعباد ابن التملك والاسترقاق" (١) ، وجاء فى أخبار وتعليقات متتالية المطالبة بتعديل الوزارة أو استعفائها ، الأمر الذى لم يتأخر كثيرا .

ففى ١٤ أبريل بعث الخديوى الى كرومر ينبئه باستقالة الوزارة ، الخبر الذى رحب به اللورد ، سواء بحكم ما عرف عن ميول رياض العدائية للاحتلال، أو لأن البديل كان نوبار الذى اعتقد المعتمد البريطانى أنه الرجل المناسب لتهدئة الموقف المتوتر بعد الأزمة ، وكان هذا التغيير إعلانا بإغلاق ملف "إهانة شرف ملكة الانكليز " بعد أن نالت الترضية اللازمة !

٣

حملة إنقاذ كلب الحراسة

حملة
مصرية
لا يعرف
بها النظار
المصريون !



★ «الأهرام» تهاجم الحملة باعتبارها لا تحقق مصلحة مصرية
★ خسائر الحملة ٤٠٨ منهم ٣٦١ بسبب الكوليرا

حملة إنقاذ "كلب الحراسة" !

كل شئ هادئ فى الميدان الشرقى" ، هذا ما كان يعتقده رجال الإمبراطورية فى لندن فيما يخص الوضع فى شرق القارة الافريقية حتى أول مارس عام ١٨٩٦ ، بعد أن كانوا قد رتبوا كافة أوراقهم الخاصة بالمنطقة من خلال مخطط محدد للسياسات الذى ترجمته الى سلسلة من الاتفاقات .

ارتكزت هذه السياسات فى جانب منها على ترك الدولة المهدية فى السودان تأكل نفسها بنفسها مثل النيران ، وذلك بعد أن ضعفت جذوة الحماس الدينى التى كان قد أشعلها مؤسسها "السيد محمد أحمد المهدى"، وبعد أن أدت سياسات خليفته "عبد الله التعايشى". الذى انحاز لأبناء قبيلته من البقارة القادمين من غرب السودان ، الى اشتعال الخلافات والإحن القبلية .

وقامت فى جانب آخر على تأمين السودان النيلى من خلال سلسلة من الاتفاقات مع القوى الإمبريالية التى سيطرت على مناطق الجوار تمكنت عن طريقها من الحصول على تعهدات تلك الدول بعدم الاقتراب من الحوض الذى يهمها .. حوض النيل .

كان من أهم تلك الدول المملكة الايطالية التى تأخرت فى الظهور الى الوجود حتى عام ١٨٧٠ ، والتى بدأت فى بناء امبراطوريتها فى شرق القارة على أنقاض الامبراطورية المصرية القديمة التى انهارت مع قيام الدولة المهدية ، فحصلت على مصوع وشكلت منها ومن مناطقها الداخلية -Hin terland ما عرف بعدئذ باسم اريتريا ، فضلا عن مناطق الصومال التى كان قد انسحب منها الجيش المصرى .

وقد تم كل ذلك برعاية انجليزية واضحة ، فقد عرفت تلك الفترة تحالفا غير مكتوب بين حكومتى لندن وروما ، عبر عن حاجة الأخيرة الى حماية الاسطول البريطانى فى البحر المتوسط باعتبارها إحدى دول هذا البحر، وعن قبول الأولى لبناء الإمبراطورية الايطالية فى شرق افريقيا لتقوم بدور كانت تبحث عمن يقوم به .. دور الدولة المانعة للتوسع الفرنسى فى شرق أفريقيا ، وهو ما أدركته حكومة باريس التى ارتأت أن ايطاليا تقوم فى تلك المنطقة بدور كلب الحراسة Chien de garde للأطماع البريطانية فى "الميدان الشرقى" وهى تسمية لم يحتج عليها أحد على أى الأحوال ، خاصة بعد أن سمح الانجليز للإيطاليين باحتلال قسم من شرق السودان حاضرته "كسلا" لتنفيذ سياساتهم بتطويق مملكة النجاشى منليك الثانى.. بلاد الحبشة، أو الحبشان على حد تسمية صحف العصر، غير أن ما حدث فى أول مارس ١٨٩٦ قلب كل تلك الحسابات رأسا على عقب .

ففى بلدة صغيرة من بلاد الحبشان دخلت تاريخ ذلك العصر من أوسع أبوابه هى "عدوة" ، حدث الخروج عن القاعدة التى استمرت سارية طوال سنوات الوطنية، فقد حدث العكس لأول مرة حين انتصرت قوات النجاشى على قوات الجنرال براتيرى أشهر جنرالات الاستعمار الايطالى ، وقامت الدنيا ولم تقعد ليس فى أوربا وحدها، وإنما فى مصر أيضا التى لم تكن

بعيدة فى أى وقت عن أحداث الميدان الشرقى، مما يشكل صفحة فريدة فى التاريخ المصرى وصفحات عديدة فى جريدة الأهرام تكشف لأول مرة عن موقف خاص لما جرى من محاولة إرسال حملة مصرية لانقاذ "كلب الحراسة"!

* * *

عادة ما ينظر الباحثون فى تاريخ العلاقات المصرية - السودانية الى الحملة التى تقدمت من مصر عام ١٨٩٦ لإحتلال المديرية السودانية المتاخمة من تطوير هذه الحملة فيما ادى الى اسقاط الدولة المهدية ، واعتبروها بالتالى مقدمة لهذا الإسقاط ، وهى النظرة التى لم تحكم المصريين المعاصرين لحملة دنقلة ، والتى كشفت عنها الصحف الوطنية على رأسها المؤيد والأهرام التى نقرأ قصة هذه الحملة على صفحاتها .

فى يوم الاحد ١٥ مارس ١٨٩٦، وبعد اسبوعين بالضبط من "عدوة" ، طير مكاتب الأهرام فى العاصمة برقية كان نصها "حضر الجناب العالى بعد ظهر امس بصورة غير عادية الى قصر عابدين واجتمع لديه النظار فتقرر نهائيا ما علمناه من الثقاة أن يكون مسير الحملة المصرية الى دنقلة ويقصر الفتح عليها فقط".

ومع ان المكاتب علق على الخبر بأن سأل الله "أن يمنح الظفر لجنودنا فى ظل الحضرة الخديوية الفخيمة "، فإن مدير تحرير الجريدة وفى تعليق طويل منفصل تحدث عن "التصميم الفجائى" لإنجلترا على تجنيد الحملة المصرية، ونعى على الوزارة المصرية موقفها المتخاذل من المطلب الانجليزى ، وأنهى تعليقه بترديد "ما يكره المصريون حسبنا الله ونعم الوكيل" ، وكان هذا التعليق بمثابة السطر الأول من حملة طويلة شنتها الأهرام على الحملة فى جملة من الأخبار والمقالات .

من بين هذه الأخبار ما كشفت عنه فى بعض أعدادها عن الكيفية التى تم بها اتخاذ القرار بالحملة ، فتنوه فى عدد منها أن الأمر تقرر أولا "بين حضرات اللورد كرومر والسردار وقائد جيش الاحتلال .. وبعد ان صدر الأمر من لوندرا (لندن) أبلغت حكومة مصر لانفاذه "، وتشير فى خبر آخر أن الوزراء المصريين لم يعرفوا بالخبر إلا يوم السبت بعد الظهر "أى ساعة تصديقهم عليه ولم يلتمسوا دقيقة لإدارة فكرهم فى دماغهم مرة واحدة قبل الاجابة على ما سئلوه "!

وكانت هذه الاخبار مقدمة لتعليق طويل اسفرت فيه الأهرام عن معارضتها لحملة تحقق الاهداف الاستعمارية لدولة الاحتلال بدأتها بالسخرية فيما جاء فى قولها "أضحكنا من جرائد الاحتلال قولها أن انكلترا ما قررت الحملة إلا لخدمة إيطاليا بمال مصر وعساكر مصرية". وانتقلت من السخرية الى التعليقات الجادة.

كانت أهم تلك التعليقات ما جاء فى مقال طويل فى عدد الصحيفة الصادر فى ٢٠ مارس عدّد فيه ما سيعود على انجلترا من فوائد من إرسال الحملة فكانت سبعا :

(١) "إطالة اجل الاحتلال لمصر" لما سوف تنجح فيه من إيهام أوربا بالقوة الهائلة لرجال المهدى وخطر تحرر مصر "مع ما فيها من القوة الضعيفة"!

(٢) "التمهيد لاحتلال السودان" على ايدى القوات المصرية ، ولحساب انجلترا "ومعلوم عند الجميع ان انكلترا لا تطمع فى مصر نفسها نصف ما تطمع فى السودان "، على حد تعبير الأهرام .

(٣) " أمان بريطانيا على اوغندا " لأن الدراويش يستطيعون بعد طرد الايطاليين من كسلا ان يندفعوا جنوبا فى اتجاه أوغندا التى كانت بريطانيا

قد أعلنت حمايتها عليها قبل عامين .

(٤) "الحيلولة بقوة النفوذ الانكليزى دون تقدم اية دولة أوربية مجاورة الى النيل السودانى وبعض ضفافه".

(٥) "استرضاء إيطاليا المقهورة فى الحبشة " وأن يتم ذلك باستبقاء كسلا بأيديها ، وتسخر الأهرام مرة أخرى من ذلك من أنها حين تحتاج الى مودة غير المصريين "تمنحه أملاكهم كالأسلاب المحللة"!

(٦) " لم شعث التحالف الثلاثى "، وقد مس الأهرام بذلك الجانب الدولى من الحملة فإيطاليا كانت قد انضمت وقتئذ الى تحالف دولتى الوسط، المانيا والنمسا ، فأصبح ثلاثيا ، أما عملية "لم شعث" هذا التحالف فى رأى الأهرام ، فقد كانت سوف تتم بأنه " كان لابد أن يخجل إذ يرى انكلترا تعين ايطاليا وهو لا يعينها فى شئ "!

(٧) " استرجاع مودة امبراطور المانيا "وهى المودة التى كانت قد "تزعزعت انكلترا بفقدها تزعزعا لم يسبق له نظير من قبل"!

وبينما أثبتت الأيام صحة ما ذهبت اليه الأهرام فيما يتصل بالفوائد الاولى والثانية والرابعة والخامسة ، فقد اثبتت ايضا انها ركبت سفينة الشطط فى بقية الفوائد ، وهو ما تبينه المسئولون عن تحرير الصحيفة قبل مضى وقت طويل فآثروا النزول من هذه السفينة .

فقد أثبتت الأيام أن الدولة المهدية كانت قد ضعفت وقتئذ الى الحد الذى لم تعد تمثل معه اى تهديد للمناطق الجنوبية بالوصول الى أوغندا أو غيرها ، الأمر الذى دعا الأهرام الى إهمال هذا الجانب بعد ذلك ، كما أثبتت نفس الأيام أن البعد الدولى للقضية كان موجودا ولكن ليس على النحو الذى

ساقته الاهرام فى الفائدتين الاخيرتين .

غير أنه بعيدا عما أثبتته الأيام جاء الموقف الأهرامى بالنظر الى الحملة باعتبارها غرم بالكامل على مصر وغنم بالكامل لإنجلترا ..

استمرت الجريدة تعبر عن هذا الموقف بامتداد الحملة التى استمرت لأكثر من ستة شهور (مارس - سبتمبر ١٨٩٦) ، فتقول فى أحد تعليقاتها أنه لو استطاع الانجليز استرجاع السودان " بالعساكر المصريين فمن المؤكد انهم هم الذين سيجنون ثمرة جميع هذا العمل العظيم لأن جنودهم هى التى ستأتى بلا قتال ولا عناء لتستقر فى دنقلة والخرطوم وأم درمان وبربر ودارفور عندما تكون عساكرنا قد استولوا عليها".

وقد زاد انزعاج المصريين لما تواترت الأخبار بأن حكومة لندن تنوى إرسال قوة انجليزية تعاون فى إتمام الحملة ورأوا فى هذا توطئة الأمر الذى دعا الأهرام الى أن توجه خطابا مفتوحا "إلى حضرات النظار الكرام" تحت عنوان "هل نحن فى حاجة الى قوة انكليزية لإعانتنا على إتمام الحملة"، اقترحت فيه الوسائل لزيادة "العساكر المصريين" ليس لفتح دنقلة فحسب، بل لاستعادة السودان كله "ونشر الراية المصرية فيه بلا مشاركة لا يؤمن جانبها من جهة ولا تشرف القطر من جهة ثانية "، وبدا الأهرام فى ذلك وكأنما يتنبأ بما يمكن ان يحدث فى المستقبل ، وقد حدث !

غير أن جريدتنا فى كل هذا اهملت السبب المعلن للحملة .. لانقاذ "كلب الحراسة" ، أو على الأقل اعطته مساحة محدودة جاءت فيما نقلته عن تصريحات المسئولين البريطانيين أو مقالات جريدة التايمز اللندنية وبعض "تلغرافات رويتر".

فقد أعرب المسئولون البريطانيون عن الرأى بأن انكسار الايطاليين فى

عدوة سيؤدى الى تشجيع الانصار على الهجوم على كسلا وأنهم لو نجحوا فى طرد الايطاليين منها فإن ذلك سوف يشجعهم على معاودة الهجوم على الاراضى المصرية، وأنه لا سبيل الى تخفيف ذلك الاحتمال إلا بحملة "انقاذ كلب الحراسة" .. وقد جاءت الاخبار بعد ذلك لتزيد من هذا الهاجس، ففى خبر لرويتر : "هجم الدراويش فى يوم الاربعاء الماضى اربع مرات على مر سبدرات بالقرب من كسلا فدحروا بعد ان تحملوا بعض الخسائر"، وفى تصريح لستانلى المكتشف المشهور " ان المهديين مجتمعون فى ضواحى كسلا ولكنهم متى علموا أن الجنود المصرية تزحف نحو الجنوب نكصوا على اعقابهم وخلصت كسلا من شر هجومهم ومن الواجب ان تبقى كسلا فى حوزة الطليان وذلك لخير مصر ومصلحتها " !

الأهم من ذلك ما جاء فى البيانات الرسمية للمسئولين البريطانيين فى مجلسى العموم واللوردات كان من أهمها البيان الذى ألقاه المستر كرزون وأنهم يهددون كسلا وأن "مددا عظيما يدنو من دنقلة" ، بمعنى آخر أن الجانب البريطانى استمر يركز على ان الهدف من الحملة إنما هو انقاذ كلب الحراسة الايطالى .

فى كل هذا بدا وكأن اخبار الحملة نفسها قد اختفت وراء عمليات الأخذ والرد التى دارت بين الصحافة الوطنية وبين المسئولين من رجال الاحتلال، غير انه مع تقدم الاحداث اخذت هذه الاخبار تفرض نفسها .



أول هذه الأخبار جاء متصلا باختيار الطريق الذى تتقدم منه حملة إنقاذ كلب الحراسة .. طريق سواكن التى استمرت طوال الوقت خاضعة للسيادة المصرية ، أم طريق الشمال، وكان لكل من الطريقين مزاياه ..

الطريق الاول كان قريبا من منطقة وجود " كلب الحراسة" إلا أنه كان يستلزم من ناحية نقل القوات المصرية المتمركزة على الحدود الى الشرق مما كان يتكلف جهدا ومالا ، ثم أنه كان سيفضى من ناحية أخرى الى إضعاف قوة الوجود العسكرى المصرى على الحدود بكل ما يمكن ان يترتب علي ذلك من زيادة مخاطر التهديد المهدوى، ثم أنه من ناحية أخيرة كان سيقصر الحملة على مجرد انقاذ الايطاليين ، وهو ما لم يكن الرأى العام المصرى مستعدا لتقبله بسهولة .

أما الطريق الثانى، ففضلا عن تجنب كل مساوئ اختيار الطريق الأول فإنه كان سيترجم عن نفسه على الارض باحتلال مديرية دنقلة بكل مزاياه السياسية والعسكرية، ومن ثم جاء اختياره ليحقق الفوائد على اكثر من صعيد .. بدءا من صعيد انقاذ "كلب الحراسة" ووصولا الى صعيد توجيه ضربة مرغوبة لدولة الانصار .

ثم أن هذه الضربة بدت وقتئذ غير مكلفة مما تبينه رجال "قلم المخابرات" الذى كان قد أنشئ آنئذ فى الجيش المصرى والذى كان رجاله يتلقون القادمين من السودان ويتعرفون منهم على أخبار الدولة المهدية، فضلا عن الهاربين من معسكرات الأنصار ، على رأسهم النمسوى رودلف سلاطين (باشا) ، أحد رجال الادارة المصرية السابقين والذى قدم معلومات وفيرة عن الأحوال داخل معسكر التعايشى ، ثم الهاربين من قوات التعايشى نفسه، خصوصا من السود، الذين قبلوا الانخراط فى الجيش المصرى وأصبحوا يشكلون بعض فرقه ، وقد ترجمت كل تلك التطورات الى تحول الأنصار من موقف الهجوم الى موقف الدفاع ، الأمر الذى قرره اللورد كرومر فى تقريره الصادر عام ١٨٩٥ والذى جاء فيه بالحرف الواحد "لم يحصل أمر جديد فى العسكرية إلا مناوشة فى قرية على الحدود لا اهمية لها والمؤكد انه وإن

كانت للدراويش قوة عظيمة إلا انها دفاعية محضة " !

وقبل بدء الحملة تم دعم القوات المصرية على الحدود بأفراد من الحامية الموجودة فى سواكن فضلا عن ثلاث فرق من المدفعية وفيلقين من الفرسان وبطارية مدفعية ميدان وقوتين من راكبى الجمال .

وقد تقرر أن يكون التقدم تدريجيا ومصحوبا بمد الخطوط الحديدية، هذا فضلا عن توفير السفن النهرية اللازمة ، وجرت الحوادث سريعة بعد ذلك..

فى ٢٠ مارس احتلت فصيلة متقدمة من الجيش المصرى عكاشة ، أعقبه فى أول مايو أول اشتباك مع الدراويش في نفس الموقع انتهى بردهم ، وفى ٧ يونية فاجأت القوات المصرية جماعة الدراويش الموجودين فى فركة وقضت عليهم تماما حيث تقرر البقاء لنحو شهرين انتظارا لارتفاع مياه النيل حتى تتمكن السفن النهرية من التقدم بمصاحبة الحملة، وأعقب ذلك الوصول الى سواردة حيث وجدتها قوات الجيش خالية بعد أن انسحب منها الدراويش ، ليتقدم بعدها المصريون الى كوشة انتظارا للقيام بهجمتهم الاخيرة الى دنقلة.

فى ١٩ سبتمبر طويت الصفحة الأخيرة من العمليات العسكرية، وعلى بعد ستة اميال من كرمة حيث كانت توجد قلعة الدراويش وقعت المعركة الحاسمة والتى شاركت فيها السفن الحربية ووقعت الهزيمة بالأنصار الذين اضطروا للفرار نحو دنقلة التى اتجهت اليها القوات المصرية ووصلتها فى ٢٣ سبتمبر فاضطر الدراويش الى إخلاها ، وشهدت المدينة فى عصر هذ اليوم الاحتفال برفع العلم المصرى على مبنى الحكومة القديم ، مما كان بمثابة الاعلان عن انتهاء المهمة العسكرية لحملة إنقاذ " كلب الحراسة".

وبينما كانت تسير الحملة على هذا النحو الموفق على أرض المعارك فقد

كانت ردود أفعالها متباينة فى العواصم الأوروبية وفى المحروسة ..

على المستوى الدولى كانت تجرى معركة بين فرنسا تدعمها روسيا، وبين انجلترا تدعمها إيطاليا والنمسا وألمانيا ، وكان ميدان المعركة "صندوق الدين" الذى كان يحتفظ بالاحتياطى من أموال الحكومة المصرية ولا يصرف منها إلا بموافقة الاعضاء الذين انقسموا على انفسهم ، وجاء الخلاف بين أن يكون قرار هؤلاء بالإجماع أو بالأغلبية .

وقد انحازت انجلترا ومؤيدوها الى فكرة الأغلبية فسحبت نصف مليون جنيه من الصندوق، بينما قالت فرنسا بالاجماع ، الأمر الذى دعاها الى اللجوء للمحكمة المختلطة التى غلبت وجهة نظرها، ولم يكن أمام حكومة لندن إلا ان تدفع المبلغ من الخزينة البريطانية ، وتقاضت قيمته بعد ذلك أضعافا ، فقد كان أهم مبررات شراكتها فى حكم السودان فى إتفاق ١٩ يناير عام ١٨٩٩.

أما على مستوى مصر المحروسة فقد وقفت الصحافة الوطنية فى طليعتها الأهرام موقف الترصد من الحملة اعتقادا منها انها تحقق مصلحة إنجليزية على حساب المصلحة المصرية ، فيما أشرنا اليه فى بداية هذا المقال، وهو ترصد تعددت اشكاله ..

من هذه الأشكال المبالغة فى قوة الدراويش التى قدرتها فى أحد أعدادها بأكثر من مائة ألف مسلحين بأكثر من ٣٠ ألف بندقية ، ولعل ذلك ما دفع الأهرام الى التوجس بأنه " لو أصاب جنودنا فشل أو فشلان لا سمح الله فهناك نجد الطامة الكبرى والمصيبة العظمى إذ نكون كأننا لم نفقد الرجال إلا لنفقد بعدهم البلاد التى كانت لنا بالقوة وكان يمكننا ان نسترجعها بالفعل لو تركنا الانكليز وشأننا مع أهلها المحبين لمصر " !

منها أيضا الانتقادات التى وجهت لتوقيت الحملة التى " تسير فى زمن الصيف الذى تتفشى فيه الحمى التيفوسية فى دنقلة ،وتفتك فتكا ذريعا ولا سيما بالقادمين اليها من بلاد باردة وهى حارة محرقة " ، وقد حدث فعلا أن تفشت الاوبئة بين رجال الحملة ، خاصة الكوليرا ، التى كانت قد انتشرت فى مصر عموما خلال ذلك العام ، وسببت من الخسائر اكثر مما سببته المعارك (٤٧ قتيلا فى المعارك و ٣٦١ بسبب الأوبئة منهم ٢٣٥ بسبب الكوليرا) .

بيد أنه بالرغم من هذا الموقف المترصد فقد حرصت الأهرام على أن تفصل طوال الوقت بينه وبين موقفها من القوات المصرية التى استمرت تصف افرادها بالبسالة والشجاعة " المشرفين لرايتنا المظفرة المعيدين الينا تخومنا البعيدة فى الصحراء والبلاد السوداء . وبقدر ذلك نزداد إعجابا ببسالتهم واحتمالهم وشدة وطنيتهم التى توردهم موارد الحتف كأنها موارد شراب سائغ "!

من جانب آخر فإن حالة الترصد أخذت فى التبدد مع مرور الوقت ومع النجاحات السهلة التى أحرزتها الحملة حتى أن الأهرام تحدثت عن "تحول النقمة الى نعمة والغم الى سرور" !

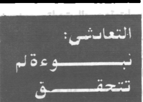
ومع أن حملة انقاذ " كلب الحراسة " قد حققت هدفها، إلا انها مع الوقت تحولت الى الهدف الأهم .. أن تكون بداية للقضاء على الدولة المهدية، ولنقرأ المقال من أوله !

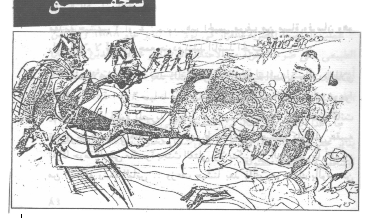
٤

المشاطرة المرفوضة

الأهرام:
وصف تفصيلي
لمعركة أم درمان

السردار:
تعتب على الصحافة المصرية
واصطحاب المراسلين الانجليز





المشاطرة المرفوضة !

" المهدية " قضت نحبها وجر عليها الزمان ذيل العفاء والفناء" ، كان هذا هو تعليق الأهرام على المعركة التى جرت على مقربة من أم درمان والتى عرفت بمعركة كررى يوم الجمعة ٢ سبتمبر عام ١٨٩٨ .

تابعت الصحيفة تطورات هذه المعركة .. على الجانب المصرى "كانت الخيالة متوارية فى الغبار والخمسة عشر مستعدة للوقوف موقف النزال والكفاح فى لمحة عين، وأما المدفعيات فكانت سائرة فى الجنب متفرقة والخيالة الإنكليزية وفرقة الهجانة سائرة فى المقدمة " ، على الجانب الآخر كان " الأعداء (الانصار) يتقدمون مصطفين للحرب والقتال وكان طول مقدمة جيشهم ٣ أو ٤ أميال، وهذا الجيش مؤلف من مشاة وفرسان وهو رافع أعلام لا تحصى وجمع جنوده تنشد اناشيد الحرب".

تصف الأهرام المعركة بعد ذلك فتقول أن المدفعية المصرية بدأت بإطلاق النيران الساعة ٦,٤٠ صباحا فجاوبها حملة البنادق من الدراويش ثم شرعوا يهاجمون قلب القوة المصرية "وحاول فرسانهم ان يقابلوا النار التى كانت تتدفق عليهم ولكن هذه النار طحنتهم طحنا فنكص جيشهم كله على عقبيه تاركا حومة الوغى مكسوة بجثث القتلى.ولا ينكر على الدراويش ما أظهروه من البسالة وشدة البأس .. وزحف جيشنا بعد ذلك وهو يفتك بألوف من

الدراويش فتكا ذريعا حتى أصبحوا أمام أبواب أم درمان" .

وتستطرد الجريدة فى وصف محاولة الانصار اختراق الجيش المتقدم فى اتجاه المدينة ، وأنهم لما فشلوا فى ذلك "ركزوا أعلامهم فى الأرض وقتلوا بجانبها، إذ لم يرضوا إلا بالموت والهلاك نصيبا، وكان منظرهم فى تلك الساعة مما لا تحتمل تأثيره أعصاب بنى البشر وتفرق الباقون منهم شذر مذر تاركين ساحة القتال مغطاة بالجثث المرتدية بالجبب والمرقعيات " !

ولم يكن حسم المعركة على هذا النحو المأسوى نهاية لقصة إسقاط اول دولة مستقلة فى تاريخ السوادن ، الدولة المهدية ، كما أنها لم تكن بدايتها ، فقبل تسعة شهور بالتمام والكمال جاءت هذه البداية ، وقد استقبلتها الأهرام استقبالا سيئا !

* * *

القرار بإرسال الحملة تم بالتشاور بين دار المعتمد البريطانى فى القاهرة ودوائر الخارجية فى لندن ، وهو التشاور الذى لم تكن الحكومة المصرية طرفا فيه، واقتصر الأمر بالنسبة لها على الإبلاغ !

عملت العاصمة المصرية بالقرار فى يوم ١٠ يناير عام ١٨٩٨ وكان من الطبيعى على ضوء التجربة مع الاحتلال البريطانى خلال العقدين السابقين أن يساور المسئولين فيها كل الشكوك والتوجسات فيما عبرت عنه الأهرام بعد سويعات قليلة من انتشار اخباره .

جاء هذا التعبير فى مقال فى الصفحة الاولى من العدد الصادر يوم ١٣ يناير تحت عنوان الحملة، وقد صيغ على شكل محاورة بين مكاتب العاصمة "وشخصية انكليزية مسئولة" ..

كان الرأى المصرى الذى عبرت عنه الجريدة أن إشراك جنود إنجليز فى الحملة إنما يتم "لمقاصد سياسية" تحت دعوى أن مصر تواجه خطر الهجوم من الدراويش " وهو خطر لا يعول عليه مادمنا مدافعين متحصنين فى بربر وفى سواها فعلام هذه المشاطرة "، وخلص كاتب المقال من هذا الى التعبير عن التوجسات المصرية فيما جاء فى قوله "نحن نفتح السودان أو معظمه لهم على ما يتكلفون إخفاءه وتسير جنودنا وتبذر اموالنا وتسخر مراكبنا فى خدمتهم .. أليست هذه مصيبة " ! ؟

انطلاقا من هذا التوجس اتخذت الاهرام موقف الترصد ، ليس من الحملة التى تعاملت معها من منطلق الكلمة الشهيرة التى كان قد أطلقها شريف باشا لدى إجبار الانجليز مصر على إخلائه .. " لئن تركنا السودان فهو لا يتركنا " ، وهى الكلمة التى استمرت ترددها بامتداد متابعة أخبار الحملة ، وإنما من السياسات التى استنتها الحكومة الانجليزية والتى جرت روافدها الى مصب واحد .. مصب المشاطرة ، ليس فى الحملة ، وإنما فيما يترتب عليها، وكانت مشاطرة مرفوضة .

المعادلة الصعبة التى كان على صحيفتنا ان تحلها بدت فى انها، بينما كانت ترفض الادارة الانجليزية لشئون الحملة فإنه كان عليها من جانب آخر ان تنوه بكل انجازاتها فى ميدان القتال ..

لعل تلك الصياغات الخبرية بالتحركات العسكرية تكشف عن الحلول التى حاول الأهرام أن يقدمها للمعادلة الصعبة .

فبعد النجاح الذى احرزته قوات الحملة على قوات الامير محمود فى واقعة العطبرة (٦ أبريل) كتبت الأهرام بعد تقديم وصفها التفصيلى تقول "لا يسعنا إلا ان نمتدح عساكرنا المصرية السودانية امتداحنا للعساكر

الانكليزية وقد قام لفيفهم بالواجب هجوما ودفاعا أحسن قيام مما كان له ذلك الظفر" . أعقبته بتعليق آخر بعد يومين تحت عنوان "إذا تركنا السودان فهى لا تتركنا" كان مما جاء فيه "نحن لا نعجب من ظفر عساكرنا فى الموقعة الأخيرة فإن المصريين هم وحدهم الذين فتحوا السودان".

تكشف هذه الصياغات عن أن الأهرام حاولت على قدر ما تستطيع أن تصور انتصارات الجيش المصرى بأنها غلبة "للتمدن المصرى على توحش السلطة المهدية التى أقامها الدراويش"، كما أنها سعت فى كل وقت الى ان تعزو تلك الانتصارات لدور المصريين فى القتال ، وكثيرا ما كانت تتصدى فى هذا المجال لبعض كتابات الصحف الانجليزية التى كانت تقول بغير ذلك.

المقال الإفتتاحى الذى صدِّر به بشارة تقلا عدد الاهرام الصادر يوم الجمعة ١٤ يناير عام ١٨٩٨ .. يقدم نموذجا على هذا .

جاء المقال ردا على الحملة التى شنتها الصحيفة الانجليزية "المورننج بوست" على الجيش المصرى والتى ادعت فيها أن ثقة السردار ضعيفة فى العسكرى الفلاح بعكس العبيد السود ، وقد انبرى مدير التحرير الشهير التى تفنيد هذا القول ورأى انه يعرب "عن حقيقة ما يضمره الانكليز نحو المصريين مع أن الذى عرفه البعيد والقريب هو أن الجيش المصرى قد قام بضروب الدفاع والهجوم أحسن قيام بشهادة السردار نفسه، فهل يكون إذاً من العدل حرمان مصر من أملاكها السودانية وأن تسترد هذه الاملاك بمال مصر ورجالها، ثم ينشر فى حق المصريين مثل هذه الأهاجى الفاضحة !، إنا لله وإنا اليه راجعون"!

على الجانب الآخر بدا الموقف الوطنى الذى عبرت عنه الأهرام مستهجنا لكل تلك الاستعدادات التى أجراها البريطانيون سواء بتقديم قوات من

جانبهم أو بتدعيم الجيش المصرى بمزيد من ضباط الامبراطورية ، وأن العدو لا يستحق كل هذا ، وأن ما يفعله المحتلون إنما قصد منه تحقيق اغراض سياسية ، سواء لاتاحة الفرصة لمزيد من أسباب التدخل ، أو لإيهام المصريين بحيوية دورهم فى الحملة ..

عبرت الصحيفة عن ذلك الموقف فى أكثر من مناسبة .

قالت فى إحدى هذه المناسبات "يخيل للناظر أن الهمة الغريبة والاستعداد العظيم مما تبذله نظارة الحربية فى هذه الأيام فى سبيل الحملة على السودان من تعبئة العساكر الانكليزية وحشد الجيش المصرى مع زيادة عدده الى أكثر مما هو مقرر له أننا ذاهبون لمحاربة دولة قوية والوقوف فى وجه جيش منظم لأننا ذاهبون بثلاثين ألفا من الجنود المنظمة الكاملة العدة لمقاتلة قوم من الهمج"!

وحرصت الأهرام فى مناسبات عديدة أخرى على إبراز وجوه القصور فى الآلة الحربية المهدية ، فهى تقول فى إحدى المناسبات أن قنابل الدراويش التى تسقط على البوراج المصرية لا تنفجر ولا تحدث ضررا يذكر ، وتحرص فى مناسبة أخرى على أن تورد قصة تبين عقلية الخليفة التى تؤمن بالخرافات وتسخر من أن يحرز صاحب هذه العقلية نصرا على جيش حديث، ولعله من الطرافة بمكان ان نثبت هنا هذه الرواية بكلمات الأهرام ، قالت إن التعايشى قد أخذ بعض رجاله عند ملتقى النيلين ، الأزرق والأبيض فى منطقة مكسوة بحجارة بيضاء ثم أخذ يروى نبوءة .

جاء فى قول الخليفة أن النبوءة التى هبطت عليه أن "كل حجر من تلك الاحجار كناية عن جمجمة انكليزى أو مصرى أى أنه سوف يقتل من الإنكليز والمصريين فى المعركة الآتية عدد يعدل عددها "، وكان واضحا

الهدف من القصة .

صحيح أن الأهرام لم تخترعها ، فقد اعترفت بها تقارير مخابرات الجيش المصرى، غير أن هذه العناية الظاهر بنشرها بالتفصيل إنما ينم عن رغبة وطنية للتأكيد على ما سبق التنويه به .. أن المسألة لا تستحق كل هذا . وأن ما يحدث إنما لغرض فى نفس ابن يعقوب، أو بالأحرى ابن جون بول هذه المرة !

ويمكن ان نقول باطمئنان أن هذا الموقف لم يقتصر على الأهرام بل كان موقفا وطنيا عبرت عنه بنفس القدر ، بل وربما بنفس الأساليب الصحفية الاخرى الناطقة بلسان الحركة الوطنية وقتئذ ، صحيفة المؤيد التى كان يملكها ويحررها الشيخ على يوسف .

الجانب الآخر من نفس الموقف بدا فى اليقظة التى تعاملت بها الأهرام مع عدد من القضايا التى تفرعت عن الحملة .. على وجه التحديد حجم المشاركة الانجليزية فيها ، هذا من جانب، وتدبير النفقات اللازمة لبلوغ الحملة أهدافها النهائية من جانب آخر ، والتى كانت فى رأى جريدتنا روافد أساسية تصب فى نهر المشاطرة المرفوضة !

الملاحظة التى نعتقد انها لم تغب عن فطنة قارئ الأهرام خلال عام ١٨٩٨ ذلك الإلحاح من جانب المسئولين عن الحملة على إبراز حجم الوجود البريطانى .. فى القيادة فضلا عن بعض فرق جيش الاحتلال أو حتى فرق تم استجلابها من سائر أنحاء الإمبراطورية .

ويلفت النظر هنا أنه بينما حرص أولئك المسئولون على التعتيم بكل السبل على مكاتبى الصحافة المصرية فإنهم فتحوا الباب واسعا أمام المراسلين الإنجليز وعلى رأسهم مندوب وكالة الأنباء الانجليزية الشهيرة

"رويتر"، فضلا عن عدد من مراسلى الصحف اللندنية كان أشهرهم المستر ونستون تشرشل الذى جمع تقاريره الصحفية بعد ذلك فى كتاب مشهور أسماه "حرب النهر The River War".

شكت الأهرام من هذا التعتيم وكان رأيها أنه ليس " من اللائق أن تكتم الحكومة عن الجرائد المصرية أخبارا تجرى فى السودان على أبواب مصر"، ولم يكن امامها ، هى وغيرها من الصحف المصرية سوى ان تستقى أخبارها من مظانها الانجليزية ، تعلق عليها احيانا وتسوقها على علاتها أحيانا أخرى.

حفلات التوديع الباهرة ، على حد تعبير الأهرام كانت تجرى للقوات الانجليزية المتجهة للسودان ، سواء فى محطات السكة الحديد أو على طول الطرقات المارين بها .. تقول الأهرام أنه فى الساعة التاسعة من صباح يوم ٢ مارس "سافرت أورطة سيفورث هيلندرس التى كانت نازلة فى قصر النيل الى السودان فودعها على المحطة جناب القائد هندرسون وجمهور من الإنكليز ويبلغ عددهم ٨٠٠ عسكرى، وقد جرت لهم مظاهرة وداع فى الفنادق التى مروا أمامها".

بالمقابل فإن حفلات التوديع للقوات المصرية كانت تجرى فى العادة بمراسم عسكرية بعيدا عن أية جماهيرية ، فالمطلوب كان التأكيد على الدور الانجليزى وليس الدور المصرى .

أبرز المسئولون الإحتلاليون أيضا مشاركة بعض أبناء العائلات العريقة فى القوات المشاركة فى الحملة أو على حد تعبير الأهرام "كثير من أمراء وأعيان الإنكليز منهم أولاد حضرات اللوردات سالسبورى ودربى وروبرتس".

ومع أن القاعدة أن يكتنف التحركات العسكرية قدر معقول من السرية

فإنه قد تم التخلى عن هذه القاعدة الذهبية بالنسبة للقوات البريطانية المتجهة الى السودان ، طبعا لإطمئنان القيادة الإنجليزية باستحالة أن تصل تلك الأخبار مهما بلغ من علانيتها الى معسكر الخليفة بحكم عجز وسائل الاتصال الحديثة لديه ، وكانت أسلاك البرق فى ذلك العصر ، ولأن الهدف النهائى كان أن يترسخ فى أذهان الجميع ، وبخاصة المصريين ، ضخامة الدور الذى تلعبه قوات الامبراطورية ، حتى ولو لم يكن كذلك !

تدبير نفقات الحملة كان الرافد الآخر الذى صب فى نهر المشاطرة المرفوضة ولها قصة .

معلوم أن الحكومة المصرية قد اتخذت جملة إجراءات خلال عام ١٨٩٨ لتدبير أقصى ما يمكن من نفقات الحملة .. بعرض أراضى الدائرة السنية للبيع، ببيع بعض أراضى الاوقاف ، بتجميد بعض المشروعات الخدمية مثل مشروع مجارى المحروسة ، ورغم ذلك فقد تجاوزت نفقات الحملة بمبلغ وصل الى ٨٠٠ ألف جنيه ، أو على وجه التحديد ٧٩٨ ألفا.

جرت العادة فى مثل هذه الاحوال أن تستأذن حكومة القاهرة صندوق الدين ليسمح لها بالحصول على هذا المبلغ من احتياطيها الموضوع تحت تصرف هذا الصندوق ، وهو ما وقفت كل من فرنسا وروسيا دونه.

ومع ما بدا وكأن هذا الموقف من الدولتين إنما كان يعنى عرقلة الخطط البريطانية فى وادى النيل فإنه فى محصلته النهائية قد عاون هذه الخطط وأوجد لها المبرر الاقتصادى الذى تذرعت به للمشاطرة !

ففى إجراء غير متوقع تقدمت وزارة المالية الانجليزية الى مجلس العموم فى ٢٧ يونيو باقتراح للتنازل لمصر عن المبلغ الذى أقرضته لها حكومة جلالة الملكة، وصادق المجلس على الطلب بأغلبية كبيرة (١٥٦ ضد ٨١).

ولم تخف الصحف الانجليزية ، فيما نقلته الأهرام ، الهدف من هذا الكرم المفاجئ والذى يتناقض مع كل سوابق السياسات الإمبراطورية ، التايمز ذكرت ان الهدف "توطيد مركزنا فى أعالى النيل الذى تطمع اليه أنظار الدول المنافسة" ، الديلى كرونيكل ارتأت ان المبلغ يساوى "ابتلاع سلطنة عظيمة لقمة واحدة"، الديلى جرافيك كتبت تقول " أن التنازل عن هذا المقدار من المال لمصر كرم يؤيد مركزنا فيها "!

أما المصريون فقد تخوفوا من هذه الهبة أشد التخوف وكان رأيهم الذى عبرت عنه الأهرام أنها "أحبولة جميلة الشكل مدت لصيد هذا العصفور النزق الذى يسمونه مصر".

ويبدو أن ما ارتآه المصريون من العواقب الوخيمة التى سيجرها دفع الخزينة البريطانية لهذا المبلغ أخرج جريدتنا العتيدة عن تقاليدها مما أضفى على تعليقها على هذا الموضوع حدة غير معهودة فيما بدا فى استخدام مفردات لم تتعود على استخدامها، بدت فى نفيها لوجود "العدل الحر المنزه عن الغايات السافلة التى تعرف بالغايات السياسية والمصالح الذاتية فى آخر هذا العصر الفاجر الفاسد"!

ورغم هذا الخروج عن التقاليد فإنه لم يمض وقت طويل حتى تحققت أسوأ المخاوف التى عبر عنها وطنيو هذا الزمان وفرضت المشاطرة !



بعد أربعة ايام فقط من موقعة كررى وصلت الى القاهرة الأنباء بأن الرايتين المصرية والانجليزية رفعتا على الخرطوم إحداهما بجانب الأخرى، وقامت الدنيا ولم تقعد ، فقد تضاربت آراء الصحف فى هذا العمل تضاربا بينا.

المقطم الصحيفة الناطقة بلسان الاحتلال وفى مقالة لا تخلو من مسحة إيعاز على حد تعبير الأهرام كتبت أن "محالفة مصر لإنكلترا إحدى وأفيد لها وأن معارضة فرنسا وروسيا فى مسألة الحملة المالية أكسبت انكلترا حقوقا فى السودان ".

المؤيد الناطقة بلسان الحركة الوطنية رأت انه ليس لهذا العمل من معنى "غير إقامة شعائر تحية الرايتين المصرية والإنكليزية جريا على القواعد العسكرية من أن كل جيش دخل بلدا عنوة واقتدارا له أن يرفع الراية فوق صروحها ".

الاهرام رأت "أننا أمام مسألة جسيمة إن لم يكن رفع الرايتين قد جاء لسبب عارض. فالذى كنا نفهمه أن انكلترا أقرضتنا المال إقراضا ثم وهبتنا إياه هبة وأن جنودها أتوا بصفة مساعدين لجنودنا لا مشاركين لهم فى الفتح ولا محالفين فى المشاطرة "!

وحذرت الجريدة الحكومة المصرية من أن كل مساهلة منها فى هذا الموضوع الآن تكون أعظم جناية يجنيها حاكم على وطنه وان كل المسائل يبحث فيها الناس بحثين ويتمثلونها على شكلين إلا هذه المسألة فإنها فضيحة وسبة أبديتان للذى يأتيهما "!

ولم تكن الصحف وحدها المعنية ، فمكاتب القاهرة الذى نزل الى الشارع كتب يقول "تكاد العاصمة تهتز لشدة ما يتحدث به الناس على اختلاف طبقاتهم من أمر السودان وما يخشى أن يؤول اليه ولو جمعت الاقوال التى قيلت فى هذا الشأن لكانت سيلا جارفا أو بحرا عجاجا"!

وكانت الحجج التى ساقها هؤلاء ضد أن يكون لرفع الرايتين مدلول المشاركة أن "انكلترا هى التى نادت بالحملة على السودان من تلقاء نفسها

بعد أن سلخته عن مصر لأغراضها "وأنها "نادت بهذه الحملة لتتخلص من مطالبة أوربا بالجلاء عن مصر".

والملاحظ أن المسئولين الإحتلاليين قد صمتوا فى هذه المناسبة عن الإدلاء بأية تعليقات، فلم يكن الموقف الدولى يحتمل الإفصاح عن النية على تحويل المشاطرة المرفوضة الى مشاركة مفروضة ، وهو ما أدركه المصريون وعبروا عنه من خلال الأهرام.

تقول الجريدة فى أحد أعدادها الصادرة فى أعقاب رفع الرايتين "أن انكلترا إذا نسيت وعودها وعهودها فان أوربا حاضرة لتذكيرها إياها. ونعنى بأوربا فرنسا وروسيا لأن ألمانيا على ما هو معلوم ملتزمة خطة الحياد فى المسألة المصرية".

وتقول فى موقع آخر "ان الحق فى امتلاك السودان انما هو لمصر لا لإنكلترا واذا كانت انكلترا قوية فحزم أوربا أقوى ونحن فى عصر نسخت فيه آلة الحق كلمة القوة فلتنتعش القلوب اليائسة ولتحيى النفوس المائتة".

وتكشف هذه الاقوال عن أن المصريين كانوا يعولون أهمية كبيرة على ما أخذت الصحف تنشره وتتنذ من أخبار الوجود الفرنسى فى فاشودة فى أعالى النيل ، وأن هذا الوجود سيحقق المستهدف منه بفتح باب المسألة المصرية مما أدى الى شخوص الأبصار لتلك البقعة النائية ، ومما شكل قصة أخرى تابعتها الأهرام باهتمام شديد !

٥

أمة إزاء أمة



□ لقاء السردار ومارشان في فاشودة «لوحة بريشة ارنست بارتره» □

مواجهة بين ١٠٠ رجل و ١٣٠٠ رجل في فاشودة تصنع اشهر ازمة في تاريخ استعمار افريقيا



امة إزاء امة !

في سبتمبر عام ١٨٩٨ وقف العالم كله على أطراف قدميه، وقد أخذت الأبصار تنتقل بين بقعة نائية في جنوب السودان وبين سائر العواصم الأوروبية ، لندن باريس ، بطرسبرج، برلين ، فقد بدت الأمور وكأنها تسير الى حرب أوروبية وشيكة ، لا تلبث أن تتحول الى حرب عالمية أولى كان يمكن أن تنشب قبل موعدها بستة عشر عاما!

وقفت الأهرام مع العالم على أطراف قدميها وكان أول مافعله "صاحب إمتياز الجريدة ومدير سياستها بشارة باشا تقلا "ان استقل أول "وابور" يقلع من الاسكندرية الى أقرب ساحل أوروبى ومنه الى العاصمة الفرنسية ، فالعاصمة البريطانية ليكون قريبا من موقع الأزمة وشاهد أعلى تطوراتها التى اتخذت شكلا دراميا ، وقد تعالت فيها طبول الحرب ، ومن العاصمتين الكبيرتين أخذ يوالى الأهرام بتقاريره .

البقعة الثانية فى جنوب السودان هى مركز فاشودة الذى يبعد ٦٠٠ كيلو متر عن الخرطوم "وكانت من قبل مجهولة الاسم ولكننا كنا نتوقع لها ما نالته اليوم من شهرة لوقوعها قرب مصب بحر الغزال والنيل الأبيض، اى حيث دائرة رحى الاستعمار الإفريقى "، على حد تعبير الرجل، والذى أعرب عن أمله ألا تزداد شهرتها إذا ما تحولت الازمة الى صدام عسكرى !

العقدة الدرامية التى بدت فى هذه البقعة نتجت عن المواجهة بين قوة فرنسية صغيرة يقودها " القومندان مارشان "وتتألف من ثمانية ضباط أوروبين ومائة جندى سنغالى ، وكانت قد سبقت الى فاشودة حيث رفعت العلم الفرنسى على مبنى حكومى قديم كانت قد أقامته مصر خلال فترة حكمها السابق للسودان ، وقوة كبيرة تقدمت من الخرطوم الى الجنوب بعد إسقاط الدولة المهدية وبعد ان ترامى الى أسماع المسئولين خبر وصول القوة الفرنسية .

القوة الكبيرة كانت بقيادة سردار الجيش المصرى كتشنر باشا وصلت الى فاشودة تقلها خمس بواخر نهرية كبيرة ، وكانت تتشكل من ١٢٠٠ عسكرى من الجيش المصرى و ١٠٠ جندى من أورطة كمرون هايلندرس الانجليزية مع بطاريتين من المدافع الجبلية وعدد من مدافع مكسيم . وبكل المقاييس العسكرية كان مفهوما ان قوة السردار تستطيع بسهولة ان تنظف المنطقة من القوة الفرنسية ، ولكن الأمر كان أكبر من ذلك كثيرا ، وهو ما جعل العالم يقف على اطراف قدميه !

عبر تقلا باشا فى رسائله التى أخذ يبثها الى الأهرام من باريس ولندن عن تلك الحقيقة بقوله "إن الجنرال كتشنر ليس بإزاء مارشان فى فشودة رجلا بإزاء رجل ولا جيشا عظيما بإزاء حملة صغيرة، ولكن أمة بإزاء أمة وكلتا الأمتين فى طليعة العالم المتمدن "، ولعل مدير الأهرام كان يقصد فى طليعة العالم الإستعمارى !

ومن هذه الحقيقة التى سجلتها جريدتنا اكتسبت حادثة فاشودة أهميتها، وهى الأهمية التى أدخلتها تاريخ العلاقات الدولية من جانب وتاريخ الإقتسام الإمبريالى لافريقيا من جانب آخر ، وأخيرا التاريخ المصرى.

ومع أن كتابات ضافية قد تناولت هذه الحادثة ، وصلت الى حد وضع الاطروحات العلمية ، غير أن هذا التنازل قد شابه وجهان من وجوه القصور.. أولهما : غياب متابعة ردود الفعل المصرية على الحادث مع ان القاهرة كانت أحد أطرافه الأصيلة ، وثانيهما ، افتقاد حرارة المتابعة اليومية رغم سخونة الموقف، وهو ما نلمسه من الإطلاع على أعداد الأهرام التى تناولته، وهى سخونة كادت تحرق اصابع قراء الجريدة فى تلك الشهور الحارة من خريف عام ١٨٩٨!

وعلى هذا النحو فالأمر يستحق أن نتابع القصة مع هؤلاء ..

* * *

قبل تفجر الأزمة بنحو تسعة شهور وفى مطلع العام وعندما شرعت الحكومتان المصرية والبريطانية فى إرسال الحملة الموجهة الى السودان انتشرت التكهنات فى العاصمة المصرية أن سببا أساسيا وراء القرار بالحملة ما شاع من أخبار عن توجه قوة فرنسية الى فاشودة ، فى يوم ٢ يناير عبرت الأهرام عن ذلك بقولها " أن فريقا من الناس يظنون أن وصول الحملات الفرنسوية الى فشودة وتوهم سبقها لعساكرنا وعساكر الإنكليز فى السودان هما اللذان أوجبا إرسال الحملة".

تكشف جريدتنا بعد ذلك عن قصة غريبة لم ينشرها غيرها، ومع أنه لم يوجد لها دليل سواء فى أوراق الخليفة أو فى الوثائق البريطانية غير أنها تستحق التسجيل ..

القصة تقول أن عامل الخليفة عبد الله فى كردفان ، والذى تقع فشودة فى دائرة إدارته قد ارسل الى ام درمان ما يفيد بأنه قد وردته أنباء أكيدة عن طريق بحر الغزال بأن الفرنسيين قد دخلوا تخومها من جهة الجنوب، والى هنا

والقصة صحيحة ، ما جاء بعد ذلك هو الغريب .

فقد قالت الأهرام "إن رجال الحملة المصرية - الإنكليزية كتبوا الى الختم موسى يقولون أن الحربية المصرية تموله بمال وذخيرة فيتقدم نحو الجنوب لمقاومة كل أبيض يدخل الى حدود بحر الغزال من الجهة الجنوبية وأوعزت إليه بالتصدى للفرنسيين فى السودان الجنوبى" !

ورغم ما يبدو لأول وهلة من معقولية القصة انطلاقا من مبدأ "عدو العدو صديق "، فإنه يبقى صعوبة تصديق أن يقوم المصريون بإمداد الأنصار بالذخيرة والمال، بينما تقوم قواتهم بمحاربة هؤلاء فى الشمال ، كما يصعب تصور أن ينصرف رجال التعايشى عن مواجهة الخطر المحدق القادم من مصر، خاصة وأن أخبار هذا الاتصال قد تواكبت مع موقعة العطبرة التى لقى فيها الدراويش اكبر انكساراتهم ، الى مواجهة الخطر البعيد المتقدم من الجنوب الى أحد أطراف هذه الدولة ، الأمر الذى يدعونا الى أخذ هذه القصة الإهرامية بحذر شديد !

انشغلت الجريدة بعد ذلك ، ومعها بقية المصريين ، بأخبار الحملة والتى عبرت عن موقفها المعادى من "مشاطرة الإنكليز" فيها حتى الواقعة التى أنهت من الناحية الفعلية وجود الدولة المهدية ، واقعة أم درمان فى ٢ سبتمبر عام ١٨٩٨ ، ليفرض ما كان يحدث فى فاشودة نفسه ، ليس على الأهرام فحسب، بل على الدوائر السياسية فى القاهرة وسائر العواصم الأوربية .

فبعد خمسة أيام من الواقعة كانت تدخل مياه الخرطوم السفينة التوفيقية، قادمة من الجنوب تحمل عددا من الانصار وتحمل معهم أنباء سيئة، فقد وجدوا فى فاشودة "جيشا تشبه رايته الراية الفرنسوية "، وأنه

قاتل الدراويش الذين كانوا مرابطين هناك فقتل منهم مئة وأكره "الباقون على ركوب جناح النعامة فى الهرب"، وبدلا من أن يجد ربان السفينة اتباع الخليفة فى انتظاره استقبله رجال السردار الذين قاموا باستجوابه ، وتأكد كتشنر عندئذ أن الإشاعات تحولت الى حقيقة ، وبدأ فورا بالتقدم "بقوة معتبرة" تنفيذ التعليمات القاهرة متجها صوب منطقة الوجود الفرنسى، وعلم العالم كله ، ومعه الأهرام ، بأن الموقف يوشك أن ينفجر ، الأمر الذى دعا بشارة تقلا ، وكان الصحفى المصرى الوحيد الذى فعلها .. الى البدء برحلته ، وموافاة الصحيفة بالتقارير الوافية .

فيما نعتقد أن تلك الرحلة الصحفية قد أعطت ميزة للأهرام فى التعامل مع الأزمة الشهيرة عن سائر الصحف ، فضلا عن أخبار وكالات الأنباء وكتابات الصحف الفرنسية والانجليزية ، خاصة الطان والتايمز ، وهو ما استعانت به سائر الصحف، فإن جريدتنا تميزت بما قام به مديرها من تقديم خفايا وآراء لم تتح بنفس الدرجة للصحف الأخرى .

قضى الرجل فى العاصمة الفرنسية نحو ٢٠ يوما، من ١٢ سبتمبر الى ٢ أكتوبر ، عبر خلالها القنال الانجليزى متوجها الى لندن التى بقى فيها لاسبوع أبلغ صحيفته فى آخرها "أبرح اليوم عاصمة انكلترا عائدا الى باريس بعد أن صرفت أسبوعا بحثت فى غضونه عن أحوال سياستها".

ومنذ البداية كان الإنحياز الأهرامى للموقف الفرنسى ظاهرا، فبينما تعرض ما نقلته من أخبار وآراء عن الصحف الانجليزية لإنتقادات شديدة فقد تناولت ما نقلته عن الصحف الفرنسية بتعاطف ظاهر!

الانحياز (ضد) يبدو من قولها : " لا أدعى للحيرة فى السياسة الانكليزية تجاه فشودة وأوجب للضحك والقهقهة الشديدة من قيام الجرائد

الانكليزية الى اتخاذ مصر فى المسألة السودانية سيفا تضرب به خدمة لمصلحة حكومتها الخصوصية وجعل سيادة الدولة العلية على مصر ذريعة لقضاء اللبانات الإنكليزية " !

زاد "تقلا باشا" هذه النظرة تأكيدا بما جاء فى آخر تقاريره عن رحلته الى لندن من أن "نظام سير الرأى العام فيها على ما تريده الحكومة وترغبه فإن جرائدها آلة لأغراضها لا تقول إلا ما يوافق رغائب الحكومة ومصلحة الأمن والوطن "!

الإنحياز (مع) بدا فى تبنى الأهرام لوجهة نظر الصحف الفرنسية التى انتقدت الإدعاءات الانجليزية بأن "مصر للمصريين وفشودة للسودان والسودان لمصر " واشترطت لقبولها أن تكون مصر "حرة غير مغلولة اليدين وأن لا تكون آلة فى قبضة الانكليز وبقرة حلوبا لهم وأن يخرج الإنكليز منها"، وبدا أيضا فى تبنيها رأى الطان فيما أسمته صخب التايمز ولغطها فى مسألة فاشودة التى تبدت فى "الأغنية الغريبة والألعوبة العجيبة التى لا تستحى آداب السياسة الإنكليزية من اللعب بها باليمين وحفر حفرة تحتها باليسار لتطمرها فيها بعد قضاء لباناتها" !

تجسدت هذه الانحيازات أيضا فى المعركة التى خاضتها الأهرام ضد المقطم، الجريدة الإحتلالية ، فقد صورت الأخيرة الموقف وكأن السردار "ذاهب الى فشودة وهو مسلح بمثل أظافرة فإذا أدر ك الفرنسيون انشبها فيهم وعاد بهم فرائس هامدة" ، ولما خيبت تطورات الأحداث ظن اصحاب المقطم كتبت الأهرام تعرب عن شماتتها فيهم بقولها أنهم "ما لبثوا أن فتحوا عيونهم ورأوا الحقيقة ألا وهى خيبة فلسفتهم ".

بيد أن تطورات الأحداث هى ذاتها أيضا التى انتهت بخسارة كل ما

راهنت عليه الأهرام ..

فقد راهنت الجريدة على ان الموقف الفرنسى الساعى الى إعادة الحياة الى المسألة المصرية، وإخراج بريطانيا لإنهاء احتلالها للبلاد سوف يحقق أهدافه، ولم يكن هذا الرهان إهراميا فقط، بل كان رهانا وطنيا .

عبر عن تلك الحقيقة الزعيم المصرى مصطفى كامل فى مقال له نشرته المؤيد وكان مما جاء فيه" الذى يجب أن يلتفت اليه المصرى ويعتبر به هو أن فرنسا تدافع عن شرف رايتها وانكلترا تدافع عن أطماعها وحكومة مصر الأسيفة تسأل انكلترا أن ترد اليها السودان كله أى أن تطرد فرنسا من فشودة" .

وقد صنع هذا الرهان، موقف الصحيفة بامتداد الأزمة، وفى جو مفعم بالآمال ، وتقديم الحجج إثباتا لصواب العمل الفرنسى وتفنيدا لسياسات الجانب البريطانى .

انطلاقا من ذلك الرهان استمر القائمون على تحرير الأهرام يغلبون احتمالات الحوار السياسى على الصدام العسكرى الذى بدا وشيكا خلال بعض مراحل الأزمة، فقد حذرت من أن الامة التى تبادر بالصدام "تتحمل اكبر تبعة تجاه الانسانية . لذلك فنحن على تمام ثقة بأنه لا يخشى من الطرفين أمر من هذا القبيل ".

أكد ذلك بشارة تقلا فى رسائله التى بعثت بها من باريس والتى جاء فى إحداها ان "المسألة لابد تنتهى إما بالمخابرات السياسية أو التحكيم لما ان عقلاء الدولتين لا يرون فيها الى امتشاق الحسام وإصلاء نيران القتال سبيلا" .

دلفت من ذلك الاستبعاد الى تقديم تصورها للحل البديل .. الحل السياسى، ونسوق كلمات بشارة تقلا فى رسالته التى بعث بها من باريس فى ١٣ سبتمبر مقدما هذا التصور .. جاء فيها:

"اعتقادنا ان فرنسا ما صبرت فى مسألة مصر إلا لثقتها بأن السودان سيقضى الى حل هذه المسألة فإن انكلترا بسلخها السودان عن مصر دفعت فرنسا الى احتلال الاماكن النائية المهجورة فكان حكمها فى بحر الغزال وفشودة حكم انكلترا فى مصر الى الخرطوم. فإذا قالت انكلترا أن فشودة ملك مصر وأنا أساعدها على تنظيم حكومة فيها ثم أتخلى عنها أجابتها فرنسا بمثل ذلك وأدى اشتراك الأيدى فى اراضى مصر الى عرض المسألة على المؤتمر الدولى السلمى الذى لابد من انعقاده واذا أبت انكلترا ذلك كانت هى الخاسرة دون سواها لان احتلال فرنسا لتلك الأنحاء يحول تماما دون انفاذ مشروعها فى افريقية .. وعليه، فإن غاية ما نرجوه ان يترتب على الموقف ما نأمله لمصر من الخير وبقاء مصالحها مصونة محفوظة".

بيد أن تطورات الأحداث أفضت الى خسارة الرهان فيما فصلته الأهرام..

* * *

ما اعتقدته دوائر حكومة باريس ان وجود مارشان فى فاشودة سوف يجرجر لندن الى مائدة المفاوضات تصوراً امنها أن حكومة جلالة الملكة ستحجم عن خوض غمار حرب من أجل هذه البقعة الافريقية النائية ثبت خطله ، فالقضية كانت أكبر من فاشودة .

فالإحتلال الفرنسى لهذه البقعة كان يعنى من ناحية، تهديد الوجود البريطانى فى مصر بما يترتب عليه من مخاطر على المواصلات الامبراطورية (قناة السويس) ، وكان يؤدى من ناحية أخرى، الى إفشال المشروع

الامبريالى الكبير فى أفريقيا.. مشروع القاهرة - الكاب الذى علق عليه رجال الامبراطورية آمالا كبيرة ، وكانت لندن مستعدة فى سبيل منع ذلك للذهاب الى ساحة القتال ، وهو ما بدا بشكل ظاهر فى المفاوضات المحمومة التى كانت تجرى فى العاصمتين الغربيتين الكبيرتين والتى انتهت بتوجيه إنذار بريطانى للحكومة الفرنسية .

تروى الأهرام قصة هذا الانذار فتقول أن السفير الانجليزى اجتمع بوزير خارجية فرنسا فأظهر له شدة الخطر الذى ينشأ عن استمرار ذات البين وألح عليه أن يعده وعدا جميلا فأباه الوزير عليه، فوقف السفير عند ذلك وقد احمرت عيناه وظهر الغضب على وجهه فتناول قبعته علامة الإنصراف وقال للوزير : " إذن فنحن على أبواب الحرب فاضطرب الوزير الفرنسوى لهذه اللفظة وخاف ان تسوء العاقبة".

وبينما نتحفظ على قبول الرواية على هذا النحو ، فديبلوماسية القرن التاسع عشر كانت قد ابتدعت أساليب أخرى لتوجيه الإنذارات ، إلا أن التهديد بالحرب قد حدث فعلا ، وواكبته ظروف دفعت حكومة باريس الى النكوص عن مخططاتها ..

من هذه الظروف والأزمة الداخلية التى تزامنت مع الحادثة والمعروفة بأزمة دريفوس Dreyfus، الضابط اليهودى فى الجيش الفرنسى والذى اتهم ببيع بعض الأسرار للألمان ، ورغم إدانته فقد ثبتت براءته فيما بعد، الأمر الذى فجر قضية معاداة السامية وانقسمت فرنسا الى معسكرين حيالها .. الجمهوريين والإشتراكيين على جانب، والملكيين والعسكريين على الجانب الآخر.

منها أيضا العلاقة مع روسيا التى كان يحكمها وقتئذ الإتفاق الثنائى

المعقود بين الدولتين قبل أربع سنوات، وكان موجها بالأساس ضد التهديد الألماني، وتصور الفرنسيون أنه يمكن أن ينسحب على الأزمة الراهنة مع انجلترا، غير أن الروس نصحوا حكومة باريس بألا تسمح بتطور الأزمة الى حد القتال، وقد فهم الفرنسيون الرسالة !

يثير الاهتمام أن الأهرام قد حرصت بامتداد الأزمة على التأكيد على نفى أثر الأزمة الاولى من الموقف الفرنسى من الازمة ، كذا على إشاعة ان حكومة سان بطرسبرج تقف موقف المؤيد من الوجود الفرنسى فى فاشودة.

بالنسبة لقضية دريفوس نفت الأهرام ان "تغل أيدى فرنسا عن كل اهتمام بأمر لا يكون موجها ال يهذه المسألة" واعتبرت أن ما يقال فى هذا الشأن من قبيل "القصور العالية من الأوهام التى يبنيها خصوم فرنسا" لسبب بسيط، وهو أن "مسألة دريفوس مسألة داخلية والمشتغلون بها من رجال فرنسا رجال لا يد لهم فى المسائل الخارجية الاستعمارية".

فيما يتصل بروسيا فقد سعت الأهرام الى الترويج الى أنها "على اتفاق تام مع فرنسا فى مسألة فشودة" والسبب فى ذلك فيما ارتأته "اعتقادها ان انكلترا عدوتها التقليدية وأن ما تراه منها فى الشرقين القريب والبعيد يبرهن لها على أن رجال بريطانيا ثارت ثائرتهم لما تم من اتفاق بينها وبين فرنسا".

بيد أن الأحداث أثبتت ان ما ساقته الأهرام فى هذا الشأن كان محض آمال، وهى الآمال التى تبددت مع ورود الأخبار بصدور الأوامر لمارشان بشد الرجال عن فاشودة مما أوقع الإرتباك فى صفوف الدوائر الوطنية، وفى موقف الأهرام معها ..

رأى مكاتب الجريدة فى العاصمة أنه " لابد من سبب عظيم حمل الحكومة

الفرنسية على الرضى بحكم الزمان والقبول بالإنكليز".

تكهنت بعد ذلك بهذا السبب فيما جاء في قولها أن "سكوت فرنسا أقطع دليل على صحة وجود الخطر، وقد أثبتنا ان هذا الخطر غير متأت عن محاربة الإنكليز بحرا لأن فرنسا كانت أول متأهبة للدفاع عن شرق رايتها وأول مستعدة لصد القوة بالقوة. بل الذى نتوهمه أن سببا آخر انضم الى هذا السبب وعززه كأن تكون هناك حركة من جهة ألمانيا أو نزعة الى مساعدة الإنكليز بحرا من جهة ايطاليا أو ما يماثل هذه الأحوال التى تختل معها موازنة الحرب ويصبح معه الدخول فى الحرب عين الخرق فى الرأى "!

بيد أن هذه التكهنات التى قامت على البحث عن مبررات الإنسحاب الدرامى لفرنسا من الأزمة لم تمنع المصريين من التنبؤ بما يمكن أن يستتبع ذلك من آثار على المسألة المصرية ، وهى تنبؤات استمرت مفعمة بأسباب التفاؤل !

عبرت الأهرام عن ذلك بقولها أن "فرنسا ستكون بعد الآن مدفوعة إلى مناضلة انكلترا عندما يتسنى لها ذلك بالطرق السلمية أو غير السلمية بعاملين كبيرين .. أحدهما أهمية المصالح الفرنسوية فى القطر المصرى والآخر وجوب الانتقام عن الوصمة التى لحقت بها على أثر خروج جنودها الباسلين من بلدة سعوا اليها ثلاثين شهرا يطوون القفار ويجتازون البحار والأنهار يفعلون مالا يصف التاريخ مثله من الأعمال الجليلة" !

بيد أن السنوات الست التالية أثبتت أنه لم يكن لهذا التفاؤل ما يبرره ، ففاشودة كانت نقطة البداية فى تحول جذرى فى العلاقات بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية من التنافس الى التعاون فى الميدان الإستعمارى ، وكانت مصر أولى ضحاياه !

٦

محاكمة عامل التلغراف



★ الانجليز يحجبون اخبار حملة دنقلة عن الصحافة الوطنية
★ «تلغرافجى» بمكتب الأزبكية يسرب إحدى برقيات السردار
★ الاهرام تدافع عن عامل التلغراف الوطنى
★ الهلباوى : «كيرلس دافع عن اخوة الاقباط والمسلمين»

محاكمة "عامل التلغراف"

في ظهر يوم الثلاثاء ٢٦ يوليو ١٨٩٦ تلقى مكتب تلغراف الأزبكية برقية سرية من السردار كتشنر باشا، الذى كان يقود وقتئذ الحملة المصرية لفتح دنقلة .. البرقية كانت موجهة الى "سعادة ناظر الحربية"، وكانت حول أوضاع القوات العسكرية خلال تقدمها فى أراضى المديرية السودانية .. جاءت البرقية فى أكثر من صفحة قليلا (٥٦٦ كلمة على وجه التحديد) وباللغة الفرنسية التى كانت لغة التخاطب وقتئذ بين المحتلين وكبار رجال الإدارة المصرية ، بحكم أنها كانت اللغة الأوروبية التى استمر يجيدونها الأخيرون !

كما هو الحال فى تلك الظروف فقد تم إرسال البرقية، وعلى الفور ، الى نظارة الحربية، حيث سلمت لأحد الجاويشية الإنجليز فأرسلها سريعا الى ناظر الحربية فى بيته فتلاها بمفرده واحتفظ بها ، وإلى هنا والأمر عادى، ولكن ما حدث بعد ذلك لم يجعله عاديا..

فقد صدرت جريدة المؤيد المعادية للإنجليز ، بعد يومين بالضبط ، فى صباح يوم ٢٨ يوليو ، وقد نشرت الترجمة العربية للبرقية السرية، التى لم تعد كذلك (!) ، وقامت الدنيا ولم تقعد، على الأقل لمدة الشهور الأربعة التالية، فقد دخلت هذه البرقية التاريخ، وهو توصيف ليس فيه أية مبالغة !

نترك الشهادة على ذلك للزعيم المصرى الشهير مصطفى كامل الذى كتب بعد نحو عام، وفى ١٧ أغسطس عام ١٨٩٧، مقالا فى إحدى الجرائد الألمانية ، برينرتاجبلاط ، كان مما جاء فيه بالحرف الواحد وهو يتناول موقف الانجليز من صحيفة "المؤيد" قوله أنهم رأوها تحارب الاحتلال بسلاح الحقيقة الساطعة فاضطهدوها وساقوا مديرها للمحاكمة بحجة أنه ساعد "على اذاعة تلغراف رسمى بنشره فى جريدته، وقد أحدثت هذه القضية فى مصر تأثيرا كبيرا وكانت المسألة الوحيدة حين ذاك الشاغلة لأفكار المصريين والأوربيين عامة"!

يستدعى ذلك أن نتابع القصة من أولها ، غير أنه قبل هذه المتابعة ينبغى التذكير بأمرين ..

الأول : أن الخريطة الصحفية كانت قد تحددت خلال ذلك الوقت، فقبل سبع سنوات، وفى عام ١٨٨٩ على وجه التحديد ، كانت قد صدرت صحيفتان يوميتان : المقطم التى لم يمض وقت طويل حتى أسفرت عن وجهها كصحيفة ممالئة للإحتلال مائة فى المائة ، وكان يملكها ويديرها شاميان هما نمر ويعقوب صروف، والمؤيد التى نضحت منذ أعدادها الأولى باتجاهها كناطقة بلسان جماعة الوطنيين .

وفى خلال تلك السنوات السبع بدت الصحافة المصرية الكبيرة ، وكأنها قد انقسمت الى معسكرين .. المعسكر الممالئ للإحتلال تمثله المقطم والوطن وبعض الصحف الانجليزية على رأسها الاجبشيان جازيت ، والمعسكر المناهض للإنجليز تمثله المؤيد والأهرام وبعض الصحف الفرنسية على رأسها الفار دالكسندرى .

الثانى : وهو مترتب على الأمر الأول ، فعلى الرغم من أن القضية كانت

متعلقة بالأساس بالمؤيد التى أفردت لها الصفحات الطوال، فإن الأهرام بحكم انحيازها ، وبحكم أنها قد أصبحت قضية رأى عام ، فيما تأكد خلال وقائع نظرها، قد أفسحت بدورها للقضية صفحاتها ، وهو ما نتابع تطوراتها منها.

* * *

تبدأ القصة مع ما فرضه الانجليز من قيود صارمة على أخبار الحملة المصرية المتقدمة نحو دنقلة ، فى وقت كان جموع المصريين يتشممون أياً من تلك الأخبار ، وكانت الصحافة المصرية جائعة لها.

وتبدو درجة الصرامة فى منع الأخبار من ذلك التعليق الذى بعث به مكاتب الأهرام فى أسوان فى ٢٧ أبريل ، والذى نشرته الجريدة على صدر صفحتها الاولى بعد ثلاثة أيام معتذرة للقراء عن تقصيرها فى تقديم أخبار الحملة .. جاء فيه : "لقد احتكر العرابيون الأخبار وقيدوا حرية المواصلات ولكن ليس كما يجرى الآن فى بلاد الحدود التى شهرت فيها الحكومة (الأحكام) العرفية، فأولئك عينوا موظفين منهم فى كل مكتب تلغرافى يراقب الصادر والوارد فيمنع ما فيه مساس بالأعمال العسكرية ويطلق سراح الباقى .. وعلى من يريد إرسال إشارة برقية الحصول على الاذن بإرسالها من حضرة كوكرون بك قومندان العرف فى أصوان أو سعادة السردار فى حلفا، وفى خمس ساعات أو أكثر فى بعض الأحيان يرد إليه الإذن المطلوب .. وكل ما لا يرخص بإرساله يرفض" !

زاد من وطأة هذا المنع أنه بينما كان يطبق بكل شدة على الصحف الوطنية كانت تخف يده كثيرا عن الصحافة الموالية للإحتلال ، حتى أن المؤيد والأهرام كثيرا ما اضطرت ان تستقى أخبار الجنود المصريين فى الحملة

من المقطم أحيانا ومن الصحف الإنجليزية أحيانا أخرى رغم وجود مراسلين لها فى أسوان ، ولابد أن هذا الوضع كان فوق ما يطيق المسئولون عن تلك الصحف الذين أخذوا فى البحث عن ثقب فى حائط المنع ووجده الشيخ على يوسف صاحب المؤيد.

باختصار شديد تابع الرجل رحلة التلغرافات الرسمية الصادرة من قيادة الحملة الى القاهرة ، فوجد انها تصدر عن مكتب حلفا الى مكتب الأزبكية الذى كان على المسئول فيه أن يرسل بها فورا الى نظارة الحربية، وعند (فورا) هذه، توقف الشيخ على يوسف الذى رأى أن تأخير البرقية ساعة أو بعض ساعة لن يؤثر فيها كثيرا يتم خلالها نسخها ، فلم تكن وسائل التصوير الحديثة متوافرة عندئذ .

بقى بعد ذلك الوصول الى أحد العاملين فى مكتب الأزبكية وعثر عليه الشيخ على يوسف فى شخص "توفيق كيرلس" عامل التلغراف بالمكتب الذى توافرت له قدرة نقل "التلغرافات الفرنسية".

ولم تكشف المحاكمة أو المقالات التى كتبت حولها عن الطريقة التى تمكن بها الشيخ من تجنيد الافندى .. بالمال أم باستثارة المشاعر الوطنية، أم بكليهما، وإن كان من المؤكد ان التجنيد قد تم !

كشف عن ذلك التحقيق الذى أجرته النيابة ، ففى البداية ألقت مصلحة التلغرافات مسئولية إفشاء محتوى البرقية على نظارة الحربية، الأمر الذى استفز ناظرها "فأرسل سعادته برقية عنيفة من الاسكندرية يقول فيها ان التلغراف بقى فى جيبه يومين ولم ينظره أحد ، وتعلق الأهرام بالقول أن التحقيق قد انقلبت بذلك على مصلحة التلغرافات ، خاصة مكتب الأزبكية، وقبض على عامل التلغراف الذى تلقى البرقية ، توفيق كيرلس، وكان

الدليل الذى توافر ضده أنه عثر فى جيبه على صورة برقية مرسلة من مكاتب جريدة "الديلى نيوز" إلى جريدته ، واتهم بأنه كان ينوى أن يبعث بها الى المؤيد .

شمرت المؤيد ومعها الأهرام عن السواعد للدفاع عن كيرلس منذ اللحظة الاولى ، وكانت الأخيرة الاكثر مصداقية بحكم أنها لم تكن طرفا فى القضية..

كتبت الأهرام خلال الايام الأولى من التحقيق "راح الفتى القبطى ضحية وهو إنما كان ينسخ التلغرافات الإفرنجية على ما قاله فى اثناء التحقيق ليتمرن على قراءتها، إذ أن رئيسه رآه يغلط أحيانا فكفه عن العمل وأجلس غيره يشتغل مكانه . وقال الفتى انه لا يعرف صاحب المؤيد وبالتالى لم يره رسالة برقية قط" . ولم تكتف الأهرام بتقديم أخبار التحقيق بشكل ينفى عن عامل التلغراف التهمة، وإنما تطوعت لتقديم دفاع مبكر عن "الفتى" كما كانت تصفه .

جانب من هذا الدفاع انصرف الى التأكيد على عدم كفاية الأدلة لتقديم كيرلس الى المحاكمة "فالقرائن التى قدمتها مصلحة التلغراف من مثل وجود رسالة برقية فى جيب المتهم ما لا تقوم عليه دعوى بجنحة أو جناية".

جانب آخر أن عامل التلغراف لا ينطبق عليه نص القانون والذى جاء فيه: " كل من أخفى من موظفى الحكومة أو البوسطة أو مأموريها أو فتح مكتوبا من المكاتيب المسلمة للبوسطة أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس من ٣ أشهر إلى ٣ سنين .. كذلك كل من أخفى من موظفى الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريهما تلغرافا من التلغرافات المسلمة الى المصلحة المذكورة أو أفشاه أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبة المذكورة ".

كانت حجة الأهرام فى أن الفتى " لا يعاقب لأنه غير موظف ولا مأمور ولا مشترك بل هو عامل باليومية لا يعين بقرار مكتوب ولا يتمتع بشئ من حقوق الموظفين وامتيازاتهم .. هذا لو قدرنا جدلا أن الفتى القبطى ركب الذنب المنصوص عليه فى القانون " !

ولعل الأهرام فى دفاعها عن "توفيق كيرلس" قد تبينت أن "عامل التلغراف " لم يكن مقصودا لذاته ، وإنما المقصود كان جريدة المؤيد ومعها الصحافة الوطنية، وأن هناك رائحة مؤامرة ممن أسمتهم الأهرام "أرباب إحدى الصحف الذميمة السوداء "، تقصد المقطم ، وبين سلطات الاحتلال لضرب المؤيد مجسدا للصحافة الوطنية.

وحذرت من الزج بالمؤيد فى هذه القضية لأن من يفعل ذلك لن "يليه إلا أسف الجاهل على ما جهل من القانون "، فقد رأت أنه للوصول الى هذا الهدف يجب أولا " أن تثبت التهمة على القبطى ويعتبر العامل باليومية كالموظف أو المأمور، ويوم يقول المجرم أنه أفشى للمؤيد أسرارا .. ثم يثبت أن تلغراف السردار لم يخرج من مصلحة التلغراف حين نشره فى المؤيد ثم يثبت أن نشر الجريدة لخبر كهذا إشتراك فى إفشاء سر" !

كان هذا ما كتبته الأهرام فى ١١ سبتمبر، ولكن ليس كل ما تمنته أدركته، فقد جرت الأمور خلال الشهر التالى على نحو قاد "عامل التلغراف" وجريدة المؤيد الى ساحة المحكمة ، واتهمت الأهرام جريدة المقطم ورجال الاحتلال أنهم كانوا وراء ذلك ..

جاء اتهام المقطم أولا تلميحاً حين قالت " أن هذا الشاب المسكين دعى الى بعض المحلات وكانت فيها محافل من أهل الدسائس وأغرى ووعد وأوعد بأن يكتب شيئا يستشف منه اتهام المؤيد فأبى، وقال إنى برئ ولا

أريد ان يقع معى فى الاتهام برئ آخر " ، وهو التلميح الذى انتهى الى تصريح بعد ذلك .

ففى العدد الصادر فى ٢٤ أكتوبر قالت الأهرام أن "جماعة من أهل المفاسد احتالوا على توفيق كيرلس المتهم بسرقة التلغرافات فاجتمعوا به فى إدارة المقطم لحمله على إشراك صاحب المؤيد فى التهمة وأن كل ضروب الإغراء بالوعد والوعيد استعملت فى هذا السبيل"!

بالنسبة لرجال الاحتلال فقد أشارت الأهرام بأصابعها الى أحد كبار رجالهم المدعو "سعادة جنسون باشا" واتهمته أنه كان الشخصية المحركة وراء المحاكمة .. قالت أنه بعد أن "كتبت نظارة الحقانية بناء على تقرير من الأفوكاتو العمومى كتابا رسميا أنه لا وجه لإقامة الدعوى على هذه الجريدة فإن سعادة جنسون باشا أكره الحقانية والنيابة على تخطئة نفسيهما وفعل عكس ما قررتاه " !

أكثر من ذلك أن المسئولين الانجليز منعوا النائب العمومى من الاطلاع على أوراق القضية مما كان محلا لتعجب الأهرام ، ولم يكن أمام الجميع إلا أن يذهبوا الى محكمة عابدين الجزئية التى تقرر أن تنظر القضية يوم السبت ١٦ نوفمبر لتصبح المسألة الوحيدة الشاغلة لأفكار المصريين والأوروبيين معا، على حد تعبير مصطفى كامل .

* * *

يقدم مكاتب الأهرام فى العاصمة صورة قلمية لما حظيت به المحاكمة من أهمية فيقول أنه وصل الى المحكمة فى الساعة السابعة صباحا "فوجدت فيها زحاما مع أن ميعاد الجلسة مضروب الساعة التاسعة، واستمر الزحام يزداد حتى أصبح فناء الدار يموج موجا بالطرابيش والعمائم وبعض القبعات

وكانت الشرفات العليا غاصة بالناس، وكذلك ما خارج البيت حتى كان لا يظهر من الأرض للمشاهد إلا محل خطى الترام فى الشارع .. ومع إنى كنت من السعداء الذين استطاعوا الدخول من باب غير مفتوح للعامة فقد أصابتنى لطمة أحدثت عندى صداعا شديدا طول هذا النهار "!

وقد جرت المحاكمة على امتداد ست جلسات واستغرقت نحو ٢٢ ساعة رأس المحكمة القاضى محمد بك خيرت ومثّل النيابة على افندى توفيق، أما الدفاع فقد تولاه إثنان من أكبر المحامين المصريين فى ذلك العصر ، إبراهيم بك الهلباوى ، الذى وصفته الأهرام بأن لسانه كان "كالسيف الذرب للحق فى رقبة الباطل" ، وأحمد بك الحسينى الذى "أخذ يشنف المسامع بِدُرٍ من لفظه الشائق ومعناه الرائق " !

اليوم الأول خصصته المحكمة لمرافعة النيابة وشهادات شهود الإثبات ، ويبدو أن مهمة على أفندى توفيق كانت سهلة فى إثبات التهمة على "عامل التلغراف" ولكنها لم تكن كذلك بالنسبة لصاحب المؤيد ، وإن لم يكن ذلك رأى مكاتب الأهرام الذى استعرض أولا أقوال وكيل النيابة "لإثبات التهمة على كيرلس وسرد شيئا من سوابق هذا الشاب، ثم انتقل إلى إثبات مشاركة الشيخ على يوسف فذكر أن معرفته لكيرلس أكثر من معرفة بسيطة وأن نشر التلغراف بحرفه مترجما يدل على أنه لابد أخذه ولابد أن يكون معطيه إياه كيرلس" !

رأى مكاتب الأهرام أن مرافعة وكيل النيابة "مبنية على أدلة واهية شرَّفها حضرته بتلقيبها بالبسيطة وأن كل الاستنتاج فيها مبنى على (ولابد أن يكون كذا بالنتيجة من كذا) ويعلم كل جاهل أن مثل هذا لا تبنى عليه أحكام جنايات وجنح كبرى"!

وعلى نفس قدر محاولة الأهرام التهوين من قيمة مرافعة على أفندى توفيق جاء احتفاؤها بالغا بمرافعات المحامين الشهيرين إبراهيم بك الهلباوى وأحمد بك الحسينى .

الأول استهل مرافعته بالاشارة الى الضغوط التى تعرض لها توفيق أفندى كيرلس من رؤسائه فى مصلحة التلغراف، دلف من بعدها ليدلل على أن الوقت بين وصول البرقية من السردار وإرسالها الى ناظر الحربية لم يزد عن ١٣ دقيقة، وهى مدة غير كافية بكل المقاييس لنقل هذا التلغراف الذى قاربت عدد كلماته ستمائة كلمة .

انتقد المحامى المعروف أيضا ما لجأت اليه السلطات من تفتيش منزل والدة المتهم كيرلس "غير محترمة للمخدرات فيه"، وهو فى هذا قد امتدح الفتى ورأى أن "عدم إشراكه صاحب المؤيد معه فى التهمة مع كل ما وعد أو أوعد به وانه حفظ بذلك على أخوة الأقباط والمسلمين رغما عن المقطم الذى يغرس الشر والشقاق أبدا بين العائلتين اللتين تعايشتا قرونا طويلة فى مصر من قبل بكل صفاء وسلام".

الأهم من كل ذلك أن الهلباوى عرض للجانب السياسى من القضية، وأن المحتلين أنفسهم لو كانوا مكان القاضى المصرى" وسمعوا أقوال النيابة الواهية لحكموا ضد مصلحتهم ولا ريب" !

ويعلق مكاتب الأهرام بأنه "بهذا المعنى ختمت مرافعة الهلباوى وكاد الجمهور يصفق لها ساعة من الطرب والسرور لولا حرمة المكان " !

المحامى الشهير الثانى اتخذ منحى مختلفا، فهو من ناحية قد ركز فى دفاعه على موقف الشيخ على يوسف دون أن يحذو حذو زميله فى محاولة

تبرئة الشيخ من خلال إبراء ذمة الافندى ، وهو من ناحية أخرى ركز على الشكل ، ثم أنه من ناحية أخيرة اهتم بالضرر الذى يمكن أن يترتب على إذاعة مثل هذا التلغراف .

من الناحية الأولى فلم يكد أحمد بك الحسينى يشير الى توفيق كيرلس فى مرافعته الطويلة التى نشرها الأهرام إلا فى المواقع التى يحتمها دفاعه عن الشيخ على يوسف .

من الناحية الثانية كان من رأيه أن التلغراف الذى تنطبق عليه المادة التى جاءت فى القانون هو "التلغراف المكتوب بعلامات سرية (يقصد تلغرافات الشفرة) ويكون عنده علم بسر تلك العلامات، فهذان الأمران وحدهما يعاقب القانون عليهما دون سواهما "!

أخيرا، فإن الحسينى بك رأى ان نشر تلغراف السردار لم يجلب "على الهيئة العامة (يقصد المجتمع) تكديرا أو مضرة وأن صاحب المؤيد بنشره التلغراف أرضى الناس جميعا على اختلاف طبقاتهم، والدليل على ذلك تجمهرهم فى المحاكمة لتنشيطه وإبداء سرورهم له من عمله الذى يفتخر به".

والملاحظ أن مكاتب الأهرام لم يحتف بمرافعة أحمد بك الحسينى بقدر احتفائه بمرافعة الهلباوى بك فقد علق عليها بقوله "كان كلام هذا الفاضل مما أثار الشجون وحرك العواطف ودعا الى الاقتناع التام بالبراءة"، وهو تعليق افتقد كثيرا من أسباب الحماس !

بعد أن انتهى الجميع من مرافعاتهم وعند منتصف الساعة الخامسة من مساء يوم ١٩ نوفمبر عام ١٨٩٦ أصدر محمود بك خيرت الحكم وكان نصه: "بناء على المادتين ١٧١ و ١٥١ يحكم حضوريا على توفيق كيرلس

المتهم الأصلي بالحبس ٣ أشهر واغترام ربع نفقات القضية وتبرئة الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد " ، وكان لهذا الحكم صداه ..

الجمهور داخل وخارج المحكمة وعلى الشرفات هجموا على الشيخ يهنئونه وحمله "جماعة من السراة وخرجوا به مصفقا له مشرفا إلى أن وجدوا عربة فوضعوه بها وساروا أمامها وخلفها كأنهم فى حفلة عرس عظيم " .

ولم تنس الأهرام فى هذه المناسبة الرد على المقطم التى استمرت تتهم هذا الجمهور بأنهم جماعة من الرعاع فعلقت بقولها أن "معظم الجمهور كان من وجوه الوجوه الأعيان والآخرون من ذوى الحالة الطيبة بين عامة الناس لا من الرعاع على زعم الكاذبين " !

ومع أن الصحافة الوطنية قد أبدت أسفها على عدم تبرئة "عامل التلغراف " إلا أنه خفف من حدة الأسف أن القاضى قد حكم على الرجل بالحد الأدنى من العقوبة التى قررها القانون على مثل جريمته (٣ أشهر الى ٣ سنوات) ، وأن هذا العامل البسيط قد دخل التاريخ نتيجة لموقفه .

غير أن القضية فى جانبها العام كانت الأهم فإن الحكم ببراءة المؤيد كان بمثابة انتصار للصحافة الوطنية على سلطات الاحتلال ، الأمر الذى دعا الأهرام الى أن تكيل المديح "لحضرة القانونى الطاهر الذمة الفاضل محمود خيرت بك قاضى محاكمة عابدين الجزئية" ، ومصدر هذا المديح أن الرجل فى رأى الدوائر الوطنية "أبدى من استقلال الضمير وشجاعة الرأى على رغم إنذارات المحتلين وتهديدات أبواقهم ما يخلد له الذكر الحميد ويرفع مكانته الأدبية إلى أعظم الدرجات ".

واتجهت الأهرام فى آخر مقالاتها لتغطية "محاكمة عامل التلغراف" الى أن تطالب بأن يكون ما جرى فى هذه المحاكمة بداية لمواجهة ضغوط الاحتلال ليثبت للمكابرين "أن مصر ليست على ما يقوله خصومها بفاقدة الرجال كما هى فاقدة الجبال" ، وكانت الصحيفة محقة فى تفاؤلها ، فقد عرف نفس العام مولد الحركة الوطنية الجديدة ضد الاحتلال .





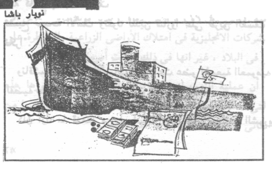
٧

الإنجليز يبيعون مصر

موقعة بسنديلة
بين
الاعيان
المصريين
وشركة انجليزية



نوبار باشا



محاولة
بيع
سكك
حديد
زمان

الانجليز يبيعون مصر !

في يوم الخميس ١٨ فبراير عام ١٨٩٨ وقف "حضرة الوجيه حسن بك مذكور " في الجمعية العمومية ، أحد المجلسين الشوريين في مصر وقتئذ ، يقترح " على رصفائه أن يكتب الى الحكومة بأنها إذا راعت العدل والمصلحة العامة فعليها بعد الآن أن لا تبيع شيئا من ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة إلا بطريقة المزايدة وبعد الإعلان عنها في الجريدة الرسمية" .

علقت الأهرام على المناقشة التى جرت فى الجمعية بعدئذ حين اعترض عدد من الممالئين للوزارة على الاقتراح بدعوى أنه قد يفضى إلى "تألم الحكومة" ودعمت موقف مذكور بك متسائلة "كيف يسوغ لحكومة أن تؤلم أمه كاملة بمسها اللطيف الشديد التأثر من عواطفها ولا يجوز للأمة أن تصيح صيحة الأسف وتقول للذين ساروا على طريق العسف أنهم أتوا نكرا".

وناقشت الصحيفة الأسباب التى دعت عضو الجمعية العمومية الى طرح القضية على هذا النحو الذى اعتبره معاصروه ساخنا ..

كان أول ما قدمته من أسباب أن من مهام المجالس الشورية "تقييد

الحكومات معنويا أو حسيا عن إتيان بعض أمور لا توافق مصلحة الأمة. فهل أشارت الجمعية أنها مستاءة بالنيابة عن منتخبيها لتتبصر الحكومة فى مثل هذا الأمر إذا بدا لها العود اليه فيما بعد " !؟

السبب الثانى ما كان قد حدث فى تفتيش بسنديلة ونترك الكلام مرة أخرى للأهرام التى قالت أنه "منح ذات يوم لشركة محببة الى الحكومة وبعض أربابها من أولياء الأمر أنفسهم وكان ذلك بدعوى أن الشيطان أنسى فى خلال جلسة النظار العضو العامل الناطق فيه أن يذكر زيادة جسيمة عرضتها شركة وطنية فكان البيع صفقة غبن لهذه البقرة الحلوب التى تدعى مصر"!

وكانت الجريدة قبل أربع سنوات بالضبط (١٨٩٤) قد تابعت المعركة الكبيرة التى دارت حول هذا التفتيش والتى قدمت نموذجا لبيع مصر فيما جرى على نطاق واسع بعد ذلك ، وهى قصة تستحق المتابعة من خلال إعداد الصحيفة العتيدة.

* * *

"نهب مصر" عنوان إتخذه أكثر من مؤلف أوروبى توصيفا للسياسات البريطانية فى مصر خلال الفترة التى اعقبت الاحتلال (١٨٨٢) وحتى قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) ، وقد انصرفت تلك المؤلفات بالأساس الى تتبع دور الشركات الانجليزية فى امتلاك الأراضى الزراعية والسيطرة على الجهاز المالى فى البلاد ، غير انها فى ذلك أغفلت أمرين ..

الأول : أن عملية النهب لم تكن بتلك السهولة التى تصورها هذه الكتابات التى تعاملت معها من منظور اقتصادى دون أن تقترب كثيرا من الجانب الانسانى ، وكان مفعما بأسباب الشد والجذب !

الثانى : أن تلك العملية قد امتدت الى ما هو أبعد كثيرا من الأراضى الزراعية أو الجهاز المالى الذى كان فعلا فى أيد اجنبية حتى قبل الاحتلال، فقد كانت آلياتها تسعى الى أن تطول المرافق العامة التى استمرت منذ نشأتها فى قبضة الدولة الحديثة، ومنذ أوائل القرن ملكية حكومية بدءا بالسكك الحديدية ووصولا الى شركات البواخر .

ونبدأ بالأراضى الزراعية .. وبالجانب الاقتصادى الذى يفتقر الى البعد الإنسانى ، والذى يعلمه الدارسون .

فالمعلوم أن الأملاك الشخصية للخديوى إسماعيل، والتي كانت تعرف بالدائرة السنية ، وكانت تبلغ ما يقرب من نصف مليون فدان (٤٣٤, ٩٧٥)، ثم رهنها ضمانا لقرض يقترب من التسعة ملايين جنيه ، وقد وضعت تلك الأطيان إدارة خاصة وفقا لقانون التصفية الصادر عام ١٨٨٠ لتتولى سداد أقساط الدين من ريعها .

المعلوم ايضا أن أراضى العائلة الخديوية والمعروفة باسم أطيان الدومين والبالغة اكثر من ٤٠٠ ألف فدان قد رهنها إسماعيل بدوره ضمانا لقرض من بيت روتشيلد قدره ثمانية ونصف مليون جنيه ، وأسندت ادارة تلك الاراضى للجنة تتولى سداد أقساط الدين من ريعها ، وأذنت لها الحكومة المصرية ببيع تلك الأطيان واستخدام ايرادات البيع فى استهلاك جزء من القرض.

استمر الحال على ذلك حتى عام ١٨٩٨ حين دعت الحاجة الى المال والتى أوجدها تزايد النفقات المطلوبة لتمويل حملة استرداد السودان الى البدء فى بيع تلك الأطيان سواء فى الدائرة السنية أو فى الدومين .

وبامتداد تلك الفترة بين عامى ١٨٨٢ و ١٨٩٨ استمرت تجرى عمليات

جس النبض من جانب رجال الاحتلال لردود الفعل المتوقعة عند المصريين لبيع تلك الاراضى لأصحاب المصالح الانجليزية ، كان اهمها ما جرى بين عامى ١٨٩٢ ، ١٨٩٤ حول بيع "تفتيش بسنديلة" والذى تحول الى معركة عنيفة سجلتها الأهرام باهتمام شديد .

بدأت المعركة بعد التقرير السنوى عن مصر الذى وضعه المعتمد البريطانى فى القاهرة ، وقد حفل بالانتقاد للجنة المسئولة عن أطيان الدومين، سواء بسبب عدم إقبال الفلاحين على تأجيرها أو بسبب عزوف القادرين عن شراء بعضها على نحو يمكن معه الوفاء بالتزاماتها تجاه "بيت روتشيلد".

وكأنما جاء هذا الانتقاد كإشارة بدء لتلبية المطالب الانجليزية، فمع أن المسئولين عن الدومين فسروا هذا العزوف بالمغالاة فى التقدير سواء للإيجار أو البيع، إلا أنهم لم يعالجوا الوجه الأول من وجوهها ، فقد كان يستفيد بالتخفيض فيه المصريون ، ولم يكونوا هم المقصودون ، وجاء قرارهم فاضحا للنوايا الجديدة "بتنزيل نحو أربعين فى الماية من قيمة تثمين الأراضى الحالى"، وقد علقت الأهرام على ذلك بأنه من المرجح أن يقبل الخواجات روتشيلد بذلك التنزيل" إذ ليس من خسارة فيه عليهم "، وقبلوه فقد وفر لهم القسط السنوى البالغ ثلاثمائة ألف جنيه ، غير أن المعركة لم تدر حول سداد الدين وإنما دارت حول من تباع له الأراضى التى انخفض سعرها على هذا النحو .

المعركة كانت حول أول التفاتيش التى عرضت للبيع بعد التخفيض .. تفتيش بسنبدلة ، وحدثت نتيجة لتدخل عنصر لم يكن يتوقعه المتواطئون على بيع مصر ، فقد اغرى الثمن المنخفض عدداً من ملاك الأراضي الزراعية من المصريين على تكوين شركة ودخلوا فى مزاد بسنديلة .

ويستفاد من جملة الأخبار والتعليقات التى ساقتها الصحيفة أنه بينما تشكلت شركة من الماليين الأجانب هى شركة رى البحيرة، فقد تكونت شركة من "الوجهاء المصريين" اختارت عبده بك البابلى ناطقا باسمها ، ويبدو أنها لم تختر إسما على الفور حتى ان الأهرام كانت تسميها "الشركة البابلية" ، وإن كنا قد عرفنا من رجالها حسن بك مدكور عضو الجمعية العمومية السابق الإشارة اليه فى مستهل هذا الموضوع .

يستفاد أيضا أن المستشار المالى الانجليزى قد مارس ضغوطا شديدة على البابلى بك تراوحت بين التهديد والإغراء ، وقد خضع الرجل أخيرا للإغراء وقبل باسم زملائه بالبديل فيما ورد فى خبر للأهرام يوم ١٠ مايو عام ١٨٩٤ ، وقد جاء فيه "وردنا من مصر أن الوساطة التي استخدمها المستشار المالى (السير بالمر) لدى عبده بك البابلى ليسحب طلبه عن بسنديلة ويرضى بتفتيش بلقاس التابع للدومين بدلا عنه قد أفلح وتعهد البابلى بك كتابة بذلك " !

يستفاد ثالثا أن الحكومة المصرية على رأسها الخديو عباس الثانى نفسه كانت ميالة فى المعركة الى صف الشركة الوطنية ، عبرت الأهرام عن ذلك بتعليق جاء فيه "يثنى الوطنيون على دولتلو نوبار باشا لأخذه بناصر رجالهم فى المناضلات التى جرت بشأن تفتيش بسنديلة، وقد أجمعت الجرائد على ذكر هذا الفضل الذى أثبت أن دولته يفضل مصلحة البلاد على كل مصلحة".

ويمكن تفسير موقف نوبار باشا على ضوء جملة من الحقائق .. منها اتجاه الخديوى المؤيد للشركة البابلية، ولم يكن ثمة سبب قوى أمام النظارة يدفعها الى اتخاذ موقف مضاد من ذلك الاتجاه ، ومنها أن الرجل نفسه كان ينتمى الى القوة الاجتماعية ذاتها التى كان ينتمى لها رجال الشركة الوطنية،

وجماعة الأعيان أو كبار ملاك الأراضى الزراعية حديثة التكوين ، والتى ارتأت في دخول رأس المال الاجنبى ميدان ملكية الأطيان سيضعها أمام منافس قوى كانت تفضل لو تخلصت منها، ومنها أخيرا أن الموقف الانجليزى نفسه فى هذه القضية لم يكن قويا بدرجة كافية الأمر الذى دفع السير بالمر الى تقديم الإغراءات للبابلى بك للتنازل عن طلبه لشراء تفتيش بسنديلة .

وتكشف الأهرام عن سبب ضعف موقف المحتلين فى القضية من الأخبار التى كانت تنقلها عن الصحف الفرنسية التى تابعت تفاصيلها على نحو ملحوظ نختار منها ما نقلته عن جريدة الديبا ..

وصف فيه مكاتب الصحيفة الفرنسية فى العاصمة المصرية ما جرى بأنه "كاد أن ينتهى الى أزمة وزارية" وامتدح "نهضة الرأى العام المصرى فى هذه الفرصة على الانكليز نهضة وجهت بتمامها نحوهم دون مس الوزارة ولا رئيسها فى شئ لنزاهتها وحزمها فى هذا الأمر "وخلص الى القول أن "هذه المسألة الخطيرة تعد خطوة عظيمة فى سبيل النهضة المصرية وشاهدا جديدا على أن البلاد هبت من رقدتها، فإن الفكر بتأليف الشركات يمتد يوما عن يوم وقد تشكلت فى القطر جمعيات خيرية ولجان لانشاء المدارس وأنشئ ناد وطنى مما يدل على أن قوى البلاد تتجدد على غير سرور الانجليز ورضاهم".

بيد أن حماس الجميع قد انطفأ بعد قبول البابلى بك بالتعويض فى تفتيش بلقاس مما عرضه لانتقادات شديدة من الأهرام ، فقد قرعته فى تعليق لها ذكرت فيه أنه "لو لم يتنازل لكان للشركة الوطنية أعظم رجاء بالفوز فى مطالبها العادلة"، ورفضت محاولته بالتنصل من التبعة "فهى ثابتة عليه " وارتأت أنه خذل المصريين جميعا وليس أعضاء الشركة الذين اتخذوه مندوبا لهم .

بالمقابل فإن جملة الأخبار التى قدمتها الصحيفة بعد ذلك تشير الى أن شركة رى البحيرة قد اعتبرت انتصارها فى معركة بسنديلة بمثابة إشارة البدء بالاستيلاء على ما تستطيع مع أطيان مصر ..

خبر فى ١٧ يونية ان "شركة بسنديلة عازمة على شراء تفتيش رأس الخليج من سعادتلو بوغوص باشا نوبار وتفتيش بلقاس من مصلحة الدومين وسواه من تفاتيش المصلحة "، خبر آخر بعد ذلك بأقل من شهر أن نفس الشركة اتفقت مع إدارة الأموال الأميرية الحرة "على أن تبيعها ١٦٠ ألف فدان بجهات البرلس وثمن الفدان ١٢ قرشا" (١) ، وثالث بعد أسابيع قليلة أن الشركة إياها تنوى شراء الأراضى المجاورة فى الكوم الأخضر وبلطيم وتوابعها بحيث تملك ٤٠٠,٠٠٠ فدان ، بكل ما صحب ذلك من هجمة شرسة فى وليمة "بيع مصر" لم تكن الأطيان فيها الضحية الوحيدة .

* * *

رغم كل ما جرى خلال النصف الأول من التسعينات فقد كان عام ١٨٩٨ هو عام البيع الكبير ، الأمر الذى دعا الأهرام الى وصفه بأنه "عام شؤم وشقاء ووبال وبلاء عسكرت فى فنائه جيوش المصائب وحلقت فى سمائه قشاعم النوائب" !

بدأ العام ببيع "شركة البواخر الخديوية" ، وإذا كان المصريون قد استمروا ينظرون للأرض باعتبارها مرادفا للعرض ، فإن الشركة الخديوية فتئت رمزا للسيادة المصرية، فهى التى حملت طوال الوقت الراية الوطنية الى سائر أنحاء المعمورة ، مما ظل يحسب للخديو الأشهر اسماعيل باعتبارها من أهم منجزاته .

وفكرة بيع الشركة بدأت فى سنة أولى احتلال ، وعلى وجه التحديد عام

١٨٨٣ ضمن مقترحات اللورد دفرين فى تقريره المعروف ، على اعتبار أن هذا البيع كفيل بتسديد بعض ديون مصر .

رغم ذلك تطلب الأمر خمسة عشر عاما لوضع المقترح موضع التنفيذ تحسبا للمعارضة الوطنية لهذا البيع ، وهى المعارضة التى لم تخمد مع طول الزمن مما يتأكد من موقف الصحف المصرية من هذا البيع والذى عبرت عنه الأهرام .

ورد أول اخبار البيع الحزين فى عدد الصحيفة الصادر فى ٢٤ يناير من عام "الشؤم والشقاء"، وجاء فيه "علمنا عن ثقة أن نظارة المالية تطلب ١٥٠ ألف جنيه عن ثمن البواخر الخديوية وتوابعها كلها وتشترط بناء حوض جديد لتنظيف البواخر يكلف ٨٠ ألف جنيه" ، وجاء تعليق الأهرام قصيرا.. قالت "يعتبر هذا البيع غبنا فاحشا" ، وكان مجرد بداية لحملة عنيفة كانت تتصاعد حدتها كلما مضى مستشار المالية الانجليزى قدما فى بيع "رمز مصر"!

فى اليوم التالى مباشرة لنشر الخبر، بدأت الحملة بتعليق طويل استعرضت فيه الأهرام آراء الجرائد التى تصدر فى مصر على اختلاف لغاتها ونزعاتها التى أجمعت "على استهجان الأمر والتنديد بالحكومة التى تريد أن تحرم البلاد بواخرها وأحواضها لتنتفع بها شركة انكليزية بل الحكومة الانكليزية نفسها".

وتتنبأ الجريدة بأنه إذا أصبحت أحواض الموانئ المصرية انجليزية فلن "يبقى بين الشركة والحكومة كلفة وأى فرق بين أن تدخلها بواخر الشركة ومدرعات الحكومة الضخمة".

وانتهت الأهرام بمناشدة ذمة وضمير الحكومة بالنكوص عن هذا العمل

"ولا فلتتق وخز الضمير وسخط الوطن"، ولكن الأمر كان فوق طاقة نظارة مصطفى فهمى ، بل فوق طاقة أية حكومة قائمة ، فقد كان القرار انجليزيا.

فلم يمض سوى يومين على الحملة الأهرامية إلا وصدرت الجريدة وقد سودت عناوينها بالقول " قضى الأمر، فقد بيعت البواخر الخديوية لشركة زعيمها المستر الدرسون بالثمن الذى ذكرناه قبلا وقدره ١٥٠ ألف جنيه" وعلقت بالقول أن الثمن الذى بيعت به البواخر الخديوية "أبخس مما كان يتصوره الفكر" !

بعد نحو أسبوع وجهت الصحيفة ثلاثة أسئلة محددة للحكومة المصرية تدور كلها حول صفقة بيع البواخر .. الأول : هل تكون الشركة الجديدة شركة مصرية أم لا ؟ ، الثانى : أى علم سيخفق على هذه البواخر ومحلات إدارتها وحوضها وسائر توابعها ؟ ، الأخير هل من حق الشركة أن تتنازل لأية حكومة أجنبية عن البواخر وسائر ما اشترته من الحكومة ؟

ومع أن الاهرام أنهت تساؤلاتها بالقول بأنه " لا يوجد فى القطر وطنى ولا أجنبى إلا وهو يتساءل عن هذه الأمور " ، إلا أنه كان عليها ان تنتظر طويلا الرد والذى لم يأت أبدا ، بالعكس الذى أتى مزيد من البيع انشغل به المصريون وانشغلت به الصحيفة.

ففى ذات وقت بيع البواخر الخديوية أعلنت المالية عن مزاد بيع تفتيش وادى الطميلات الذى كان قد أوقفه الخديو اسماعيل للإنفاق على "نظارة المعارف" ، وكان معنى ذلك أن الخطة الاحتلالية لبيع مصر قد وصلت الى أراضى الأوقاف فيما ارتأته الأهرام "مقدمة لبيع أوقاف غيره بدون التفات الى الشرع الذى يجب احترامه " .

وكان للصحيفة الحق فى أن تفصح عن استرابتها أن تفتيش الوادى سيباع بما يقارب الشروط المجحفة التى بيعت بها البواخر "وسيلحقنا منه غبن كبير وأشد ما تتأثر من غبنه المعارف " ولأسباب عددها مكاتب الجريدة فى العاصمة..

منها أن التفتيش لو أحسنت إدارته "لأتى بضعف ايراده الحالى على الأقل" ، ومنها أنه رغم تعهد المالية بأن تؤدى لنظارة المعارف قيمة ما كان يردها من هذا التفتيش فإنها "تحرمها الزيادة التى كانت تنتظر لها من ذلك الإيراد"، ومنها أخيرا أنه لو استمرت الدواعى التى أدت الى بيع التفتيش .. بإطالة حرب السودان فان المالية لن تقوى على دفع العوض للمعارف " وهذه إحدى الخسائر التى نجمت عن الحملة السودانية " .

وقبل أن يفيق المصريون من بيع البواخر الخديوية وتفتيش الوادى فوجئوا بأن حمى البيع قد وصلت الى أطيان الدائرة السنية التى كان ريعها مخصصا لسداد الدين، ففى عدد الأهرام الصادر يوم ٣ مايو من العام إياه أشارت الصحيفة الى اجتماع لمجلس النظار بوضع خطة لبيع أراضى الدائرة المذكورة "أطيانا وعقارات أو معامل وغيرها الى شركة فرنسوية انكليزية مصرية وقد سافر جناب المسيو سوارس الى أوروبا لمقابلة الممولين لشراء ثلثمائة وأربعة آلاف فدان أرض جيدة كلها فى الصعيد وتسع فبريقات أنفق عليها أموال طائلة و ١٦٠ وابورا " .

أضافت الأهرام الى أن الثمن المعروض "يبلغ قيمة دين الدائرة تماما"، وأن العملية تسير على قدم وساق !

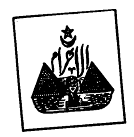
بقى بعد كل ذلك التفكير فى بيع المرافق العامة على رأسها السكك

الحديدية التى بقيت منذ نشأتها مشروعا حكوميا ، وهو تفكير عبرت عنه الأهرام فى عددها الصادر يوم ٢٥ فبراير عام ١٨٩٨ فى مقال تحت عنوان "بيع الحكومة لشركة انكليزية الخطوط الحديدية المصرية" . وقد أسس صاحب المقال ما جاء فيه على ما تردد فى بعض الدوائر العليا من أن "شركة انكليزية جسيمة الأموال سوف تمنح التزام الخطوط الحديدية المصرية". غير أن الأهرام أعربت عن شكوكها حول الخبر لأن "الحكومة قد كفت عن أمثال هذه الصفقات الخاسرة مخافة أن يصح ما يقال من أنها تبيع القطر للمـمولين الانكليز قطعة قطعة" ، ولم يكن هذا هو السبب الحقيقى فى النكوص عن المشروع.

فمن ناحية كان الانجليز ، وحتى قبل الاحتلال ، القوة المهيمنة على المرفق الحيوى من خلال كبار الموظفين الذين بثوا فى مختلف إداراته ، ومن ناحية أخرى فقد استمرت السكك الحديدية تشكل عبئا على الخزينة المصرية، لم تكن أية شركة انكليزية مستعدة أن تتحمله ، ولعل ذلك ما دعا الى اختفاء الأخبار عن بيع سكك حديد مصر بعد ذلك من صفحات الأهرام، وإن حل محلها مسعى محموم لبيع خط حديد قنا أسوان ، ثم بعد ذلك خط حديد السودان الذى مدته حملة الإسترداد فى المنطقة بين حلفا والخرطوم.

غير أن هذا المسعى اقترن أكثر بمشروع سيسل - رودس المشهور بمد شريط المستعمرات البريطانية فى أفريقيا بطول القارة .. من القاهرة الى الكاب، وهو ما فطنت اليه الأهرام وهى تسوق أخبار ذلك المسعى .. قالت : "ثبت أن المحتلين بما يسألونه من مبيع سكة حديد السودان ضاغطين على حكومة مصر لا يقصدون إلا إنفاذ غرضهم المعروف من الذهاب الى أوغندا، كما شرع فى ذلك المستر سيسل رودس صديق الوزير تشمبرلين الذى حضر

منذ سنتين الى مصر لهذه الغاية " ، وكانت هذه الصفقة محل استغراب الصحيفة التى علقت عليها بقولها "ولكن كل غريب جائز حصوله الآن، وقد أصبحت البلاد غنيمة من يغتنم ويجزل العطاء "، ولم تكن على أى الأحوال نهاية الغرائب فى بيع الانجليز لمصر !







قناصل الدول الفخيمة

انتشار «التبعية اليونانية» وقناصلها فى شتى المدن المصرية

●

معارك بين وكلاء القناصل فى مدن الصعيد

المصريون يأملون فى انحياز قنصل ألمانيا «الجنرال» الى قضيتهم ؟

قناصل الدول الفخيمة !

فى ظل الإمبراطورية العثمانية كانت مصر شأنها شأن بقية ولايات الدولة تستقبل عددا محدودا من القناصل الأجانب، كانوا من ناحية تابعين لسفراء دولهم فى العاصمة، الأستانة، ثم أنهم من ناحية ثانية قد انصرفت مهمتهم بالأساس إلى العلاقات التجارية المحدودة بين رعايا الدول التى يمثلونها وبين مصر، ولعل ذلك ما أدى من ناحية ثالثة إلى أن يكون أغلب مقام هؤلاء فى الاسكندرية.

وقد أدت حالة عدم الإستقرار التى عرفتها مصر خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر إلى أنه كثيراً ما أغلقت الدول الكبرى صاحبة المصالح قنصلياتها لفترات تطول أو تقصر، فضلا عن أن تلك الحالة هى التى وفرت للفرنسيين الذريعة لإرسال حملة نابليون المشهورة تحت دعوى سوء معاملة الأمراء المماليك للتجار الفرنسيس والتى رفعها القنصل الفرنسى فى تقارير عديدة إلى حكومته.

يتغير الحال مع بدايات بناء الدولة الحديثة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، لأسباب سياسية بعد أن نجح محمد على فى أن يجعل مصر قوة اقليمية تمتد حدودها من جبال طوروس شمالا إلى بحر الغزال جنوبا، وبعد أن بدأ إنشاء الحكومة المركزية بكل ما صحبها من قيام جيش حديث

وإدارة قوية استعان الرجل بالأوروبيين فى صناعتهما، وبعد أن تحول الاقتصاد المصرى من النظام الإقطاعى إلى النظام الرأسمالى وما استتبعه من زيادة حجم التجارة مع الغرب، ثم زيادة مصالح الأوروبيين وتعقد مصالحهم فى أرض الكنانة.

انعكس ذلك على طبيعة التمثيل الأجنبى فى مصر فى نواح عدة ..

١) لم يعد ممثل الدولة الأجنبية فى البلاد مجرد قنصل وإنما أصبح "قنصلا عاما ومندوبا سياسيا" ، مما يكشف عما أصبح يتمتع به هؤلاء من صلاحيات ديبلوماسية جنبا إلى جنب مع وظائفهم القنصلية.

٢) توقف تبعية القناصل لممثلى دولهم فى العاصمة التركية التى تحولت إلى علاقة مباشرة مع وزارات الخارجية فى لندن أو باريس أو فيينا أو بطرسبرج.

٣) زيادة حجم التمثيل الأجنبى فى البلاد حتى أنه كان هناك ممثلون لأربعة عشر دولة فى منتصف الثلاثينات، فضلا عن الدول الأربعة الكبرى كان هناك قناصل عامون لكل من سردينيا، هولندا، أسبانيا، السويد، صقلية، تسكانيا، الدانيمارك. بروسيا، اليونان، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظلت الإسكندرية المقر المختار لكل هؤلاء.

٤) دفع ذلك الحكومة المصرية الى أن تنشىء إدارة من أهم إداراتها للتعامل مع هؤلاء، وهى الإدارة التى تشكلت عام ١٨٢٦ تحت إسم " ديوان الخارجية" ، وكانت أول وزارة خارجية لبلد استمر يعتبر من الناحية القانونية ولاية عثمانية، والطريف أنها بدورها اتخذت من الإسكندرية مقرا لها إبان سنواتها الأولى على الأقل.

لم تتجمد الأمور على هذا الوضع، فقد عرف النصف الثانى من القرن متغيرات عدة طالت بين ما طالته أوضاع القناصل فى مصر الذين تغير عالمهم .. من عالم حماية المصالح التجارية الى عالم تصارعت فيه القوى وتضاربت المصالح وتعقدت العلاقات الإنسانية .. وقد نجحت الأهرام أن ترسم صورة تفصيلية لهذا العالم المثير .. عالم " قناصل الدول الفخيمة" على حد تعبير صحيفتنا.

* * *

صناعة هذا العالم جاءت نتاجا لمجموعة التطورات التى عرفتها مصر خلال الفترة التى تبدأ بنهاية عصر محمد على، والتى بلغت ذروتها خلال عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) وما بعده.

* الهجرة الأوروبية الواسعة والتى تركزت أولا فى الإسكندرية ثم انتشرت إلى سائر أنحاء الكنانة، فى الوجه البحرى؛ طنطا، المنصورة، الزقازيق ودمنهور وغيرها، وفى الوجه القبلى؛ المنيا، أسيوط، الأقصر وسواها، هذا فضلا عن المحروسة التى عرفت أحياء جديدة خصصت لسكنى هؤلاء.

أدى ذلك الى وجود البيئة الاجتماعية التى يتحرك فيها القناصل .. بيئة الجاليات أو " التبعة" ، حسب المسمى الذى كان شائعا وقتئذ، وهى بيئة أضافت للوظيفة المحدودة التى كانت لهم من قبل آفاقا جديدة.

** احتدام الصراع السياسى بين القوى الأوروبية، على رأسها انجلترا وفرنسا، ومع ما بدا وكأن هذا الصراع قد حسم لصالح الأولى بعد احتلال البلاد عام ١٨٨٢، إلا أن السعى الفرنسى لوضع العصى فى عجلات الإدارة البريطانية للبلاد، ومشاركة الدول الكبرى الأخرى فى هذا الصراع فى طليعتها روسيا والنمسا وألمانيا وإيطاليا، قد أضاف وظيفة سياسية

للقناصل أضفت عليهم مزيدا من الطابع الديبلوماسى.

*** التحولات الكبرى التى شهدها المجتمع المصرى .. البلاط الخديوى وما عرفه من نظم أوروبية .. مقابلات، اتيكيت، بروتوكول، عميد للسلك القنصلى تبعا لأقدميته، حفلات " الباللو" التى كان القناصل وأسرهم أهم روادها.

**** ما عرفته مصر خلال تلك الحقبة من تفاقم الإمتيازات الأجنبية Capitulations بكل ما ترتب عليها من مضاعفات، خاصة فيما يتصل بإسباغ الحماية على رعايا الدول صاحبة الامتيازات، مما كان يوفر لهؤلاء حصانة قضائية لا يمثلون معها أمام السلطات أو المحاكم الوطنية، أو كما كانت تسمى وقتئذ " بالمحاكم الأهلية" تمييزا لها عن المحاكم الأجنبية، وهى حصانة انتقصت على وجه اليقين من درجة الإستقلال الذى تمتعت به مصر قبل سيادة هذا النظام .. انتقاصاً إلى حد اللا معقول كما يتضح من روايات الأهرام.

* نبدأ بالبيئة .. بيئة " التبعة" ، بكل جوانبها الإجتماعية، وكانت شديدة التعقيد .. ونلاحظ أن أغلب الجاليات الأوروبية جاءت من أبناء البحر المتوسط.

اليونانيون شكلوا التبعة رقم (١)، وكان أمرا طبيعيا بحكم التاريخ والقربى الجغرافية والتبعية السياسية، فقد ظلت اليونان، شأن مصر، قسما من الدولة العثمانية حتى مطلع ثلاثينات القرن، هذا فضلا عما عرف عن الشعب اليونانى من حب للهجرة.

التبعة رقم (٢) كانوا من الإيطاليين الذين انتشروا فى المدن الكبيرة خاصة فى الإسكندرية، والمعلوم أن هؤلاء ظلوا العنصر الأوروبى الذى لم

تتوقف علاقاته بمصر خلال العصر العثماني، من خلال التجارة بين المدن الإيطالية وبين الموانىء المصرية .. الإسكندرية ودمياط.

يأتى بعد ذلك الإنجليز، أو بالأحرى من يتمتعون بالرعوية الإنجليزية من سكان جزر البحر المتوسط على رأسها مالطة وقبرص، يتبعهم الفرنسيون الذى شكلوا " التبعة الرابعة" من الناحية العددية، وإن كانوا من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية قد شكلوا أقوى الجاليات تأثيرا على البلاد.

فى المرتبة التالية الروس والألمان والنمسويون وكانت أعدادهم محدودة ولكن ليست قليلة كما كان الحال بالنسبة لسائر الجنسيات .. وداخل هذه المجموعات البشرية تحرك القناصل فيما رصدته الأهرام بشكل شديد الإمتاع غزير التنوع !

لعل تلك الأخبار العديدة التى بعث بها مكاتب الجريدة فى المنصورة عن احتفالات التبعة اليونانية تدل على حجمها فى عاصمة الدقهلية، فضلا عن الدور المعتبر لقنصلها فى المدينة .. فى ٩ أبريل عام ١٨٩٢ خبر عن احتفالها بعيد الإستقلال " وأقيمت الصلاة فى الكنيسة وحضرها جميع أبناء التبعة يتقدمهم القنصل" ، بعد ذلك بأقل من سبعة شهور يقيمون " ليلة طرب خيرية تخللها فصول تمثيلية خصص دخلها للمدرسة اليونانية" ، فى ١٦ فبراير عام ١٨٩٤ تسجل الأهرام تفاصيل الحفل السنوى لنفس المدرسة التى قصدها " كبار هذه التبعة وصغارهم يتقدمهم حضرة القنصل .. ثم شرعوا فى المحاورات الأدبية بين يونانية وعربية وفرنسية وختم الحفلة حضرة ناظر المدرسة بخطاب رقيق العبارة" !

المركيز دى ريفرسو أشهر قناصل فرنسا خلال التسعينات كانت كل

تحركاته محل اهتمام من الصحافة، خاصة الأهرام ذات الميول الفرنسية، ومن " التبعة الفرنسوية" الذين حكمتهم أوثق الروابط .. لعل ذلك الخبر عن وصول الرجل الى مصر " فقابله على المحطة جم غفير من أعيان الفرنساويين ورجال القنصلاتو وغيرهم" ينم عن حجم هذا الإهتمام.

وكان العيد القومى الفرنسى، ١٤ يوليو من كل عام، مناسبة لنشاط القناصل الفرنسيين بين تبعتهم فى سائر أنحاء البلاد حيث يتقدمون الإحتفالات بالمناسبة، فى القاهرة، الإسكندرية، الزقازيق، المنصورة وطنطا.

أعياد ميلاد العواهل فى الدول الملكية كانت مناسبة لإحتفال قناصلها مع تبعتهم .. فى يوم مولد همبرت ملك إيطاليا " تلقى حضرة القنصل وفود المهنئين من النزالة وأرسل بالنيابة عنهم رسالة برقية الى روما يهنىء بها جلالة الملك ويدعو له بطول البقاء" ، وهو ما فعله قنصل ألمانيا الجنرال "إكراما لتذكار يوم ميلاد الإمبراطور غليوم الثانى حيث ألقى خطبة فى مأدبة النزلاء الألمانيين بالقاهرة" .

غير الإحتفالات، كانت هناك التحركات القنصلية لتفقد المؤسسات التى أسسها أبناء البلاد التى يمثلونها، وتنم كثرة تحركات القنصل الفرنسى عن مدى انتشار تلك المؤسسات .. زيارة المدارس الفرنسية فى سائر أنحاء البلاد من الاسكندرية شمالا الى المنيا جنوبا حيث استقبله جمهور النزلاء الفرنسويين يتقدمهم رئيس دير الآباء اليسوعيين .. وزار صيدلية الدير التى ينفق الراهبات منها فى معالجة الفقراء بغيرة تستحق الثناء " دير الراهبات الفرنسيسكات فى بنى سويف" ورفع العلم الفرنسى عليه خلافا لما أشيع من أنه موضوع تحت الحماية الإيطالية، وزياراته للمستشفى الأوروبى فى الإسكندرية الذى لقى اهتماما واضحا من القنصل الروسى أيضا.

وأدى انتشار التبعة الأوروبيين على هذا النحو إلى إقامة وكالات للقنصليات فى المدن التى تزيد فيها كثافة هؤلاء، ومع أن بعضا من وكلاء القناصل كانوا من جنسية الدولة صاحبة التمثيل القنصلى إلا أن دولا عديدة وظفت مصريين فى ذلك المنصب بعد أن حصلوا على حمايتها .. غبريال يوسف رزق نائبا للقنصل البرتغالى بالمنصورة، لجله جسطر نائبا للقنصل الفرنسى فى طنطا .. فى إسنا عين القنصل الفرنسى الخواجا إبراهيم أبادير الذى دخل فى معركة مع وكيل " قنصلاتو ايطاليا الخواجا بطرس بولس وأطلق عليه عيارين ناريين فى الشارع ولكن لم يأت ذلك بضرر البتة" ، وقد أرسل قنصل عام فرنسا فى العاصمة لجنة للتحقيق!

** الصراعات السياسية المحتدمة شكلت وجه الإختلاف الثانى لقناصل الدول الفخيمة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عنهم فى نصفه الأول.

كان صندوق الدين حيث تودع الحكومة المصرية كافة احتياطياتها ولا تنفق منها إلا بإذن أعضائه الأداة الرئيسية فى هذا الصراع، فقد تربص القنصل الفرنسى يدعمه زميله الروسى لأية مشروعات يسعى المحتلون إلى تنفيذها، وتكون فى حاجة الى سحب الأموال من الصندوق.

وإذا كانت الحملة على السودان عام ١٨٩٨ تقدم أشهر هذه المناسبات حين نجح القنصلان فى منع سحب ما احتاجته مصر لتمويل تلك الحملة، فإن المناسبات تعددت قبل تلك الحملة وبعدها فى تدخل القناصل فى الشئون المصرية من خلال موقعهم فى الصندوق.

من هذه المناسبات ما اشترطه القناصل للموافقة على تمويل مشروع مجارى المحروسة عام ١٨٩٢ بتكوين لجنة من ثلاثة مهندسين، فرنسى

وانجليزى وألمانى، وضعت شروط المسابقة وعينت الشركة المسئولة عن التنفيذ!

شكلت التبعة الأداة الثانية، فالمدن التى يزداد فيها حجم هذه الجاليات كانت ميدانا لتبارى القناصل لإثبات الوجود، وتقدم عملية تأسيس بلدية الإسكندرية والتى تألفت من غلبة من الأوروبيين نموذجا على هذا التدخل وذلك الصراع.

يكشف عن ذلك، الخبر الذى نشره الأهرام فى ١٤ مايو عام ١٨٩٤ عن أن تلك المسألة كانت من " أهم عوامل المخابرات بين حضرات القناصل وفيما بينهم وبين الحكومة .. وإذا بحثنا فى الخلاف حصرناه فى أمرين الأول بين الحكومة والقناصل لأنهم يريدون أن تكون الأغلبية أوروبية غير مصرية لإعتقادهم بأنها متى تكون مصرية والإحتلال موجود كانت انكليزية أسوة بسائر الإدارات والنظارات مما لا يختلف فيه اثنان، وأما الثانى فبين القناصل أنفسهم لأن الأغلبية منهم تسأل أن يكون الرئيس أجنبيا والأقلية تريد أن يكون مصريا. ولا نعجب إذا كانت هذه الأقلية لم تقطع بهذا الأمر إلا لإعتقادها بأن الإنكليز لا يشترطون تعيين رئيس أجنبى إلا ليكون انكليزيا، وبالتالى أن تكون البلدية إدارة انكليزية أشبه بالرى والمالية" !

ويبدو أن هذه الصراعات بين القناصل قد أنعشت آمال الأهرام أن ينحاز أغلبهم إلى المصالح المصرية مما تبدى فى موقفها من استقبال القنصل العام الألمانى الجديد، البارون فون هيكنغ، فيما عبر عنه تعليق طويل للجريدة فى عددها الصادر يوم ٢٢ فبراير عام ١٨٩٤ كان مما جاء فيه :

" يؤمل العموم فى حضرة قنصل ألمانيا الجديد وهو لا يجهل الأهمية التجارية لألمانيا فى مصر أولا وكونها طريق الشرق الأقصى ثانيا ولأنها

باب المستعمرات لألمانيا ثالثا بأن تكون خطته مما يساعد المصريين على تحقيق أمانيهم لأن وقوع مصر فى قبضة انكلترا يحول دون مصالح ألمانيا الثلاث التجارية والسياسية ولا نعجب إذا كانت سياسة الجديد غير سياسة سلفه" !

*** فتحت التحولات الكبيرة التى عرفها المجتمع المصرى خلال نفس الحقبة نوافذ جديدة للقناصل الأوروبيين على هذا المجتمع.

نافذة أولى نرى منها الإحتفالات التى كانت تجرى فى سراى عابدين بمناسبة تقديم القناصل العاملين الجدد لأوراق اعتمادهم حيث كانوا يصلونها "بعربة التشريفات التى يجرها أربعة خيول" فيكون فى استقبالهم الخديو "محفوفا برجال الوزارة والمعية السنية وكلهم بالملابس الرسمية والنياشين الفاخرة" ، يعقب ذلك أن يتقدم القنصل العام بأوراق اعتماده ويتبادل مع الخديو خطبتين معدتين سلفا.

المناسبات الإجتماعية فى سراى عابدين فتحت النافذة الثانية، ففى أى من ليالى الأنس (الباللو) التى كان يقيمها الخديو احتل القناصل مكانهم الخاص، بعد الوزراء مباشرة، ثم أنه كان لرجالهم ونسائهم المساحة الأكبر فى حلقة الرقص، مما كان موضوعا لأخبار ضافية فى الأهرام، إذ ظل المصريون محجمين عن اقتحام هذه الحلبة، حتى ذلك الوقت على الأقل !

بدت النافذة الثالثة فى العلاقات بين قناصل العموم بعضهم وبعض، وتلخر أخبار الأهرام بالجانب الإجتماعى من هذه العلاقات، كأن يقيم قنصل بلجيكا " مأدبة فاخرة فى رستوران سانتى بجنينة الأزبكية إكراما للمسيو ريفرسو القنصل الفرنسى العام" ، وكأن " يؤدب قنصل ألمانيا الجنرال مأدبة شائقة لحضرات قناصل فرنسا وروسية وبلجيكا والدانمرك فى أوتل شبرد" ،

وأخبار عديدة !

كانت النافذة الرابعة تفتح فى مناسبة زيارات الشخصيات الأجنبية لمصر، فقد كان القنصل العام ينشط خلال ذلك فى تدبير الزيارات الرسمية لمثل هذه الشخصية لكبار المسئولين فى البلاد على رأسهم الخديوى وكبار النظار، خاصة ناظر الخارجية.

تؤكد الأخبار التى قدمها الأهرام خلال شهر مايو عام ١٨٩٤ عن زيارة قائد الأسطول الفرنسى فى البحر المتوسط مدى اتساع هذه النافذة .. فى يوم ١٦ يستقبل " النزالة الفرنسويين فى الثغر" ، فى الساعة العاشرة من صباح اليوم التالى يستقبله " الخديوى بكل رعاية واحتفاء" ، وفى يوم ١٨ يقيم القنصل للرجل وضباطه " مأدبة شائقة حضرها كبار النزالة الفرنسيين فتبودلت عبارات الوداد وشرب الجميع نخب حضرات رئيس الجمهورية والكونتر اميرال وانصرفوا مسرورين شاكرين" !

ومع تعدد النوافذ على هذا النحو، كان مطلوبا شكل من التنظيم وهو ما توصل إليه " حضرات القناصل بأن حق رئاسة اجتماعاتهم بالأقدمية لا يكون إلا للمعينين منهم من الخارج دون المعينين من سكان القطر" !

**** اخيرا أضاف نظام الإمتيازات صلاحيات جديدة للقناصل فى حماية رعايا دولهم، وهى الصلاحيات التى استخدمت أسوأ استخدام ضد وقوع هؤلاء تحت طائلة القانون، مما كان مثارا لإحتجاجات متوالية من السلطات لم تأل الأهرام جهدا فى دعمها.

من الروايات العديدة التى نشرتها الجريدة فى هذا الصدد نختار ما أسمته " بقضية العواهر" التى أثيرت بشدة فى مطلع عام ١٨٩٤ " وحادثة أشمون" التى جرت فى صيف نفس العام.

الأولى بدأت بشكوى من سكان الثغر من " اختلاط العواهر بالمنازل التى يقطنها الأحرار وما ينجم عنه من الأضرار ولاسيما فيما يختص بالآداب العامة، فإن كان لا يمكن الآن نبذ كل النساء العواهر إلى جهة واحدة، فلا أقل من تطهير الشوارع العظيمة من المحلات العامة وهى مسألة نوجه اليها أنظار ولاة الشأن وحضرات القناصل مؤملين وضعها فى موضع النظر" .

بعد أيام تعلن الأهرام عن أسفها لعدم قبول وكلاء القناصل إجراء الكشف الطبى على الأجنبيات من هؤلاء، وعلى عدم موافقتهم على فتح المحافظ لهذا الموضوع من أصله !

الثانية تبدأ بأن شخصا يونانيا يدعى كمبورلى استأجر أرضا بإحدى نواحى مركز أشمون تأخرت عليه الأموال الأميرية " فأوقع المركز على حاصلاتها ومن ضمنها مائتى أردب فول حجزا إداريا فاختلس المستأجر السالف الذكر الفول المحجوز ثم هربه عند آخر من التبعة اليونانية يدعى كوريتى بأشمون وهذا وضعها بمخزن خارج البلدة المذكورة " .

وفى تفاصيل طويلة تتحدث الأهرام عن محاولة المأمور ضبط الفول فتعرض له كوريتى " وحصلت بينهما مضاربة" تبعها أن وجه نائب القنصل اليونانى بالغربية والمنوفية انذارا برفع التحفظ على الفول والا يتوجه إلى المكان ليرفعه بنفسه.

اقتضى الأمر أن تتدخل نظارة الخارجية لتجرى مفاوضات طويلة مع قنصل جنرال اليونان فى العاصمة كان موضوعها "مائتى أردب فول" ونظن أنها كانت أغرب مفاوضات فى التاريخ !

وإذا كانت ثمة دلالة لتلك القضايا فهو ذلك الدور السلبى الذى لعبه القناصل من خلال نظام الإمتيازات، وكان على مصر الإنتظار لنحو نصف قرن للتخلص منه !

٩

كشف الستار عن تمثال المرحوم

★ الاهرام تدين دلسبس لان عمله «فتح بابا تدخل منه انجلترا الى مصر»

★ الاوروبيون فى بورسعيد يشكلون لجنة لاقامة تمثال للمرحوم فى اعقاب وفاته

★ ضغوط انجليزية ليحضر الخديوى والنظار حفل كشف الستار عن تمثال دلسبس

كشف الستار عن تمثال المرحوم!

في الساعة الحادية عشر والدقيقة ١٣ من صباح يوم الجمعة ١٧ نوفمبر ١٨٩٩ بعث مدير تحرير الأهرام "تلغرافا خصوصيا" الى مقر الجريدة بالقاهرة من بورسعيد حيث كان يحضر الإحتفال بكشف الستار عن "تمثال المرحوم دى لسبس" ، وهو "التلغراف" الذى يستحق أن نطالعه من قراء الأهرام فى العدد الصادر فى اليوم التالى .. السبت ١٧ نوفمبر.

"كان ابتداء الإحتفال الساعة التاسعة، فلما شرف الجناب العالى أطلقت المدافع واحدا وعشرين إجلالا وعلت أصوات الدعاء والتهليل، فافتتح الإجتماع بخطاب بليغ ذكر فيه أن دى لسبس بعمله العظيم حقق أمنية كانت أشبه بالأحلام وأنه استحق به أن تحمده الإنسانية وتجل قدره المدنية، ثم شكر للشركة إقامتها للتمثال كما شكر لها دعوتها سموه لهذه الحفلة التى مكنته من إظهار ما فى فؤاده من المنزلة الرفيعة لذلك الرجل.

"وبعد إنهاء الخطاب كشف الأمير الستار عن التمثال بين مظاهر السرور العام، ثم تكلم البرنس دارنبرج (رئيس الشركة) فأثنى أطيب الثناء على الجناب العالى وأجداده الكرام وقال أن القنال دولى عام تحافظ عليه دول أوروبا أجمع وذكر تاريخ المشروع إداريا من نشأته الى الساعة.

" ثم تلاه الكاتب العالم الشهير دى فوجيه من أعضاء المجمع العلمى الأدبى الفرنسوى وأبان فى قوله فضل المرحوم دى لسبس وعظم قدره على اعتباره مهندسا وعالما وجغرافيا واسع الإطلاع، ثم خطب الكونت شارل دى لسبس وطيب المجلس بمدح سمو الأمير وذكر مآثره ومآثر أجداده العظام وشكر للشركة إكرامها لأبيه وكانت بذلك نهاية الحفلة فى منتصف الساعة العاشرة.

" أما التمثال فشكله يؤثر فى النفوس مهابة واحتراما لصاحبه وله شبه تام بالدقيقة حتى يخال حيا لولا الجمود والبكم. وكان عدد الحضور فى المحتفل نحو خمسة آلاف وكان نحو الألف وقوفا فى الخارج" .

انتهت البرقية ولكن لم تنته قصة تمثال المرحوم، وهى القصة التى نتابعها على صفحات الأهرام قبل هذا الإحتفال بما يقل قليلا عن خمس سنوات.

* * *

عن عمر اقترب من التسعين، وفى قصره بشناى La Chenaie فى أواسط فرنسا توفى المسيو " فردينان مارى فيكونت دى لسبس" مساء يوم ٧ ديسمبر عام ١٨٩٤ بعد أن قضى تسعين عاما من القرن التاسع عشر، فالرجل مولود فى مطلعه (١٨٠٥)، ولا نظن أنه بعد فيكتوريا، ملكة انجلترا وإمبراطورة الهند، اقترن اسم إنسان بذلك القرن كما اقترن به اسم هذا الدبلوماسى والإقتصادى والمغامر الفرنسى الشهير.

ومع أن المجاز الرجل فى شق برزخ السويس وفتح القناة المشهورة للملاحة يبقى أشهر أعماله، إلا أنه لم يكن عمله الوحيد، فالمعلوم أن المسيو دى لسبس كان صاحب المبادرة فى شق قناة بنما، غير أنها المحاولة التى انتهت بصدور حكم بسجنه خمس سنوات، وإن لم تقم السلطات الفرنسية بتنفيذه

على الرجل العجوز (٨٨ سنة)، غير أن ما عنى به المصريون بعد أن تلقوا أخبار وفاة صاحب مشروع القناة كان ما اتصل بدوره فيه ..

تحت عنوان " المرحوم دى لسبس" نقلت الأهرام فى عددها الصادر يوم ١٧ نوفمبر عام ١٨٩٤ المقال الذى وضعته التايمز، والذى حفل بأسباب المديح للرجل مما دعا جريدتنا الى أن تضع تعليقا طويلا كشف تماما عن مشاعر الرأى العام المصرى .. كان مما جاء فيه :

" هذا ما قالته جريدة التايمز عن المرحوم دى لسبس بعد موته وليست هذه بالمرة الأولى التى دافعت فيها عنه هذه الجريدة وغيرها من الجرائد الإنكليزية، ولم يقتصر الأمر عليها فقط، فإنه لما ارتطم هذا الرجل فى مشكلة بناما رأينا الأمة الإنكليزية ترثى لبلوائه وتعزيه أجمل عزاء وفى مقدمتها جلالة الملكة فكتوريا التى على ما نذكر بعثت إلى باريز فى ذلك الحين تأمر سفيرها اللورد دوفرين بأن يزور منزله ويضع فيه بطاقة زيارتها إظهارا لإحترامها لقدره وبيانا لسوء ما جنى الفرنسويون عليه" !

ويكشف ذلك عن أن حكومة لندن التى قاومت بكل الوسائل مشروع المسيو دى لسبس مع بداياته فى منتصف الخمسينات حمدت للرجل عمله خلال سنواته الأخيرة، وقد عزت الأهرام ذلك لسببين :

١) أن القناة فتحت بابا تدخل انجلترا منه إلى مصر وتحشد جيوش الموظفين فى إداراتها.

٢) أنها عززت قوة انجلترا البحرية ومهدت طريقها إلى الهند " وهى لم تحتل مصر إلا للمحافظة على هذا الطريق" .

لعل هذا الموقف البريطانى من " المرحوم" ، هو الذى أدى إلى أن يتسم

استقبال الأهرام لوفاته بقدر من الفتور غير المتوقع من جريدة اشتهرت بالحماس لكل ما هو فرنسي، وهو الفتور الذى بدا فيما جاء في نهاية تعليقها على مقال التايمز، قالت :

" لو وضعنا فوائد قنال السويس في كفة ووضعنا أضراره فى كفة أخرى رأينا أنهما متوازنان أو ربما رجحت أضراره على فوائده في عرف الفريق الأعظم من رجال السياسة والخبيرين والسلام" !

ولعل هذا الموقف هو الذى دفع الجريدة إلى أن تتلقى بفتور الأخبار التى بدأت تصل من بورسعيد بعد أسابيع قليلة من وفاة دى لسبس عن تشكيل لجنة من كبار رجالات المدينة، وكانوا من الأجانب طبعا ومنهم عدد من كبار شخصيات الشركة، لصناعة تمثال يوضع عند المدخل الشمالى للقناة، ولعله أيضا هو الذى دفع الحكومة المصرية إلى التردد في الترخيص للجنة بإقامة "تمثال المرحوم فردينان دى لسبس بأن تقيم هذا التمثال في مدخل الشارع المسمى باسم الفقيد، وكذلك تأجلت حفلة نصبه إلى أجل غير مسمى" ، كما جاء في عدد الأهرام الصادر يوم ٢٤ أبريل عام ١٨٩٥.

غير أنه لم تمض سوى أيام قليلة حتى تراجعت النظارة المصرية عن موقفها فيما يبدو أنه قد حدث تحت ضغوط انجليزية،وصدر الإذن بإقامة التمثال "وقد سلم سعادة المحافظ هذا الإذن لرئيس اللجنة لتجرى بموجبه" !

وقد استغرق " الجريان بموجبه" ، على حد تعبير الإذن، نحو أربع سنوات اختفت خلالها أخبار المرحوم من على صفحات الأهرام حتى ظهرت يوم ٣ فبراير عام ١٨٩٩ حين نشرت الصحيفة ما يفيد أنه قد تم في باريس صناعة التمثال الكبير الذى " يمثل البوغاز تمثيلا بديعا" ، وأنه سيعرض أولا في معرض التماثيل والصور في العاصمة الفرنسية الى حين نقله إلى بورسعيد.

النحات فريميه كان الفنان الذى صمم التمثال الذى تم صبه من النحاس والذى بلغ وزنه ١٧ ألف كيلو جرام، وتقرر نقل قطعه إلى مدخل القناة بعد أن عرج على العاصمة البريطانية، ولا ندرى سبب هذا التعريج .. دواعى النقل أم تأكيدا على تقدير الإنجليز للرجل.

فى يوم ٣ أكتوبر وصلت قطع التمثال إلى بورسعيد حيث حفظت، بينما كانت تجرى الإستعدادات على قدم وساق للإحتفال بتركيبه وكشف الستار عنه مما استغرق نحو شهر ونصف، الأمر الذى كان محل أخبار عديدة.

خبر فى ٧ أكتوبر عن النية على أن تدوم الحفلات التى ستقام لنصب تمثال المرحوم دى لسبس فاتح خليج السويس من يوم ١٧ إلى يوم ٢٠ نوفمبر، ويقال أن عددا غير قليل من الأجانب سيأتون من أوروبا لحضور هذه الحفلات.

تزيد الأهرام هذا الخبر تفصيلا بعد يومين فتقدر عدد المدعوين من الأعيان الأوروبيين بثلاثمئة وأنهم " سيحضرون على باخرتين خصوصيتين من بواخر الميساجيرى فيقيمون يومين أو أكثر فى بورسعيد ثم يزورون القاهرة وبعد ذلك يعودون إلى أوطانهم" .

ولم تكن المناسبة لتمر دون مظاهرة بحرية أوروبية قام بها الأسطول الفرنسى هذه المرة، فالمرحوم فى نهاية الأمر محسوب على فرنسا، وهو ما كشفت عنه الجريدة يوم ١٢ أكتوبر بأن " الأسطول الفرنسوى الكبير القادم لزيارة الشرق سيصل إلى بورسعيد فى وقت الإحتفال بنصب تمثال المرحوم دى لسبس" .

التمثيل المصرى فى حفل " كشف الستار" كان موضع جدل، ومع أن رجل القصر " أحمد شفيق باشا" ، قد نفى فى مذكراته هذه الحقيقة غير أن

متابعة الأهرام تؤكد عليها ..

جاءت رواية شفيق باشا مختصرة فى هذا الشأن ومؤداها أنه بينما كان الخديو فى أوروبا وصلته دعوة من اللجنة التى أقامت الإحتفال بأن يكون تحت رعايته وبحضوره " فرد جنابه بالقبول" .

رواية الأهرام جاءت مختلفة، فأول الأخبار عن التمثيل المصرى فى الإحتفال كشف عن أن النية متجهة على الإكتفاء بحضور " حسين بك واصف محافظ القنال" الذى توجه الى العاصمة " لمذاكرة الحكومة فى كيفية اشتراكه بالحفلات التى ستقام " إكراما لنصب تمثال المرحوم فردينان دى لسبس مخترق البوغاز" ، ويبدو أن ذلك لم يكن يعجب المحتلين أو ممثل فرنسا، ناهيك عن اللجنة المنظمة.

بعد يومين تستجيب الحكومة المصرية لطلب اللجنة برفع التمثيل المصرى إلى مستوى النظار الذين تقرر أن يسافروا إلى بورسعيد لحضور " الحفلة الشائقة" ، وإن كانوا مترددين فى السفر قبل موعد الحفل أم فى صباح نفس اليوم " بحيث يصلون قبل موعد الحفل بقليل" ، ولم يلق ذلك أيضا القبول من الجانب الآخر، الأمر الذى تطلب أسبوعا آخر وافق فى نهايته عباس على حضور الحفل مع هيئة النظارة، الأمر الذى أبرزته الأهرام فى أحد "تلغرافاتها الخصوصية" فى العدد الصادر يوم ٢٦ أكتوبر، وقد جاء فيه "سيشرف سمو الخديوى يوم ١٧ نوفمبر القادم حفلة كشف الستار عن تمثال المرحوم فردينان دى لسبس وبمعيته حضرات النظار" .

ولم يبق بعد كل ذلك سوى إقامة الإحتفال ..

* * *

المدعوون، برنامج الزيارة، الإحتفال .. كانت كلها شواغل اللجنة خلال الأيام القليلة التى أعقبت موافقة الخديوى على الحضور الى بورسعيد لكشف الستار عن تمثال المرحوم.

كان أول القادمين إلى بورسعيد البرنس دارنبرج رئيس مجلس إدارة الشركة من مقر إقامته فى العاصمة الفرنسية وفى صحبته مدير أشغال الشركة " لإتمام المعدات الأخيرة لإستقبال الجناب الخديوى والمدعوين" .

بالنسبة للأجانب تعددت طبيعة المدعوين .. بين رسميين وشخصيات أوروبية وأخرى من الأوروبيين المقيمين فى مصر ..

مدير القسم السياسى للشرق بوزارة الخارجية الفرنسية وقرينته، والمسيو دى بلينار المراقب الفرنسى السابق فى الحكومة المصرية كانوا فى طليعة الشخصيات الرسمية فضلا عن حضرات " القناصل الجنرالية" ، وإن تقرر ألا يرتدوا الملابس الرسمية فى الحفل.

المدعوون من أوروبا، وعددهم ناف عن مئة وخمسين، تقرر أن يبحروا من مرسيليا على الباخرة اندوس يوم ١١ نوفمبر، وقد لاحظت الأهرام أن من بينهم عدداً غير قليل من " محررى الجرائد الباريسية الكبرى" ، لتوفير ما نسميه الآن التغطية الإعلامية اللازمة لحفل الكشف عن التمثال.

المدعوون من الأجانب المقيمين فى مصر أو من كبار الشخصيات المصرية بمن فيهم عدد من محررى الجرائد الكبرى، كان منهم بشارة تقلا، تقرر أن يستقلوا قطارا خاصاً يبرح القاهرة " فى ١٦ الجارى الساعة الحادية عشرة صباحا فيصل الى الإسمعيلية فى الساعة الثانية والدقيقة ١٥ ومنه ينتقل المسافرون الى قطار الترامواى البخارى الذى يبرح الإسمعيلية فى الساعة الثانية والدقيقة ٤٥ فيصل الى بورسعيد الساعة الخامسة مساء" .

المدعوون من الإسكندرية غادروها بطريقين .. قطار خاص بارح الثغر الساعة التاسعة من صباح نفس اليوم، ١٦ نوفمبر، والباخرة الخديوية (توفيق رباني) تقل أربعين " من كبراء الثغر المدعوين فى عدادهم صاحب الدولة البرنس عمر باشا طوسون والبرنس عزيز بك حسن" .

وتكشف الأهرام فى هذه المناسبة عن اعتذار بعض الأمراء عن حضور الإحتفال كان منهم " البرنس محمد على باشا والبرنس جميل باشا طوسون". ورغم أن الصحيفة لا تفصح عن أسباب الإعتذار إلا أنه قد يعبر عن حالة عدم الرضاء عن المناسبة التى ساورت قطاعات من المصريين.

تكشف أيضا عن أن أعضاء مجلس إدارة الشركة " تلطفا منهم ومجاملة للمساهمين قرروا أن تصدر الدعوات بأسمائهم وأن يقوموا بنفقات السفر للمدعوين دون الشركة" ، وقد قدرت الأهرام جملة التكاليف فى أعقاب الحفل، فكانت ايجار الباخرة اندوس بمبلغ خمسة آلاف جنيه، فضلا عن نفقات المآدب والمراقص، فأصاب كلا منهم، وعددهم ٣٢ مديراً، ستة آلاف فرنك، ونرى أنه كان مبلغا كبيرا بمقاييس العصر، وإن كان متواضعا بالقياس لما كانوا يجنونه من الشركة من فوائد وأرباح.

(البرنامج) تعددت جوانبه، فقد كان هناك برنامج الإحتفال ذاته، فضلا عن برنامج للزيارات التى قرر المنوط بهم الحفل أن ينظموه، خاصة للمدعوين القادمين من أوروبا.

تقرر بعد انقضاء الإحتفال أن يجتاز المدعوون على الباخرة اندوس القناة حتى البحر الأحمر ثم يعودون على متنها الى فرنسا، فيما حدث فعلا ورصده مكاتب الأهرام فى السويس فى رسالة طويلة له بعث بها يوم ٢٢ نوفمبر كان مما جاء فيها :

" أقيمت الإحتفالات والزينات فى المدينة احتفاء بقدوم المدعوين الذين استقبلهم مدير الشركة وأسرة دى لسبس ومدت موائد الطعام فأكلوا هنيئا وشربوا مريئاً ثم ابتدأت حفلة الرقص وكانت فى منتهى البهاء والجمال وفى منتصف الليل فتح (البوفيه) فتناول المدعوون ما لذ وطاب وما زالوا فى فرح وسرور حتى مطلع الفجر" !

ونظن أن مكاتب الأهرام فى السويس كان مع غيره من أبناء المدينة سعداء بالمناسبة بحكم ندرة ما كان يصيب المدينة القديمة من عوائد الشركة، فقد تميزت عنها دائما المدينتان الجديدتان اللتان ارتبطت نشأتهما بقيام القناة؛ بورسعيد والإسمعيلية.

أما الراغبون فى زيارة القاهرة أو غيرها فقد خصص لهم المسئولون عن الحفل قطاراً خاصا ينقلهم إلى العاصمة، وهو ما حدث فعلا يوم ١٨ نوفمبر حين غادر القطار المذكور بورسعيد فى الثامنة وخمس وأربعين دقيقة صباحا ليصل إلى محطة العاصمة فى الثالثة وخمس دقائق، حيث أعد للمدعوين برنامج لزيارة أهم معالم المحروسة انتهى بعدها بنقلهم إلى الإسكندرية على قطار خاص آخر حيث كانت تنتظرهم باخرة من بواخر المساجيرى ماريتيم لنقلهم إلى فرنسا.

الشطر الأخير من البرنامج، وبناء على دعوة من عباس " تتشرف أسرة دى لسبس وحضرات مديرى شركة قناة السويس بتناول الغذاء على مائدة الجناب الخديوى وأن يشرف جنابه الوليمة الشائقة التى تولها الشركة مساء نفس اليوم وأن يشرف حفلة الرقص التى تبدأ الساعة العاشرة" .

(الإحتفال) نترك لسليم تقلا وصفه فى الرسالة الطويلة التى بعث بها للأهرام التى نشرتها فى ١٨ نوفمبر كان مما جاء فيها ..

" فى الساعة التاسعة من صباح هذا اليوم (السابع عشر) حضر المدعوون مئات وألوف إلى مدخل البوغاز حيث أقيم تمثال المرحوم دى لسبس .. وقد كان فى ساحة الإحتفال نحو خمسة آلاف نفس وحواليه مثلها من سكان المدينة. وفى مقدمة المدعوين حضرات مختار باشا والأمراء والقناصل وكبار الموظفين والأعيان، وعند الساعة التاسعة أطلقت المدافع بشيرا بتشريف سمو الخديوى فقابله أعضاء شركة القنال وفى مقدمتهم حضرة البرنس دارنبرج وكشف سموه الستار عن التمثال بين التهليل وضجيج الإستحسان" .

بعد أن قدم مدير الأهرام عرضا وافيا لكلمة الخديوى لخص الخطبتين اللتين ألقاهما رئيس مجلس إدارة الشركة واستغرقت ثلاثة أرباع الساعة والكونت دى فوكيه نصف ساعة وانتهت الحفلة الرسمية التى لم تبلغ أكثر من ساعة ونصف.

فى السابعة مساء أقيمت مأدبة كان مدير تحرير الأهرام من بين حضورها ونترك له مرة أخرى الوصف .. قال : " قدمت الألوان الفاخرة وجرت الشمبانيا أنهارا. وكان فى مقدمة المئتين والخمسين الذين أجابوا الدعوة أصحاب الدولة مختار باشا الغازى والأمراء .. واستمرت الوليمة إلى الساعة التاسعة ثم انتقل الحضور إلى الردهات الواسعة المعدة للمخاصرة على الباخرة اندوس .. وفى العاشرة كمل عدد الوافدين، ثم بزغ الطالع العباسى المبارك فحيته الموسيقى بالسلام الخديوى .. وبعد أن دارت المخاصرة الى نحو الساعة الثانية عشرة فتحت أبواب المائدة فشرفها سمو الأمير وكانت مستوفية الإتقان جامعة دلائل الكرم الواسع" !

ورغم أن فخامة الإحتفالات وإبهارها كان كفيلة بأن تنسى الحضور أى شىء سواها إلا أن الأهرام لم تستطع ذلك فيما بدا فى أكثر من مناسبة.

من هذه المناسبات استعراض الصحيفة للجدل الدائر حول المناسبة غداة يوم الإحتفال، وكيف اختلفت آراء المصريين فى عمل دى لسبس " فمن قائل أنه أفاد مصر تجاريا وأدبيا وعلميا وجعلها الصلة بين الغرب والشرق فأكسبها بذلك أهمية لا مزيد عليها. ومن قائل أنه جلب عليها الإحتلال وهو شر يفوق ذلك الخير الكثير" !

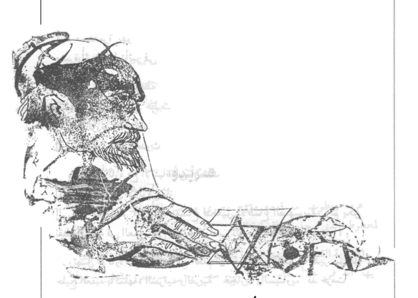
لحظة كشف الستار قدمت المناسبة الأخرى، وكانت المناسبة الأكثر صدقا بحكم عفويتها، قال مدير الجريدة " أن هذا الموقف ذكرنا باحتفال صاحب التمثال بفتح البوغاز من ثلاثين سنة، كما ذكرنا الإحتفال الذى دعا اليه اسمعيل باشا ملوك أوروبا وقياصرتها وأمراءها .. أما اليوم فأصحاب الدعوة هم أصحاب أسهم القناة المتمولون وأرباب الأموال ملوك هذا العصر" ، ويعبر مدير تحرير الأهرام فى هذه المناسبة عن حسرته مما يذكره إياه هذا اليوم " لما كانت عليه مصر من استقلال إدارتها وسلامة حقوقها الأهلية وما وصلت اليه الآن حيث لا يضيفها الأجنبى بل يملك ناصيتها إدارة وسياسة ومالا" .

ونرى أن بعضا من هذا الشعور قد اجتاح المصريين بعد نحو ستين عاما (١٩٥٦) حين اقتلعوا التمثال الكبير من مكانه فى ظروف شعروا معها أنهم يقتلعون رمزا للإستغلال والتبعية والمهانة !

١٠

أطماع فريدون

● أزمة كادت تؤدى الى حــرب بين الباب العالى وانجلترا



● فريدون يأتى «بمقدمى العسكر ومهندسى القلاع وكهنة اليهود»

اطماع فريدون !

بول فريدمان يهودى ألمانى نزل مع مجموعة من أتباعه أواخر عام ١٨٩١ على الساحل الشرقى من خليج العقبة حيث حاول انشاء أول مستعمرة يهودية فى التاريخ الحديث، وكانت للرجل وجماعته قصة مثيرة أثرت أيما تأثير فى التاريخ المصرى، ومع ذلك لا يعلمها الكثيرون.

وتبدأ الاثارة بملاحظة ما أصابها من تجاهل حتى من صناعها، ولعل السطور القليلة التى حظيت بها فى كتاب " مصر الحديثة" الذى وضعه اللورد كرومر، المعتمد البريطانى فى القاهرة وقت حدوثها، والشخصية الرئيسية وراء هذا الحدوث، إنما تكشف عن بعض من هذا التجاهل.

وتزداد الاثارة مع الانتباه الى أن تلك المحاولة المبكرة قد تمت قبل انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل عام ١٨٩٧، أى بنحو ست سنوات، مما يشير إلى أن هذا المؤتمر قد سبقته مساع لتحقيق الأطماع الصهيونية، ولم يكن نقطة البداية فى العمل على انتزاع الأراضى العربية كما يتوهم البعض !

وتصل الاثارة الى ذروتها مع العلم أن مصر التى استمرت تدير سواحل خليج العقبة بأكملها، الشرقية والغربية، الحجازية والسيناوية، قد حرمت من جراء هذه المحاولة من إدارة السواحل الشرقية وكادت تحرم من إدارة

السواحل الغربية، مما جرى فى جو أزمة كبيرة احتدمت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٨٩٢ وفى أعقاب وفاة الخديوى توفيق.

ونبدأ قصة بول فريدمان، والذى أسمته الأهرام " فريدون" ، من أولها ..

* * *

(المسرح) الذى جرت عليه القصة هو الساحل الشرقى من خليج العقبة وامتداده الى الجنوب حتى ينبع، ورغم ما تقرر عام ١٨٤١ من انسحاب مصر من شبه الجزيرة العربية إلا أنها استمرت تدير ذلك الساحل بحكم أنه كان يشكل امتداداً للطريق البرى " لموكب الحجيج المصرى" ، والذى كانت تقع مسئولية تأمينه على حكومة القاهرة.

من ثم لم يكن غريبا أن تنشىء هذه الحكومة مجموعة من القلاع على طول هذا الطريق، كان أشهرها قلاع العقبة والمويلح وضبا والوجه، وتشير مذكرة لنظارة الأشغال العمومية بتاريخ ٢٩ سبتمبر عام ١٨٨٣ أن تلك القلاع كانت معدة " لحفظ ذخاير توابع المحمل الشريف ومرتبات العساكر والعربان" .

(بطل القصة) هو " الهر فريدون" وزمرته كما أسمتهم الأهرام، وقد تضاربت الروايات حول الرجل .. أقصرها ما أدلى به المعتمد البريطانى فى القاهرة، وأطولها ما قدمه مؤرخ مصرى معاصر للأحداث لم يتح بعد لمخطوطه الذى سجل فيه الرواية النشر.

(الرواية القصيرة) قدمها اللورد كرومر فى كتابه " مصر الحديثة" ، وجاء فيها أنه فى خلال عام ١٨٩٠ زار مصر رجل إسرائيلى يدعى " بول فريدمان" ، واتصل بسلطات الاحتلال البريطانى فى البلاد وأبلغها بنيته

على الهجرة إلى سواحل الخليج، وأن تلك السلطات لم تمانع فى ذلك.

لم يذكر اللورد كرومر أن سلطات الاحتلال التى أشار اليها كانت هو نفسه، وإن كان قد ذكر أن الرجل قد عاد فى أواخر العام التالى مع عشرين من اليهود الألمان والروس ونزلوا جميعا على ساحل الخليج فى جهة المويلح، لكن كانت كل الظروف ضد هذه المحاولة اليائسة !

(الرواية الطويلة) سجلها مؤرخ مصرى معاصر هو ميخائيل شاروبيم صاحب كتاب " الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث" ، الذى نشر جزؤه الأول عام ١٨٩٨ - ١٩٠٠، غير أن جزء الخامس الذى تضمن هذه الرواية لم ينشر حتى اليوم مما يدعونا الى تقديها من مخطوطه !

يبدأ الرواية بالخبر الذى جاء عن احتلال رجل " ألمانى الجنس إسمه فريدون لجون شرمه" والجون بمعنى الخليج الصغير، وشرمة موقع بين العقبة والمويلح، وأن هذا الاحتلال قد تم عنوة.

يفصل بعد ذلك الخبر بالقول " وتحرير الخبر أن الرجل قدم الى القاهرة واجتمع بقنصل جنرال ألمانيا، وأسر اليه داعى حضوره وأنه يريد احتلال جون شرمة على ساحل البحر الأحمر، فلم يجرؤه القنصل على ذلك، وخوّفه من العاقبة، ثم أشار عليه بمكالمة السير بارنج (كرومر) قبل انقلابه الى شرمة. فكلم السير بارنج وأسر اليه خبر بعثته، قبل فهون عليه بارنج وسهل اليه طريق الذهاب، وهو يرمى الى معاكسة السلطان ورده عن مشاغبتهم بطلب تحديد أجل الجلاء عن مصر، فانقلب الرجل الى شرمة ومعه جماعة قيل أنهم من مقدمى العسكر الألمانى وكبار أركان الحرب، وقيل أنهم من مهندسى القلاع، وقال آخرون أنهم من كهنة اليهود آتون للاستعمار واستثمار ذلك الصعيد (الاقليم)" .

أما ما فعله هؤلاء فى المنطقة فهو ما رواه شارويم بشكل ربما لم يقدمه أى طرف آخر ممن قدموا الرواية بما فيهم الأهرام، قال :

" لم يستقر بهذا العدد المقام حتى كثروا وبانت عدتهم، وأخذوا يضيقون على العربان الضاربين هناك أسباب الرزق، ويمنعونهم عن الماء والكلأ. ونزع فريدون إلى محاكاة الملوك فى تحجبهم ومركبهم، وناصب أولئك العربان العداء، فقام بعضهم فى وجهه فمزق شملهم. وسار إلى المويلح والوجه وغيرهما، فالتقى بالمويلح بجماعة من العساكر السلطانية فطلب منهم الجلاء عنها لأنها من أملاكه وحدود سلطانه، فقالوا له: هذا البلد للسلطان فمن أنت وما شأنك. قال أنا صاحب هذا الصعيد فإن لم تجلوا عنه قاتلتكم. فأخذوا أهبتهم لقتاله، فلما أنس منهم القدرة على الظفر به قفل راجعا إلى شرمة" .

وتصل الدراما إلى عقدتها فى الرواية غير المنشورة للمؤرخ المصرى عندما يطلب فريدون النجدة، ولم يجد من يطلبها منه سوى القائد الانجليزى للجيش المصرى، سردار العساكر المصرية، الذى طلب منه إجلاء جنود السلطنة عن المويلح " فأجابه إلى ذلك فسارت العساكر إلى ذلك البلد واحتلوه عنوة. فلما تأدى خبر ذلك إلى السلطان أكبره جدا؛ أولا: لأن تلك المواقع لم تعط مصر إلا للمحافظة على طريق الحج برا، فلما بدلوا من طريقه بحرا أهملت تلك المراصد، ثانيا: أن التغاضى عن السلطنة فى أملاكها إلى حد إعطائها للأغراب، فى حين أنها جزء من جزيرة العرب ممنوع بحكم المعاهدات الدولية التنازل عن شيء منها، ولاسيما على مقربة من القدس الشريف أحد الأماكن الثلاثة المقدسة" .

ولم يكن أمام فريدون بعد أن وصلت الأزمة إلى هذا الحد إلا الرحيل مع مقدميه وكهنته !

(الرواية الثالثة) تقدمت بها الأهرام، ولم تكن قصيرة مثل رواية كرومر ولا طويلة مثل رواية شاروبيم، فقد جاءت على شكل أخبار متتابعة فى أعداد الجريدة خلال الأشهر الثلاثة الممتدة بين منتصف يناير ومنتصف أبريل عام ١٨٩٢.

لم تضف رواية الأهرام الكثير فى مجال التفاصيل عن فريدون سوى أن الرجل ومن معه كانوا من " المدعين معرفة اللغة العربية والمتلبسين بالمبادىء العربية، لا محبة للأعراب بل لاستخدامهم فى سبيل غاياتهم ضد السلطنة السنية سياسيا والخلافة العظمى إسلاميا" .

غير أنه بعد استبعاد التفاصيل التى جاءت رواية شاروبيم بأكثر منها، فإن أهم ما يلاحظ أن الأهرام قد اتخذ موقفا معاديا من السياسة البريطانية تجاه تشجيع " أطماع فريدون" ، فيما سجلته فى العدد الصادر يوم ٦ أبريل والذى جاء فيه: " وعندنا أن الاضطرابات الأخيرة التى حدثت فى اليمن وكان لانكلترا يد فيها يجب أن تكون عبرة للباب العالى تحمله على دفع كل خطر عن شمالى بلاد العرب من مثل هذه الجيرة الخطرة. أما مطالب الباب العالى فلم يكن فيها شىء من الغرابة لأن الجيوش العثمانية كانت قد احتلت قلعة الوجه الكائنة فى ذلك الاقليم فى عام ٨٧ من غير أن تبدى مصر أدنى معارضة إلا أن الأحوال قد تغيرت الآن وأصبحوا لا يريدون أن يجرى فى عام ٩٢ ما جرى بكل سهولة فى عام ٨٧" .

اهتمت هذه الرواية أيضا بذلك النشاط الذى أبداه الغازى مختار باشا المندوب السامى التركى فى العاصمة المصرية إبان الأزمة، ومعلوم أن الرجل كان قد وصل إلى مصر خلال المفاوضات العثمانية - الانجليزية عام ١٨٨٥ - ١٨٨٧، والتى انتهت بالفشل، تحولت بعدها مهمته من ممثل حكومة استنبول فى المفاوضات الى ممثلها فى القاهرة، وهو الأمر الذى لم ترض عنه

سلطات الاحتلال وإن كانت لم تستطع أن ترفضه.

مع ذلك فقد بقى وجود الغازى باشا فى العاصمة المصرية رمزيا أكثر منه فعليا، حتى جاءت أزمة فريدون فاغتنم الفرصة ليؤكد على ذلك، بحرمان مصر من بعض ملحقاتها التى تقررت فى فرمان فبراير عام ١٨٤١، وهو فى ذلك قد سعى للتأكيد على مبدأ أن للدولة حق أن تمنح وأن تمنع رغم الطارىء الجديد الذى حدث بوجود الاحتلال الانجليزى، مما يؤكد على استمرارية التبعية المصرية للدولة رغم هذا المتغير.

أبرزت هذه الرواية ثالثا الفائدة التى عادت على سياسة سلطات الاحتلال من حادثة فريدون فيما جاء فى قول الصحيفة: " ومعلوم أن مسألة قلاع البحر الأحمر قد خدمت سياسة السير افلن بارنج حتى أخذ يسعى فى إطالتها، فإنه بعد أن أظهر لحكومة مصر منافع الحماية الانكليزية تجاه الباب العالى لم يأل جهداً فى استمالتها إلى قبول النصائح الانكليزية بغير دفاع ولا معارضة. ومن جهة ثانية فإن وزارة لندن رأت من الواجب عليها أن تعزز خطة وكيلها فى مصر بأن يمس جانب العثمانية بتداخله" .

فصلت هذه الرواية أخيرا ما ترتب على الأزمة من تعيين Delimitation خط الحدود بين مصر وفلسطين، مما أدخل الرواية فى تاريخ الحدود المصرية، ولعل هذه النتيجة كانت أظهر نتائج محاولة فريدون التى نكشف عنها الستار هنا.

* * *

ما جرى فى شتاء عام ١٨٩٢ شكل أول نزاع حول الحدود بين الدولة العثمانية وإحدى الولايات التابعة لها، ولم تكن مثل هذه النزاعات معهودة فى تاريخ الدولة العلية من قبل.

ففى داخل دولة واحدة، ليس ثمة حدود يمكن أن تفصل بين أرجائها مهما اتسعت تلك الأرجاء، وأقصى ما يمكن السماح به فى مثل تلك الظروف نوع من التقسيمات الادارية قابلة للتغيير بين الحين والآخر تبعا لاحتياجات الادارة.

وعلى الرغم من هذه المبادىء العامة فقد كان لولاية مصر وضع مختلف، وهو وضع أملته طبيعتها الخاصة من جانب؛ وحركتها السياسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من جانب آخر.

فالتماسك القديم للوطن المصرى فضلا عن دروعه الصحراوية فى الشرق والغرب فرض نوعا من الوحدة الادارية لم يكن حكام استنبول قادرين على المساس به حتى لو أرادوا!

ولعل هذه الميزات هى التى مكنت مصر محمد على من لعب ذلك الدور المتميز خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر، والذى انتهى بعقد تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١، وهى التسوية التى أقرت بخطوط على الخريطة بين ما أصبح يشكل مصر الأصلية Egypt Proper، والتى أصبح حكمها وراثيا فى أسرة محمد على وبين ما يتاخمها من الأملاك العثمانية، وهى الخطوط التى ارتأتها الدولة خطوطا إدارية فيما قررته الأهرام فى عددها الصادر فى أول مارس عام ١٨٩٢ .. قالت :

" لا يجهل قراء الأهرام تاريخ المسألة المصرية القديمة فى عهد المرحوم محمد على باشا وكيف تأيدت امتيازات القطر بفرمانات سلطانية وعهد دولية وتحددت تخوم مصر (إداريا) وأرفق الفرمان السلطانى بخارطة حددت تلك الحدود" .

ولم يكن هناك ثمة خلاف أبدا على بداية هذا الخط عند البحر المتوسط ..

شرقى العريش عند رفح، حتى أن مصر فى عهد الخديوى إسماعيل وضعت عمودين من الرخام عند هذه النقطة دون أية معارضة عثمانية .. الخلاف كان عند البحر الأحمر.

فمن ناحية لم تجلو القوات المصرية أبدا عن أية جزء من سيناء، فضلا عن الساحل الشرقى لخليج العقبة وظلت حكومة القاهرة تنظر الى تلك المناطق باعتبارها جزءا مكملا لمصر الأصلية، وهو ما لم تتقبله حكومة استنبول التى رجعت إلى الخريطة المرفقة بفرمان فبراير عام ١٨٤١، والتى تضمنت خطا يمتد من العريش إلى السويس وطالبت بانسحاب مصرى وراء هذا الخط(١)

ومن ناحية أخرى فإن ما حدث خلال تلك الفترة من شق قناة السويس وحيويتها الشديدة للامبراطورية البريطانية دفع ساسة لندن إلى رفض إطلال أية قوة كبيرة على هذا الشريان حتى لو كانت الدولة العثمانية مما أذكى الصراع حول حدود مصر الشرقى.

ثم أن ما بدأ من تحركات صهيونية مبكرة نتجت عن " أطماع فريدون" قد حرك كل تلك الاعتبارات ليحولها إلى أول أزمة حدود بين مصر والدولة الواقعة شرقيها.

فضلا عن كل ذلك، فإن وفاة توفيق وتولى عباس الثانى للسلطة فى تلك الظروف، وما كان لابد أن يستتبعه من صدور الفرمان السلطانى بتولى الخديوى الجديد هيأ الفرصة للباب العالى لتقديم مطالبه إلى القاهرة .. بفرض خط حدود العريش - السويس الذى لم يوضع فى أى وقت موضع التطبيق.

وقد تصور رجال الدولة أنهم بإقدامهم على هذه الخطوة يحققون هدفا أكبر، وهو إحراج الاحتلال البريطانى ودفع حكومة لندن إلى الجلوس على

مائدة المفاوضات مرة أخرى لحل المسألة المصرية، وهى المائدة التى كانوا قد هجروها عام ١٨٨٧ بعد اخفاق مفاوضات وولف - مختار.

* * *

الأزمة دارت فى جانب منها حول توصيف الخط، وفى جانب آخر حول مساره.

نترك للأهرام شرح أسباب أزمة التوصيف .. قالت: " أن السلطنة السنية رفضت تخطيط خط تخومى (حدودى) لمصر فإن هى إلا من أملاك الجناب السلطانى ولكنها قالت بخط إدارى" .

وتصدر أهمية هذا الجانب القانونى من النزاع حول المخاوف التى ساورت دوائر الباب العالى مما يمكن أن يترتب على قبول فكرة الخط التخمى من تسليم بتغيير وضع مصر بعد الاحتلال البريطانى مما يمكن أن يكون تمهيدا لفصلها عن الدولة العلية، وعلى حد تعبير الأهرام فى عدده الصادر يوم ٢٩ مارس ١٨٩٢ :

" رفض الباب العالى الخط التخمى قائلا أن أرض مصر كأرض الحجاز وكلها ملك جلالة الخليفة، فلم الخط إلا إذا كانت هناك غايات سياسية يضمرها المستشارون الانكليز" .

بيد أنه على الجانب الآخر كان المسئولون فى القاهرة يرون أن القبول بفكرة الخط الإدارى سيبقى ملف الحدود الشرقية مفتوحا لما يتيحه هذا التوصيف للسلطان من صلاحية لتغيير مسار هذا الخط فى أى وقت وبإرادة منفردة.

ولعل ذلك هو الذى أدى فى النهاية إلى الوصول إلى حل وسط .. لا إدارى ولا تخومى، فقد تقرر تسميته بالحد الفاصل Separating Line،

وتم من خلال ذلك تجاوز الجانب الأول من النزاع، وبقى الجانب الثانى الخاص بمسار الخط وكان الأكثر تعقيدا.

فى البداية طالب مختار باشا القوميسيير العثمانى فى القاهرة بالعودة إلى الخط الذى جاء فى خارطة ١٨٤١ والذى امتد بين العريش والسويس، وهو ما لم تقبله الحكومة المصرية مدعومة بسلطات الاحتلال.

اعتمد المفاوض العثمانى فى هذا الطلب على ما أصاب " بلاد سلطتها لكم يد الخلافة تفضلا منها وإحسانا .. وها هى مصوع وزيلع وغيرها شهود على ذلك" ، وأضاف مشيرا إلى تدخل الأجانب فى بعض من تلك الأراضى، وقد قصد من وراء ذلك فريدون وأطماعه.

وفى اجتماع لمجلس النظار المصرى فى ١٢ فبراير تمت الموافقة على " ترك مواقع المويلح وضبا وشرمة وغيرها، أما العقبة فتطلب مصر المحافظة عليها" ، حسبما جاء فى الأهرام.

غير أن الاتصالات المحمومة التى جرت خلال الأيام الخمسة التالية انتهت إلى قرار آخر لمجلس النظار " بترك العقبة للسلطنة وقد طلبوا تخطيط خط جديد لحدود مصر ورفعوا المسألة إلى الصدارة العظمى والمنتظر تصديقها على ذلك"، غير أن الأهرام كانت متفائلة أكثر من اللازم وهى تتصور مع صياغتها للخبر على هذا النحو أن الأزمة قد انتهت.

فبالرغم مما حدث فى أعقاب صدور قرار مجلس النظار من انسحاب "العساكر المصرية الذين كانوا محتلين جهات العقبة والمويلح وسفرهم إلى مصر، وذلك بعد أن احتلت العساكر الشاهانية مكانهم"، فقد استمرت الحكومة العثمانية تضغط للانسحاب إلى ما وراء "خط الطور"، الأمر الذى ارتأت معه حكومة لندن إلا مندوحة من تدخلها، ويدىء على الفور فى

استخدام ديبلوماسيتها التقليدية .. ديبلوماسية البوارج !

ففى أول أبريل نقلت الأهرام عن بعض الصحف الأجنبية الخبر بوجود "تسع مدرعات انكليزية تقل ٣٤٠٠ بحار فى ميناء الاسكندرية مما يعد بمثابة مظاهرة بحرية معدة لمعاكسة تأثير الفرمان السلطانى الضامن لحقوق الباب العالى فى مصر وسيادته عليها" .

وفى مواجهة التهديد حدث التراجع العثمانى الذى سجلته الأهرام على شكل تلغراف مرسل من مختار باشا إلى السدة السلطانية، وجاء فيه أن مصر " ترجو أن تترك لها إدارة جبل الصور كالسابق، وأما العقبة وملحقاتها فتضاف إلى ولاية الحجاز .. أما السلطنة فلا ترفض هذا الرجاء على شرط أن يفهم بترك إدارة الطور الترك المؤقت" .

ومع ما بدا من أن هذه البرقية قد حلت الأزمة التى فجرتها أوضاع فريدون إلا أنه بقى لحلها النهائى تسوية أكثر من قضية.

رفض الجانب المصرى التنازل العثمانى بترك إدارة الطور، أى القسم الواقع غرب خليج العقبة، بشكل (مؤقت)، كان يمثل القضية الأولى، فقد كان المطلوب خطا نهائيا وليس مؤقتا، أما القضية الثانية فنتجت عن رغبة بريطانية فى أن تتوافر ضمانة دولية للخط الممتد من شرق العريش إلى غرب العقبة، وهو ما لم يكن يعجب الباب العالى، وآخر تلك القضايا بأن يتضمن الفرمان الصادر بتولية الخديوى الجديد كل ذلك، مما صنع أزمة أخرى فى تلك الأيام العاصفة من شتاء أزمة ١٨٩٢ هى أزمة " الفرمان العلى الشأن" !

١١

نصيحة مصرى صادق

● الهجوم على رئيس الوزراء الانجليزى الذى «يلدغ العقول بعقارب لسانه»

● مصطفى كامل: «لو لم يكن لانكلترا سيئة الا فصل السودان لكفاها ذلك مسوداً لبيض أعمالها»

● الجمعة ٢٠ يناير ١٨٩٣: «مظاهرة دفعتها الخواطر المصرية والعزة الوطنية»!



نصيحة مصرى صادق !

شهد عامُ ١٨٩٣ تقليد المقال الافتتاحى وقد أخذ يمد جذوره فى صفحة الأهرام الأولى، وهو التقليد الذى كان قد بدأه سليم تقلا، قبيل وفاته (١٨٩٢) بأعوام قليلة، من خلال مقاله الافتتاحى " لمحة" .

والمتابع للجريدة العتيدة خلال ذلك العام يلاحظ أن مدير الصحيفة وصاحبها، بشارة تقلا، لم يحتكر كتابة هذا المقال وإنما شاركه فيه آخرون من محرريها .. خليل مطران، نجيب حداد، شكيب.

يلاحظ أيضا أنه كثيرا ما شارك آخرون فى كتابة المقال الافتتاحى، وبأسماء مستعارة: رفيق، وطنى، أسيوطى، صعيدى، حسن، مصرى صادق، ونتوقف عند هذا الاسم الأخير.

نتوقف عنده أولا لأنه لم يفعل مثل الآخرين، ويكتب مقالا ثم يختفى، فإنه قد أمكن إحصاء تسع مقالات لصاحب التوقيع، نشرت فى مكان بارز فى الصفحة الأولى من الأهرام، فى فترة لا تتجاوز الشهور الأربعة .. نشر أولها فى العدد ٤٥٤٥ الصادر يوم السبت ١١ فبراير عام ١٨٩٣ واختار له صاحبه عنوان " نصيحة وطنى" ، وجاء تاسعها فى العدد رقم ٤٦٢٠ الصادر يوم الأربعاء ٣١ مايو من نفس العام تحت عنوان " هذى معاهده

فأين عهوده" !

ونتوقف عنده ثانيا بحكم النغمة الوطنية العالية التى اكتسيت بها هذه المقالات، وهى نغمة لم تكن معتادة من صحافة العصر عموما، ومن الأهرام على وجه الخصوص.

يكفى للتدليل على ذلك أن نسوق هنا مطلع المقال الأول، والذى جاء فيه:

" ايه يا سماسرة السوء، ايه يا أعداء الانسانية، ايه يا جراثيم الفساد لقد والله تماديتم فى البغى وقد تدانيتم من كل إثم قصى تسعون فى الأرض بالفساد وحتام تعظمون الصغير دون الكبير، ولم هذا الارعاد والتهويل، وما هى الغاية التى تسعون اليها من زرع بذور الفساد وإضرام نار الفتنة بالاختلاقات الواهية والاشاعات الكاذبة" !

ونتوقف عنده ثالثا لما كشفت عنه الحقائق بعد ذلك، وهى أن " المصرى الصادق" لم يكن سوى الزعيم الوطنى مصطفى كامل، الذى اكتسب شهرة، وأية شهرة، بعد ذلك، ولم يكن عمره قد تجاوز وقتئذ التسعة عشر عاما.

والمعلوم أن مصطفى كامل قد اكتسب شهرته من رافدين أساسيين، الصحافة والخطابة، والمشهور أيضا أن شهرته من الرافد الأول جاءت من اللواء التى أصدرها فى مطلع عام ١٩٠٠، بيد أنه غير المعلوم بدرجة كافية، أنه قد بدأ كتاباته الصحفية قبل سبع سنوات، وفى الأهرام، الأمر الذى يشكل صفحة هامة فى تاريخ الاثنين، الصحيفة والزعيم، وهى صفحة ينبغى أن تقرأ!

* * *

الكتابة فى الصفحة الأولى من الأهرام لفتى يافع، مهما كانت قدرته البلاغية، خصوصا مع هذه النغمة التى لم تعتدها الصحافة، يصعب القول أنها قد أتت بطريق الصدفة، أو أن الوازع وراءها كان مجرد الاعجاب من القائمين على الجريدة، بما دبجه قلم الزعيم الشاب، فيقينا كانت هناك مقدمات.

المقدمات ذكرها رجل القصر أحمد شفيق فى ثلاثة سطور من مذكراته بينما سجلها الأهرام فى نهرين كاملين.

تحت عنوان " مظاهرة وطنية" قال رجل القصر تعليقا على أزمة وزارة الـ ٧٢ ساعة: " وبدأ الروح الوطنى يسرى فى الشباب بقوة. وكان من أثر ذلك أن هاجم فريق من الشبان على رأسهم مصطفى كامل الطالب بالحقوق إدارة جريدة المقطم لموقفها العدائى من الروح الوطنى الذى يبثه الخديو" .

ونتوقف هنا قليلا لنذكر أن المجموعة السورية التى كانت قد أصدرت المقتطف عام ١٨٨٥، فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين مكاريوس، كانوا قد أصدروا المقطم عام ١٨٨٩، والتى لم يمض وقت طويل حتى أسفرت عن هويتها باعتبارها الجريدة الناطقة بلسان الاحتلال فى العاصمة المصرية مع شقيقتها الناطقة بالانجليزية، الاجبشيان جازيت، الأمر الذى أدخلها فى معارك حامية مع الأهرام، هذا من جانب، والذى أغرى من جانب آخر مجموعة من الوطنيين على إصدار جريدة المؤيد التى أوكلوا تحريرها إلى كاتب مصرى، هو الشيخ على يوسف، لتشارك فى المواجهة.

ولم يكن ثمة غرابة مع هذا أن تتبنى المقطم خلال أزمة وزارة الـ ٧٢ ساعة موقف دار المعتمد البريطانى، الأمر الذى استفز العناصر الوطنية المصرية.

المهم أن قصة المظاهرة التى أوردها أحمد شفيق فى سطور قليلة أفسح لها

الأهرام مساحة واسعة فى الصفحة الثانية من العدد الصادر يوم الاثنين ٢٣ يناير عام ١٨٩٣، وكان كاتب قصة الأهرام بشارة تقلا نفسه.

جاء تقرير مدير الجريدة وصاحبها طويلا مما يدعونا إلى التوقف عند علامات رئيسية منه ..

العلامة الأولىٰ تشير إلى ما حدث يوم الأربعاء ١٨ يناير، يوم تسوية أزمة الوزارة الفخرية تحت وطأة الإنذار الاحتلالى " بالتظاهرات الوطنية المصرية، وبالمقابلات الخديوية ثم بالتلغرافات المتعددة من جميع أنحاء القطر السعيد وقدوم الوفود من الداخلية مهنئة" !

العلامة الثانية تسجل أحداث المظاهرة التى قادها مصطفى كامل يوم الجمعة ٢٠ يناير والتى أفسح لها بشارة مساحة واسعة والتى تحدث فيها عن " تجمع الألوف ظهر الجمعة يهللون ويدعون للجناب الخديوى بالعز والتأييد، وأهم من ذلك كله أن تلك المظاهرات الوطنية هى مباشرة دفعتها الخواطر المصرية والعزة الوطنية والأريحية الشرقية، فلم يتوسط أمرها ضابط أو مدير أو ناظر، ولم نتعود أمثال ذلك فى شرقنا عموما وفى مصرنا خصوصا ولا نعجب إذا كان لمصرنا فضل السبق قديما وحديثا" .

لفت نظر محرر الأهرام نوعية المتظاهرين الذين وصفهم بأنهم لم يكونوا "من رعاع الناس وسفلتها ولا من الذين أغراضهم مصالحهم الذاتية، بل من العقلاء والنبهاء الذين دينهم رفعة مصلحة وطنهم الملية والسياسية ومذهبهم تعزيز أمتهم وحياتهم بوجودهم السياسى" .

" العقلاء والنبهاء" الذى لفتوا نظر بشارة بك لفتوا نظر المؤرخين بعد ذلك، وإن لم يأخذوا بتصنيف الأهرام .. تصنيف السفلة والنبهاء (١)، بل ارتأوا فى هؤلاء قوة اجتماعية جديدة دخلت معترك الحياة السياسية،

وأصبحت القوة الأشد تأثيرا فى ذلك المعترك، قوة المثقفين ثقافة مدنية، أو "الافندية" بلغة العصر.

العلامة الثالثة أعرب فيها الأهرام عن اختلافه مع المتظاهرين فى الهجوم الذى شنوه على صحيفة المقطم، وعبر عن قناعته بأن الرأى يواجه بالرأى وليس بأعمال العنف. سجل ذلك فى قوله :

" مهما كنا على اختلاف فى سياستنا الوطنية مع أصحاب المقطم فلسنا نرى بالتظاهر ضدهم ما يوافق الغاية المصرية التى نسعى اليها جميعا، ونحن ضد ما يمس حرية الأشخاص والأقلام، ولا يعدم المصريون الوسائط العادلة والقانونية التى يتمكنون بها من عدم معرفة ما يكتب ضد خديويهم ووطنهم وضدهم إذ ليس من يجبرهم على قراءة تلك الجريدة" !

ورغم المقال الطويل ورغم علاماته العديدة التى توقفنا عندها، فإن مما يثير الانتباه أن الأهرام لم يشر من بعيد أو من قريب لإسم مصطفى كامل، بيد أن ذلك لا يعنى أنه لم يعرفه.

تشير الكتابات الضافية التى تتبعت حياة مصطفى كامل منذ ذلك الوقت أن الشاب قد قام برحلة قصيرة إلى الاسكندرية حيث التقى مع بشارة تقلا خلال الأسابيع الثلاثة التى انقضت بين قيام المظاهرة التى قادها (٢٠ يناير)، وبين نشر أول مقالاته فى الأهرام (١١ فبراير)، وهى وإن تسجل ما جرى فى هذا اللقاء، فالواضح أن اتفاقا قد تم بين صاحب الأهرام والشاب الصاعد على أن يمد هذا الأخير الجريدة ببعض كتاباته.

ومع أنه من غير الواضح وجود طرف ثالث دبر لهذا اللقاء، فإنه يرجح أن الخديوى عباس الثانى نفسه كان وراء الترتيب له، إذ تجمع المصادر أن قيادة مصطفى كامل لمظاهرة الجمعة ٢٠ يناير قد لفتت أنظار الحاكم الشاب للفتى

الذى برز فى هذه المناسبة، وكان أمرا طبيعيا أن يتفاهما، فقد كان الاثنان من مواليد عام واحد .. عام ١٨٧٤.

ويدأ فى أعقاب ذلك نشر المقالات الأولى للزعيم المصرى الذى نال شهرة كبيرة، والذى يقسم المختصون حياته الصحفية إلى ثلاث حقب، فى الأهرام ثم فى المؤيد وأخيرا فى اللواء، ونبدأ هنا بالمقالات الأولى من الحقبة الأهرامية !

* * *

ما نسميه المقالات الأولى من الحقبة الأهرامية نقصد به ما سبق تحديده من تلك الحقبة، بين ١١ فبراير و٣١ مايو عام ١٨٩٣، ولا يعنى هذا أن الصحفى الناشىء قد توقف عن الكتابة فى الجريدة العتيدة بعد ذلك، فقد استمر يكتب فى الأهرام حتى عام ١٨٩٥ ولكن بشكل متباعد فى أول الأمر، ثم شديد التباعد بعد ذلك، حتى بدأ فى حقبة جديدة هى الحقبة المؤيدية التى أسلمته فى نهاية الأمر إلى الحقبة اللوائية !

وأهمية المقالات التسعة التى نشرها الأهرام لمصطفى كامل خلال تلك الحقبة أنها ترسم فى النهاية صورة جديدة، ليس لمصطفى كامل، وإنما للحركة الوطنية المصرية التى تزعمها، وحتى وفاته عن ٣٤ ربيعا!

كان من الطبيعى أن يشكل الهجوم على الاحتلال المحور الأساسى لمقالات مصطفى كامل الأولى والأخيرة (١)، وهو هجوم تفاوتت الأهداف التى سدد إليها سهامه تبعا لمقتضى الحال.

أما مقتضى الحال خلال عام ١٨٩٣، فقد نتج عن عودة الأحرار للحكم برئاسة جلادستون، وكانوا أكثر الأحزاب فى إطلاق الوعود بالجلاء عن مصر،

ومن ثم لم يكن هناك مندوحة من أن تعزف المقالات على هذا الوتر .. وتر التذكير بالوعود.

فى المقال الأول تحت عنوان " نصيحة وطنى" ختمه الشاب الواعد بالقول " والانسانية تنادى: قاتل الله القسوة والاستبداد وما أمسهما بشرف أمة الحرية وما أشر عاقبتهما من عاقبة على نابذى العهود، وهم قيودها، وناكسو الوعود هم معززوها، فلقد كشفوا عن غايتهم الغطاء، وأظهروا للعالم المتمدين ما تكنه ضمائرهم من سوء" .

أما المقال الأخير فإن عنوانه يشى بما فيه .. كان " هذى معاهده فأين عهوده" ، وكانت المناسبة ما أدلى به جلادستون من تصريحات فى مجلس العموم جاء فيها أن الانجليز منتظرون إلى حين إتمام الاصلاح " ونشر راية الأمن وتعميم أسباب الفلاح ثم التخلى بعد ذلك عن هذا القطر لأهله" .

دعا ذلك " المصرى الصادق" إلى أن يسخر فى مطلع هذا المقال من أسماه شيخ الأحرار فيحمد الله على " أن الاصلاح قد تم والأمن شمل وعم وقد أحيطت دوائرنا برجال الانكليز وتحسنت حالنا بهم أبناء التاميز وهذه آثارهم بادية علينا ونتائج احتلالهم ظاهرة علينا" !

بعد هذا الفاصل التهكمى يتساءل مصطفى كامل " فما لشيخ الأحرار يحاول بوفاء وعوده وهذى معاهده فأين عهوده كأنى به تمسك من وسيع أمله بحبل من مسد فرجع عن قوله السديد إخلافا بما وعد فقام يتلو فى بارلمانه آيات بيانه ويلدغ العقول بعقارب لسانه ويحسن له إخلاف الوعد ونقض العهد" !.

السياسة التعليمية فى مصر كان الميدان الثانى لحملة طالب الحقوق على سلطات الاحتلال، وهو ميدان لم يتركه حتى بعد أن ترك مرحلة التلمذة، فقد

طالب أحد المبادىء العشرة التى وضعها مع قيام الحزب الوطنى فى ديسمبر عام ١٩٠٧ " بالعمل على نشر التعليم فى جميع البلاد على أساس وطنى صحيح بحيث ينال الفقراء نصيب منه" .

المطالبة بإتاحة الحق فى التعليم للجميع خصص لها مصطفى كامل المقال الثالث الذى جاء تحت عنوان " المدنية وتعميم التعليم" .

ذكّر فى هذه المناسبة بمكانة العلم فى الاسلام وأنه " لم يترك الخلفاء فى عهدهم وسيلة من وسائل تعميم التعليم إلا اتخذوها، ولا طريقة لبث أنوار المعارف إلا سلكوها" .

تبع ذلك وفى مقاله السادس تحت عنوان " المعلمون والتعليم فى مصر" أن عدّد الانتقادات للسياسة التعليمية الاحتلالية.

انتقد أولا سياسة لجلزة التعليم وانتشار " معلمين يخالفون التلامذة لغة ومشربا وقد جعلوا عنايتهم بث مبادىء جنسيتهم بين الأولاد واجتهادهم فى تعليمهم اللغة التى ينتمون اليها دون النظر إلى لزوم اتقان بقية العلوم والفنون، فكانت المدارس المصرية لهذا السبب بمثابة مدارس لغات لا مدارس علوم وفنون" !

انتقد ثانيا التفرقة بين المعلمين الانجليز والمصريين " وجعل رواتبهم قليلة جدا بالنسبة لرواتب المعلمين من الانكليز الذين امتازوا بهذه النعم المصرية. فقضوا على الوطنيين باليأس من اجتهادهم والقنوط من مستقبلهم" .

انتقد أخيرا حالة البطالة التى يعانى منها المتعلمون فى ظل " المصلحين الانجليز" . فقد رأى الشبان المصريين بعد أن يتلقوا نصيبهم من التعليم "ويفنون زهرة عمرهم فى سبيل تحصيل العلوم التى تؤهلهم لخدمة الحكومة

ونفع الوطن العزيز وعندما يقصدون لها بابا يجدون دونه من الموانع سدا قد أحكمت وضعه يد الغايات" !

وفى مقال تحت عنوان " الأعمال بمقاصدها" فضح سياسات الاحتلال الأمنية والعسكرية، بكل ما ترتب عليها من نتائج وخيمة على الأمة.

فعلى الجانب الأول اتهم المحتلين " بحصر سلطة المديرين فى جباية الأموال ونزع ما كان لهم من نفوذ بواسطة تسلطهم على البوليس، وناهيك بما ترتب على ذلك من زيادة جرأة الاشقياء على انتهاك حرمة القانون وعدم تهيب الحكومة بسبب ضعف نفوذ المديرين" .

وعلى الجانب الثانى اشترط المحتلون " إدخال بعض الضباط الانكليز فى الجندية ليتم بواسطتهم المرغوب كما هو معلوم .. وحصلوا عليه أيضا بتحويل مئات من الضباط الخبيرين على المعاش وترقية سواهم ممن لا خبرة لهم بأمور الجندية قط .. ثم ناطوا السردارية ومعاونيها برجال منهم فأصبحت الجندية المصرية آلة فى يدها تديرها كيف تريد" .

وقد ارتأى مصطفى كامل أن كل تلك السياسات هى التى قادت فى النهاية إلى فصل السودان عن مصر، وكما قال " والله لو لم يكن للانكليز سيئة فى هذا القطر إلا فصل السودان عنه لكفاها ذلك مسودا لبيض أعمالها ودليلا على نتائج مقاصدها" !

وكان من الطبيعى أن ينصرف جانب من هذا الهجوم على عملاء الاحتلال من أصحاب جريدة المقطم الذى كان هدفا ثابتا فى أغلب مقالات تلك الحقبة من حياة مصطفى كامل الصحفية.

المقال الأول استهله بالهجوم على هؤلاء وأسماهم سماسرة السوء وأعداء

الانسانية وجراثيم الفساد، وفى مقاله الثانى وصف المقطم بالجريدة المصرية إسما والانكليزية صبغة بحق المدافعة المبتاعة منهم (أى من المحتلين) بالأصفر ذى الوجهين" (١) ويتهمهم فى مقال آخر بأنهم " حولوا مجرى أقلامهم لتغرير المصرى بالاستسلام إلى عوامل اليأس والقنوط فجددوا لطمبور الغايات نغمة واختلقوا لتضليل الأوهام فكرا جديدا" !

ويمكن لقارىء تلك المقالات الأولى " للمصرى الصادق" أن يلحظ أن فلسفته فى الحركة الوطنية قامت على أربع ركائز لازمته بامتداد نضاله السياسى خلال عقد ونصف بالضبط عاشها بعدها (١٨٩٣ - ١٩٠٨):

● استخدام الذرائع السياسية كانت الركيزة الأولى، وقد نشأت عن المخاوف من الحجج التى استمرت دولة الاحتلال ترتكن اليها لتأجيل جلاء قواتها عن البلاد، " حالة الاضطراب وانعدام الأمن بفعل المهيجين والمتعصبين" ، وهو ما عبر عنه فى مقاله الأول وهو يخاطب المصرى بقوله: " وأعلم أن سماسرة السوء يتربصون بك الشر والمحتلين ينظرون إلى وطنيتك بعين الغدر حتى إذا رأوا منك شررا جعلوه نارا يوقدون به مصابيح التهويل فى ظلمات الباطل" !

● حرية الصحافة؛ فقد كان يعلم أنها من أهم الذرائع السياسية التى قرر أن تكون منهجه فى النضال الوطنى، فيما قرره فى مقال من هذه المقالات الأهرامية .. قال : " أصبحت الجرائد لدى الشعوب المتمدنة من أهم ما تدعو اليه الحاجة وتقوم به حياة الشعوب الأدبية، وتدور عليه رحى السياسة، فهى مجرى أقلام الكتاب، ومطمع نظر الساسة، ومنعكس أشعة أفكار العلماء، وبها تعلن جلائل الأعمال، وتشتهر مناقب الرجال" !

● تدويل القضية، فيما كانت تراه الأهرام أيضا، كما سبقت الاشارة، وهو

ما سجله فى مقاله " الحق يعلو ولا يعلى عليه" بقوله : " أقامت الدول ذات الشأن على حكومة انكلترا النكير وأرسلت عليها من أفواه الحق أعظم نذير"!

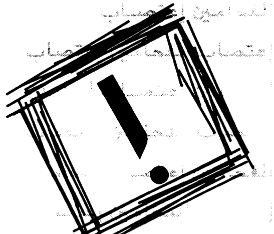
●الجامعة الاسلامية التى خصص لها المقال الخامس والذى جاء تحت عنوان " الجامعة" ، ومع أن مصطفى كامل لم يذكر فى هذا المقال " الجامعة الاسلامية" على وجه التحديد، لأن الدعوة لها لم تكن قد نضجت بعد، إلا أنه على الأقل كان يؤمن بدعوة " الشعوب إلى أن تطلب المنعة بقوة التضام والالتئام، بالتجائهم إلى جامعة عامة تتحد بها الكلمة وتشتد العزيمة فتقوى على دفع بعضها البعض" .

ونرى أنه منذ ذلك الوقت المبكر حاول الرجل التوفيق بين فكرة الجامعة والفكرة الوطنية " حيث تصان المصلحة الوطنية المضمونة بقوة الجامعة التى لا فرق لديها بين تباين الأجناس وتعدد المشارب" !

ويثير العجب، وربما الاعجاب، أن " المصرى الصادق" ابن الأعوام التسعة عشر، كان له من نفاذ البصيرة، أن جملة المبادىء التى وضعها فى تلك المقالات خلال الحقبة الأهرامية، قد انتقل بها إلى الحقبة المؤيدية، وحملها معه إلى جريدته المشهورة اللواء، بل أكثر من ذلك كانت هى ذاتها التى أخذ يبشر بها فى الجرائد الأوروبية التى أفسحت له مكانا فى صفحاتها، مما حدث فى نفس العام حينما قام الشاب الصغير بأولى رحلاته إلى باريس فى ٢٣ يونية عام ١٨٩٣.

١٢

اعتصاب الفحامين



٢٥٠٠ فحام مصري يتحكمون في حركة الملاحة الدولية

★ الأهرام : لم ينقص الكوماندات إلا أن يبيعوا للفحامين الهواء الذي يستنشقونه وليته كان نقياً!

★ يوم الاعتصاب : الفحامون لبسوا أنظف ما عندهم وعقدوا الجلسات في الشوارع وعلى شاطئ البحر والبحيرة وقرب الميناء

اعتصاب الفحامين !

في رسالة علمية أعدت منذ نحو ثلاثين عاما عن تاريخ الحركة العمالية في مصر أرخ صاحبها لمولدها بعام ١٨٩٩، وكانت علامته على هذا المولد إضراب لفافي السجاير الذي حدث أواخر تلك السنة في القاهرة.

بيد أن الدكتور رؤوف عباس حامد صاحب هذا العمل كان فطنا حين تحرز بالقول أن "عملا جماعيا كهذا لابد أن يكون مسبوقا بتجارب صغيرة تلقى فيها العمال دروس تنظيم العمل الجماعي الأول".

وقد أثبتت الأهرام صحة هذا الاحتراز في رصدها لأحداث اعتصاب الفحامين في بورسعيد، قبل خمس سنوات من التاريخ المفترض لمولد الحركة العمالية، في مايو عام ١٨٩٤، وإن لم تكن تجربة صغيرة !

(الفحامون) شكلوا الطائفة الأهم في بورسعيد بحكم الوظيفة التي استمر هذا الميناء يقوم بها .. تموين السفن العابرة لقناة السويس، وكانت في أغلبها بخارية تعتمد على الفحم.

وفي رسالة طويلة لوكيل الأهرام في بورسعيد نشرتها الجريدة في صدر صفحتها الأولى في ٢٤ مايو عام ١٨٨٩ قدم صورة تفصيلية عن هؤلاء ..

ينقسم الفحامون إلى طائفتين، طائفة "البنوكة"، وطائفة التفريغ، تضم الأولى ألف وخمسماية عامل يرأسهم ثمانية أشخاص إسم كل منهم "الكوماندا"، وعملهم "نقل الفحومات من البر إلى الوابورات ورصفه فيها .. والشغل يكون بالمناوبة إذ لا يمكن تشغيل عموم العمال ورؤسائهم دفعة واحدة".

الطائفة الثانية هي طائفة التفريغ وهي مؤلفة ما بين ثمانمائة وألف عامل يتناوبون العمل بشروط الطائفة الأولى ويترأسهم ما بين ١٦ و٢٢ كوماندا.

قدم وكيل الأهرام في بورسعيد هذا الرصد صورة لحياة الفحامين من أبناء الطائفتين وأنهم "واقعون في مخالب الأطماع وحقوقهم مدوسة من المستبدين بهم .. ولا يجسرون على رفع تنهداتهم والشكوى بمرارتهم لأنهم كعبيد أرقاء .. وإذا تأملنا لا نرى إلا إشارات الشقاء على وجوههم المصبوغة بغبار الفحم حتى أنك لا تميز الزنجي من أبيض البشرة منهم وترى القذارة منهم على أجسام نحيلة ليس عليها إلا بقية أثواب بالية".

وينهي المكاتب هذا التوصيف بتحذير مشدد من حال هؤلاء ويتوقع - إذا لم يبادر المسئولون لإصلاح الأمور - بحدوث مضاعفات "وإن غدا لناظره قريب" على حد ما جاء في آخر المقال.

ومع أن هذا الغد لم يأت إلا بعد خمس سنوات بالضبط (مايو ١٨٨٩ - مايو ١٨٩٤)، إلا أنه قد جاء على أي الأحوال وصنع هذه الصفحة المجهولة من تاريخ الحركة العمالية المصرية.

* * *

تؤكد متابعة الأهرام لاعتصاب الفحامين أنه خلال تلك السنوات الخمس

بدلا من أن تسير أحوال أصحاب هذه الحرفة فى بورسعيد إلى الأفضل كانت تتحرك إلى الأسوأ، ولنا هنا ملاحظة على تلك المتابعة ..

فبينما كان للصحيفة مكاتب مقيم فى الميناء الشهير إلا أنها اعتمدت فى متابعتها لأخبار هذا الاعتصاب عمن أسمته "أحد القراء" الذى استمر يمدها برسائله، أرخ أولاها يوم ٢٢ مايو وآخرها فى أول الشهر التالى، ونرى أن هذا القارىء إن لم يكن واحدا من الفحامين فقد كان على الأقل أحد أبناء المدينة المتعاطفين معهم، مما يمكن تبينه من الطابع المؤيد لهم الذى غلب على رسائله.

تدهور أحوال الفحامين يبدو من صورة شديدة الانسانية قدمها هذا القارىء الأهرامى، وهو تدهور ناتج عن تحكم "الكرماندات" فى عيش هؤلاء، ونترك لصاحب الصورة تقديمها .. فبعد أن تحدث عن نهب هؤلاء لعرق العمال انثنى ليتحدث عن وسائل تحكمهم فيهم، قال :

"إن هؤلاء الرؤساء لم يقتصروا على هذه الأرباح السيالة المنحدرة من جباه العملة المشار اليهم، بل إنهم جاوزوا الحدود فى الاستبداد والكسب المحرم ولم يبقوا ولم يذروا، فكل رئيس قد فتح حانوت أنسجة لعملته وأجبرهم بشراء كل ما يلزم لهم ولعائلاتهم من الملبس منه وذلك بأثمان مضاعفة ترزح تحتها ظهور الموسرين ومن لم يطع طرد وأهين وحل عشرة رجال فى مكانه .. وبعضهم قد فتح قهاوى للعملة وشرفهم بأن أخذ ثمن الفنجان مثل ما يؤخذ من الكبراء والأفندية فى قهاوى البحر وبعضهم قد اتفقوا مع البدالين والجزارين على أن يعطوا اللحم وأنواع المأكولات للعملة بالثمن العادى وهو يحاسبهم بثمن آخر. وفى أيام الأعياد يكرهون العملة على شراء الملابس الحريرية من حوانيتهم .. والخلاصة أنهم لم يتركوا شيئا يشترى ويؤكل ويكون لازما للمعيشة إلا جلبوه .. ولم يعد ينقصهم إلا أن يبيعوهم الهواء

الذى يستنشقونه وليته كان نقيا وليس ممزوجا بغبار الفحم"!

ويقرر صاحب التقرير أن هؤلاء الرؤساء قد تمكنوا من خلال كل تلك الأساليب أن يتملكوا أكثر من نصف حى العرب فضلا عن القصور والبيوت الكبيرة التى ابتنوها لأنفسهم، وهم قد نجحوا فى إعادة "زمن العونة (السخرة) التى أبطلتها أحكام هذا الزمان العادل"!

"غدا لناظره قريب" الذى توقعه وكيل الأهرام فى بورسعيد جاءت أول أخباره فى عدد الصحيفة الصادر يوم الثلاثاء ٢٢ مايو عام ١٨٩٤. ومن مكاتب العاصمة مما يكشف عن أن حادثا كبيرا قد جرى فى الميناء الشهير وأحدث "تأثيرا كبيرا فى العاصمة" على حد تعبير المراسل.

الحادث كما ساقته الأهرام والذى جاء فى "إفادة رسمية من سعادة المحافظ أن الفحامين الذين أضربوا عن الأعمال حاولوا ايقاف إخوانهم عنها فحدثت لذلك مناوشات خفيفة فى أثناء الليل".

معنى ذلك ببساطة أن أعمال الاعتصاب كانت قد بدأت قبل النشر بما لا يقل عن ثلاثة أيام؛ إضراب .. خروج عدد من العمال عن إجماع المضربين .. تدخل البوليس والقبض على آخرين، ولم يمثل كل ذلك إلا بداية اعتصاب الفحامين.

فى اليوم التالى يخصص مكاتب الأهرام فى العاصمة جانبا هاما من رسالته لتقصى أسباب الإضراب، ويبدو أن من رأى ليس كمن سمع، فقد ثبت فيما بعد من رسائل قارىء الأهرام فى بورسعيد عدم دقة ما توصل اليه مكاتب العاصمة.

المهم أن صاحبنا المقيم فى المحروسة قد ذكر أن سبب الإضراب أن

المحافظة قد أصدرت لائحة لضبط أعمال الفحامين بإجبار الكوماندات على "فتح دفاتر ذات حسابات مضبوطة يقيدون فيها يومية كل فاعل وما له وما عليه بحيث يمكن للحكومة مراقبة تلك الحسابات للإستيثاق من صحتها ومن كيفية معاملة المشايخ للأنفار".

ويخلص من ذلك إلى القول أن الكوماندات الذين يحققون أرباحا فاحشة، والذين استاءوا من هذا الإجراء، هم الذين حرضوا "بعض الحمقى من رجالهم للإضراب عن العمل"!

بعد يومين تنشر الأهرام أولى رسائل القارىء البورسعيدى والذى قدم أسبابا مختلفة جد الاختلاف عن أسباب مكاتب العاصمة، وكانت أكثر معقولية، وإن كانت متصلة أيضا بالعلاقة بين الكوماندات والفحامين ..

يقول أن تلك العلاقة كان فى أول الأمر "تحت سيطرة المحافظة وكانت دفاترهم أميرية تقيد فيها أسماؤهم وتدفع اليهم أجورهم بالضبط"، ثم يضيف أنه لسبب غير معلوم وبعد مداولات جرت بين المحافظة وشركات البواخر "ترك العملة ورؤساؤهم لشأنهم يديرهم هؤلاء، كيف شاءوا". وأن الأخيرين أخذوا فى جنى أتعاب الفحامين "غنيمة باردة لا يراعون ذمة ولا حرمة واستأثروا بهذه الأعمال استئثارا تاما واحتكروها احتكارا عاما"، وأن ما أنزلوه من مظالم كان وراء اعتصاب العمال.

وكانت مطالب الفحامين بسيطة ومحددة وهى: "أن تصنع وسيلة يصيرون بها قادرين على أخذ أجورهم من المحافظة كما تؤديها الشركات والمصارف وأن لا يكون عليهم مثل هؤلاء الرؤساء الظلمة، فلو أبدلتهم الحكومة بعمال من عندها لكان ذلك أرفق وأوفق"!

ويقر صاحب الرسالة بعدالة مطالب الفحامين وأن "كل العقلاء يجدون

هؤلاء العملة مصيبين كل الإصابة ولا يرون مانعا يمنع الحكومة عن تلبية ندائهم بأقرب ما يكون قبل أن يستفحل الاعتصاب".

ومن المتابعة التى قدمها قارىء الأهرام يلاحظ أن الفحامين بعد أن قدموا مطالبهم امتنعوا عن العمل، الأمر الذى جذب اهتمام أهل المدينة الذين "ذهبوا أزواجا وأفواجا للتفرج على اجتماع العملة وقد غسلوا وجوههم ولبسوا أنظف ما عندهم وعقدوا الجلسات المتوالية فى الشوارع وعلى شاطىء البحر والبحيرة وقرب الميناء".

التطور الذى حوَّل الاعتصاب السلمى إلى عمل عنيف نتج عن خروج عدد من الفعلة عن إجماع المعتصبين مما رصده قارىء الأهرام الذى أخذ على عاتقه إطلاع بقية القراء على مجريات الأحداث ..

رصده المرة الأولى فى الرسالة التى نشرتها الصحيفة يوم ٢٥ مايو وجاء فيها أن الفحامين الذين نزلوا إلى العمل ليلة الأحد "لم يعودوا يستطيعون العودة إلى المدينة خوفا من أن يبطش بهم رفقاؤهم، ولذلك فقد أجبروا أن يبقوا على بر آسيا وقد جاعوا وعطشوا وأصبحوا بلا مأوى وتركوا عائلاتهم تتضور جوعا فى حى العرب. وقد سمعت أن الشركات بعثت اليهم بالمأكولات ريثما يسفر الاعتصاب عن نتيجة ورجال البوليس خائفون من حصول هياج إذا رجع هؤلاء العملة إلى البر".

ورصده المرة الثانية فى عدد الأهرام الصادر بعد أربعة أيام، حين وصل العنف إلى ذروته، ففى ذلك اليوم احتاج "بنك رومس" إلى عدد من العمال لتموين بواخره الراسية فى الميناء، فنزل رئيسه "المسيو روبيه" إلى حى العرب وجمع نحو خمسين عاملا وذهب بهم إلى الميناء تحت حراسة البوليس، فكانت الواقعة بعد ذلك، ونترك للرجل روايتها ..

فقد تبع هؤلاء سيل جارف من المعتصبين "وأخذوا الحجارة فى جيوبهم وملأوا بها زعابيطهم حتى بلغوا بنك رومس الواقع بجوار البوسطة وأخذوا يضربون بها الشرذمة النازلة للعمل وقد طارت عقولهم وطاشت أحلامهم فجرحوا كثيرين وكسروا نوافذ البنك، أما المسيو روبيه والعمال فدخلوا وأقفلوا؛ البواب والقواس (الحارس)؛ البربرى هو الذى بقى وحده خارجا فرجموه بالحجارة رجما حتى أثخنوه جراحا، وحينئذ أتت العساكر منهالة من كل صوب ففرقتهم بالعصى وبالضرب وأطلقت فى الهواء بعض عيارات نارية تخويفا لهم وكان قد أتى سعادة المحافظ وعزتلو الوكيل والحكمدار فاستتب النظام وتفرق شمل المتجمهرين".

وليس من شك أن بورسعيد باتت فى ليلة يوم الجمعة الذى جرت فيه تلك الأحداث، وقد أخذ القلق بتلابيب الجميع لأن "الأمن مس مسا ظاهرا فى ذلك المساء ولا نعلم ماذا يكنه الغد"، وقد جاء هذا الغد بتطورات بعضها لم يكن متوقعا، وبعضها كان فى الحسبان !

* * *

ما لم يكن متوقعا أن تتحول قضية إضراب ألفين وخمسمائة عامل مصرى ليس فيهم أجنبى واحد إلى قضية دولية تتدخل فيها أساطيل الدولتين الكبريين فى ذلك العصر .. انجلترا وفرنسا، ولكنه حدث ولأكثر من سبب ..

فمن ناحية كان إضراب الفحامين يمكن أن يهدد الملاحة عبر القناة فيما يمس المصالح الامبراطورية البريطانية، ثم أن تعطيل الملاحة سيؤدى من ناحية أخرى إلى تهديد قناة السويس نفسها فيما يمس المصالح الفرنسية، ومن ناحية ثالثة فإن هذا التمييز الذى عرفته بورسعيد منذ نشأتها بين حى

للعرب وآخر للأفرنج كان يمكن أن يتحول، فيما تصوره المسئولون فى لندن وباريس، إلى تهديد لحياة وأملاك من يعيشون فى الحى الأخير .. من الأجانب طبعا!

بدأ هذا التدخل، فيما رصده "قارىء الأهرام" يوم الخميس ٢٤ مايو، حين تحركت المدرعة البريطانية الراسية فى الميناء، ونزل منها إلى البر عدد من "العساكر شاكى السلاح ليوقف هياج العملة وشاع عن لسان قنصل انكلترا هنا أنه إذا لم يمتثل العمال لأوامر جنوده، لم يبق عليهم إلا إطلاق النار ترهيبا وتخويفا .. وبعد أن كانت الدارعة المشار اليها راسية بعيدة عن المدينة دنت حتى كادت تمس الشاطىء وحتى صرنا نرى العساكر فيها ونسمع صليل سلاحهم ونرى بريق سيوفهم"!

يضيف الأهرام في اليوم التالى خبرا مؤداه أن المدرعة البريطانية التى دنت من الشاطىء مجرورة بباخرة لم تقدم على ذلك إلا بعد أن وردت إليها أوامر صريحة، وأن قائدها أرسل إلى المسئولين عن الأمن فى المدينة يبلغهم باستعداده للمعاونة إذا ما دعت الحاجة.

فى نفس الأثناء أرسلت فرنسا إحدى قطع أسطولها فى المتوسط، الطراد كوسماو، والذى رابط فى المياه المواجهة للميناء، جنبا إلى جنب مع المدرعة البريطانية.

وبينما ألقت الأهرام اللوم على السياسات الإنجليزية التى أدت إلى هذا الموقف، وأن الفرنسيين لم يرسلوا بقطعتهم البحرية إلا من جراء المخاوف أن يستولى الانجليز "على باب ترعة السويس على غفلة" فإنها أعربت عن مخاوفها من تلك التطورات فيما جاء فى قولها أن "مسألة الفحامين من المسائل التى تستوجب الالتفات لما يترتب عليها من الأمور المضرة فضلا عن

أن هذه المسألة ربما اعتبرت سياسية ممن يترقبون وقوع مثلها والدليل على ذلك حلول مدرعتين حربيتين انكليزية وفرنسية لمساعدة رعاياهما والمحافظة على حقوقهما".

ومع أن القطعتين البحريتين الانكليزية والفرنسية لم تتدخلا بشكل فعال فى إحداث الاعتصاب، إلا أن مرابطتهما فى مياه مدينة الفحامين والقومبانية كما كانت له دلالته، كان له تأثيره على محاولات تسوية القضية فيما كان يجرى إبان ذلك.

سارت هذه المحاولات على محورين؛ التهديد والترضية ..

التهديد بدا فى دفع مزيد من قوات الشرطة إلى المدينة، وفى أخبار متلاحقة عن وصول قيادات الداخلية من الانجليز، مثل كولس باشا وستل باشا، على رأس أعداد وفيرة من رجال البوليس، "أما الغرض من كل هذا التجنيد والتأهب فهو إلقاء الرهبة فى قلوب عملة الفحم وحملهم بالقوة الاجبارية على العودة إلى العمل".

أما الترضية فقد بدت فى الخطاب الذى وجهه "محافظ عموم القنال" إلى الفحامين وجاء فيه قراران، أولهما: بمنع الكومندات من فتح دكاكين خصوصية وإجبارهم على "أخذ شىء منها لا مأكولات ولا ملبوسات ولا خلافها .. وكل من يخالف ذلك يصير رفعه من الأشغال". والثانى بإجراء مراجعة دفاتر حسابات الكومندات بانتظام والتحقق من إيصال المبالغ التى تستحق لكل منهم بالكامل "بدون حجز شىء منها".

ولم ينس المحافظ فى هذه المناسبة التلويح بما يمكن أن يصيب الفحامين الذين يرفضون التسوية، بالتخويف بمواجهة البطالة إذ ينوى أصحاب محال الفحم "إحضار شغالة من الخارج بدلا منكم"، وأن الحكومة سوف تعاملهم

باعتبارهم متشردين "وسوف تتخذ طريقة لحضور وابور كبير لسفر كل من توقف منكم به بحرا مع عائلته"!

جاءت ردود فعل سريعة على القرار السابق لمحافظ القناة والذى أسمته الأهرام "بلائحة ماهر باشا"، خاصة بعد نشره فى الوقائع المصرية، وكانت فى مجملها سلبية.

بعض ردود الفعل هذه جاءت من حيث لا يحتسب .. من شركات البواخر التى عضد رؤساؤها الكومندات وخطأوا الحكومة "على تركها العملة يعتصبون ويعطلون مصالحها وهم يشددون النكير على سعادة المحافظ لسنه تلك اللائحة، وذهب اليه وفد منهم وبينوا له العواقب الوخيمة على الحكومة إذا رفعوا القضية عليها وطالبوها بالتعويض".

البعض الآخر جاء من جانب الفحامين الذين استمروا فى المطالبة باستبعاد الكومندات الذين أذلوهم وأن تتولى الحكومة ترتيب أجورهم ليتسلموها منها مباشرة بعد أن تخصم النسبة التى تراها، ويصف مكاتب الأهرام تصرف هؤلاء بأنهم "تفرقوا ضاحكين مستهزئين بالقرار يقولون أننا نفضل السفر إلى بلادنا على الرضى بهذه الشروط المجحفة"!

فى مواجه ذلك لجأت الحكومة إلى سياسة العصا الغليظة بمداهمات لبيوت الفحامين الذين قادوا أعمال الاعتصاب، حيث قبض على خمسة وعشرين منهم "بعد مناوشات خفيفة وأودعوا السجن وبدأ التحقيق معهم"، وشهدت الأيام التالية مزيدا من أعمال القبض على الفحامين وإن لم تبين الأهرام عددهم، ويبدو أنه كان كبيرا فيما كشف عنه خبر للجريدة فى أول يونية جاء فيه أنهم قد أرسلوا تحت الحراسة ليسجنوا فى "أحد سجون الحكومة، إذ أن سجن الثغر لا يسعهم لكثرة مسجونيه".

وقد استغرق الأمر بعض الوقت ليعود الهدوء إلى المدنية، فبعد أكثر من أسبوعين اعترف مكاتب الأهرام فى بورسعيد لأول مرة منذ حدوث

الاعتصاب أن المدينة "أصبحت على غاية ما يرام من الهدوء والنظام"، ولم يبق بعد ذلك سوى ذيول الاعتصاب.

أحد هذه الذيول متعلق بالفحامين "الذين لا شغل لهم" وقد استدعوا للمحافظة "وتقرر إرسالهم إلى بلادهم على نفقة الحكومة، أما الذين لم يحضروا منهم فسيأخذون علامات متشردين ويحاكمون أمام المحاكم".

ذيل آخر متصل بالمعتصبين الذين ألقى القبض عليهم وصدرت فى حقهم أحكام متفاوتة لا تتجاوز بضعة أشهر، وناشدت الأهرام الحكومة أن يكون هؤلاء أولى بعدالتها "بأن تصفح عنهم وقد انتقتهم من عدد عظيم أمسكت بينهم الأثيم والبرىء".

ذلك أخير بدا فى المخاوف التى استمرت تساور السلطات من عودة الفحامين إلى أعمال الاضراب، وهى مخاوف نجد صداها فى خبر فى الأهرام بعد نحو عام من الاعتصاب الكبير .. الخبر فى ١٩ مارس عام ١٨٩٥ وجاء فيه من مكاتب الجريدة فى بورسعيد أن "اعتصاب عمال الفحم عندنا عاد خياله طارقا، وتفصيل ذلك أن بعض هؤلاء العملة أرادوا منع العاملين من مباشرة أعمالهم فحضر حكمدار البلدة تصحبه فرقة من البوليس ففرقوا المتجمهرين فى الحال دون أن يحدث شىء".

بيد أن هذا "الخيال الطارق" الذى استمر يؤرق المسئولين أخذ يلوح فى غير بورسعيد، ومن عمال اللفائف (السجائر) الذين قدموا يوم ١٨ يونية عام ١٨٩٤ عريضة وقعها نحو ٤٥٠٠ يشكون من "تخفيض أجرة هذه الحرفة وإذلال أصحابها" ويشير الخبر فى نفس الوقت إلى أن هؤلاء قد قاموا باعتصابات عديدة من قبل، الأمر الذى يؤكد أن ثمة صلة بين اعتصاب الفحامين واعتصابات اللفافين التى انتهت باعتصاب الميلاد .. اعتصاب عام ١٨٩٩.

١٣

الجنسية مصرى

الطهطاوى : مصر أشرف الأمكنة موصوفة بالشجاعة والحماسة والكياسة والرياسة



محطة لطفى السيد فى الوطنية المصرية



الجنسية : مصرى

" لا يشك أحد أن مصر وطن شريف إن لم نقل أنها أشرف الأمكنة .. واسعة الرقعة طيبة البقعة كأن محاسن الدنيا عليها مفروشة وصورة الجنة فيها منقوشة .. موصوفة عند الجميع بالشجاعة، والحماسة والكياسة والرئاسة فضلا عن الذكاء والفطنة ولطافة العوائد والأخلاق" .

كان هذا قليل من كثير مما جاء فى الباب الرابع لمؤلف رفاعة الطهطاوى الأخير، المرشد الأمين للبنات والبنين، الأمر الذى دعا الكثيرين إلى اعتبار الرجل صاحب المبادرة فى إزالة الركام عن الوطنية المصرية، وهو الركام الذى ارتفع خلال القرون الثلاثة السابقة .. قرون انخراط مصر فى عالم العثمنلى، ومعلوم أن المرشد الأمين صدر فى نفس عقد ظهور الأهرام .. عقد السبعينات.

ولم تأت هذه المبادرة من فراغ، فمصر كانت قد اكتسبت خلال القرن التاسع عشر وضعا سياسيا متميزا داخل عالم العثمنلى بعد الحروب التى خاضتها مع الباب العالى فى ثلاثيناته، هو الوضع الذى أقرته معاهدات دولية .. معاهدة لندن عام ١٨٤٠، وفرمانات سلطانية أشهرها الفرمان الصادر لمحمد على عام ١٨٤١، والفرمان الصادر لحفيده إسماعيل عام ١٨٧٣.

وكان هذا الوضع السياسى المتميز كفيلا مع مرور الوقت بتهاوى الركام عن الفكرة الوطنية، الأمر الذى تبينه النابهون من المصريين والذى عبر عنه شيخنا الطهطاوى.

وقد مر أكثر من نصف قرن - قليلا - بين هذه المبادرة وبين صدور قانون الجنسية عام ١٩٢٩ والذى حدد بشكل قاطع ماهية المصرى، وهى فترة توقف خلالها قطار " الجامعة الوطنية Pan Nationalism" على محطات عديدة.

أشهر هذه المحطات التى يعرفها مؤرخو الحركة الوطنية ما يمكن أن نوصفه بمحطة أستاذ الجيل، أو محطة أحمد لطفى السيد، وهي المحطة التى وقف القطار فيها لنحو خمس سنوات (١٩٠٧ - ١٩١٢) وأخرجت الرجل فى نهاية الأمر من مكانه فى رئاسة صحيفة من أشهر صحف العصر هى "الجريدة" ، وإن كانت قد أدخلته التاريخ.

بدأت دعوة الرجل لتجسيد " الجامعة الوطنية" فى واقع محسوس عندما طالب فى العام الأول، ١٩٠٧، فى الجريدة بالاستقلال التام لمصر، ولما هاجمته الصحف ذات الهوية العثمانية، تراجع عن ذلك متعللا بأن ما طالب به هو " الاوتونومى Autonomy" ، " الإندبندانس Independence" . وأن الأول لا يعنى الاستقلال عن الأستانة !

ويبدو أن الأستاذ قد ندم على تراجعه فيما عبر عنه فى مذكراته فيما بعد، ولعل ذلك ما دعاه إلى أن يخلع ثياب التهيب بعد أكثر من عامين قليلا، حدث خلالهما الانقلاب الدستورى فى تركيا عام ١٩٠٨، وكان فى نفس الوقت انقلابا من جانب من قاموا به على فكرة الجامعة العثمانية وانحيازا للفكرة القومية، ولم يكن متوقعا بعد أن فعلها الأتراك ألا يفعلها

المصريون، وهو ما عبر عنه الرجل.

فى هذه الظروف قام لطفى السيد بمحاولة مبكرة لتحديد ماهية الجامعة الوطنية بأنها " تتألف من المصريين الأصليين ومن عناصر أخرى جديدة من الأجانب الذين حلوا مصر على سبيل القرار وجعلوها موضع سعيهم فصارت محل ثروتهم وموطن حياتهم فى الحال والاستقبال فأصبحوا بذلك مصريين، وأن يكون كل من على أرض مصر من العثمانيين والأجانب، أرباب الإمتيازات، مصريين متساوين فى الحقوق" .

ومع الدهشة التى أخذت بتلابيب الباحثين من هذا الموقف من جانب الأستاذ بإدخال الحابل والنابل فى إطار الجامعة المصرية، فإن تلاميذه الذين خلفوه فى " الجريدة" بعد أن ترك رئاسة تحريرها تقدموا عام ١٩١٤ بتعريف محدد " للجنسية المصرية" وضعوا به من ينتمون إلى أصول تركية أو عربية أو قبطية على قدم واحد، وذكروا أن التفريق بين هؤلاء " أضر ما يكون على القومية المصرية، وأنه لو ظللنا نقول تركى وفلاح أو مصرى عربى أو مصرى قبطى لساعدنا الزمان على النيل منا" ، ونبذ هذا التعريف العناصر الأوروبية أو الأجانب أرباب الامتيازات.

غير أنه مع هاتين المحطتين المعلومتين كانت هناك واحدة مجهولة توقف عندها قطار الجامعة الوطنية وإن لم يتوقف عندها الباحثون، هى المحطة التى كشف عنها الأهرام عام ١٨٩٨، وتكتسب فى رأينا أهمية بالغة حسبما كشفت الجريدة مما يتطلب قراءة متأنية.

* * *

قبل القراءة ينبغى التذكير بالأصول الشامية لأصحاب الجريدة، سليم وبشارة تقلا، وهم مع حصولهم على امتياز الرعوية الفرنسية إلا أنهم

اعتبروا أن ذلك لا يقلل من وطنيتهم ولا من عثمانيتهم، وأنهم لم يستخدموا هذا الإمتياز إلا لصد " غوائل الاستبداد" على حد تعبيرهم فى مناسبات عديدة، ولم يتوقف الرجلان أو بشارة بعد وفاة أخيه عام ١٨٩١ عن اتخاذ المواقف المعادية لسياسات الاحتلال والهجوم على أنصاره حتى لو كانوا شواما مثلهم، فيما استمر ناشبا من معارك صحفية بينهم وبين أصحاب جريدة المقطم الذين اختاروا الوقوف فى صف المحتلين.

ينبغى التذكير أيضا أنهم كانوا وثيقى الصلة بالمجتمع الشامى فى مصر، خاصة أولئك الذين استوطنوها وتشابكت مصالحهم مع أهليها على نحو تقطعت معه أغلب الصلات بينهم وبين أوطانهم الأصلية، وكان على هؤلاء أن يبحثوا عن صيغة جديدة تكفل لهم الاستقرار النهائى فى أرض الكنانة دونما تهديد.

ينبغى التذكير أخيرا أن الشوام المهاجرين قد اشتغلوا بالتجارة وبالمهن الحرة .. محامين وأطباء وصحفيين، وأن نسبة منهم قد عملت فى الوظائف الحكومية، وقد بدت بشائر المحطة من تضرر أبناء هذه الفئة الأخيرة، فيما جرى فى مطلع التسعينات.

بدا ذلك فى القضية التى تفجرت عام ١٨٩٠ حول شروط " لجنة الامتحان المصرية" التى كانت قد تشكلت لتعيين عدد من الموظفين فى بعض الإدارات المصرية، وكان من بين هذه الشروط أن يكون المتقدم مصريا مولودا فى مصر وألا يكون أجنبيا أو يتمتع بحماية أجنبية، وكان معنى ذلك ببساطة فيما ارتأته شريحة المتطلعين إلى العمل بالحكومة من الشوام استبعادهم من التقدم للجنة، ولم تسكت الأهرام على ذلك.

وإذا كانت هذه القضية قد شدت اهتمام الأهرام فإنها قد جذبت فى الوقت

نفسه اهتمام صحف " دار السعادة (الأستانة) وسورية" على حد ما جاء فى الجريدة، وكان الأمر مفهوما من الصحف التركية لما يعنيه ذلك من مزيد من أسباب التمييز المصرى عن الدولة، وهو ما كان ينفر منه طبعا الباب العالى، ومفهوما من الصحف السورية لما يحدثه هذا التمييز من إخراج الشوام الموجودين فى مصر من زمرة أصحاب جنسيتها.

ومن ثم جاء هجوم الأهرام الشديد على ما قررته " لجنة الامتحان المصرية" والذى تجسد فى مقال كامل بعث به مكاتب العاصمة ونشرته الصحيفة فى عددها الصادر يوم ٢٨ أبريل عام ١٨٩٠.

بعد أن استهجنت الأهرام على لسان مكاتبها شروط اللجنة اعتبرتها تفريقا بين العناصر العثمانية وأن فعل ذلك " خيانة للوطن وخيانة للخلافة العظمى .. وأن ما كتبناه ضد الاجراءات المعلومة إن هو إلا صدى ما يكرره كل مصرى صادق الوطنية العثمانية، فالمصريون براء من أمثال هذه الاجراءات" !

ويثير الانتباه أن الحملة التى قادتها الأهرام ضد الشروط التى وضعتها "لجنة الامتحان المصرية" ، قد اتفقت وفى مرة من المرات القليلة جدا، مع ممثل بريطانيا فى مصر، السير ايفلين بيرنج، " الذى تداخل فى هذه المسألة وقال بمعارضة تلك اللجنة" ، مما رحبت به الجريدة.

لعل ذلك يدعو إلى محاولة إجلاء الموقف الاحتلالى من السعى المصرى للتميز عن الدولة العلية، وكان موقفا ثابتا منذ عام ١٨٤٠، ويقوم على تشجيع هذا السعى فى الحدود التى تحجم تدخل الباب العالى فى الشئون المصرية حتى لا يعطل السياسات البريطانية حيالها، وإن كان لا يذهب فى ذلك إلى حد الفصل.

غير أنه يمكن هنا إضافة سبب آخر وهو أن السلطة الاستعمارية فى مصر كانت تميل، وفى إدارات بعينها إلى توظيف غير المصريين من أبناء الدولة، وهى الإدارات التى كان الاحتلاليون يتوخون فى إختياراتهم لها شروطا من بينها ألا يكونوا من " أهل البلد" لأسباب ارتأوها!

وذهبت الأهرام فى حملتها على إخراج السوريين من الجنسية المصرية إلى حد القول أن " كل عثمانى له ما للمصرى والمصرى يتبع العثمانى والجزء يتبع الكل" ، وحاولت فى هذه المناسبة أن تضع شروطا لمن يحمل هذه الجنسية ..

فى هذا الصدد نبه الكاتب إلى أن الدولة " قد جعلت حدود الوطنية العثمانية عن كل غريب إقامة خمس سنوات فقط، فالانجليزى والفرنساوى والروسى والإيطالى وغيرهم يصير عثمانيا (إذا أراد) بتوطنه خمس سنوات كاملة فى بلاد الدولة العثمانية" بينما جاء تعريف المصرى أنه " العثمانى المولود فى مصر والمتمصر هو العثمانى الذى يتخذ مصر موطنا مدة خمسة عشر عاما على ألا يكون فى حماية دولة أجنبية" .

وخلصت من هذا التنبيه الذى حمل فى طياته مقارنة بين شروط التجنس المصرية والعثمانية إلى القول بأن حقوق البلدين السياسية والقضائية واحدة "لا يجزؤها قرار الحكومة المصرية المحكى عنه .. وأن هذا القرار مخالف لقوانين الأمم عموما ولقوانين الدولة العثمانية خصوصا" . وأسست على هذا القول مطالبتها بأن تجعل حدود الوطنية المصرية خمس سنوات فقط " لتأليف القلوب وإجراء سنن العدل" !

ويبدو أن القضية استمرت مطروحة، تسخن أحيانا وتبرد أحيانا أخرى، بامتداد التسعينات، وقد بدت سخونتها فيما عمدت إليه الصحيفة بين

الحين والآخر من تخصيص مقالها الافتتاحى لها، فيما حدث مرات عديدة نختار منها مقال العدد الصادر فى ٢٨ مايو عام ١٨٩٢، والذى جاء تحت عنوان " الخدمة الوطنية" .

بذل كاتب المقال أقصى جهد لإثبات العلاقة الحميمة بين " المصرية" و"العثمانية" ، فهو يحاول فى موقع طرح ما يسمى " بالشعور الوطنى المصرى العثمانى" وأنها لدى المصرى " مواجب مقدسة ومطالب مشرفة" ، ثم أنه فى موقع آخر يكشف عما أسماه " سر مطالبة المصرى العثمانى للمحتل بالجلاء: لأن اعتقاد الأول بسعة علم الثانى فى حقوق الوطنية تقوده إلى مطالبته على قدره منها" ، فى موقع ثالث بعد ذلك يرى أن خطورة المسألة المصرية لا تنحصر على المصريين، بل تعم جميع العثمانيين، ويخلص من كل ذلك إلى القول " أن خديوية مصر الجليلة قسم غير منفصل من جسم السلطنة السنية العثمانية، والمصريون بمقتضى صلاتهم الدينية والجامعة الملية شديدو التعلق والاعتصام بمقام الخلافة العظمى" .

ولم تزل الأهرام تتناول الموضوع من نفس المنطلق بين الحين والآخر إلى أن تحول إلى قضية فى المحكمة، لا يعرف عنها الكثيرون شيئا وإن كان الأهرام قد سجل تفاصيلها بدقة بالغة.

* * *

جاء أول خبر عن هذه القضية فى العدد الصادر يوم ٢١ مارس عام ١٨٩٨ .. قال " قام أديبان من المحامين فى هذه الأيام والتمسا من محافظة القاهرة أن تداخلهما فى عداد المنتخبين على كونهما من السوريين فلم تجبهما إلى ما سألاه بشىء فرفعا عرضهما إلى محكمة الاستئناف ووليا حضرة الأصولى الفاضل نقولا أفندى توما المحامى الشهير أن يتكلم

عنهما".

انتهزت الأهرام المناسبة لتتناول موقف السوريين (العثمانيين) من قضية الجنسية المصرية، وقد رأت أنهم قسمان الأول أبى التجنس بالجنسية "وهو الذى يدفع ضريبة الدم فى بلاد الدولة العلية، وبالتالى لا يجند فى هذا القطر ولا يؤدى بدلا عسكريا وحكم هذا القسم حكم الطارئة من كل جنس"، أما القسم الآخر، فهو الذى رضى بالتجنيد وأدى ضريبة الدم أو دفع البدلية وهم الذين ولدوا فى مصر أو قضوا خمس عشرة سنة فيها " وهؤلاء يحق لهم الانتخاب بدون ريب" !

خلال الشهور الأربعة التالية وحتى صدور حكم محكمة الاستئناف فى القضية يوم ٩ يونية من نفس العام شاركت الصحف المصرية والأوروبية التى تصدر فى مصر فى مناقشة الموضوع .. موضوع من الذى ينطبق عليه شروط الجنسية المصرية وبالتالى يحق له الانتخاب، وكانت الأهرام فى جانب المدعين.

وقد بدا هذا الانحياز الأهرامى ليس فحسب فى الدفاع عن وجهة نظر "الأديبين الفاضلين نجيب أفندى شقرا والياس أفندى رطل" ، وإنما أيضا فى مهاجمة وجهة نظر الآخرين، إذا كانوا من الصحفيين، أو إهمالها إذا كانوا من رجال المحكمة.

الهجوم حدث على جريدة " الريفورم" التى كتبت أن دفع البدل العسكرى وحده لا يخول صاحبه حق الانتخاب واعتبرت هذا القول خطأ "لأننا إذا نظرنا إلى جميع قوانين الدنيا نجد أن من يقوم بالخدمة العسكرية فى بلد أو يدفع ضريبة الدم يعد من أهل البلد بلا شبهة" !

يبدو أن أهم الجلسات التى عقدتها المحكمة لنظر القضية كانت تلك التى

انعقدت يوم ٢ يونية والتى تحدث فيها " الفاضل نيقولا أفندى توما" ممثلا للمدعين، ووكيل النيابة عبدالله سميكة.

استهلل نيقولا أفندى مرافعته بمحاولة تحديد وضع مصر داخل الدولة العثمانية وأن الامتيازات التى حصل عليها هذا القطر كانت للولاة، محمد على وإسماعيل، " أما أهالى مصر فما برحوا عثمانيين بالمعنى السياسى" .

دلف بعد ذلك إلى تحديد طبيعة الناخبين فى المجالس النيابية وقال أنهم من المصريين " المؤلفين من عناصر مختلفة تجتمع باجتماعها الكلمة ويتم باتحادها العمران" !

وأنهى الرجل المرافعة بتحديد ماهية المصرى فى رأيه، فذكر أنه كل من كان قاطنا فى مصر تابعا للحكومة المصرية بالنظر إلى كونه تابعا للحكومة العثمانية، وأيد هذا التعريف بستة أسباب علمية وعملية وقانونية" . وكان تعليق الأهرام متعاطفا مع مرافعة نيقولا أفندى وأنه " كان لخطابه تأثير جميل" !

وبالمقابل تعترف الصحيفة أنها لم تقدم مرافعة وكيل النيابة كاملة وأنها اقتصرت على ما ذكره فيما يخص " الجنسية المصرية وهى المسألة المتنازع عليها" ، وهى المسألة التى تهمنا هنا.

عّرف عبدالله سميكة أفندى ماهية الأمة المصرية بأنها " مجموع المسلمين والأقباط والأجناس الشرقية ألتى توطنت بمصر قبل قيام دولة المرحوم محمد على باشا أو مع هذه الدولة" .

فند بعد ذلك ما جاء فى عريضة المدعين بأنهم يخضعون للقرعة العسكرية وأبرز خطابا لنظارة الحربية تنفى فيه ذلك " أما آداؤهم للضرائب وخضوعهم

للأحكام الأهلية ولسلطة جناب الخديوى فهو أمر واجب لأنهم ليسوا تابعين لدولة أجنبية منحتها الدولة العلية إمتيازات" ، وانتهى إلى القول أن كل مصرى عثمانى وليس العكس " لأن المصرى عضو فى أمة خاضعة لحكومة العائلة الخديوية المتمتعة بالحقوق والإمتيازات الممنوحة لهذه العائلة بمقتضى الفرمانات الشاهانية" .

ولم يعجب موقف وكيل النيابة الأهرام، فقد رأت أنه أخذ هذا الموقف انصياعا لسلطات الاحتلال " لأن مصلحة الانجليز إنما تقوم بأن تعتبر مصر مستقلة عن الدولة العلية فعلا وإن لم تكن مستقلة بالإسم وبمقتضى القانون الدولى وبأن يكون بين السوريين والمصريين شبه تنافس لأسباب من هذا القبيل" .

وفى محاولة واضحة من الصحيفة للتأثير على هيئة المحكمة أعلنت أنها تنتظر الحكم " لنبسط رأينا فى هذه المسألة من وجهها السياسى ومن حيث الصلات التى ينبغى أن تكون بين المصرى والسورى" .

ولم يتأثر قضاة محكمة الاستئناف الأهلية بهذه المحاولة وأصدروا حكمهم الذى نشرته الأهرام فيما لا يزيد عن ثلاثة أسطر فالمحكمة " قررت اختصاصها بالنظر فى القضية ورفضت دعوى المطالبين" !

وجاء هذا الحكم الذى نشرته الأهرام على صفحتين فى عددها الصادر يوم الخميس ١٦ يونية عام ١٨٩٨ جامعا مانعا، فقد جاء فى جزئين؛ الأول عن " الجنسية المصرية" والثانى عن " من هو المصرى" ، ونعتقد أنه أول محاولة قانونية فى التاريخ المصرى الحديث للإقتراب من مثل هذه الموضوعات التى كانت تتمتع بدرجة كبيرة من الحساسية وقتئذ.

بالنسبة للجزء الأول استهلته المحكمة بتعريف الجنسية المدنية والسياسية

بأنها " الرابطة التى تكون بين أفراد جماعة وحكومتها، وقد اتفق علماء القوانين على أن كل جماعة لها حكومة مستقلة تعتبر أمة وتكون لأفرادها جنسية" .

دلف قاضى المحكمة " سعادة محمد عفيفى بك" من هذا التعريف إلى تقديم حيثياته: " حيث أن الفرمانات التى صدرت من الدولة العلية جعلت مصر إمارة مستقلة فى إدارتها الداخلية، وحيث أنه لم يبق للدولة العلية على مصر إلا حق السيادة ودفع الخراج (الويركو)، وحيث أنه ثبت أن مصر أمة لها حكومة مستقلة، قوانينها ونظام حكومتها ومحاكمها تخالف قوانين ونظام ومحاكم الدولة العلية التى لا يعمل بها فى مصر، فيكون للأمة المصرية جنسية مدنية سياسية خاصة بها لا يشاركها غيرها فيها. أما كون المصرى عثمانيا فإنما هو بالنظر لحق السيادة الذى هو للدولة العلية لا لإتحاد فى الجنسية" .

أما فيما يخص الجزء الثانى من الحكم فقد عرَّف المصرى بأنه " كل من كان مستوطنا مصر حينما أعطيت لها الامتيازات والحقوق التى سبق ذكرها من غير نظر إلى ديانته وجنسيته سواء كان من الأهالى الأصليين أو الذين أتوا اليها مع ساكن الجنان المرحوم محمد على باشا، لأن مصر لم تكن لها قبل منح هذه الامتيازات والحقوق جنسية خاصة بها غير الجنسية العثمانية".

وبعد أن ساق الحكم القواعد المتعامل بها فى إكتساب الجنسية فى دول العالم خلص إلى القول " أن إقامة الشخص ببلد غير بلده وإن طالت لا تكسبه جنسية هذه البلدة التى أقام بها ما لم يطلبها وتمنحها الحكومة أو تقررها له" .

ومع أن الأهرام فى تعليق طويل وأخير على الحكم أبدت امتعاضها منه غير أنه جاء فى تعليقها عليه أنه على " علاته بما حدد وفصل لا ينبغى أن تنشأ عنه حزازة أو نفرة إذ أن جل ما كان مقصوداً من قضية الانتخابات أن يجتمع المصريون والسوريون ليكونوا أمة واحدة .. والسوريون أعقل من أن يفتحوا بينهم وبين إخوانهم بابا يدخل منه الأجنبى" . وأغلقت الجريدة بذلك ملف المحطة المجهولة التى غادرها قطار الوطنية المصرية إلى محطة لطفى السيد !





١٤

المصرى التائه

يوم القبض على عبد الله النديم



عباس حلمى الثانى

الايام الاخيرة للمصرى التائه فى قفص السلطان فى الاستانة

المصرى التائه!

في عدد الأهرام الصادر يوم ٥ أكتوبر عام ١٨٩١ روى الوكيل العام للجريدة فى طنطا قصة نهاية الشتات الداخلى لواحد من أشهر زعماء الثورة العرابية .. عبدالله نديم وليس النديم، وهو الشتات الذى استمر لأكثر من تسع سنوات متتالية.

القصة تبدأ بمعلومات تلقاها مدير الغربية، فيضى باشا، بوجود إثنين من الغرباء فى قرية قريبة من السنطة، هى قرية الجميزة، الأمر الذى دعاه إلى إصدار تعليماته لوكيل الحكمدارية، حضرة فريد أفندى، للتوجه إلى القرية والوقوف على الحقيقة.

بعد التحريات تأكد للرجل أن الغريبين هما " عبدالله نديم وتابعه" مما دفعه إلى إجراء استعدادات خاصة بقوة من العساكر المشاة والخيالة " واحتاطت العساكر بالبلدة من جهاتها الأربع وأوقف عسكريا على تل عال ليراقب إذا كان أحد يطلع على السطوح فرأى شخصا واقفا على أحد سطوح البلدة يقصد الإختفاء بالحطب، فقصد فريد أفندى مع المعاون والعساكر المحل الذى أخبر عنه النفر، ولما قربوا منه وعاينهم عبدالله نديم رغب الفرار إلى سطح آخر، ولكن فريد أفندى قبض عليه بيده وسأله من أنت فأجابه وأنت لأى شىء أتيت إذا كنت لم تعلم من أنا، فقال له فريد أفندى إنما سألتك لأتأكد

منك، فأجابه عبدالله نديم قائلا أننى عبدالله نديم".

تبع ذلك البحث عن الشخص الآخر فوجد مختبئا فى إحدى العشش بالبلدة فقبضوا عليه واقتيدا إلى مركز المديرية حيث أودعا سجنا خاصا " ورفعت واقعة الحال إلى المعية السنية".

من الناحية الواقعية انتهت بذلك فترة الشتات الداخلى لنديم، وهى فترة عالجتها دراسات عديدة، غير أنه على الجانب الآخر بدأت فترة أخرى من الشتات، وكان خارجيا هذه المرة، وهى فترة لم تخضع للدراسة بالقدر الذى خضعت به الفترة السابقة عليها، على الأقل على النحو الإنسانى الذى قدمتها به الأهرام ..

فقد كان الرجل بامتداد تلك الفترة أقرب إلى المصرى التائه حيث طرد من وطنه ليلقى به وابور البحر الذى استقله فى أول ميناء دخله من موانى الشام، وقد تسارعت الأحداث فى هذا الصدد ..

بعد ثمانية أيام من القبض على نديم صدر الأمر العالى بنفيه إلى سوريا وإطلاق سراح السجناء الذين قبض عليهم معه، وقد أرسل بقطار الركاب إلى الإسكندرية يوم ١٣ أكتوبر.

بعد ذلك بيومين كانت الباخرة الخديوية فى انتظار الرجل لتنقله " إلى ثغور سورية، وهو مخير أن ينزل فى أى ثغر شاء، أما المبلغ الذى سيعطى له عند وصوله إلى محل إقامته مساعدة على تعيشه فقيمته خمسين جنيها".

واعتبرت الأهرام ذلك العمل مكرمة كبيرة من جانب ولى النعم فيما عبرت عنه بقولها " هكذا .. هكذا شئون الأمراء، وهكذا .. هكذا حلم العظماء فإليك أبا العباس ثناء يعطر كل ناد ومقام ودعاء يصل الليل

بالنهار مع حفظ ذاتك وصون الأنجال الكرام"!

ونرى أن ما لقيه خطيب الثورة العرابية من حسن معاملة اختلف تماما عما كان يمكن أن يلقاه لو قدر وتم القبض عليه أعقاب فشل الثورة، فالأمور كانت قد استقرت وروح الإنتقام كانت قد تأكلت ولم يكن هناك بالتالى ثمة حاجة لنكأ جراح قديمة .. العكس كان صحيحا فقد ساد وقتئذ قدر من روح التسامح والرغبة فى النسيان، وكسب نديم من وراء ذلك هذا الحل الهين .. الإبعاد إلى سوريا حيث نزل بيافا مع معونة يبدأ بها حياته!

وبغض النظر عن قسوة الحل أو رحمته، فقد بدأت به مرحلة الشتات الثانية للخطيب والصحفى الشهير .. عبدالله نديم.

* * *

لم يكن قد مضى شهر على استقرار الرجل فى يافا حين كتبت الأهرام أنه قد شرع فى فتح مدرسة بالبلدة، وهو الأمر الذى لم يعجب نديم ..

لم يعجبه بحكم دلالته بأنه قد نوى الإستقرار فى المنفى، الأمر الذى دعاه إلى أن يكتب للأهرام بأنه لا يريد أن يشتغل " بأى عمل كسبى مدة غيابى عن وطنى لعلمى أنى تحت تفضلات وإحسان الحضرة الخديوية الفخيمة، ولا أحب أن أخرج عن دائرة تعطفاته العلية كما أنى لم أيأس من عفوه الكريم ومراحمه التى فطر عليها فما يمر يوم إلا والأمل معلق بحصول العفو فيما يليه ومن كانت هذه آماله وأحواله لا يتخذ وسيلة تقطع عنه المدد الخديوى وتصل أيام الغربة بعضها ببعض معاذ الله تعالى. ومن تأمل فى رفق الحضرة الخديوية بى ومعاملتى معاملة التكريم وعفوها عن الإنتقام منى بعد استحقاقى ما يستحقه أهل الجرائم السياسية علم أن إبعادى الآن إبعاد تأديب لا طرد وتغريب"!

وتبدو فى هذا الخطاب لواعج الغربة التى أخذت بتلابيب الرجل ودفعته إلى الأمل بأن تكون فترة الشتات الثانية محدودة .. يعبر عن بعض من هذه اللواعج بوصفه لأيام الشتات الأولى .. فترة هروبه فى داخل مصر بأن عدها يوما يوما، وكانت ٣٣٢٧ بحسابه، تحدث عن حاله خلالها بأنه كان " لا تمر علىّ ساعة إلا وأنا أرقب ما يعقبها وما تفجؤنى به حوادث الإضطرار والضرورات"، ودلف من ذلك إلى تقديم تفسير غريب للأمر العالى بنفيه إلى الشام، غلبت عليه روح التفاؤل غير المبرر!

قال " إن إرسالى إلى الأرض المقدسة حكمة حكيم وفضل كريم (يقصد الخديو طبعا) إذ بتغيير الهواء تعتدل الصحة وبخروجى من مضايق الإختفاء إلى بحابح الظهور يمكن عرض نفسى على الأطباء ومعالجتى بما عساه أن يزيل تلك الأمراض العديدة"!

باختصار، تصور نديم أنه فى رحلة استشفاء قصيرة فى يافا لا يلبث أن يعود بعدها إلى الوطن وتصرف من هذا المنطلق ..

نزل أولا ببيت السيد على أفندى أبو المواهب " مفتى أفندى قضاء يافا فأنزلنى منزل التكريم وأحلنى محل الأخ الشقيق وزارنى عنده علماء وأمراء ووجهاء الثغر على اختلاف مذاهبهم ثم تبادلت الزيارة معهم ردا واستدعاء".

انتقل بعد ذلك إلى دار خاصة حيث كان يعقد فى كل ليلة " مجلس ممتلىء بأهل الفضل والإعتبار نتبادل فيه المذاكرة فى العقلية والنقلية". ويضيف بأنه وضيوفه لم يكونوا يخرجوا من هذه المذاكرة إلا إلى " الثناء على الحضرة الخديوية الجليلة"، وكان مفهوما ما يقصده النديم بذلك، فيما أكده فى توقيعه على رسالته الطويلة .. عبدالله نديم الإسكندرى بيافا!

ولم يخب ظن الرجل بعد أن تدخلت الإرادة الإلهية وانتقل الخديو توفيق إلى العالم الآخر بعد أقل من شهرين من هذا الخطاب وسارت الأمور فى أعقاب ذلك فى طريق تحقيق آمال المصرى التائه !

فمعلوم أن الخديو الشاب عباس حلمى الثانى قد قاد انقلابا على كثير من سياسات أبيه، وكان من بين ما طاله هذا الإنقلاب بعضا من العرابيين المنفيين، وكان نديم من بينهم.

ففى يوم ٤ فبراير عام ١٨٩٢ نشرت الأهرام، وعلى غير توقع من القراء، نصاً لأمر عال ورد إلى نظارة الداخلية، كان نقطة تحول فى سياسات القصر وفى حياة المصرى التائه ..

جاء فى مستهل هذا الأمر " أنه بناء على ما جبلت عليه سجايانا من الشفقة والرحمة قد اقتضت إرادتنا العفو عن بقية مدة النفى عن الخمسة أشخاص الآتية أسماؤهم السابق صدور أحكام عليهم بالنفى خارج القطر المصرى للإشتراك فى الثورة العرابية".

إثنان من هؤلاء كانا من الأسماء المغمورة .. جاميخان غورى المحكوم عليه بالنفى المؤبد والتجريد، وعلى قبودان المحكوم عليه بالنفى إلى مصوع.

الثلاثة الباقون كانوا من قيادات الثورة .. حسن موسى العقاد المحكوم عليه بالتجريد والنفى مدة عشرين سنة فى مصوع، محمد عبيد من ضباط الجهادية والمحكوم عليه بالنفى المؤبد والتجريد، وأخيرا عبدالله نديم المحكوم عليه بالإبعاد عن الأقطار المصرية.

وتتعدد الملاحظات حول هذا الأمر العالى :

(١) أنه قد شمل مجموعة متنوعة من الشخصيات .. حسن موسى

العقاد التاجر الثرى الذى ناصر الثورة وهرب فى أعقاب الإحتلال إلى كريت، غير أن السلطات الخديوية تمكنت من إرجاعه وإصدار القرار بنفيه، ولم يعلم عنه أى نشاط معاد خلال فترة النفى، بعده محمد عبيد الذى قاد القوة التى أفشلت الخطة الشركسية فى حادثة قصر النيل الشهيرة وقد فر فى أعقاب الثورة ولم يعثر له على أثر حتى صدور العفو عنه، وأخيراً رجلنا عبدالله نديم، ولم يكن واحد من هؤلاء من المنفيين فى جنة آدم .. سيلان أو سرنديب كما كانت تسمى وقتئذ!

(٢) أن أغلب هؤلاء، خاصة عبيد ونديم، لم يتعرضوا للمحاكمة، بل تم نفيهم بأوامر عالية مما كان يسهل إعادته بأوامر أخرى مضادة، ثم أن قرار نديم لم يكن نفيا إنما كان إبعادا مما سهل المهمة أكثر!

(٣) أنه كان للرجال الثلاثة شعبية جارفة فى صفوف المصريين .. العقاد الذى أنفق أموالا طائلة فى دعم الثورة، عبيد الذى اقترن إسمه بالعمل الشجاع فى ثكنات قصر النيل، وأخيرا نديم بكل ما ظل يمثله فى الوجدان الوطنى العام من كونه أحد رموز الثورة الهامة، ومن ثم فلابد أن عباسا، أو المحيطين به، قد اعتقدوا أن الإقدام على مثل هذه الخطوة سيكون لها مردودها ..

مردودها تجاه رجال توفيق الذين كانوا لا يزالون ممسكين بشئون عابدين، وقد اتجهت نية الخديو الشاب إلى التخلص منهم، ومردودها تجاه دار المعتمد البريطانى التى كان يصعب عليها الإعتراض على إلغاء الخديوية لأمر عال كانت قد أصدرته من قبل، ولو فى عهد توفيق!

غير أنه مما يثير الدهشة أن الأمر العالى " بالعفو الكريم" عن نديم الذى صدر يوم ٢ فبراير ١٨٩٢ لم يوضع موضع التنفيذ إلا بعد أكثر من ثلاثة

أشهر .. يوم ٩ مايو حين دخلت السفينة التى كانت تقله إلى مياه الإسكندرية.

ومن غير المعلوم بالضبط الأسباب التى دعت إلى تأخر الرجل المتلهف على العودة، وإن كنا نعتقد أنها قد صدرت عن غيره .. إما السلطات العثمانية فى سورية، وإما التعقيدات الإدارية بوضع القرار الخديوى موضع التنفيذ، وإما محاولات احتلالية لعرقلة هذا القرار.

على أى الأحوال ومهما كانت أسباب التأخير، فقد عاد المصرى التائه إلى أرض الوطن، وفيه فعل كل شىء يؤدى إلى نفيه ثانية، مما حدث قبل مرور وقت طويل، ومما يشكل الفصل الأخير من القصة الإنسانية لنديم، وكانت الأهرام طرفا فيها.

* * *

نظن أن قارىء الجريدة صباح يوم ٢٧ أغسطس عام ١٨٩٢ قد فوجىء بما نشرته تحت عنوان " الأستاذ" عن صدور " مجلة علمية تهذيبية تبشر بها قراء اللغة العربية لصاحبها الفاضل عبدالفتاح أفندى نديم ويشاركه فى تحريرها حضرة شقيقه المحرر البليغ عبدالله أفندى نديم وهما لا نزيدهما وصفا من خيرة كتاب هذا القطر فى هذا العصر".

ونعتقد أن المفاجأة تحولت إلى دهشة من المديح الذى كالته الأهرام للعدد الأول من المجلة " المدبجة أحسن تدبيج بقلم الكاتبين المشار اليهما وفيها من بدائع الأبحاث ولطائف المواضيع ما لا نستكثره على مثل تلك القريحة السيالة والقلم الفياض وما لا نشك معه بإقبال العموم على هذه المجلة المصرية الوطنية وتسارعهم إلى مدها بالإشتراك ونفثات الأقلام فى كل فن ومطلب".

مصدر المفاجأة والدهشة فيما نراه تلك العداوة التى كانت ناشبة بين الأهرام وبين نديم خلال فترة الثورة العرابية، حين سلط الرجل الجريدة التى كان يحررها، المفيد، على الأهرام، حتى اضطر صاحباها إلى مغادرة مصر قافلين إلى سوريا ليعودوا بعدئذ إلى الإسكندرية بدعوة من الخديوى توفيق بعد احتلال الإنجليز إلى الإسكندرية.

غير أن سنوات عشر كانت كفيلة بتغيير المواقف وأن يصبح أعداء الأمس أصدقاء اليوم، فقد كان مفهوما أن المجلة الجديدة سوف تنخرط فى صفوف المعسكر المعادى للإحتلال الذى كان يتزعمه الخديو الشاب والذى اختارت الأهرام بدورها أن تكون فى داخله.

وكان نديم قد قدم عربون الصداقة لأصحاب الأهرام فى العدد الأول من الأستاذ حين أفرد أكثر من صفحة لرثاء سليم بك تقلا، الذى توفى قبل أسبوعين ووصفه " بالمحرر المنشىء الفاضل البليغ الذى أمضى عمره فى خدمة الشرق وأهله"!

وقد تعهد المصرى التائه بعد أن استقر فى وطنه أن يطلق السياسة بالثلاثة فيما جاء فى العدد الأول من الأستاذ بقوله " إحنا مالنا ومال السياسة اللى توجع الرأس وتلخبط العقل. السياسة لها ناس بالعينة واحنا ناس بتوع نكت وتفريح وشبرقة وتسالى"، غير أن الرجل لم يستطع الوفاء بتعهده إلا شهورا قليلة، فقد عاد لينغمس مرة أخرى فى المعارك الوطنية، وثبت أن الطبع يغلب التطبع!

فى البداية انبرى للدفاع عن أسرة محمد على بعد أن أخذت الصحف الموالية للإحتلال، على رأسها المقطم، فى غمز ولمز هذه الأسرة، من قبيل الطعن غير المباشر فى الجالس على العرش، عباس الثانى، بسبب مواقفه

التى اتضحت من مناوئة المحتلين.

ففى مقال طويل صدر فى ٢٨ فبراير ١٨٩٣ فى " الأستاذ" تحت عنوان " حالنا أمس واليوم - أو نتيجة أتعاب المرحوم محمد على باشا وأبنائه ورجاله"، انتقد ما تقوم به " جرائد الأجراء من تحويل الأفكار بما تنسبه لغير المصريين (يقصد الإنجليز) من الأعمال وما تدعيه من الإصلاح .. فإن مدنية مصر تنادى بأنها أثر من آثار العائلة المحمدية العلوية .. والآن نأتى على أعمال هذه العائلة عملا عملا بالتفصيل والبيان"، وهو ما شغل به بقية المقال.

نبهت الأهرام فى عددها الصادر يوم ٦ مارس قراءها إلى هذا " المقال الغراء التى جادت بها قريحة الفاضل النديم فى صدر أستاذه الوضاء .. من حيث أنها مقالة تاريخية مفيدة جمعت فأوعت من تاريخ مصر فى عهد أسرته المحمدية العلوية وما يصبو اليه كل مطالع ويهم الوقوف عليه كل عربى يشاركنا فى امتداح حضرة النديم الفاضل الذى ملأ بمقالته الأسماع والأبصار"!

وإذا كانت دوائر عابدين قد رحبت بهذا المقال فلاشك أنه لم يلق نفس الترحيب فى قصر الدوبارة حيث المعتمد البريطانى الذى سكت على مضض ولكن إلى حين، وهو الأمر الذى لم يتأخر كثيرا!

فبعد أقل من ثلاثة أشهر خصص عبدالله نديم جل العدد الصادر من الأستاذ يوم ٢٣ مايو للهجوم على جريدة المقطم استهله بطلب من الله أن يجعل كلامه " سما بلا ترياق وجمرا قوى الإحراق" (!)، وتبع ذلك بأن وصف الصحيفة الإحتلالية بكل موبقة ..

فأصحابها " أعداء الله وأنبيائه .. لما يرتكبون من نواهى ويضلون به

الناس" وهم " أعداء السلطان الأعظم .. لإلتزام جريدتهم بتقبيح أعمال دولتنا العلية وذكر عمالها بالنقائص ونسبتهم إلى الظلم والجهل والعدوان"، وهم " أعداء الحضرة الفخيمية الخديوية لما ساروا على نهجه بتنفير الأمة وتحسين الإعتراف بسلطة الغير والتلويح بما يشف عن سوء مقاصدهم فى الجانب الخديوى"، ثم أنهم أعداء وزراء مصر وحكامها وأعداء السوريين وأعداء أنفسهم، ولم تكن سلطات الإحتلال لتطيق الرجل أكثر من ذلك.

بدا ذلك بعد أقل من شهر من هذا المقال العنيف، فتحت ضغوط مكثفة من دار المعتمد البريطانى أذعنت لها الحكومة المصرية، فيما عبرت عنه الأهرام فى عددها الصادر يوم ٢١ مايو فى خبر جاء به " أخبرنا الثقاة أن قد قررت الحكومة أن تقفل جريدة الأستاذ ويغادر صاحبها القطر المصرى ولا يتعرض عنه للكتابة مطلقا وأن يعطى له قبل ذلك ٤٠٠ جنيه مكافأة و٢٥ جنيها مرتبا شهريا يصله حيث يقيم".

وقد أعربت الصحيفة عن دهشتها لما فى هذا القرار من " غوامض السياسة لأنه إذا كان صاحب الأستاذ مهيجا ثوريا مضرا كما أدعت بذلك عليه الحكومة الإنكليزية فمن الواجب أن يكون هذا النفى مزودا بالإهانة والإساءة وليس بالإكرام والمكافآت"، ويقينا فإن الأهرام كانت تعلم السبب فى تلك الإزدواجية رغم ما أبدته من دهشة، خاصة وأنها قد أنهت تعليقها بالقول " أن هذا الإبعاد مما يفتخر به لا مما يزاد عنه"!

واستأنف نديم شتاته يوم ٢٦ يونية عام ١٨٩٣ مرتحلا إلى يافا، ولم ينس قبل أن يغادر الإسكندرية أن يطلب عن طريق الأهرام " من كل أصدقائه أن لا يراسلوه فى المسائل السياسية إذ لن يجيب منه إلا على الودية الصرفة"، وقد عبر بذلك عن أمله أن يكون الشتات الجديد مؤقتا.

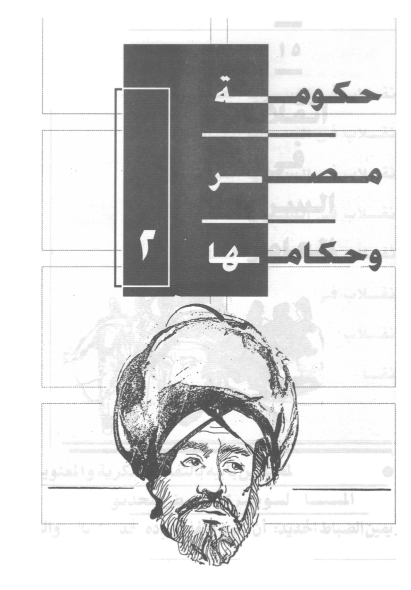
بعد ثلاثة أشهر شهدت الإسكندرية أكثر فصول حياة المصرى التائه مأسوية، فقد دخلت الميناء يوم ٣١ أكتوبر سفينة تقل الرجل الذى قصد المحافظة مباشرة ملتمسا " العفو الخديوى عن بقائه فى القطر بالنظر إلى صدور إرادة سلطانية تقضى بعدم إقامته فى البلاد العثمانية".

خلال الأربعة أيام التالية جرت اتصالات متعددة من جانب الحكومة المصرية مع سلطات الإحتلال التى أصرت على موقفها بنفى الرجل، ومع القوميسيير العثمانى بالعاصمة المصرية مختار باشا، الذى نجح فى اقناع الأستانة بقبوله فى أراضيها، وبقى نديم طوال تلك الأيام ينتظر الإذن بدخول وطنه، وهو ما لم يحصل عليه أبدا!

فى يوم ٤ نوفمبر، وعلى متن أول باخرة غادرت الإسكندرية متجهة إلى الأستانة، وكانت الباخرة الفرنسوية، كان المصرى التائه ينظر إلى المدينة التى عاش فيها جل حياته وهى تبتعد عنه بالتدريج، وقد امتلأ قلبه بكل أسباب الحسرة.

فى الأعوام الثلاثة التالية دخل نديم قفص السلطان عبدالحميد الثانى بعد أن عينه " مفتشا للمطبوعات العربية فى دار السعادة"، وكانت سلواه الوحيدة فى القفص صحبة الشيخ جمال الدين الأفغانى ..

ولأن الأقفاص، مهما كانت ذهبية، لا تناسب طائرا حرا مثل نديم، فإن الرجل لم يعمر طويلا، فقد توفى فى الأستانة يوم ١٣ أكتوبر عام ١٨٩٦ غريبا عن بلاده تائها فى أرض الله!


حكومة
مصر
وحكامها
٢



١٥

انقلاب فى السرايا العامرة



● عباس يتهم المحيطين بأبيه بالتفاهة الفكرية والمعنوية!

● المستشار السويسرى الغامض للخديوى الشاب

● يمين الضباط الجديد: «أن أكون منفذا لإرادة الخديوى بالبر والبحر

انقلاب فى السراى العامرة !

ليست الصدفة التاريخية وحدها المسئولة عن أن غالبية من تولوا عرش مصر من أبناء أسرة محمد على، كانوا إما من الكهول أو من الصبية (!)، وإنما شارك فى صنع هذه الظاهرة أسباب أخرى، وقبل تحرى تلك الأسباب يتوجب رصد الظاهرة ..

فمن بين تسعة من خلفاء الباشا مؤسس الأسرة عرف ثلاثة كهول على الأقل، إبراهيم باشا (٥٩ سنة)، عظمة السلطان حسين كامل (٦١ سنة)، جلالة الملك فؤاد الأول (٤٩ سنة)، وأشتُهر صبيّان على الأقل أيضا، " سمو الخديوى عباس حلمى الثانى" و" جلالة الملك فاروق الأول" .

والتسمية بالصبى ليست من عندياتنا، فبالنسبة للأول استمر اللورد كرومر، المعتمد البريطانى فى القاهرة وقت توليته يطلق عليه هذه التسمية The boy لفترة غير قصيرة، وهى نفس التسمية التى أطلقها على الثانى السفير البريطانى فى العاصمة المصرية اللورد كيلرن على فاروق خلال سنى حكمه الأولى.

وللتسمية بالصبى أسبابها، فبينما اعتلى عباس الثانى العرش غداة وفاة أبيه الخديوى توفيق، لم يكن بعد قد بلغ الثمانية عشر عاما، سن الرشد

الذى كان يسمح له بتولى السلطة، غير أنه بحساب هذه السن بالتقويم الهجرى كان قد تعداها بخمسة عشر يوما، الأمر الذى دعا إلى الأخذ بهذا التقويم (١)، أما فاروق فإنه لم يكن قد بلغ السن المطلوبة حتى بعد أن حسب بنفس التقويم، الأمر الذى تطلب الانتظار لأكثر من عام قليلا، وهو العام الذى شكل خلاله مجلسا للوصاية.

هذا عن الظاهرة، أما صناعتها فقد كان وراؤها بالأساس نظام وراثة العرش داخل الأسرة العلوية، ففى الفترات التى ساد فيها نظام تولى أكبر أبناء هذه الأسرة، الذكور طبعا، كانت الأغلبية من الكهول، بينما جاءت الأغلبية من الصبية فى الفترات التى ساد خلالها نظام تولى أكبر أبناء الحاكم الذى انتهت مدة حكمه.

والمعلوم أن الصبى الأول، عباس الثانى، قد تولى العرش وفقا لهذا النظام الذى تقرر فى الفرمان الذى كان جده الخديوى إسماعيل قد نجح فى استصداره من الباب العالى عام ١٨٦٦ والقاضى "بانتقال مسند ولاية مصر وملحقاتها إلى أكبر أولاد الباشا" ، أما فاروق فقد تولاه بناء على الأمر الملكى الصادر فى أبريل عام ١٩٢٢، والذى أعاد الإقرار بتولى أكبر الأبناء، بعد أن كان قد تم التخلى عنه بعد إعلان الحماية البريطانية على البلاد فى ديسمبر عام ١٩١٤.

والملاحظ أن مصير الصبيين كان واحدا .. الخلع، الأول على أيدى الانجليز بعد إعلان الحماية عام ١٩١٤، والثانى على أيدى ثوار يوليو بعد نجاحهم فى الاستيلاء على السلطة.

والملاحظ أيضا أن عصريهما قد شهدا الكثير من العواصف السياسية، الأمر الذى هددا معه بالخلع عن العرش من جانب السلطات البريطانية،

عباس من جراء الأزمة المعروفة بأزمة الحدود عام ١٨٩٤، وفاروق خلال حادثة ٤ فبراير عام ١٩٤٢.

والملاحظ أخيرا أن العواصف قد بدأت منذ الأيام الأولى لتولى الصبيين وهو ما رصدته المراجع التاريخية، وإن كانت صحف العصر قد رصدته بتفاصيل أدق وبشكل إنسانى، والتى نقرأ من خلال إحداها، وهى الأهرام طبعا، نُذر تلك العواصف التى أخذت فى الهبوب منذ الأيام الأولى من عام ١٨٩٢، عام وفاة توفيق، وهى نذر كانت من صناعة الصبى!

* * *

يقر عباس حلمى الثانى فى مذكراته التى وضعها بعد عزله بأنه لم يكن راضيا عن أمور كثيرة فى ظل حكم أبيه، وأولها طبيعة الرجال المحيطين بتوفيق .. ونترك الكلام لما جاء على لسان الرجل أو بقلمه ..

جاء فى موقع من هذه المذكرات " حينما كنت أحضر أثناء العطلات لزيارة والدى كنت أصدم دائما بالتفاهة الفكرية والمعنوية للوسط المحيط بتوفيق، والدى، وكانوا جميعا من المتقدمين فى السن" .

ويعزو عباس سبب وجود هؤلاء بالأسباب الفاجعة والعنيفة (يقصد أحداث الثورة) التى واجهت والده والتى " كانت تجعل اختيار موظفين أصدقاء، ومخلصين، وقادرين أمرا صعبا، وكان المتعاونون معه متقدمين فى السن للغاية وليست لهم طاقة" .

ويخرج من ذلك إلى القول أنه اعتقد فى بداية حياته أنه قد يجد عند هؤلاء الشيوخ آراء حكيمة " ولكن لم يكن هناك شىء من ذلك، وسرعان ما تأكدت أننى لن أحصل على شىء من هؤلاء المستشارين الطبيعيين للعرش.

ولم يكن النظار عاجزين عن إبلاغى بحالة البلاد، فحسب، بل كانوا يجهلون كل اختصاصاتهم ولم يكونوا فى حالة تسمح لهم بمساعدتى، وقد وجدت نفسى وحيدا وعمرى سبعة عشر عاما" ، ولم يكن هذا الكلام من الخديوى عباس دقيقا تماما، فلم يكن وحيدا إلى هذا الحد.

فهو من ناحية، يعترف أنه قد اصطحب فى رحلة العودة ستة من المستشارين أغلبهم من النمسويين، أربعة من العسكريين وعالمين.

وهو من ناحية أخرى، يسجل الحوار الطويل الذى جرى خلال الرحلة بينه وبين أحد هذين العالمين، وكان سويسريا واسمه لوى روييه Rouiller، والذى دار حول " شروط نهوض مصر والخطوات المتتالية لعملية إعادة بعث تدهش العالم" !

من ناحية أخيرة، فلاشك أن الاستقبال الحافل الذى لقيه عباس بعد أن وطأت أقدامه أرض مصر، بل وربما قبل ذلك، قد قلل كثيرا من شعوره بصغر السن، وهو ما نقرأه فى الأهرام ..

لعل مطالعة البرنامج الطويل لاستقبال " سمو الخديوى المعظم عباس باشا" الذى وضعه مجلس النظار المصرى فى جلسة عقدها خصيصا لهذا الغرض يوم الاثنين ١١ يناير عام ١٨٩٢ يؤكد ذلك:

● يتوجه لمقابلة سموه على ظهر الباخرة صاحبا الدولة البرنس حسين باشا (عمه) ومختار باشا (القوميسيير العثمانى فى القاهرة) وحضرات النظار وسعادة السردار (قائد الجيش المصرى).

● يكون بانتظاره فى سراى رأس التين إثنان من رجال التشريفات والعلماء والأعيان وقناصل الدول وكبار الضباط والموظفين.

● تطلق مدافع طوابى الاسكندرية عند وصول الباخرة التى تقل سموه ٢١ مدفعا وتصطف العساكر الانجليزية وبلوك من العساكر المصرية مع الموسيقى المصرية عند رصيف سراى رأس التين.

● يتقدم بعد ذلك موكب سموه إلى محطة الاسكندرية فى مقدمته المركبة الخديوية يليها خمس مركبات تقل كبار رجال الدولة يخفره الفرسان.

● عند وصول القطار إلى القاهرة يعود نفس الموكب مع تعديلات بسيطة اقتضتها ضرورة أن يكون بعض من صحبته فى الموكب الأول فى شرف انتظاره فى عابدين، الأمر الذى دعا إلى أن يسبقوه إلى السراى العامرة !

● عند باب التشريفات فى عابدين يقف إلى اليمين " حضرات العلماء والأعيان وإلى يساره حضرات قناصل الدول الجنرالية ومديرى صندوق الدين والدومين ومصلحة السكة الحديدية وإلى الجهة المقابلة للباب حضرات كبار الموظفين، أما العساكر المصرية فتقف فى وسط الساحة وفى مقدمتها سعادة السردار والعساكر الانكليزية أيضا وفى مقدمتها حضرة الجنرال ووكر" .

● لدى وصول "الصبى" يخف لاستقباله حضرات النظار ويتلو "عطو فتلو مصطفى باشا فهمى رئيس النظار صورة التلغراف الوارد من لدن الحضرة السلطانية بتعيين سموه خديويا على مصر" .

وقد تم تنفيذ هذا البرنامج بحذافيره، ولم يكن متوقعا بعد ذلك أن يظل الشعور بالدونية، حتى لو كان مصدره صغر السن، ملازما لعباس، وقبل أن تمضى أيام قليلة كان الفتى يمارس سلطاته الخديوية وبشكل لم يكن يتوقعه أحد، وقد طالت هذه الممارسة أول ما طالت رجال " سراى عابدين العامرة" مما كان أشبه بالانقلاب، وهو ما ظلت الأهرام تتتبعه باندهاش أحيانا وبدون تعليق فى أغلب الأحيان، فقد تجاوزت الأحداث أى تعليق !

* * *

كان أول ضحايا الانقلاب الطبيبين اللذين كانا مسئولين عن علاج أبيه، وقبل ذلك الأسرة الخديوية، " صاحبى السعادة سالم باشا سالم وعيسى باشا حمدى" ، ولم يكونا فحسب من كبار الأطباء المصريين بل كان الأخير مديرا لمدرسة الطب بالقصر العينى.

ونظن أن قارىء الأهرام لم يستقبل تلك الأخبار الأولى للانقلاب بدهشة ولعله عزاها إلى تقصير من الرجلين تسبب فى وفاة توفيق المبكرة، وإن كان هذا الظن يحتاج إلى إعادة نظر ..

فمن ناحية، آثر الخديوى الجديد أن يغلق ملف التحقيق فى ملابسات وفاة الخديوى الراحل بعد أيام قليلة من وصوله، ومن ناحية أخرى، لم يعرف عن عباس تعاطف حقيقى مع سياسات أبيه الذى وصفه فى مذكراته بأنه " كان يتميز بأمانة دقيقة وطيبة لا نهاية لها، ولكن المحيطين به كانوا لا يخدمونه بصدق، كانه يكره العنف" ، ولا نظن أن مثل هذا الوصف يحمل فى طياته أى رنة إعجاب، ومن ناحية أخيرة فلعل عباس قد ارتأى أن رحيل أبيه قد وفر له فرصة التغيير، ومن ثم وبغض النظر عن تداعياته العاطفية، فإن هذا الرحيل لم يكن بالضرورة مصدر غضب إلى حد العصف بمن أهملوا فى رعاية الخديوى الراحل !

غير أن تصرفات عباس خلال الأيام الأولى من وصوله أثارت الهواجس وروجت فى نفس الوقت لإشاعات مؤداها أن الخديوى فى طريقه للتخلص من رجال أبيه ..

عبرت الأهرام عن ذلك فى خبر نشرته بعد وصول الخديوى بثلاثة أيام جاء فيه: " كثرت إشاعات العزل والتبديل والتعيين على إثر جلوس الجناب الخديوى المعظم عباس الثانى على الأريكة الخديوية وخصوصا فى تعيين

مستشار خصوصى لسموه، على أننا علمنا من مصدر ثقة أن هذه الاشاعات جميعا مختلفة لا أثر لها من الصحة لما أنه إذا كان لابد من تغيير وتبديل فمن الحكمة أن يكون ذلك بعد أن يكون سموه قد تعهد الأعمال وعرف العمال" !

غير أن نفس العدد من الصحيفة قد تضمن خبرا له دلالته .. جاء فيه "إن جناب الخديوى قد عزم على أن لا يلبس غير لباس العسكرية، فكان لهذه الاشاعة وقع حسن عند العموم وخصوصا جيش سموه لما أنهم قد توسموا بذلك مزيداً من الفخر والنجاح" !

ومع أن الأهرام وضعت هذا الخبر فى مرتبة الاشاعة أيضا إلا أن ما حدث بعد ذلك من وضعه موضع التنفيذ كان يعبر عن النية على تبنى سياسات مختلفة .. سياسات تتسم بالارادة والقوة، وهو ما لم يتأخر كثيرا.

لعل ذلك ما دفع الأهرام بعد أيام قليلة إلى أن تبدل موقفها من الاشاعات حول " عزل واستبدال أكثر موظفى المعية" ، وقد ارتأت أنه حتى لو استبدل سموه بعض الموظفين فلا تكون غايته عزل موظفى البلاط الخديوى، بل استخدام الذين استبدلهم بوظائف ادارية أو غيرها فى خدمة الحكومة حتى لا يقطع وظيفة أحد" !

فى تلك الأثناء وحتى آخر شهر يناير ١٨٩٢، نفس الشهر الذى تولى فيه، كان عباس يسير قدما فى تثبيت سلطته وبمجموعة من الاجراءات غير المتوقعة ..

من بين هذه الاجراءات ما عمد اليه من ترجمة وضعه القانونى قائدا أعلى للجيش المصرى إلى وضع فعلى، من ثم حول المناسبة القانونية لحلف يمين الطاعة والاخلاص من جانب ضباط هذا الجيش للخديوى الجديد إلى مناسبة

وطنية فيما جرى يوم ٢٥ يناير من اجتماعه بضباط الجيش الذين أقسموا يمين الولاء، وقد لاحظت الأهرام أنه قد لحقه تغيير هام ..

جاء فيه: " أقسم بالله ثلاثا، وبكتبه المنزلة عموما، وبرسله، وذمتى وشرفى، أن أكون صادقا لحضرة الفخيمة الخديوية، ولحكومتها السنية مطيعاً لجميع أوامرها الحكيمة .. منفذا لإرادة الجناب الخديوى بالبر والبحر داخل القطر المصرى وخارجه" .

وقد حضر الشيخ الانبابى، شيخ الإسلام هذا القسم، ولاشك أن مثل هذا التغيير، إن كان قد استهدف أمرا، فهو تغليب سلطة الخديوى على سلطة القيادات البريطانية للجيش المصرى.

من بين هذه الاجراءات أيضا اتخاذ جملة من القرارات بالعفو عن بعض رجال الثورة العرابية، فيما ساقته الأهرام بدهشة ظاهرة ..

ففى يوم ٤ فبراير عام ١٨٩٢ نشرت الأهرام خبرا جاء فيه أنه قد " صدر العفو الكريم عن خمسة من الأشخاص المشتركين فى الثورة العرابية وقد ورد الأمر إلى نظارة الداخلية" ، ولم تدل الصحيفة بأى تعليق !

فلم يكن أصحاب الأهرام قد نسوا بعد ما نالهم على أيدى رجال الثورة، ويقينا أنهم لم يكونوا سعداء بتلك التطورات، خاصة وأنهم قد اضطروا أن يغيروا من توصيفهم للعرابيين من العصاة إلى الثوار، وهو التوصيف الذى جاء فى القرار " بالعفو الكريم" .

غير أنه من جانب آخر، كان للخديوى الجديد فى عرابى رأى مغاير، وهو الرأى الذى سجله فى مذكراته أيضا بقوله " جاءت أحداث الاسكندرية لتصنع نهاية حزينة، وهكذا اختفى حاملا معه عزة وحب بلاده، وأنه قد

خدمها دون أن يخون أبدا أى أحد" !

ولاشك أن مثل تلك الاجراءات قد لقيت استجابة واسعة فى أوساط المصريين، الأمر الذى كشف عنه خبر مؤداه أن أصحاب العرائض يقفون فى طريق موكب الخديوى ليسلموها، وأنه لا يترك عريضة إلا ويقرأها، وأن "سموه يقف أوقاته الشريفة فى خدمة الأهلين وفى سبيل مصلحة البلاد" على حد تعبير الأهرام.

وفى مثل تلك الظروف بدأ التخلص من رجال توفيق، وكان فى طليعتهم ثابت باشا الذى قدم استقالته فقبلها الخديوى فورا، وتبع ذلك بإحالة ذو الفقار باشا إلى المعاش، والاثنان من كبار رجال التشريفات فى السراى، وكان للخديوى ملاحظاته عنهما فيما ضمنه مذكراته.

فقد جاء فى جانب من هذه المذكرات: " فى أول اجتماع لمجلس النظار الذى رأسته كان كبير الأمناء، ذو الفقار الكهل، الذى كان مع ذلك ناظرا للخارجية من قبل لا يعرف وضع الشخصيات حول مائدة المداولات، وأفاد المستشار المالى الانجليزى، والذى كان مكانه المعتاد فى الآخر من هذا الوضع، وجاء لكى يستقر أمام رئيس المجلس نفسه نتيجة لسابقة خطيرة نتجت عن جهل كبير الأمناء وثابت باشا رئيس الديوان" !

تبع ذلك بتعيينات جديدة فى تلك المناصب القيادية، فصدر الأمر العالى بتعيين " سعادة عبدالله فوزى باشا ياورا أول مع رتبة اللواء الرفيعة وأنعم سموه برتبة ميرميران على عزتلو توفيق بك" .

علقت الأهرام على تلك التغييرات الأولية بقولها: " إن جميع موظفى المعية السنية علوا رتبا وزادوا راتبا وكثيرا نالوا الأمرين" ولكن ذلك لم يحل دون عزل البعض ولا يضمن عدم عزل آخرين لأنهم يؤكدون تغيرات

وتبدلات قريبة" !

وفى أعقاب ذلك طالت التغييرات " الياور الأول لجناب الخديوى المعظم سعادتلو أحمد حمدى باشا" وإن كان إخراجه قد تم بشكل كريم فصدر الأمر بإحالته إلى المعاش فى كتاب تضمن كل معانى " الرعاية والاكرام" !

وفى مثل ذلك الجو يسود الارتباك صفوف رجال القصر ويسارع بعضهم إلى تقديم استقالته بدلا من انتظار إعفائه من وظيفته، فقدم " حضرة النبيه عزتلو عزيز بك معاون التشريفات" استقالته من وظيفته لأسباب مرضية وقبلها الخديوى، على النقيض من ذلك جاء رفض قبول استقالة " سعادتلو عثمان باشا رأفت سر ياوران الخديوى" .

وفى مثل ذلك الجو أيضا تنتشر الاشاعات بتعيينات جديدة ولكنها قد لا تحدث أبدا، منها تلك الاشاعة التى نشرها الأهرام عن " تعيين عزتلو على بك حيدر قومندان الأورطة الخامسة فى وادى حلفا فى وظيفة مهمة فى المعية السنية" ، وتعبر الصحيفة عن أملها فى إتمام هذا التعيين لأن " البك المشار اليه من خدمة الحكومة المستحقين اعتبارها وعنايتها بالنظر إلى ما عرف به من النباهة" ، وهو أمل لم يتحقق !

وفى مثل ذلك الجو أخيرا يفاجأ قراء الأهرام كل يوم بأصحاب أسماء جديدة يدخلون السراى ولم يكونوا من أهلها .. " سعادتلو عبدالحليم باشا عاصم" الذى أنعم عليه برتبة اللواء وعين ياور أول، عزتلو عبانى بك وكيل محافظ بورسعيد الذى عين بوظيفة " تشريفاتى أول خديوى بدلا من سعادتلو محمد زكى باشا" ، وآخرون.

ولم يطل الانقلاب رجال السراى فحسب، بل طال نظام استقبالاتها، أو ما كان يسمى بنظام التشريفات ..

فقد تتابعت الأخبار عن أوامر خديوية بإصدار قانون للتشريفات، وهو ما كان قد ترك من قبل لاجتهادات القائمين على شئون السراى، على أن يتضمن هذا القانون تنظيم " كيفية المقابلات وملابسها العادية والرسمية ومقام كل حسب رتبته ووظيفته" .

وقبل أن يمضى وقت طويل كان مجلس النظار قد أعد القانون الجديد ورفعه إلى " الأعتاب السنية" ليحظى بالموافقة الخديوية.

ويبدو أن حجم التغييرات كان كبيرا إلى الحد الذى لفت أنظار الصحف الأجنبية، وعلى رأسها الصحف الفرنسية التى استبشرت خيرا فى الخديوى الجديد بعد أن رأت أن مبادراته قد تعيد " المسألة المصرية" إلى الحياة بعد أن أدت سياسات والده إلى تجميدها.

فمن مقال طويل نقلته الأهرام عن جريدة الكومبا تحت عنوان سمو الخديوى عباس الثانى جاء القول: " كانت باكورة أعماله أنه قبض بيده على زمام حكومته وأعلن نفسه رئيسا لجيشه وأعاد نظام المقامات فأوقف كلا عند حده واضطر الجميع للاعتراف بأن لا أحد يقدم على الخديوى والموظفين المصريين الذين هم من مصر فى بلادهم ويجب أن يكون لهم فيها النفوذ والأمر" . غير أن ما كان يسعد الفرنسيين كان بالضرورة يغضب غيرهم، خاصة رجال سلطات الاحتلال فى القاهرة، الأمر الذى انعكس على العلاقات بين سراى عابدين ودار المعتمد البريطانى وشكّل فصولا من الصراع بين المؤسستين سجلتها الأهرام بامتداد العقود الثلاثة التالية.

١٦

صاحب الأبهة مخجل الكرماء

الأهرام: الخديو إسماعيل «فاتن السامعين. طليق المحيا. قريب البشاشة»

الاحتفال بمولد صاحب الأبهة فى سراى الزعفرانة

صاحب الأبهة مُخجل الكرماء!

عدد الأهرام الصادر يوم الاثنين ٤ مارس عام ١٨٩٥ نعى إلى القارىء المصرى " الملك الهمام خديوى مصر الأسبق صاحب الأبهة إسماعيل باشا جد الجناب العالى" .

وفى هذه المناسبة خلعت الصحيفة بضعة ألقاب على الخديوى الراحل منها أنه كان " محدثًا فاتن السامعين كريما مُخجل الكرماء طليق المحيا قريب البشاشة، على وقار فى الحركة ومسحة من جلالة الملك تملأ القلب من هيبة، يتضع للوضيع ويكبر على المستكبر".!

ولو كان قارىء أهرام ذلك اليوم رجع لأعداده القديمة، وبالذات العدد الصادر يوم الخميس ٣ يوم يوليو عام ١٨٧٩، أى قبل ستة عشر عاما، للاحظ تغيرا جوهريا فى موقف الأهرام، والذى وصم إسماعيل يوم خلعه بالاستبداد " الذى ساعد على زيادة التأخر" .

غير أن القارىء المتابع لابد وأن يكون قد لاحظ أن هذا التغير الدرامى لم يتم بشكل فجائى، فقد استمرت الأهرام بامتداد عصر توفيق تصف أباه مرة بالخديوى السابق، ومرة ثانية بالخديوى المخلوع وثالثة بإسماعيل باشا، وعندما كانت تتفضل بإضفاء أحد الألقاب عليه فقد كانت تكتفى بلقب

"حضرة" ، وهو لقب كان يحظى به أى أفندى فى الحكومة المصرية !

اختلف الأمر إبان التسعينات أو على وجه التحديد خلال ما يزيد قليلا عن السنوات الثلاث التى انقضت بين تولية عباس وبين وفاة جده، فقد تغيرت النغمة على نحو يلفت النظر، الأمر الذى تتعدد عليه الأدلة .. لعل ذلك الخبر الذى جاء فى العدد الصادر يوم ٢٥ يناير عام ١٨٩٤ يقدم البرهان على ذلك .. فى باب الحوادث المحلية قالت الصحيفة:

" وافق أمس تذكار مولد صاحب الأبهة والسمو إسماعيل باشا الخديوى الأسبق فاجتمعت أعضاء العائلة الكريمة فى سراى الزعفرانة عند صاحبة العصمة حرم سموه البرنسس الثالثة وهنأوا سموها وأرسلت عشرات من التلغرافات إلى أبهته بالأستانة كلها تهنئة واحترام" !

ونعتقد أن قارىء الصحيفة المتابع كان يدرك وقتئذأن أن مياها كثيرة كانت قد جرت بين شواطىء الاسكندرية التى أعيد اليها جثمان الخديوى الشهير يوم ١١ مارس ١٨٩٥، وبين شواطىء إيطاليا التى قضى فيها ردحا من سنوات النفى، وشواطىء البوسفور التى قضى فى قصر من قصور استنبول المطلة عليه السنوات الثمان الأخيرة من عمره ..

وكانت الأهرام هناك طوال هذه السنوات ترصد حركة المياه التى تجرى بين تلك الشواطىء، والتى تشكل قصة طريفة ومثيرة من قصص التاريخ المصرى الحديث.

تؤكد حركة تلك المياه فى جانب منها أنها قد بدأت قوية مع خلع الخديوى الأشهر .. قوية فى المخاوف التى صنعتها عملية الخلع من مشاعر متضاربة تجاه إسماعيل، خاصة فيما يتصل بشخصيته الطاغية وسياساته المالية، فيما تمثل فى الموقف الذى تبنته الأهرام، والتى عانى صاحباها فى وقت من

الأوقات من استبداد الرجل، هذا من جانب، وألقوا على عاتقه من جانب آخر تبعة التدخل الدولى الذى صنعته سياساته، غير أنه مع مرور الأيام تهدأ حركة المياه وتهمد حدة المشاعر، وتحل نظرة تتسم بقدر أكبر من الموضوعية.

غير أنه مع الزمن، وربما الأهم منه، كان التغير الذى حدث فى شخص الجالس على مسند الخديوية .. من الأبن إلى الحفيد، فبينما بدت مشاعر توفيق غير الودية تجاه أبيه، فقد جاءت مشاعر عباس مختلفة تماما مما يشكل حادثة متكررة فى تاريخ حكام مصر .. ظاهرة أن يسير الخلف على خط السلف بنقيضه!، حتى أنها اتخذت فى النهاية شكل الظاهرة وإن لم تصل إلى مرتبة القانون!

وكان لتوفيق أسبابه فى النفور من أبيه .. أسباب قبل خلع إسماعيل بدت فى تمحك إسماعيل فى الزواج من والدة أكبر أبنائه التى لم تكن أكثر من مستولدة، ولم يفعلها إلا تحت ضغط السلطان العثمانى، وأسباب بعد خلعه، وكانت عديدة ..

تدل كل المؤشرات على أن أهم تلك الأسباب كانت مخاوف توفيق من مساعى أبيه الدائبة للعودة إلى عرش مصر، مما كان يعنى ببساطة إنزاله عنه.

يشى بذلك الخبر الذى نشرته الأهرام فى أول يونية عام ١٨٨٥ وجاء فيه أن الصحف البريطانية قد كذبت ما شاع من أن المستشار الألمانى البرنس بسمارك " ميال إلي تعضيد مطامع إسماعيل باشا بخديوية مصر" !

من بين تلك الأسباب أيضا ما كان قد فعله توفيق فى مستهل حكمه من مصادرة السرايات الخديوية؛ عابدين، الاسماعيلية، القصر العالى بالقاهرة، والنزهة بالاسكندرية، وغيرها، لحساب الحكومة المصرية بعد أن كان أبوه

يعتبرها ملكا خاصا له، وهو أمر استمر محل جدل بينه وبين أبيه مما تكشف عنه بعض أخبار الأهرام عام ١٨٨٧ ..

جاء فى أحد هذه الأخبار أن إسماعيل قد طلب من " قومندانية الجيش الانكليزى" بمصر أن تدفع له أجر خمس من سراياته، نمرة ١ و٢ والسراى المعروفة باسبتالية الحريم ومحلين آخرين بجوارها، وعلقت الأهرام على الخبر بأنه " لما كانت القومندانية المشار اليها غير عالمة بحقيقة المسألة المذكورة فقد أحالت النظر فيها على مجلس النظار" ولم تلبث أن نشرت رد المجلس بعد خمسة أيام وجاء فيه " أن المحلات المذكورة هى ملك للحكومة المصرية وذلك بمقتضى حجة محفوظة لديها" .

اختلف الأمر بالنسبة لعباس الذى كان يأخذ على أبيه ضعف سياساته تجاه سلطات الاحتلال، مما بدا فى تخلصه من رجاله خلال الأسابيع الأولى من حكمه، وتبع ذلك بالصدامات المعروفة مع السلطات الاحتلالية .. صدام وزارة فخرى، وصدام الحدود.

ولم يخف عباس إعجابه بجده المنفى فى مذكراته التى وضعها بعد خلعه عن العرش عام ١٩١٤ والتى أفرد فيها قسما تحت عنوان " جدى الخديو إسماعيل" أكبر من القسم الذى أفرده تحت عنوان " والدى الخديو محمد توفيق" ، وبينما امتلأ القسم الأول بحرارة واضحة فوصف جده " ببعد النظر والاستنارة" وعزا اليه فضل إرساء مفهوم الوطنية المصرية، فإن القسم الخاص بأبيه اتسم بالبرود، وكان أفضل ما قاله فيه أنه كان حسن النية فى الاستماع إلى نصائح الدول" !

وهذا الاعجاب لم يخفه أيضا حينما كان جالسا على العرش، فيما بدا خلال زيارتيه لاستنبول عامى ١٨٩٣ و١٨٩٤، فقد حرص فى كل من هاتين

الزيارتين على الالتقاء بالخديوى الأسبق فى السراى التى كان يقيم بها على ضفاف البوسفور .. سراى ميركون، وقد وصل احترام عباس لجده المعزول إلى محاولته تقبيل يده لولا أن إسماعيل هو الذى أبى ذلك " إجلالا لمقامه فى الضيافة" .

وقد ترجمت الأهرام إعجاب عباس بجده إلى متابعة متعاطفة لأخبار إسماعيل، خاصة ما اتصل منها برحلاته الاستشفائية إلى سويسرا والنمسا خلال العام الأخير من حياته والتى كانت تنهيها فى العادة بالدعوة لأبهته "بطول السلامة وتمام العافية" ، وهى الدعوة التى لم تكن أبواب السماء مفتوحة لها بدرجة كافية بعد أن جاء الخبر بوفاة صاحب الأبهة، الأمر الذى أعاد إسماعيل مرة أخرى إلى أسماع وأبصار المصريين من خلال الصحف وغيرها ، وإن كنا نرصد هنا ما نقلته الأهرام.

* * *

من الحكام العشرة من أبناء أسرة محمد على الذين اعتلوا عرش مصر ربما لم يثر حاكم من أسباب الجدل ما أثاره الخديوى إسماعيل، مع أنه لم يكن أطولهم حكما، فقد قضى فيه ستة عشر عاما (١٨٦٣ - ١٨٧٩) فحسب، قضى مثلها فى المنفى (١٨٧٩ - ١٨٩٥)، ولعل ذلك ما أدى إلى تقديم صورتين متناقضتين للرجل ..

صورة الحاكم السفيه الذى أوقع مصر فى شراك الديون، بكل ما ترتب على ذلك من فتح أبواب جهنم على المصريين .. أبواب التدخل الأجنبى التى ظلت تتسع حتى سمحت فى النهاية بتدفق الجيوش البريطانية لاحتلال البلاد بعد ثلاث سنوات فحسب من عزله، ولدى أصحاب هذه الصورة من المناسبات ما يؤكدونها بها، لعل أهمها الاحتفالات الأسطورية التى أقامها

الرجل عند افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩.

على الجانب الثانى يقدم آخرون صورة مختلفة .. إسماعيل الذى أخذ بيد مصر من أوضاع العصور الوسطى إلى معطيات الحداثة التى وجدوا من منجزات الرجل فيها ما يعينهم على تأكيد ما قدموه، وقد نفى هؤلاء ما وضعه أصحاب الصورة الأولى حتى أن أحدهم وهو الأمريكى بيير كرابيتس لم يجد أنسب من أن يسمى كتابا ألفه عن الخديوى المشهور عام ١٩٣٣ أفضل من " إسماعيل - الخديوى المفترى عليه"

Ismail - The Maligned Khedive

وقد نجحت الأهرام فى تجاوز حالة الاستقطاب لأى من أصحاب الصورتين، ففى مقال طويل يوم وصول نبأ وفاة " صاحب الأبهة" قدمت الأهرام سيرة ذاتية للخديوى إسماعيل نعتقد أنها قد نجحت من خلالها فى تقديم صورة متوازنة، وواضح أن واضع السيرة كان بشارة تقلا نفسه ..

ومع أن المناسبة كانت تقتضى تقديم أسباب المجاملة سواء عملا بالحكمة القائلة " أذكروا محاسن موتاكم" ، أو لما أبداه الخديو عباس من أسى لرحيل جده، فإن ذلك لم يمنع واضع السيرة من الاشارة فى أولها إلى الجانب السلبى من الصورة .. جانب الحاكم المسرف، وإن صاغه فى صورة الملك الكريم .. بل مخُجل الكرماء فيما جاء فى القول:

" ومن أيات كرمه الحفلتان العظيمتان اللتان أقام إحداهما فى أفراح أنجاله الكرام والثانية فى فتح قناة السويس وهما حفلتان أوقف عندهما التصور وأذكر بهما إسراف لويس الرابع عشر فى أعياده" !

خصصت الصحيفة بعد ذلك جانبا من السيرة التى وضعتها لسياسات

الخديوى الراحل الخارجية، وقد خلصت بعد استعراض هذه السياسات إلى القول " كان أول من تعرّف الدول ورفع لديها شأن مصر الذى كان صغيرا حتى ساوى عندها شأن مملكة كبيرة فلم يأنف عليه الملوك الغربيون أن يزوروا عاصمتها وينزلوا ضيوفا على حاكمها" .

ولفت الأهرام بعد ذلك إلى سياساته الافريقية فسجلت أنه هو الذى دفع بجيش مصر " الظافر المنظم إلى حدود خط الاستواء من جهة، والى حدود الحبشة من الجهة الأخرى، فأصبحت بها مصر مملكة من أكبر الممالك اتساعا ومن أوسعها تجارة وعم فيها اليسار" .

وفى هذه المناسبة لم ينس واضع السيرة من التذكير بنهضة البحرية التجارية المصرية فى عصر الرجل وكيف أن بواخرها أصبحت تمخر مياه البحرين " الأبيض والأحمر وما سواهما وتنشر رايات المدنية الجديدة فى مصر الناهضة" .

وفى ميدان الحديث عن الجانب السياسى من السيرة كان رأى الأهرام أن إسماعيل هو " أول من بث روح الوطنية فى المصريين وألقى أزمة الوظائف إلى أيدى كل من لاق بها منهم" .

" الأشغال والتعليم" كانت من أهم ميادين الإنجاز الخديوى الراحل فيما عددت الأهرام بعضا من جوانبه ..

وفى الأشغال كان هو الذى " أتم الأعمال الكبرى للرى كما يشهد بفضله فى ذلك نفس المهندسين الأجانب اليوم، وهو الذى أنشأ القاهرة على طرازها الحاضر فجعلها قاهرة لعواصم الشرق مناظرة لعواصم الغرب، وهو الذى أسس التنظيم لسائر مدن القطر وأوجد دوائر الحكومة فى قصور شائقة لائقة، وأصلح الخطوط الحديدية وزادها، واستقدم السياح بما أنشأ من المتحف

الكبير والملاهى ودواعى المسرات وأفاد الألوف من الصناع والفعلة بما أقامه من القصور" .

فى التعليم " أنشأ المدارس المختلفة الدرجات المتقنة اللوائح والنظامات واستدعى اليها ألوف الطلبة من أبناء الوطنيين" ، ولم تكن الأهرام مبالغة فى أى من تلك الجوانب، مع أن المناسبة كانت تستحق المبالغة !

بقى بعد ذلك متابعة الصحيفة لعودة الرجل إلى الوطن، ولكن جثة هامدة!

* * *

استمرت المشاكل تلاحق " صاحب الأبهة" حيا وميتا، فلم تمر أيامه الأخيرة بالسلام الذى يفترض أن تمر به أيام رجل يحتضر!

المشكلة الأولى نشأت الشهر السابق على وفاته. فقد أعرب الرجل عن رغبته فى العودة إلى أرض مصر ليموت فيها، وتضاربت المواقف بشأن هذه الرغبة ..

الخديو عباس كان ميالا إلى تلبية رغبة جده، وسجلت الأهرام هذا الميل بقولها أن " أفندينا ولى النعم أعلن أمياله البنوية الصادقة لخدمة جده شفاه الله" ، ودخلت فى هذه المناسبة فى معركة مع الجازيت الناطقة بلسان السلطات الاحتلالية ..

كان رأى الصحيفة الانجليزية اللغة والميول أن حضور إسماعيل إلى مصر " ولو فى حالة النزع يكون حجة لمحبى الاضطرابات والقلاقل فيتخذون حضوره لإقلاق الراحة المستتبة التى كانت سببا فى نجاح القطر وتقدمه" .

ردت الأهرام على ذلك بإعلان دهشتها من أن يؤدى " رجوع الأمير العليل إلى مثل هذه النتائج إلا أن يكون قصد الجازيت أن تندد بأيام ولايته وتطعن بأعماله" .

المهم أن رأى الجازيت هو الذى انتصر فى النهاية ولم يسمح لإسماعيل بالعودة إلى مصر، فقد اجتمع مجلس النظار برئاسة نوبار باشا ورفض " ملتمس أبهتلو الخديوى الأسبق بالعودة إلى القطر لتغيير الهواء التماسا للصحة والعافية من أمراضه" .

ورغم ادعاء الصحيفة الانجليزية أن المجلس النوبارى قد اتخذ هذا القرار من تلقاء نفسه وأن السلطات الاحتلالية لم تمانع فى عودة الرجل فإن كل الدلائل تشير إلى غير ذلك ..

فلم يكن معقولا أن يتخذ مجلس النظار قراراً ضد إرادة الخديوى دون مساندة احتلالية، فضلا عن ذلك فإن الجازيت رغم إعلانها بأن " الانكليز لم يمانعوا" إلا أنها قد امتدحت قرار النظار الحكيم وأثنت عليهم لرفض الملتمس، وعموما فإن عباسا كان فى موقف لم يتمكن معه من فرض "إرادته السنية" ، بعد الأزمتين الكبريين اللتين خاضهما مع دار المعتمد البريطانى خلال العامين السابقين، وكان يعلم أن أزمة ثالثة يمكن أن تكلفه عرشه، من ثم لم يكن أمامه سوى أن يترك جده يموت فى هدوء فى قصره المطل على البوسفور، وهو ما جاءت به الأخبار فى ٤ مارس.

بيد أنه إذا كانت سلطات الاحتلال ووزارة نوبار قد نجحت فى منع عودة إسماعيل إلى أرض مصر حيا، فهى لم تكن تستطع أن تفعل معه ذلك ميتا، مما شكل فصلا آخر من رواية رحيل " صاحب الأبهة" .

ففى نفس يوم وصول الخبر إلى المحروسة أبرق الخديوى إلى السلطان بأنه

قد " أصدر أوامره إلى وابور البوسطة الذى يصل إلى الأستانة بنقل جثة الفقيد وصاحبات الدولة البرنسسات قريناته إلى الاسكندرية" بينما قرر البقاء فى قصر المنتزه مع عمه حسين كامل باشا (السلطان فيما بعد)، انتظارا لوصول الجثمان، فى ذات الوقت أصدر أوامره بتنكيس الرايات إيذانا بالحداد لمدة أربعين يوما " وأوقفت الموسيقات والاحتفالات العامة لمدة ثلاثة أيام" ، ولم يكن الانجليز أو الوزراء قادرين على وقف كل هذه الاجراءات، التى اتخذت شكلا انسانيا من جهة، وطابعا بروتوكوليا من جهة ثانية، غير أن ما اتصل بالطابع الأخير خلق أزمة أخرى وصفتها الأهرام بالحادثة، ونترك للعدد الصادر من الصحيفة يوم ١٤ مارس عام ١٨٩٥ روايتها ..

" كان قد تقرر فى ترتيب المسير بمشهد المغفور له إسماعيل باشا مشى المستشارين الانكليز الثلاثة مع النظار، فلما أطلع حضرات القناصل على ذلك اجتمعوا عند أقدمهم وهو المسيو فيلبوا قنصل هولندا، وبعد المداولة ذهبوا لمقابلة اللورد كرومر وأبلغوه أن المستشارين المذكورين ليسوا إلا موظفين كغيرهم لا نظارا وأنه ينبغى أن ينقلوا من صف النظار" .

تستطرد الأهرام فى تقديم الرواية فتقول أن اللورد قد قبل رأى القناصل إلا فيما يخص السير بالمر لأنه " يمثل المراقبة الثنائية التى حضرت فيه وأنه لا يعد مستشارا لنظارة المالية فقط، بل مستشارا للخديوى على مالية البلاد" ولم يقبل القناصل هذا الرأى وبدا أن المسألة سويت حين وافق كرومر على رجوع المستشارين الثلاثة إلى الصف التالى للنظار جنبا إلى جنب مع أعضاء صندوق الدين، غير أن ما حدث أثناء المشهد أكد استمرار الأزمة.

فمن ناحية انسحب المندوب الروسى فى الصندوق من الجنازة لأنه رفض أن يتساوى بالمستشارين، ومن ناحية أخرى فإن السير بالمر أخذ فى التحايل

للالتفاف على اتفاق القناصل مع المعتمد البريطانى فيما وصفته الأهرام بشكل طريف بقولها " ولكنه حدث أن السير بالمر فى أثناء المسير تراجع من المكان الذى نقل اليه وماشى النظار ثانية فساء ذلك القناصل واجتمعوا على اثر المشهد عند المسيو فيلبوا وكتبوا احتجاجا رسمياً" ، وعلقت الصحيفة أهمية كبرى على الحادثة واعتبرتها بداية لرفض دولى لما انتحله المحتلون لأنفسهم من صلاحيات، مما جاء فى قولها " لعل الله منشىء لقطرنا العزيز من هذه المقدمات الصغيرة نتائج جليلة مفيدة بمنه وكرمه" ، ولكنها كانت فى ذلك متفائلة أكثر مما يجب !

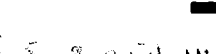
أخيرا، فرغم كل مظاهر الأبهة التى أحاطت بجنازة صاحب الأبهة، سواء فى الاسكندرية، أو على طول الطريق الذى قطعه القطار إلى العاصمة، فقد كان يتوقف فى كل محطة حيث أعدت الاستقبالات المؤثرة، أو فى العاصمة ذاتها حيث احتشد القاهريون إلى حد أنه " سقط بجوار مسجد السلطان حسن منزل كان فوقه ١٠٠ شخص يتفرجون فجرح بعضهم" .. رغم كل ذلك تبقى قضية جديرة بالملاحظة.

فقط طلعت الأهرام يوم الثلاثاء ١٢ مارس، وقد احتل الجانب الأكبر من صفحتها الأولى قصيدة طويلة تحت عنوان " رثاء إسماعيل" ، وكان التوقيع باسم شوقى، هى نفسها القصيدة التى تم تضمينها فى الجزء الأول من الشوقيات تحت عنوان " الخديو إسماعيل" ، ومطلعها:

حلم مده الكرى لك مدا   وسدى ترتجى لحلمك ردا

بكل ما حمله هذا النشر من دلالة أن أحمد شوقى بك قد دلف إلى الحياة العامة من باب " ديوان الحياة المعاصرة" . ولم يكن بعد أميرا للشعراء، وفى مناسبة توديع الخديوى إسماعيل الذى لم يعد بعد أميرا للبلاد!

١٧



معركة البرنسات



البرنس احمد فؤاد



البرنس احمد سيف الدين

البرنس سيف الدين يطلق غدارته على البرنس فؤاد «لما بينهما من التضاغن والتباغض»

معركة البرنسات!

.. في نحو السابعة والدقيقة ٢٠ من مساء يوم ٧ مايو عام ١٨٩٨ اجتمع فى الكلوب الخديوى بقرب البنك العقارى دولة البرنس فؤاد باشا عم الجناب الخديوى والبرنس أحمد سيف الدين بك نجل المرحوم البرنس إبراهيم باشا. وبالنظر إلى ما بينهما من التضاغن والتباغض لأسباب أهلية (شخصية) اعتدى البرنس سيف الدين على صهره المشار إليه بالقول، ثم أخرج غدارة سداسية من جيبه وأطلق عليه منها ثلاث رصاصات واحدة فى كم قميصه والثانية فى فخذه والثالثة فى أسفل البطن مرت تحت الكبد وانتهت إلى قرب القلب، وهذه التى يخشى خطرها، أما الأمير القاتل فخرج من الكلوب مسرعا يحاول الفرار غير أنه قبض عليه ونقل إلى تمن (قسم) عابدين لأخذ أقواله وأتى فى خلال ذلك جمهور من الأطباء لمعالجة الجريح.

* وبعد هنيهة حضر المحافظ ورئيس النيابة إلى محل الواقعة وسيق البرنس المتهم إلى مخفر تمن عابدين فسجن فيه احتياطيا.

* ثم طير الخبر إلى الجناب الخديوى فى الاسكندرية، كما طير الخبر إلى صاحبى الدولة البرنس حسين كامل باشا (السلطان فيما بعد) والبرنس إبراهيم باشا حلمى أخوى الجريح فحضرا مسرعين وقدم بعدهم جمهور

أعضاء العائلة الخديوية الكريمة. ولا يوصف ما بهم من الأسف الشديد لوقوع هذه الحادثة الفظيعة.

وقد تفشى الخبر فى المدينة فوقع وقع الصاعقة والله مسئول أن يلطف بالأمير المجروح ويخفف آلامه .." .

كان هذا بعضا من رسالة طيرها مراسل الأهرام فى العاصمة إلى الصحيفة التى نشرتها فى مكان بارز فى عددها الصادر يوم ٩ مايو عام ١٨٩٨، مما شكل بداية لقصة من أكثر القصص أهمية وإثارة فى التاريخ المصرى الحديث ..

الأهمية بدت من مضاعفات القصة على هذا التاريخ فيما بعد ..

فهى من ناحية قد أفرزت أكثر ملوك مصر تجهما .. البرنس فؤاد بعينه الذى أصبح سلطانا على البلاد بعد وفاة أخيه حسين كامل عام ١٩١٧، ثم توج كأول ملوك أسرة محمد على بعد إعلان استقلال مصر فى أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تحت إسم " جلالة الملك فؤاد الأول" ، وقد عزا كثير من المعاصرين سر جهامة الملك مفتول الشوارب بالأثر الذى تركته عليه الحادثة خاصة وأنها قد خلفت درجة ملحوظة من الحشرجة فى صوته زادت من الجهامة !

من ناحية أخرى تركت الحادثة شرخا عميقا فى الأسرة الحاكمة والتى كانت مليئة بالشروخ من قبل ..

يعبر عن هذه الحقيقة تعليق البرنس حسين عند تلقيه الخبر بقوله " لقد رأينا بين أعضاء أسرتنا المقامر والسكير ولم يكن ينقصنا سوى القاتل" ، كما يعبر عنه أيضا مذكرات رجل القصر أحمد شفيق باشا التى جاء فيها

قوله: " أما سلوك البرنس حسين وشقيقه الثانى البرنس إبراهيم بعد وقوع الجناية فقد كان يبعث على الإعجاب، وقد برهن الإخوة الثلاثة على أن ما كان بينهم من الجفاء - لإختلافهم فى وصية والدهم - قد زال على أثر هذه الحادثة" .

عمق الشرخ الجديد بدا فيما استتبع الحادثة من طلاق البرنس فؤاد لزوجته الأميرة شيوكار أخت البرنس القاتل ومن صدور الحكم بالسجن على سيف الدين نفسه انتهى فى يناير عام ١٩٠٠ إلى كتابة تقرير طبى بعدم سلامة قواه العقلية، أرسل بعده للعلاج فى أحد مستشفيات انجلترا، وانتقلت أملاكه من قَيِّمْ إلى آخر، واستمر البرنس فى المصحة حتى تمكن من الهروب منها عام ١٩٢٧، أى بعد نحو ثلاثين عاما، ليتبع ذلك واقعة تاريخية أخرى، كانت من المضاعفات البعيدة للحادثة.

ففى يوم ٢٢ يونية عام ١٩٢٨ خرجت الصحف الموالية للقصر والمعادية للوفد وعلى صدرها وثيقة لاتفاق عقد بين مكتب المحاماة الذى يملكه كل من ويصا واصف وجعفر فخرى ومصطفى النحاس الذى كان رئيساً للوزراء وقتذاك لإتخاذ الإجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير وإعادة أملاكه إليه، مما اعتبر منافيا لشرف المهنة على أساس أن وجود النحاس على رأس الحكومة خول لمكتبه فرصة الحصول على هذه القضية الباهظة الأتعاب.

وعلى الرغم مما ثبت من تحريف الوثيقة المنشورة، وأن تاريخ العقد كان سابقا على تولى رئيس الوفد للحكومة، فإنها قد اتخذت تكأة لإقالة الوزارة النحاسية الأولى، مما يشير إلى استمرار أهمية معركة البرنسات لنحو ثلاثة عقود.

أما الإثارة فنتركها لدقائق الحادثة التى كشفت عنها الأهرام ..

* * *

مثل هذه الحوادث يكون لها فى العادة قصة أولى تحكمها اعتبارات السبق الصحفى، الأمر الذى يجعلها تفتقر فى الغالب لبعض الجوانب التى تكون الصحيفة لم تتبينها بعد، ومع مرور الوقت تظهر طبعات أخرى من القصة سواء بإضافة معلومات جديدة أو تصحيح معلومات قديمة أو متابعة ما يستجد من تطورات على أطراف القضية .. أو أطراف المعركة هنا، ولم يكونوا أطرافا عاديين، فقد كانوا جميعا برنسات، ونبدأ بالقصة الأولى .. قالت الأهرام :

" قرر البرنس أحمد سيف الدين فى التحقيق أنه حمل عصر أمس غدارته وخرج فذهب إلى منزل خطيبته وأودع لدى أحد الخدم كتابا منه إليها ثم ركب مركبة أجرة وسافر قليلا ثم فكر أن ايداع ذلك الكتاب لدى خادم ليس بصواب فعاد واسترده، وبعد ذلك قصد صانع أحذية فى المدينة وفى خلال الطريق خطر له أنه لا حاجة به لمقابلة الرجل فى تلك الساعة فسير مركبته يقصد أحد باعة الحلوى ولكن خطر له أيضا أن لا حاجة به إلى ذلك، فسار إلى الكلوب الخديوى بالاسمعيلية ووصل اليه فى نحو الساعة السابعة والدقيقة العشرين فسأل البواب: هل البرنس فؤاد هنا؟ فأجابة بنعم، فصعد إلى الغرفة العليا. قال وكان البرنس فؤاد يلعب البلياردو مع أناس لا أعرفهم، فلما رآنى البرنس قطب وجهه فقلت له يا برنس خذ حذرك فقد أتيت لأنتقم منك لإساءتك معاملة أختى. وأخرجت غدارتى وأطلقت عليه العيار الأول فتوارى وراء عبانى باشا ناظر الحربية وكان هناك، ولما رأى سعادته أن أحمد سيف الدين سيكرر إطلاق النار وربما أصابته قذيفة، تخلى عن البرنس فؤاد، فأطلق أحمد سيف الدين عيارين آخرين على صهره نفذا فيه. قال وهممت أن أخرج فوجدت الباب مقفلاً ".

وأنهى البرنس اعترافاته بأنه عند فتح الباب قبض عليه أحد رجال الشرطة وأنه ذهب معه طواعية إلى " التمن" ، ولم تكن هذه هى الحقيقة ..

فقد ذكر بعض شهود الواقعة أنه لما قبض العسكرى المصرى على البرنس " هم بإطلاق غدارته للتخلص منه وكان قد حضر عسكرى انكليزى من خفراء منزل الجنرال غرانفل قائد جيش الاحتلال فصوب اليه بندقيته تحذيرا له من محاولة الفرار وارتكاب جنايات أخرى وعلى هذه الصورة سيق البرنس إلى المخفر" ، وكان مكاتب الأهرام فى الانتظار ..

قال أن دفاع البرنس قام على أنه لم يكن ينوى قتل فؤاد، وإنما جرحه فقط " لأن البرنسيس شقيقته استجارت منه فى كتاب مؤثر أرسلته اليه" . ونقل المكاتب أيضا ما سمعه من أن أحمد سيف الدين كان قد أفرغ قبل يومين " جميع عيارات غدارته على أحد خدمه لأنه أغضبه بأمر طفيف، وإذ لم يصبه بها ضربه بهراوة" .

ومن " ثمن عابدين" جرى المكاتب إلى " الكلوب الخديوى" ليتابع آخر أخبار البرنس المصاب، وهناك علم أنه قد حضر جمهور من الأطباء، مصرى هو محمود باشا صدقى، وأربعة أجانب: ملتن، هس، ولد، وكومانوس. وأنهم بعد أن اخرجوا الرصاصة التى فى فخذه قرروا أن لا ضرورة لإخراج الرصاصة " التى فى جوفه مخافة أن تحدث التهابا أو نزيف دم وهم لم يحصلا إلى الآن بحمد الله" .

فى الكلوب أيضا شهد المكاتب " كل ذى حيثية ووجاهة يكتب إسمه فى سجل وضع للزائرين وهم يقومون بواجبَ السؤال عنه وتلطيف خاطر صاحبى الدولة أخويه البرنس حسين باشا كامل والبرنس إبراهيم باشا حلمى اللذين وردت اليهما رسائل برقية من الجناب الخديوى المعظم وجمهور كبير من

أعيان البلاد وزارها النظار وقناصل الدول" .

ويبدو أن مكاتب الأهرام قد قضى ليلته فى الكلوب أو فى مكان قريب منه لأنه رصد والدة البرنس فى الصباح الباكر لليوم التالى وهى تزوره لتشجعه بقولها " أنت عسكرى باسل فلا تجزع ثم خرجت وأغمى عليها" !

شهد أيضا المحقق الذى أتى فى نفس الصباح ليستنطق الأمير المصاب الذى لم يمكنه سوى تقديم شهادة قصيرة جاء فيها: " كنت واقفا أمام مائدة البلياردو فأطلق علىّ النار ولا عداوة بيننا" .

وإذا كان الأمير الجانى وهو يدلى بأقواله فى أعقاب الحادثة حاول أن يخفف من أثر فعلته بأنه لم يقصد سوى جرح صهره، فإنه فى أقواله صباح اليوم التالى قدم شكلا آخر للدفاع عن نفسه جاء فيه: " كان قصدى مقابلة عمى البرنس أحمد باشا كمال والبرنس فؤاد باشا لأطالب عمى بدين متأخر عليه وأسأله سبب قضية الحجر علىّ وأعاتب البرنس فؤاد عن شدة معاملته لأختى فإذا اعتدى أحدهما علىّ، وكلاهما أقوى منى، دافعتهما بالسلاح لأجرحهما لا لأقتلهما. وقد ذهبت إلى درب الجماميز فلم أجد عمى فسرت حينئذ إلى الكلوب .." ، وانتهت بتلك الأقوال القصة الأولى للحادثة ولكنها لم تكن القصة الأخيرة !

القصة الثانية، أو الوجه الآخر من الحادثة، قدمها الشهود مما ساقته الأهرام بعد أربعة أيام من الحادثة. وكانت هناك أولا شهادة أعضاء الكلوب الذين حضروا الواقعة .. أرتين باشا وكيل نظارة المعارف، عبانى باشا ناظر الحربية، دى لاسالا باشا، ونقولا صباغ بك، ولا نستغرب أن يكون هؤلاء من حملة ألقاب الباشوية والبكوية، فقد كان الكلوب الخديوى مقرا للأرستقراطية.

شهادة أرتين جاء فيها أنه كان يهم بالخروج عندما سمع أصوات الطلقات النارية فى الطابق الأعلى وأحد الأعضاء يهرول نازلا وهو يصيح " قتل البرنس فؤاد" ، فأمر بإقفال الباب وشارك فى القبض على الجانى.

دى لاسالا كان خارج القاعة عندما سمع صوت العيارات النارية، ولما دخل وجد الباشوات مظلوم وعبانى محيطين بالبرنس وهو مضرج بدمائه فساعد فى فك أزراره وإجلاسه على مقعد ونزل مسرعا للمساعدة فى القبض على الجانى.

صباغ بك كان فى شرفة القاعة التى جرت فيها الحادثة وكان أول من دخلها ليجد فؤاد يقول قتلنى، ثم قال أمى أمى، وأخيراً وقبل أن يضيع فى غيبوبة قال " وافونى بالأطباء" !

أهم الشهود عبانى باشا الذى كان بصحبة البرنس المعتدى عليه، وتتسم شهادته بقدر كبير من الطرافة لما حملته من أسباب التناقض، فيتفق الرواة على أن فؤاد عندما شاهد سيف الدين داخلا وقد شهر غدارته، فقد جرى متخذا من عبانى باشا درعا بشريا، غير أن ما لم يتفقوا عليه ما جرى بعد ذلك، فبينما يذكر المراسلون أن عبانى ازاح الأمير الذى احتمى به خوفا من أن يطلق سيف الدين النار عليه فإن فؤاد قد ذكر أنه لما رأى الجانى مصرا على ارتكاب فعلته فقد ابتعد هو بنفسه عن عبانى حتى لا يكون سببا فى إصابته، وتبدو القصة الأولى أكثر معقولية تحكيما للمثل القائل " يا روح ما بعدك روح" !

على الجانب الآخر كان هناك جملة من الشهود استحضرتهم النيابة ممن كانت لهم بالحادث علاقة ما ..

عثمان على سائق العربة التى أقلت الأمير سيف الدين إلى الأزبكية،

فمحل بايوكى بائع الأسلحة، ومنه إلى الكلوب الخديوى، الخواجة بايوكى الذى شهد بأن البرنس قد جاء اليه وحشا غدارته بالخرطوش، ميخائيل عطار بواب الكلوب الذى طلب من الأمير الجانى الانتظار فى قاعة الاستقبال لحين ابلاغ البرنس، فلم يأبه له " وصعد مسرعا إلى فوق" !

غير أنه إلى جانب رائحة الدماء الساخنة كانت هناك رائحة العواطف الملتهبة .. بالبغض والحب !

البغض كان سبب الجريمة، فقد نشأت بالأساس نتيجة لتدهور العلاقات بين البرنس فؤاد وزوجته شيوكار (وليس شويكار)، مما روته الأهرام فى سياق متابعتها للقضية، فمنذ اللحظة الأولى وبعد إلقاء القبض على البرنس الجانى ردد قولته " انتقمت لشقيقتى .. انتقمت لشقيقتى" !، بيد أن رد فعل شيوكار جاء مختلفا فأنكرت أنها كتبت لأخيها " بالشكوى من دولة زوجها إلا فى خلال الخلاف الذى وقع سابقا بينهما وأنها لا تستحسن عمله ولم تحثه عليه" . أكثر من ذلك فإنه لما بلغها أن البرنس فؤاد ينوى على طلاقها " سألت بإلحاح أن يعدل دولته عن الطلاق ووسطت فى ذلك بعض الأميرات" ، ولكن كما تقول الأهرام " كان السهم قد نفذ" ، وطلق البرنس زوجته البرنسيسة بعد أن أقره أخواه على رغبته، وتم ذلك فى ٢١ مايو، وأودع البرنس مؤخر الصداق وقدره ثلاثة آلاف جنيه لدى أخيه البرنس إبراهيم حلمى باشا.

الحب بدأ فيما عبر عنه الأمير الجانى تجاه خطيبته البرنسس نعمت هانم، إذ تكشف الأهرام فى أحد أعدادها أن البرنس فؤاد كان يمانع فى زواجها به، وتكشف فى عدد آخر أنه قبل أن يقدم على فعلته أرسل إلى خطيبته صندوقا ضمن صندوق آخر صغير يتضمن كل ما له قيمة لديه من حجج ومستندات ونقود يستحفظها إياها، ثم تكشف أخيرا أنه بعد إلقاء القبض

عليه " كتب من محبسه كتابا إلى خطيبته سألها فيه أن ترسل إليه أحد مناديلها يتعزى به، ووعد أحد العساكر بعشرة جنيهات إن أوصله إلى بيتها فأخذ الجندى الكتاب ورفعه إلى المحافظ والمحافظ إلى النائب العام" .

ولم يبق بعد كشف كل الجوانب الا تقديم سيف الدين للمحاكمة ..

* * *

صفحات وصفحات خصصتها الجريدة لمتابعة محاكمة ربما تكون من أهم المحاكمات الجنائية التى عرفتها مصر خلال القرن الماضى، الأمر الذى لا يتاح معه هنا سوى تقديم أهم اللقطات ..

اللقطة الأولى متصلة بالتقدم فى صحة الضحية، فنجاته أثرت على سير القضية، ومن هنا جاء الاهتمام الشديد بصحة البرنس، ولمدة أسبوع بقيت مشكلة الرصاصة المستقرة فى صدر فؤاد محور اهتمام الجميع إلى أن قرر الأطباء إمكانية إخراجها فيما ساقته الأهرام فى خبر مؤداه أن الأطباء اجتمعوا فى " الكلوب الخديوى وقرروا إخراج الرصاصة من جوف دولة البرنس فؤاد وكانوا قد نصحوا له صباحا بقبول ذلك فأجابهم إليه فقاموا بهذه العملية أحسن قيام وصحة دولة البرنس إلى هذه الساعة على ما يرام"، وتبع ذلك صدور البيانات التى أكدت على التقدم المضطرد فى صحة فؤاد، وإن كان ذلك قد كلفه كثيرا مما ينقلنا إلى اللقطة التالية.

فقد طالب الأطباء الذين عالجوا البرنس ثلاثة آلاف جنيه أجراً لهم منها ألف جنيه " لحضرة الدكتور ملتن الذى أجرى له العملية الجراحية لإخراج الرصاصة من جنبه" ، ويبدو أن هذه المطالبة كان مبالغا فيها، فقد كانت قيمتها ٧٥ فدانا بأسعار العصر. ولعل ذلك ما دعا إلى التفاوض بشأنها وانتهى الأمر بالاتفاق على أتعاب مختلفة.

أكد ذلك أن المحامى الذى وكله فؤاد للمطالبة بالحق المدنى، الياس أفندى جبعة أعلن فى المحكمة أن البرنس المعتدى عليه لا يطلب سوى أتعاب الأطباء وقدرها بـ ١٨٤٥ جنيها.

اللقطة الثالثة متصلة بالدفاع عن البرنس سيف الدين، والذى تولاه إثنان من أشهر محامى العصر، خليل بك إبراهيم، ومرقص أفندى فهمى.

أسس الأول دفاعة على محاولة اثبات أن البرنس سيف الدين معتوه، على اعتبار أن المادة ٦٣ من قانون العقوبات تعفى المعاتيه من الجزاء.

وبعد تعريفات مختلفة للعته، طبية وقانونية، وتطبيقها على المتهم وجدها موافقة فهو " يخاف كل إنسان بدليل أنه خاف من مربيه أن يقتله، وأنه لا يأتمن أحدا كما شهد بذلك عمه فى قضية الحجر، وأنه مصاب بداء العظمة كما شهد بذلك شهود، وأنه مصاب بالصرع كما شهد حمدى بك طبيبه وهو صغير، وأنه مدمن على الخمر وهو أحد علامات الداء وأن تركيبه وسيره يدلان على اختباله" !

الركيزة التى أقام عليها " حضرة المحامى البارع مرقص أفندى فهمى" دفاعه هى إثبات " عدم وجود سبق الإصرار عند البرنس قبل الشروع فى جريمته" وأن القتل لم يخطر له إلا عندما " لمح البرنس فؤاد فى شرفة النادى" وأنه لم يكن ينوى إلا على التخويف أو الجرح.

ولم ينس المحاميان الكبيران التذكير بأن المتهم إبن البرنس إبراهيم "حفيد محمد على الكبير الذى شهد عشرين موقعة وأنقذ مصر وأحياها بالعدالة والعمران" !

وقد جاءت مهمة رئيس النيابة هينة بعد أن ساق أحداث الواقعة ونفى من

خلالها العته، كما أكد على سبق الاصرار والترصد مما بينته تصرفات سيف الدين بك مع خطيبته وتاجر السلاح، وهو ما أخذت به المحكمة فى حكمها الذى أصدرته يوم ٢٩ يونية عام ١٨٩٨.

ففى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم فتحت جلسة الجنايات فى محكمة مصر الإبتدائية برئاسة أحمد فتحى زغلول بك وعضوية كل من المستر التن وفؤاد بك جريس وأعلن افتتاح الجلسة "وكان الحضور مصغين كأن على رؤوسهم الطير لا يبدى أحد منهم حراكا" . وفى هذا الجو تلا فتحى بك الحكم إلى آخره.

أوردت المحكمة الحيثيات " فأثبتت العمد فى الجناية وسبق الاصرار وأثبتت أن ما عزاه المحامون إلى المتهم ليس بالجنون ولا العته، فلا نص عليه فى القانون وأن المقصود إنما كان القتل لا التخويف ولا الجرح، وأن المتهم غير مضطرب بل قوى العقل بدليل أقواله فى التحقيق وأفعاله قبل الجناية وأنه حسن التدبير لشؤونه الذاتية .. لهذه الأسباب حكمت المحكمة على المتهم بالسجن سبع سنين وتأدية الحق المدنى وتأدية المصاريف" !

لم تنته القضية عند ذلك، فقد استأنف المتهم الحكم أمام "محكمة النقض والإبرام" ، وبعد مدافعات ومرافعات صدر الحكم الثانى فى ١٤ ديسمبر من نفس السنة وقد قضى هذه المرة بتخفيض الحكم من سبع إلى خمس سنوات مع الحجر على المتهم فى جميع تصرفاته.

فى عام ١٩٠٠ رفع البرنس عريضة استرحام للخديو فأمر بفحص حالة السجين وقرر مدير مستشفى الأمرَاض العقلية أنه مصاب فى قواه العقلية ونصح بعلاجه فى أحد مستشفيات انجلترا، وتم التنفيذ حيث بقى سيف الدين فى المصح الانجليزى لنحو ثلاثين عاما، ولنقرأ الموضوع من أوله!

١٨

حريق في سرايا أفندينا!

استخدام المفرقعات لمواجهة النيران

الاهالي يكتتبون لشراء مضخات الاطفاء في بلادهم



مطافىء الحريق الأهلية ١٨٩٣

حريق فى سراى افنديناا

صباح يوم ٢٣ يوليو عام ١٨٩١ طير مكاتب الأهرام فى القاهرة خبرا طويلا الى مركز الصحيفة بالإسكندرية عن الحريق الذى شب فجر نفس اليوم فى سراى عابدين العامرة .. سراى أفندينا الذى كان يقضى وقتئذ ، هو والأسرة الكريمة ، الصيف فى الإسكندرية ، كشأنه كل عام

لم يكن هذا الحريق مجرد حادثة عادية ، ففضلا عن أهمية السراى كالمقر الرسمى لخديو مصر ، فأنها قد فتحت ملف إطفاء الحرائق وكانت وراء الإنتقال من عصر الإعتماد على السقايين والجهود الفردية فى مواجهة النيران ، إلى وجود مؤسسى للقائمين على عملية إطفاء الحرائق، مما كان بمثابة نقلة أخرى نحو الأخذ بالحداثة التى تعددت أسبابها فى أواخر القرن الماضى .

وطالما شغل "حريق سراى أفندينا" الصفحة الأولى فى هذا الملف فلا بأس من أن نبدأ بمتابعتها ، فيما جاء فى عدد الأهرام الصادر فى اليوم التالى .. ٢٤ يوليو عام ١٨٩١..

النار شبت "مبتدئة من غرفة فى الجهة الشرقية مجاورة لأحد مطابخ

الدائرة الخاصة، فأخطرت بذلك خدمة الدائرة والمعية فبادروا لإطفائها، إلا أنه قد اشتد لهيبها فأخطرت المحافظة وأرسلت الطلمبات وبذل جهد العناية فى اخماد النار قبل امتدادها وفى أقل من ساعة أخمد لهيبها فى الجهة التى بدأت فيها ".

تأهب الرجال القائمون فى الموقع لمغادرته بعد أن تصوروا أنهم قد نجحوا فى مهمتهم ، إلا أنه بعد هنيهة "ظهر لهيب النار فى غرفة أخرى متصلة اليها من الغرفة الأولى فأصابت أنابيب الغاز فاشتد سعيرها وامتد لسانها وتعذر اطفاؤها "، وأدرك الجميع آنئذ أن المسألة أكبر كثيرا من قدرة هؤلاء الرجال .. رجال السراى أو المحافظة ، وكان لابد أن تتدخل أطراف أخرى، ونعود مرة ثانية لرواية المكاتب الإهرامى ..

"تقاطر الى السراى ضباط العساكر الإنكليزية والمصرية مع مئات من عساكر القوتين وخيل الحمل وعربات المياه وعربات الرش والطلمبات والفعلة" وإذا كانت ثمة ملاحظة على هؤلاء فهى أنهم لم يشكلوا قوة إطفاء محترفة، مما يتأكد من الصورة القلمية التى قدمها المكاتب لعملية الإطفاء، وكانت تتسم بقدر من الطرافة رغم مأسوية الحدث ..

قال : "جاء رجال الحكومة بين نظار ووكلاء نظارات ورؤساء مصالح وبشوات حتى من رجال الحكومة المتقاعدين وجعلوا يقاومون قوة النار بقوة وغيرة لا مزيد عليها حتى رأينا أصحاب السعادة عبد الرحمن باشا رشدى ناظر المالية وزكى باشا ناظر الأشغال وفخرى باشا ناظر الحقانية ويوسف باشا شهدى ناظر الحربية وتكران باشا ناظر الخارجية وأحمد باشا شكرى وكيل الداخلية وكتشنر باشا ورجال المعية والخاصة، جميعا يشتغلون كما تشتغل الفعلة تقريبا ويدخلون الغرف المجاورة للمحلات المحترقة ويحثون العساكر على العمل والإقدام ويراقبون كل عمل من الأعمال "، ومع هزلية

الصورة فقد كانت طبيعية ، فالحريق يلتهم سراى افندينا !

ومع انتشار النيران اجتمع الضباط الإنكليز والمصريون لوضع خطة لإنقاذ ما يمكن انقاذه، واتفق أولا على إخراج المنقولات ، فقد "اشتد الخوف والأسف على ما فى السراى من الأمتعة الفاخرة والمفروشات الثمينة والثريات والمقاعد والأسرة، فصدر الأمر بنقلها الى فسحة السراى الخارجية فنقل منها شئ على أيدى العساكر فتكسر بعضها وتعطل بعضها ورمى بأشياء كثيرة من النوافذ فتحطمت "!

فى تلك الأثناء كانت النيران تتغذى بمزيد من البنايات حتى أتت "على جميع ما فى الجبهة الشرقية الى قرب باب المعية من الجهة الأمامية، والى قرب سراى الحريم من الجهة الخلفية" فاتفق المجتمعون على الخطوة الثانية، وكانت باستخدام الديناميت !

فقد قامت القوات بتفجير غرفتين كبيرتين ومكاتب الموظفين "للفصل بين المحلات المشتعلة وأول غرف المعية فانحصرت النار فى الجهة الشرقية وحدها وصوبت عليها أفواه الطلمبات الكثيرة العدد من كل صوب وسلمت الجهات البحرية بتمامها وهى عبارة عن ثلثى السراى "وأنهت الأهرام هذا الوصف التفصيلى بالتضرع الى الله أن يعوض على الحكومة الخديوية أضعاف أضعاف هذه الخسارة والحمد لله فى كل حال "، بيد أن الرواية لم تنته مع هذا الدعاء ، بل بدأت ..

بدأت بردود الفعل السريعة تجاه المشاركين فى عملية إنقاذ القصر ، الخديو وجه شكره الى "قائد جيش الاحتلال على ما بذله من الهمة فى إطفاء الحريق" .

شكر آخر ناله ناظر الدائرة الخاصة الخديوية ، شوقى باشا" على ما قد

بذله من الهمة والعناية فى إطفاء الحريق " ، غير أن الشكر هذه المرة جاء من "جمعية النجاة الخيرية العليا " بمدينة نيس بفرنسا ، فقد قرر مجلس إدارة الجمعية اختيار الرجل رئيسا فخريا " وإهداءه نيشان شيفالييه سوفور من الصنف الأول وتدوين ذلك فى المجلد الذهبى الذى تدون فيه أعمال الجمعية".

فى ذات الوقت بعث الخديو بإبنه ، عباس باشا ، لتفقد السراى ، وقد تبين حجم التدمير الذى أصابها، وأنه من الصعب الإقامة فيها قبل إتمام إصلاحها، الأمر الذى سوف يستغرق ما لا يقل عن اربعة شهور ، وكان تقديرا متفائلاً ، فيما كشفت عنه الاهرام فى خبر فى عددها الصادر يوم ٣١ أغسطس .. جاء فيه :

" أن العمل فى قصر عابدين جار بكل همة.. والمأمول ان يكون السلاملك الخديوى الخاص تاما فى اول اسبوع من شهر نوفمبر، اما الجانب الخاص بالحريم فلا يتم إلا فى الشهر الأول من العام القابل وحينئذ تشرفه صاحبة السمو والعصمة الحرم المصون" ، وتضيف الأهرام فى خبر آخر فى نفس العدد بأن من جملة الإصلاحات التى ستدخل على القصر بعد ترميمه " أن ينار كله بالنور الكهربائى ولا يخفى ما فى ذلك من منع الخطر وبهجة المنظر"!

بيد أن أطراف ما كشفت عنه ردود الفعل المبكرة أن السراى كان مؤمنا عليها لدى إحدى شركات التأمين الأجنبية .. الخبر نشرته الأهرام وجاء فيه "سيتم العمل فى ترميم قصر عابدين فى اوائل شهر اكتوبر القادم حيث يكون معدا لنزول جناب الخديوى المعظم، والشائع ان القصر مضمون بقيمة ٣٠٠ ألف جنيه عند شركة التأمين الإنكليزية المسماة بالسفنكس ".

وأهمية هذا الخبر انه ينم عن أن فكرة التأمين كانت قد عرفتها مصر منذ

ذلك الوقت المبكر ، وكان من الطبيعى أن تبدأ لدى من يتوافر لديهم الوعى بها .. الطبقات العليا من المصريين ، على رأسهم موظفى المعية السنية، فضلا عن الأوربيين ، وكان هؤلاء وراء الإبقاء على فتح ملف الإطفاء ، وعلى الا يكون حريق سراى أفندينا مجرد حادثة وتعدى !

* * *

أول ما يلفت النظر فى الملف بضعة أوراق قديمة ..

ورقة أولى تشير الى الأسباب القديمة للحرائق المصرية .. حرائق الزراعات المتعمدة ، والحرائق التى تسببها بعض العادات الموروثة ، خاصة ما اتصل منها باحتفاظ الريفيين بالحطب فوق سقوف بيوتهم ، هذا فضلا عن حرائق المناسبات ، وكانت خسائرها عظيمة .

يقدم مراسل الأهرام فى دمنهور فى ١٨ يونية عام ١٨٩٥ قصة الإحراق المتعمد لمزروعات عبد الله باشا عزت الإرناؤوطى بناحية التوفيقية، فقد اتلف محصول ١٠٠ فدان من القمح ودمر مساكن العزبة وذهبت بحياة إمراة بخسائر بلغ قدرها ألفى جنيه ، وبحث العمدة عن الفاعلين فعرف أنهم "أربعة اشخاص من عملة العزبة فضبطهم واستنطقهم فاعترفوا بجنايتهم فكتب المحضر اللازم وحضر حضرة المأمور وساق المذنبين الى المديرية فنلتمس من رجال الحكومة تشديد العقاب" !

حرائق الحطب كانت الأكثر انتشارا ، حريق فى ميت غمر فى مايو ١٨٩٤ "تداركه رجال البوليس فاقتصر على التهام غرفتين، وفى اليوم التالى حصل مثله فى منزل آخر "، فى ابريل عام ١٨٩٥ كان الخطب اكبر فى قلوصنا ، فقد إستمر الحريق ست ساعات "ودمر نحو ٢٠ منزلا واحترقت ست نساء وشيخ طوافة البلدة، وأن الأخير مات بسبب شهامته عندما حاول إنقاذ إمرأة

وهو يلقى بالأحطاب من على الأسطح فاختل توازنه وسقط فى النار "! وأخبار أخرى كثيرة .

دعا ذلك الأهرام الى المطالبة بالتشدد فى منع هذه العادة واستلفات "انظار ولاة الشأن الى إصدار اوامر مشددة بمنع وضع الأحطاب والأبواص على السطوح ومعاقبة كل من يخالف ذلك " ، وهو ما استجاب اليه هؤلاء.

ففى ٢١ أغسطس عام ١٨٩٥ أصدرت نظارة الداخلية جملة قرارات بمنع الأهالى فى مديريات الجيزة والغربية والمنوفية وقنا من "وضع الأحطاب وما ماثلها من المواد القابلة للإلتهاب على سطوح المنازل دفعا للحرائق "، ويبدو أن القرار طال بقية المديريات مما يكشف عنه خبر فى الأهرام بحضور أحد محضرى محكمة ايتاى البارود الى بلدة المعيصرة "وسلم أهاليها اعلانات وأنذرهم بالمجيئ لحضور جلسة ٢٨ أكتوبر ١٨٩٥ لسماع الحكم عليهم بسبب المخالفة التى ارتكبوها بوضع الأحطاب على سطوح منازلهم " !

الورقة الثالثة عن حرائق المناسبات ، وعلى وجه التحديد تلك التى تشتعل فى الموالد ، مما كانت تأتى الأهرام بأخباره بين الحين والآخر ..

أشهر موالد مصر .. مولد السيد البدوى فى طنطا تروى الصحيفة خبر أحد حرائقه فتقول : "شبت النار شبوبا هائلا فى الساعة الواحدة بعد ظهر امس فى وكالة العطارة بجوار مقام السيد الأحمدى .. قدرت قيمة البضائع التى التهمتها النيران بنحو خمسة آلاف جنيه فنسأل لأصحابها العوض.. وبلغنا أن أصحاب هذه الحوانيت يكثرون من خزن صناديق الغاز والمواد الملتهبة ويعرضونها فى أماكن معرضة لوقوع النار فيها " .

الى جانب مكاتب طنطا، يبعث مكاتب اسيوط بأخبار عن الحريق الذى شب فى "قهوة بمولد سيد جلال السيوطى المعقود فيها منذ ايام فأصابت ناره

أربعة اشخاص توفى اثنان والآخران فى المستشفى وحالتهما ذات خطر".

السطور الجديدة فى تلك الأوراق القديمة تذكر أنه الى جانب الطرق التقليدية فى إطفاء الحرائق ، الإعتماد على السقايين والدلاء وجهود الأنفار فى موقع الحريق، فقد عرفت تلك السنوات مشاركة السلطات الحكومية مع الأهالى لمواجهة النيران المشتعلة ، وهى مشاركة بدأت محدودة، وكانت محل ملاحظات عديدة من الأهرام .

أخبار عديدة تشير الى التوسع فى هذه المشاركة ..

خبر من بنى سويف عن الحريق الذى شب فى "ونا القس فأسرع حضرة وكيل المديرية مصحوبا بالمضخة وبأنفار المطافئ والسقايين ليلا فى قطار البضاعة وبعد عناء شديد أمكن إخمادها بعد أن حرقت ٢٠ منزلا و ٦٠ جرنا عوض الله على المنكوبين " !

من شبين الكوم جاء الخبر بالنيران التى شبت فى البندر "فخف حضرة حكمدار المديرية وملاحظ البوليس ورجال المطافئ مع مضختين وكثيرين من السقايين وبذلوا الهمة فى حصر النار وإخمادها فى فترة قصيرة " .

من كمشيش فى المنوفية اشتعلت النيران فيما يزيد عن ٣٠٠ منزل بما فيها "سراى حضرة السيد بك الفقى وقد أرسلت التلغرافات الى جهات الاختصاص فحضر حضرة رجال بوليس المنوفية والغربية وطبيب مع ثلاث مضخات وعدد من السقايين وبهمتهم وبمساعدة حضرات عمد البلاد المجاورة أطفئت النيران، أما الذين ماتوا بهذا الحريق فستة عشر شخصا والباقون لا يزالون مجهولين وأما الخسائر فتقدر بعشرين ألف جنيه " .

إلا أن هذه المشاركة الحكومية تعرضت فى كثير من الأوقات لملاحظات

من جانب الصحيفة وصلت الى حد الانتقادات الحادة ..

من هذه الملاحظات حرص الكاتب الذى شهد حريق ميت غمر على أن يذكر الحكومة بأن "البندر لا توجد فيه مضخة لأن الموجودة فيه لا تأتى بفائدة إذ ترش فى الساعة الواحدة عشرين مترا، فضلا عن أنها لا تصعد الماء لعلو أربعة امتار" . منها أيضا ما جاء فى شكوى أهل منوف من "عدم وجود المطافئ بالمرة فى البندر أو وجود مطفأة قديمة ، وإذا كانت جديدة فهى لا تكفى لبلدة كبيرة " .

وبينما كانت الحرائق تشتعل على هذا النحو فى المديريات فقد كان لها فى العواصم ، القاهرة والإسكندرية ، وضع آخر ، خاصة بعد حريق عابدين الشهير..

* * *

فى القاهرة والإسكندرية شبت انواع جديدة من الحرائق نتجت من جراء التغييرات الاقتصادية التى شهدتها ، كان اهمها ما تسبب عن الدور الذى بدأت تقوم به فى تصدير القطن وانتشار المخابز والمكابس فى أرجائها ، مما أكدته أخبار عديدة للأهرام منها هذان الخبران المتتاليان المنشوران فى ديسمبر عام ١٨٩٦.

الأول ، "شبت النار فى شونة المستر كارفر فى ميناء البصل فأطفئت بعد أن أحرقت بالتين من القطن " ، والثانى ،" حدث صباح اليوم حريق فى مينا البصل فى شون الخواجات لجار وجوهر وكان فيها ٢٤٠ بالة قطن فاحترق منها ١٥٠ بالة تساوى ٨٠٠ جنيه".

الى جانب اختلاف الاسباب، فالملاحظ أنه بينما بقيت عملية الإطفاء فى

المديريات تختلط فيها دواعى القديم بأسباب الحديث فإنه فى القاهرة والاسكندرية كان التحديث يسير بخطى سريعة .

منذ وقت مبكر وفى أعقاب حريق عابدين "عينت الحكومة بعض رجال المطافئ على مطفئتين فى أطراف المنشية يأتونها فى مساء كل يوم مستعدين للسير على مداركة الحرائق حال شبوبها" .

فى نفس عام حريق عابدين ، ١٨٩١ ، تقدم " الخوجا موكلير الشهير بتصميم جديد لطلمبة اخترعها لإطفاء النار"، وتشكلت لجنة برئاسة حكمدار الاسكندرية ، المستر هارفى ، لفحصها فى أحد اسطبلات قشلاق البوليس؛ وبعد التجربة استحسنت اللجنة هذه الآلة لسهولة استخدامها "!

وتشير اخبار الأهرام الى أن المسئولين ما فتئوا يجرون التجارب على الآلات الجديدة ، خاصة فى المناطق المعرضة للحرائق ، فمن خبر نشرته الصحيفة فى عددها الصادر يوم ٢٤ سبتمبر عام ١٨٩٦ أن حكمدار بوليس الثغر "ذهب الى مخازن الدخان الجديدة فى الجمرك فحضر تجربة المضخة الخاصة المقامة هناك لإطفاء الحريق حال شبوبه وقد نجحت التجربة نجاحا تاما"!

ويبدو أن تلك الجهود قد أتت ثمارها فيما تؤكده مواجهة الحريق الكبير الذى شب فى الساعة السابعة من صباح يوم ١٨ فبراير عام ١٨٩٨ فى "شونة الخواجا كارفر الملاصقة لشادر الخشب خاصة الخواجا جوانى ستاتى فى مينا البصل ".

فبعد أن اندلعت ألسنة النيران " أسرع رجال المطافئ بمضخاتهم يتقدمهم حضرة النشيط عزتلو هارنكتون بك حكمدار بوليس الثغر والمستر لين وكيل المطافئ وشرعوا يجاهدون فى إطفائها ولكنها لم تكن تزيد إلا قوة واشتدادا

بالرغم من اجتماع ١١ مضخة بخارية عليها، أحاطت بالشونة من كل جانب وكانت اثنتان منها على وجه الماء فى البحر وخشى ان يصل سعيرها الى شونة شركة المكابس والمستودعات، الفاصلة بينها وبين شونة كارفر شارع عرضه ٣ أمتار فقط، وشادر الخواجا ستاتى الملاصق للشونة المحترقة، فأمر حضرة الحكمدار حينئذ رجاله بحصر النار مخافة امتدادها الى الأماكن المجاورة لها فصوبت خراطيم المضخات الى شونة شركة المكابس وشادر الخواجا ستاتى وأعملت سائر المضخات فى إطفاء الحريق" .

ويقدم هذا الحريق الأخير نموذجا لأسباب التحديث التى عرفها عقد التسعينات .. المضخات البخارية بديلا عن السقايين ثم بديلا عن المضخات اليدوية ، مضخات متعددة ، إدارة خاصة للمطافئ كان وكيلها حاضرا، تكنيك جديد فى الإطفاء يقوم على غمر المناطق المهددة بالمياه فى ذات وقت مواجهة النيران المشتعلة .

وبينما كانت المدن الكبرى، خاصة الاسكندرية حيث يتعاظم عدد الأجانب، تشهد تلك التطورات فى مجال الإطفاء ، فقد كانت هناك حركة دائبة لمنع الحرائق والاستعداد لها ثم أخيرا التخفيف من ويلاتها ..

منع الحرائق بدا فى مجموعة من القرارات ، كان منها "منع وضع المواد السريعة الإلتهاب فى المخازن أو الأماكن الواقعة بين المساكن خوفا من أضرارها عند حدوث حرائق "، وكان منها "العمل على إبعاد مخازن الغاز القائمة فى الشوارع الرئيسية "لما ينجم عنها من أضرار الحريق فيما بعث به مكاتب الأهرام فى فاقوس .

الإستعداد للحرائق تكشف عنه تقارير فرق المطافئ فى العاصمتين، منها ما جاء فى تقرير فرقة مطافئ الاسكندرية عن عام ١٨٩٨ بأنها قد أنشأت

عام ١٨٩٨ " عشر حنفيات لإطفاء الحريق واشترت طلمبتين جديدتين إحداهما صغيرة والثانية كبيرة ".

أما التخفيف من الويلات فقد بدا فى جانبين أولهما ، الأخذ بفكرة التأمين ، وثانيهما ، انتشار الإكتتابات أو إقامة الحفلات وتخصيص دخلها لإغاثة المذكورين .

فضلا عما سبقت الإشارة اليه فى مستهل هذه الحلقة من التأمين على سراى عابدين ، فإنه فى مناسبات أخرى متعددة أشارت الأهرام الى أن بعضا ممن أصابت النيران ممتلكاتهم كانوا قد أمنوها ، وكانوا من الأجانب فى الغالب .. مخازن الخواجات لجار وجوهر كان مؤمنا عليها لدى شركة تأمين انجليزية ، حريق الاسكندرية الكبير فى مخازن الخواجات كارفر وستاتى والذى بلغ عدد بالات القطن التى احترقت فيه ١٥ ألف بالة "كلها مؤمن عليها من الحريق وتقدر خسائرها بنحو ٢٠٠ الف جنيه " .

إغاثة المنكوبين كانت تتم باكتتابات الأهالى خاصة وأن الحكومة كانت تكتفى بتوزيع الخبز الجاف (البقسماط) ، وكان هؤلاء يتطوعون لذلك فى العادة لمواجهة الحرائق الكبرى .. ففى مايو عام ١٨٩٥ شب حريق هائل فى سنورس راح ضحيته ٦٨ منزلا و١٢ حانوتا "فحركت الغيرة بعض ذوى السخاء وفى مقدمتهم حضرة الوجية فانوس افندى حنا فجمعوا نقودا وغلالا ووزعوها على أولئك المنكوبين ".

فى الشهر التالى ، ولإغاثة ضحايا حريق بورسعيد ذهبت فرقة اسكندر افندى فرح المسرحية الى المدينة حيث مثلت "الرواية التى خصص دخلها للمنكوبين بحريق حى العرب فضاق مرسح السيرك بالحضور"، مما شكل الورقة الأخيرة من هذا الملف المكتظ .. ملف الحرائق والمطافئ !

١٩

وزارة

الـ٧٢

ساعة!



● مراسل التايمز :

- قصر الخديوى اصبح مقـــرا للدسائس !
- الاهرام يخوض معركة تغيير الـــوزارة فى صف عبـــاس

وزارة الـ ٧٢ ساعة !

كما عرف التاريخ المصرى وزارات طويلة العمر ووزارات قصيرة العمر عرف أيضا وزارات "مقصوفة العمر"!

أشهر وزارات النوع الأخير كانت وزارة نجيب الهلالى الثانية التى لم تعش أكثر من ٤٨ ساعة وانقصف عمرها بسبب ثورة ٢٣ يوليو ، وقصتها شائعة ، أما الوزارة التى لم تحظ بنفس القدر من الشهرة ، فقد كانت تلك التى ألفها حسين فخرى باشا فى ١٥ يناير عام ١٨٩٣ واضطرت للإستعفاء بعد ثلاثة أيام بالضبط .

وقصة الوزارة الفخرية فيما سجلته الكتابات العلمية تبدو بسيطة وقصيرة .. الخديوى الشاب عباس الثانى كان قد مضى على اعتلائه للعرش نحو عام أحرز خلاله مجموعة من النجاحات بدا معها وكأنه الصورة الايجابية التى كان قد قدم ابوه جانبها السلبى خاصة فيما يتصل بالعلاقة مع سلطات الاحتلال.

أغرى ذلك عباسا على أن يقدم على خطوة طالما تاق اليها .. التخلص من وزارة مصطفى فهمى التى كانت قد تشكلت فى مايو عام ١٨٩١ أى قبل وفاة توفيق بثمانية شهور والتى وصفها المعتمد البريطانى فى العاصمة

المصرية بأنها "أداة طيعة فى أيدى الممثل البريطانى فى القاهرة" . وتبع ذلك بأن كلف حسين فخرى باشا بتأليف الوزارة رقم ١٤ فى التاريخ الوزارى المصرى ، وقامت الدنيا ولم تقعد !

اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى العاصمة المصرية قدم إنذارا للخديوى الشاب، وصدرت الأوامر لأسطول المتوسط أن يتحرك الى الشواطئ المصرية ولم يكن أمام عباس سوى الاذعان فأوعز لفخرى بالاستعفاء وتم تجاوز الازمة وإن كانت قد تركت شرخا عميقا فى العلاقات بين قصر عابدين وقصر الدوبارة حيث يقيم ممثل الاحتلال ، وبدأ منذئذ فى تاريخ تلك الحقبة ما سمى "بعصر الشقاق" بين القصرين .

وتنتهى عند ذلك القصة كما روتها كتب التاريخ ، بيد أن قراءة الأهرام تقدم رؤية أخرى يتضح معها ان الصحيفة نفسها لم تكن بعيدة عن الأزمة بل كانت أحد صناعه ، الأمر الذى يستحق المتابعة .

* * *

القصة كانت قد بدأت ، فيما سجلته الأهرام ، برسالة كان قد بعث بها مراسل التايمز فى القاهرة ، والمعروف بعلاقته الوطيدة باللورد كرومر ، نشرتها الصحيفة الانجليزية فى ٢٨ نوفمبر عام ١٨٩٢ ، وقد جاء فيها بالحرف الواحد " ان قصر الجناب الخديوى قد أصبح مقر الدسائس وأن سموه غير محبوب من الشعب "!

فهمت دوائر قصر عابدين من رسالة مكاتب التايمز أن اللورد المقيم فى جاردن سيتى قد قرر إعلان الحرب على الخديوى ، ولم يكن عباس يتهيب خوضها ، واختار الميدان ، وكان منصب رئيس النظار ، وقد عاونته الظروف على هذا الاختيار .

فقبل أقل من شهر كان "عطوفتلو مصطفى باشا فهمى" قد أصيب بالتهاب رئوى حاد بدا معه وكأنه فى طريقه للآخرة ، الأمر الذى اعتقده كرومر أيضا ، ولكن الخديوى لم ينتظر ، فأرسل مبعوثا الى رئيس النظار المريض يطلب منه الاستعفاء ، وجاءت اجابته على غير المتوقع .. قال "الأوفق لسموه أن يستشير اللورد كرومر قبل أن يقرر أمرا نهائيا" ، وتيقن عباس أن المعركة ليست مع رئيس النظار المحتضر. ولكن مع اللورد.

تؤكد قراءة الأهرام خلال الايام الاولى من شهر يناير عام ١٨٩٣ أن سيد عابدين قرر أن يخوض المعركة ، وانه قد أعد كل اسلحته من أجل ذلك ، وكانت الأهرام واحدا من تلك الأسلحة .

أول ما نظن أن قارئ الاهرام فى تلك الأيام قد لاحظه أن بشارة تقلا قد ترك الاسكندرية التى كان قد استقر فيها ، مديرا وصاحبا للجريدة بعد وفاة أخيه ، وجاء الى القاهرة وأخذ يحرر باب العاصمة ، مما كان يفعله إبان حياة سليم ، وبدا مع ذلك انه قد كلف بمهمة محددة فى المحروسة .

ولم يكن هذا القارئ فى حاجة الى ذكاء كبير ليعرف طبيعة تلك المهمة من مجموعة المقالات التى كتبها المسئول الأول فى الأهرام ، والتى شكلت حملة بدت أنها تمهد لعمل كبير ينوى عباس الاقدام عليه ..

المقال الأول نشر بتاريخ ٩ يناير ، وقد اقتنص بشارة فيه واقعة كثيرا ما كان يجرى مثلها وصنع منها قضية كبرى .

الواقعة أن كولس باشا Coles رئيس البوليس كان قد أرسل منشورا الى مديرى المديريات ممهورا بتوقيع ناظر الداخلية ، الذى كان هو نفسه رئيس النظار المريض ، ورأت دوائر القصر أنها قد أمسكت بموظف بريطانى كبير وهو فى حالة تلبس ، فيما عبرت عنه الأهرام بقولها :

"اغتنم الانكليز مرض عطوفتلو مصطفى فهمى باشا وبعثوا بالمنشور المذكور الى جميع المديرين والمحافظين ووقع كولس باشا عليه بإسم الناظر المريض وهى قحة لم نعرفها فى غير تاريخ الانكليز الذين أمسوا أصحاب الأمر والنهى فى نظارة الداخلية وأصبح المديرون مضطرين الى مخابراتهم بجميع الأحوال من مسائل الخفراء والمشايخ والضبط والربط مما حصر سلطة ناظر الداخلية فى معاونيها وكتاب أقلامها، وأمسى حكم الداخلية حكم الأشغال والحربية والمالية وهذا ما حذرنا منه حكومة مصر واستلفتنا اليه ضعف هذا الناظر وغرور ذلك الوزير ولا حياة لمن تنادى " !

وخلص الأهرام من هذا المقال الطويل الى مناشدة سمو الأمير بالأمر "بإلغاء منشور كولس باشا ووضع حد لأمثاله بأن يعهد المناصب الى رجال مصريين اشربوا الوطنية فى شرايينهم فلا يخضعون صاغرين للدخيل كما هى الأحوال اليوم " !

ونتصور أن هذه المناشدة كان متفقا عليها مع عباس أو أحد رجاله، ثم أن التلميح عن "الرجال الصاغرين" انتهى فى المقال الثانى للحملة، الذى صدر فى اليوم التالى ، الى تصريح ..

استجابة الخديوى لمناشدة الأهرام جاءت فورية ، فقد "أبت وطنية سمو العباس وحزمه المصرى التصديق على أمثال هذه الامور فأصدر أمره الشريف بإلغاء المنشور واحترام الخصائص المصرية لأبناء البلاد ايده الله فى جميع اجراءاته وأعماله " !

على الجانب الآخر انتقلت الأهرام الى التصريح فى هجوم شديد على عطوفتلو رئيس النظار ، وقد جاء فى تصاعد محسوب ..

عابت الجريدة أولا على ما فى "نفر من أبناء البلاد من المطامع النفسانية

والغايات الشخصية" وخلصت من ذلك الى القول أن ما يحدث من استبداد المحتلين أمر طبيعى " وإلا فلماذا يحضر المستشار المالى فى جميع جلسات مجلس النظار وخصائصه (اختصاصاته) لا تخول له حق الحضور إلا فى المسائل المالية فقط والحكومة من غير رأيه ولا يرخص لغيره بذلك الحضور بينما نرى السردار ووكيل الأشغال يحضران أيضا جلسات المجلس تسامحا من رجال مصر وتساهلا عده الدخلاء من المصريين ضعفا" !

وينتهى بشارة تقلا فى هذا المقال الى القول " أو لم يقصد الانكليز من منشور كولس باشا نفس الغاية بأنه إذا رجع مصطفى باشا لم يعارضهم عليه لانه يعرف خدمتهم له فى مرضه ".

ونعتقد أنها المرة الأولى فى تاريخ الأهرام التى تهاجم فيها "صاحب دولة " أو "صاحب عطوفة" على هذا النحو المباشر ، ونرى أن ذلك ما كان ليتم دون اتفاق مع "العباس" وتمهيدا لخطوة ينوى الخديوى القيام بها وهو ما حدث فعلا بعد ثلاثة ايام فحسب من نشر هذا التعليق الساخن .

ما جرى فى يوم الاحد ١٥ يناير عام ١٨٩٣ يستحق التوقف، ففى ذلك اليوم أطلق الخديوى الطلقة الاولى فى الحرب مع اللورد.

نبدأ برواية أحمد شفيق رجل القصر ، والذى سجل الحادثة فى مذكراته فقال إن الخديوى ارسل أحد رجاله وهو محمود شكرى باشا ، رئيس الديوان التركى ، الى مصطفى فهمى حاملا كتابا بإقالته ، وقد جاء فيه " أن جنابه يعطف على دولته وأنه مراعاة لحالته الصحية اقتضت إرادته السامية إراحته من أعباء النظارة مع الشكر على سابق خدماته ".

الرواية التى نشرتها الأهرام فى ١٧ يناير وإن اتفقت فى المضمون مع رواية رجل القصر إلا انها اختلفت فى الصياغة ، وكان للاختلاف مغزاه ،

قالت الأهرام ..

"أمر الجناب الخديوى محمود شكرى باشا أن يتوجه صباح الأحد الى مصطفى فهمى باشا ويسأله الاستقالة من منصبه بأمر الجناب الخديوى ، فأجاب مصطفى فهمي باشا بصريته (هل ذلك بالاتفاق مع كرومر) ثم استأنف حديثه بوطنيته وقال (إن لم يكن كذلك فأستشير أنا اللورد كرومر) فتركه شكرى باشا وعرض الكيفية على سمو العباس فأصدر أمره بعزل مصطفى باشا وتنصيب فخرى باشا".

ونلاحظ من خبر الأهرام أنه أولا جرد رئيس النظار من لقب التفخيم المعتاد .. صاحب الدولة أو صاحب العطوفة .، وأنه ثانيا سخر من الرجل سخرية شديدة ، فيقول مرة بمصريته ويقول مرة أخرى بوطنيته فى مواقع خلع فيها الرجل كل أردية المصرية والوطنية !

مع هذا الخبر الأهرامى الذى جاء فى باب "التلغرافات الخصوصية" كتب بشارة تقلا ، الذى لم يغادر القاهرة طوال أيام الأزمة فى باب العاصمة ، تعليقا طويلا ، ينم ما جاء فيه على أن الجريدة دخلت المعركة بكل ما تملك الى جانب قصر عابدين ..

فى جانب من التعليق نظر تقلا بك الى إقالة مصطفى فهمى على أنها "صدى للرأى العام المصرى ونحن نعلم جميعا أن الجناب الخديوى بما أتاه مباشرة من تلقاء نفسه لم يقصد إلا خدمة الأمة والبلاد كما تقتضيه وطنيته ويأمر به حزمه مما تهلل له كل المصريين ".

وفى الجانب الثانى طالب صاحب الأهرام "الوزارة الجديدة المشكلة برئاسة الفاضل فخرى باشا بأمرين : الأول الاخلاص المطلق للذات العباسية لاعتقاد المصريين أن حقوق الملة والبلاد مضمونة فى شخصه المحبوب ، وأما الثانى

فتكريس الأوقات فى درس المسائل وإذا وفوا هذين الأمرين حققوا امانى سموه المصرية وقابلهم العموم بالامتنان والشكر ".

وتصور الأهرام ، ونظن أنه كان بذلك معبرا عن المشاعر التى سادت فى القصر ، أن الأمر قد قضى ، وبينما كان بشارة يستعد للعودة الى الاسكندرية تطورت الأحداث على نحو غير متوقع مما كشفت عنه الجريدة فى الأيام التالية .

* * *

لدينا روايتان حول رد الفعل البريطانى للخطوة الخديوية بتغيير الوزارة ، الأولى رواية المعتمد البريطانى ، والثانية رواية الأهرام ..

● الرواية الأولى سجلها اللورد كرومر فى الكتاب الذى أصدره عام ١٩١٥ فى أعقاب خلع الخديوى تحت عنوان عباس الثانى ABBAS II ، وخصص فصله الأول لوزارة الـ ٧٢ ساعة .

قال المعتمد الشهير انه ما أن علم بخبر تأليف الوزارة الجديدة حتى طلب الالتقاء بالخديوى الذى قابله فى عصر نفس اليوم ١٥٠٠ يناير ١٨٩٣ ، وطلب منه إرجاء نشر المراسيم الخاصة بالوزارة فى الجريدة الرسمية حتى يصل رأى لندن فى المسألة ، وقبل عباس طلب اللورد .

وفى خلال الـ ٧٢ ساعة التالية جرت الاتصالات اللازمة والتى أسفرت عن اجتماع للوزارة البريطانية بكامل هيئتها يوم ١٦ يناير استتبعه إرسال برقية كانت أقرب الى الانذار .. جاء فيها :

"ترى حكومة جلالتها وجوب استشارتها فى الأمور الهامة مثل تغيير الوزراء ، وهى لا ترى أن ثمة ضرورة للتغيير الآن، ومن ثم فلا توافق على

التعيين المقترح لفخرى باشا" .

صباح يوم الثلاثاء ١٧ يناير توجه اللورد كرومر الى قصر عابدين حيث أبرز البرقية وأبلغ الخديوى أنه ينتظر الرد صباح اليوم التالى وإلا فعليه أن يتحمل نتائج التعقيدات الخطيرة التى يمكن أن تترتب على عدم الاستجابة.

فى تلك الأثناء لم يضيع كرومر وقتا، فقد أجرى الاتصالات اللازمة بالممثلين الأجانب فى العاصمة المصرية ، خاصة القنصل العام الفرنسى ، وتأكد أن أحدا منهم لن يقدم على تشجيع الخديوى الشاب على السير قدما فى موقفه .

مساء نفس اليوم ذهب الى قصر الدوبارة بعض رجال الخديوى لإجراء تسوية وتم بالفعل الاتفاق على ألا يستأنف مصطفى فهمى عمله الوزارى، فى نفس الوقت يقال حسين فخرى ، ويقوم رياض باشا بتأليف وزارة جديدة، غير أن الأهم من كل ذلك أن يقدم الخديوى بلاغ مكتوبا للمعتمد أملى هو نفسه صيغته ، وكانت كالتالى "أنه يرغب رغبة شديدة فى أن يوجه جل اهتمامه لايجاد أصدق العلاقات الودية مع انجلترا ، وأنه سوف يستجيب دوما فى المستقبل لنصائح حكومة جلالتها فى المسائل ذات الشأن" .

● الرواية الثانية هى رواية الأهرام ، والتى جاء الجانب الأكبر منها فى العدد الصادر فى نفس يوم تراجع الخديوى .. والذى روى ما حدث فى اليوم السابق.. يوم توجيه الانذار .. قالت الأهرام :

"أما اللورد كرومر فهاج وماج واضطرب ولكن ذلك لم يغير من حزم العباس فكتب وكيل انكلترا لوزارة لندن الكتابات المهولة بأن أعمال الخديو هذه تميت شوكة انكلترا وأن بنجاحها موت النفوذ الانكيزى فى مصر وما شابه ذلك من هذه الكتابات الموافقة لمشربه وسياسته ويقولون أن مكاتبى

جرائد لندن أمروا بتعضيد هذه السياسة الكروميرية ثم بتنا ننتظر جواب لندن حتى حضر وحمله اللورد الى الجناب الخديوى المحبوب فى صباح اليوم".

ويبدو أن بشارة تقلا الذى كتب هذه الأخبار ، وكان لازال فى القاهرة ، كان عليما بما يجرى داخل اروقة قصر عابدين ، لأنه فى نفس اليوم اذاع نص الانذار البريطانى ، وكانت صيغته التى نشرها أن" انكلترا لا تصدق على أمر تعمله مصر بدون موافقتها وترفض قبول عزل مصطفى باشا رجلها وترفض تعيين فخرى باشا" ويبدو أثر الصيغة الأهرامية فى نعت الجريدة لرئيس الوزراء المقال برجل انجلترا ، كما تبدو أيضا فيما زعمت أنه رد الخديوى على اللورد ، والذى لم يتطوع أى مصدر بإثباته سواها .

قالت الأهرام : "أما الجناب الخديوى فأجابه بأنه لا لزوم للانتظار بل أنا أجيبك من الآن - إنى عينت وزارتى بحقوقى الفرمانية وأرفض ما تطلبه كل الرفض" !

بعد هذه الاجابة التى تبرعت بها الجريدة على لسان الخديوى شنت حملة ذات اتجاهين : أولهما ضد مصطفى فهمى وثانيهما مع الخديوى .

بالنسبة لرئيس الوزراء المقال قال تقلا : " أن الجناب الخديوى المحبوب قطع بتغيير الوزارة السابقة لاعتقاده أنها لا تخدم مصر والمصريين ولنا بما أجابه مصطفى باشا لما سئل الاستقالة برهان على انكليزيته التى تغاير مبادئها لحقوق مصر السياسية والملية وكيف يمكن للخديوى أن يخدم بلاده ويقوم بواجبها ووزارته ليس فقط لا تعضده وتؤيد مشروعاته النافعة، بل تعارضه فى كل أمر تأباه وطنيته الصادقة وشرفه المصرى".

أما فيما يتصل بعباس فقد تساءلت الجريدة "كيف لا يكون المصريون

واحدا مع خديويهم ولم نستمع فى شرقنا بمثل حزمه ووطنيته ، أيلام الخديوى لأنه رفض أن يكون آلة لإنفاذ أغراض الدخلاء ، أيلام لأنه يحب بلاده . أيلام لأنه مصرى . أيلام لأنه وطنى " !!

فى اليوم التالى كانت قد بدت قسمات التسوية والتى عدتها الأهرام نصرا عظيما لمصر ، ولسيد قصر عابدين طبعا !

النصر العظيم لمصر بدا ، فيما ارتأته الجريدة، أن " انكلترا بعد أن أرادت الانفراد بمصر داخليا وخارجيا اضطرت لمخابرة سفراء فرنسا وروسيا وألمانيا بلوندرة (لندن) واعترفت بهذه المخابرات أن المسألة أوربية غير انكليزية وهو شأن من أهم الشؤون فى حوادث مصر الداخلية لم نره من سبع سنوات".

ولقد كانت الأهرام تعبر فى ذلك عن اتجاه استمر سائدا فى الحركة الوطنية المصرية حتى عام ١٩٠٤ ، وهو الاتجاه الذى كان يرى أن السبيل لإحراج الوجود البريطانى وإجباره على الجلاء عن البلاد يتم بتدويل القضية المصرية .

اما النصر العظيم لسيد قصر عابدين فلم تمل الأهرام من تعداد جوانبه..

منها أن " الجناب العباسى حفظه الله أيد بإجراءاته الأخيرة الحازمة الوطنية أمرين رئيسيين الأول عزل رئيس النظار أو الناظر الذى لا يرضاه والثانى تعيين الوزير أو الرئيس الذى يريده وفى كلا الأمرين نظر سموه الى مصلحة الأمة والوطن لأنه إذا كانت الهيئة من غير رأيه فلا تخدم إلا الانكليز وإذا كان الوزير من غير مبادئ سموه كان خادم المراقبين الدخلاء وعليه فلم ينظر الجناب الخديوى عباس باشا المحبوب الى هذا أو ذلك بل نظر الى المبادئ والشعائر وهى خدمات وطنية جليلة قابلها المصريون بتكرار الدعوات الكريمة"!

ومنها أن "الجناب الخديوى كفر عن ضعف هذا وغرور ذلك وإهمال الثالث وأوجد لمصر عنصرا وطنيا جديدا يجب أن تفتخر به الأمة وأن يتخذه المصريون قاعدة لسياستهم ومثالا لإجراءاتهم "!

ويلاحظ فى كل ذلك أن الاهرام لم يأت بذكر من بعيد أو قريب للبلاغ الذى أجبر كرومر الخديوى على توجيهه إليه ، بل استمر على نفيه لحدوث هذه الواقعة من الأصل !

كتب فى ذلك المعنى بشارة تقلا بعد عودته للإسكندرية فنفى " ما نشره روتر وجرائد الاحتلال الانكليزى من الاكاذيب والاختلاقات بقولهم عن اعتذار سمو الخديوى عما أتاه وعن تعهداته لحضرة اللورد كرومر بأن لا يعزل وزارة بدون اتفاقه مع انكلترا وغير ذلك من الأضاليل "! فلم يكن الأهرام على استعداد لقبول فكرة أن افندينا يعتذر !

بيد أن هذا النفى لم يكن ليغير من استلام الخديوى للانذار البريطانى شيئاً، وهى الحقيقة التى ترتبت عليها مضاعفات عديدة ولدت فى أحضانها الحركة الوطنية الجديدة ، ولم تكن الأهرام بعيدة عن هذه الولادة ، فبعد أيام قليلة كانت تفسح صفحاتها لكتابات شاب صغير أصبح فيما بعد أهم زعيم مصرى خلال تلك الحقبة ، ولم يكن سوى مصطفى كامل !

٢٠

توسيع خصائص الشورى



الخديوى توفيق



الخديوى عباس حلمى الثانى

الصراع بين الشورى والاحتلال ينتقل إلى الساحة الدولية







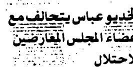
مصطفى كامل



بشارة تقلا



الخديو عباس يتحالف مع أعضاء المجلس المعارضين للاحتلال





توسيع خصائص الشورى

تاريخ البرلمان المصرى ، أعرق البرلمانات خارج أوربا الغربية، عرف خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر علامتين بارزتين ، الاولى عام الميلاد (١٨٦٦) التى صنعت العراقة، والثانية عام الانتقال من نظام المجلس الواحد الى نظام المجلسين بعد أقل من عشرين عاما (١٨٨٣) وهى العلامة التى نتوقف عندها.

نتوقف عندها لأنه منذئذ أصبح المجلسان القاعدة فى تاريخ هذا البرلمان وأصبح المجلس الواحد الاستثناء ، ونتوقف عندها لأن النظام الجديد نشأ انطلاقا من قناعة لسلطات الاحتلال أنه الوسيلة المثلى للهيمنة على المؤسسة النيابية، كما نجحت بوسائلها الأخرى من السيطرة على المؤسسة العسكرية، فضلا عن الخديو والوزارة .

وبينما بدت هذه السياسة وقد حققت أهدافها خلال العقد الأول من العهد الاحتلالى (١٨٨٢ - ١٨٩٢) ، فإنها شهدت تحديات واضحة خلال العقد التالى ، وهى تحديات بدت أظهر ما تكون من جانب سراى عابدين بعد رحيل الخديو توفيق وتولى الخديو الشاب عباس حلمى الثانى ، وهو أمر يعرفه الجميع ، وفى ظهور حركة وطنية جديدة تمثلت فى مجموعة الشباب الذين تحلقوا حول عباس وفى طليعتهم مصطفى كامل ، أو "المصرى

الصادق" كما كان يفضل أن يوقع على مقالاته ، وهو أمر أصبح يعلمه الكثيرون أيضا .

ما ليس معروفا ولا معلوما أن روح التحدى قد سرت فى المجلس الكبير فى البرلمان الذى تصور المحتلون أنهم قد صنعوه مستأنسا ، وهى قصة تستحق التسجيل خاصة وأن الأهرام قد تابعتها باهتمام بالغ وبتفاصيل دقيقة ومثيرة ، مما يشكل صفحة تكاد تكون مجهولة من تاريخ البرلمان المصرى.

* * *

البحث عن صيغة تناسب السياق العام للتاريخ المصرى وتلائم الوضع القانونى للاحتلال كان الشغل الشاغل لدوائر الخارجية البريطانية بعد أن وقعت الفاس فى الراس بدخول القوات الاحتلالية القاهرة، الأمر الذى دفع الانجليز فى اعقاب ذلك الى تشكيل لجنة برئاسة السفير البريطانى فى الاستانة اللورد دفرين ، أتت الى أرض الكنانة لتضع الخطوط العريضة لهذه الصيغة، وهى سياسة طالما لجأت اليها حكومة لندن فى تجاربها الاستعمارية السابقة، ولكن هذه المرة كان الوضع مختلفا .

فمصر لم تكن إحدى المستعمرات الافريقية ، كما انها لم تكن الهند، درة التاج البريطانى ، حيث تختلط الاعراق والثقافات وتتعدد الدويلات . مصر من أكثر شعوب العالم تجانسا ، فضلا عن الحكومة المركزية القديمة التى عادت للإنتعاش نتيجة للسياسات التى اتبعها محمد على وحفيده الخديو إسماعيل .

فى ظل هذه الدولة شهدت المحروسة تطورين كان على دفرين وزملائه أن يضعوهما فى حسبانهم .

التطور الاول تجسد فى المؤسسات التى كانت قد استقرت فى البلاد خلال الفترة السابقة من القرن .. حاكم فى سراى عابدين ، وزارة فى لاظوغلى ، مجلس نواب قرب ميدان الاسماعيلية ، وقد اكتسبت جميعها رسوخا كان من الصعب معها اقتلاعها من التربة المصرية ، إجتماعيا وسياسيا .

التطور الثانى تمثل فيما ترتب على الجهود المصرية الطويلة للخروج من العباءة العثمانية ، وهى جهود تراوحت بين رشاوى مالية كبيرة للباب العالى ، وحروب دامية أهمها حروب الشام خلال ثلاثينات القرن .. مما ترتب عليها من تحول السيادة الفعلية Sovereignty الى سيادة اسمية Suzerain-ty ، وهو تحول كفلته القوى الدولية الكبرى فى ذلك العصر ، وكان من بينها بريطانيا ، الأمر الذى لم تكن لتستطيع معه أن تغيره ، خاصة فى ضوء الظروف الدولية المعقدة التى تم فى ظلها الاحتلال والتى صنعت حالة من الترصد للأعمال الإحتلالية من جانب عدد من القوى الكبرى فى طليعتها فرنسا.

من ثم جاءت صعوبة مهمة دفرين ورجاله ، وطالما لم يكن فى مكنتهم تغيير الواقع ، فقد لجأوا الى إعادة صياغته ، وهو الأمر الذى انصرف الى المؤسسة النيابية كما انصرف الى غيرها .

إعادة الصياغة تبدت فيما عرف بالقانون الأساسى الصادر عام ١٨٨٣ والذى صنع ثلاثة مستويات من المجالس : المديريات بالانتخاب، شورى القوانين، ثلاثون عضوا .. ستة عشر بالانتخاب وأربعة عشر بالتعيين ، الجمعية العمومية .. إثنان وثمانون عضوا ، أعضاء مجلس الشورى فضلا عن الوزراء الستة مضافا اليهم ستة وأربعون عضوا منتخبا .

يعنينا من هذه المنظومة مجلس الشورى ، بحكم ما جرى فى رحبته من

معركة التسعينات ، وهى معركة دارت حول ما أسمته الأهرام "بتوسيع خصائص (اختصاصات) المجلس" ، الأمر الذى يدعو الى التعرف على تلك الخصائص فيما جاء فى قانون عام ١٨٨٣.

أهم وظائف هذا المجلس بدت فيما تقرر من الزام الحكومة على أن تعرض عليه أى "قانون أو أمر يشتمل على لائحة إدارية عمومية" لأخذ رأيه على "ألا يكون ملزما للحكومة بأية صورة" (!) ، الأهم من ذلك ان ترسل اليه "ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة العمومية لإبداء آراء الاعضاء ورغباتهم فى كل قسم من أقسامها"، وبعد تبليغها الى وزير المالية كان له ان يرفض منها ما شاء مع توضيح اسباب الرفض ليقفل باب المناقشة بعد ذلك.

وكان مفروضا أن هذه الصيغة تحقق الشكل النيابى دون الجوهر، أو تخلق ذلك النوع من رجال .. موافقون .. موافقون Yes men، وهو ما لم يستمر لوقت طويل ، وكان نظر الميزانية ميدان المعركة .

البوادر بدت فى ديسمبر عام ١٨٩١ حين ذكرت الأهرام أن ثمة قصورا يعتور أعمال المجلس "فالحكومة لم تحترم قوانين هذا المجلس وأعضاؤه تهاملوا وأهملوا فعمت المسئولية"، وساقت فى هذه المناسبة بندا من لائحة الشورى جاء فيه "ان على الحكومة ان ترفع لمجلس الشورى مشروع ميزانية الحكومة قبل اول ديسمبر وعلى الاعضاء ان يقدموا ملحوظاتهم وعلى ناظر المالية إذا رفضها ان يبرهن لهيئة المجلس على أسباب رفضه"، وتعلق بوصف هذه الاقوال بالصراحة التى "لا تقل صراحة عن خرق الحكومة لتلك القوانين ولا عن سكوت اعضاء الشورى عن هذه الحقوق المقدسة"، وفعلت هذه اللهجة التحريضية ، التى يبدو ان صحفا اخرى شاركت الأهرام فيها ، فعلها ، وبعد عام بالضبط !

يسجل عدد الأهرام الصادر فى ١٤ ديسمبر عام ١٨٩٢ أول علامات التمرد "من رجال شورانا" على وضع "موافقون موافقون" ، عندما رفض المجلس ان تكون مهمته مجرد التصديق على ميزانية "كتبها قلم أجنبى وأكثر أبواب ايراداتها ومصروفاتها من اكبر الضريبات على الفلاح المسكين، ففى عرف مَن من الاقتصاديين يمكن درس ميزانية مزعزعة الأبواب والفصول فى بضعة أيام " ، وكان المطلب بوضوح الانتقال من مرحلة التصديق الى مرحلة المناقشة !

عبر المجلس عن ذلك فى "إفادة" طويلة بعث بها لنظارة المالية جاء فيها أن الميزانية وردت للمجلس لإبداء رأيه ورغباته " وتلك الآراء والرغبات لا تكون فى أى موضوع كان إلا بعد العلم به، والعلم لا يوجد إلا بعد كمال الفحص، والفحص ما تم لأن الميزانية ما وردت لهذا المجلس إلا من أيام قليلة"، وجاءت تلك الإفادة لتخلق توجسا واضحا فى دوائر السلطات الإحتلالية .

جانب من هذا التوجس نشأ عن رغبة أعرب عنها بعض الأعضاء بأن ينال المجلس ما فاته من تشكيل لجنة من أعضائه "تدرس الميزانية درسا مدققا ليتمكنوا من إبداء ملاحظاتهم كما تقتضيه مصلحة الوطن "، وكان معنى ذلك سعى النواب الحثيث الى التحلل من القيود التى كبل بها المحتلون المجلس ليتحول من "شورى القوانين" الى "وضع القوانين" !

جانب آخر عبرت عنه الأهرام ، وقد اقترب بشكل مباشر من لحم الوجود الإحتلالى .. الحامية الإنجليزية ، فقد أبدت الصحيفة استهجانها من أن "يصدق أى وطنى على مخصصات جيش الإحتلال أو على تلك الرواتب الباهظة التى يتقاضاها الدخلاء الذين يسومون المصرى الخسف فى أثقال الضرائب والاستعباد فى أحط الوظائف وأقلها راتبا "ولم يخيب النواب ظن

الأهرام الذى جاء مطلبها متفقا مع رغبات الحركة الوطنية فرفضوا بالإجماع التصديق على مصاريف جيش الإحتلال، كما رفضوا فى نفس الوقت "تنزيل مصاريف الجيش المصرى".

هللت الأهرام للقرار واعتبرته من "أهم المسائل التى حصلت، وقد أبدت للإنكليز أنفسهم أن لا مصرى يرضى عن ذلك الاحتلال الذى هو ضد كل حق وضد كل شرع .. ولا يسعنا إلا أن نشكر ما أتاه نواب الأمة من الحزم فى هذه المسألة مما جعل لهم فى تاريخ مصر نقطة بيضاء لابد من أن يترتب عليها معرفة أبنائها مواجبهم المصرية واحترام أوربا لحقوقنا فيتهيبنا الخصوم ويعضدنا الأصدقاء"!

وفتح القرار بابا مهما كان قد بدا وأن الانجليز قد أغلقوه .. باب الجيش المصرى الذى حرصوا على تقزيمه ، فقد طالبت الأهرام من أعضاء المجلس أن تكون خطوتهم التالية المطالبة "بزيادة جيشنا الوطنى واستخدامه فى سبيل فتوح السودان وأن يقابل بين عدد ضباطه اليوم وعددهم سابقا وما كانت عليه الحالة فى بدء الإحتلال وما وصلت اليه الآن ".

ولم تلبث القضية أن تحولت الى معركة بين الجازيت الناطقة بلسان الإحتلال وبين الأهرام ، فقد نددت الأولى بالمجلس الذى "يكتم قراراته ويقفل أبوابه فى ساعات أبحاثه وأن أعضاءه لم يستفدوا الفائدة اللازمة مدة الإحتلال " ، مما دعا الأهرام الى تذكير الجريدة الإنجليزية بأن المحتلين هم الذين رفضوا مبدأ علانية مداولات المجلس وتساءلت عن الطريقة لجلب استرضاء الجازيت على النواب .. هل بالقول بوجوب "تحمل مصاريف جيش الاحتلال وأن لا لزوم للجيش المصرى .. وهلم جرا من امثال هذه الأقوال لتنفخ أبواق الاحتلال وتشكر الشورى وتتهلل أفئدة المصلحين من أعماله" !

وكما حدث فى عديد من القضايا الخلافية فيما سبق تحول الأمر الى ساحة للصراع الدولى ..

عبرت عن هذا الصراع اتجاهات الصحف الفرنسية والإنجليزية .. مراسل الديبا فى القاهرة بعث الى صحيفته فى باريس "يصوب الشورى فى قولهم عن تأخر البلاد وكثرة ديون الفلاح وارتهان أطيانه ويستحسن ما ارتآه من الدواء لذلك، وهو إجراء الاقتصاد فى النفقات وتعميم المعارف فى البلاد".

على الجانب الفرنسى أيضا أطلق المسيو برونت ، العضو الفرنسى فى لجنة السكة الحديد ، التصريحات بأنه لم يوافق على الأرقام المكتوبة فى تقرير المصلحة وأنه امتنع عن التوقيع مع زميليه على هذا التقرير، وهى تصريحات قصد منها دعم موقف اعضاء الشورى الذين تعددت ملاحظاتهم على ميزانية السكة الحديد ضمن ما قدم لهم من الميزانية العامة .

فى لندن شنت التايمز ، المعروفة بحسن اطلاعها على ما يجرى بدوائر الخارجية.. شنت حملة شديدة على أعضاء الشورى، واتهمتهم بأنهم مدفوعون من قبل الخديوى ، وكانت المناسبة ما انعم به الأخير من أوسمة ورتب على بعض أعضاء المجلس ، الأمر الذى دعا الأهرام الى الإعراب عن استهجانهم من هذا الاسلوب لتعلق عليه تعليقا حادا .. قالت :

"قابلنا معظم أعضاء شورانا من ذوى الحزم والرأى فوجدناهم مستائين لاتخاذ مكاتب التيمس الوسامات التى نالها بعضهم دليلا على أن هناك من أوعز الى مجلس الشورى ما فعله بشأن الميزانية وقالوا أنهم لم يعملوا عملاً قط إلا لمرضاة الأمة وأنهم لم يعرفوا ولن يعرفوا مرشدا لهم إلا ذمتهم الصادقة ومصريتهم الخالصة " !

وجاءت معركة الميزانية لتمهد للمعركة الأساسية التى عرفتها المؤسسة

النيابية فى ذلك العقد .. معركة "توسيع خصائص الشورى" .

* * *

المطالبة بتوسيع الخصائص كانت تتم بشكل سنوى مع بداية كل دورة للمجلس فى ديسمبر ، الأمر الذى نرصده لأول مرة عام ١٨٩٠ عندما كتب بشارة تقلا تحت عنوان "مجلس شورى القوانين" فى العدد الصادر يوم ٢٢ ديسمبر يتحدث عن ضرورة "معرفة أفراد الشعب المواجب الوطنية المقدسة، وهو شأن مهم لا نعجب إذا أمسى أهم الشئون فى المستقبل، ولهذا سألنا ونسأل أولى الأمر توسيع خصائص شورانا ونشر مداولات تلك المجالس فى وقتها لئلا تفوت فوائدتها"!

لجأ مدير الأهرام بعد ذلك لحيلة طالما استخدمها من قبل .. الزعم بمحادثة جرت بينه وبين "أحد كبار الانكليز" ، كان لا يذكر إسمه فى العادة ، ثم يسوق من خلال هذا الديالوج براهينه على ما يطالب به ، وكان هذه المرة توسيع خصائص الشورى ..

سؤال الانكليزى الكبير "لماذا لا تبحثون فى المواضيع الدستورية، ولا سيما فى مجلس شورى القوانين مما يحقق فوائد راهنة للبلاد" ؟

الإجابة التى تطوع بها بشارة تقلا طويلة شملت أغلب الصفحة الثانية من العدد الصادر يوم ٥ مايو عام ١٨٩٢ نسوق هنا أهم نقاطها ..

أول ما قدمه، التذكير بأنه كان للبلاد تجربتها البرلمانية قبل الإحتلال "وكان حكام البلاد مع وجود الاستبداد يحترمون آراء العمد وكبار المزراعين فلم يقرر مشروع إلا باستحسانهم".

دلف من ذلك الى اتهام المحتلين بما وصل اليه حال المجلس من "سلب

للخصائص "، وقد رأى أن السير بيرنج قد شجع على ذلك فهو "لم يقل كلمة عن إهمال ابناء جنسه مواجهم نحو المجلس المذكور واحتقارهم لقراراته ونبذهم لآرائه. فأى مشروع فى الأشغال عرض على الشورى ؟ ولماذا استهدت المالية بمصاريفها وميزانيتها ؟ ومتى عرضت على المجلس حساباتها لمراجعتها عملا بخصائص المجلس المذكور ؟.

وينهى الرجل الديالوج بعبارة حماسية كان مما جاء فيها انه حتى "لو عارض الإنكليز شورانا ورفضوا مطالبه الحقة وآراءه الصائبة، فلا يضعف ذلك عزم الأعضاء بل يزيدهم ثباتا فى العمل وحزما فى الرأى، ولا نعجب إذا سعوا فى وجوب احترام خصائص دستورهم وطلبوا اتساع نطاقها، ولا سيما وهم واثقون بأن لهم فى الجناب الخديوى عضدا ونصيرا"!

وبعد المعركة التى جرت حول الميزانية ، وإيمانا بسياسة الطرق على الحديد وهو ساخن ، تقدمت الأهرام بمشروع من ستة نقاط لتوسيع خصائص المجلس..

أولا : إن تشكيل المجلس من عضو واحد من كل مديرية "لا يفى بالغرض المقصود ولا تتم به الفائدة لما أنه قد يتفق أن يقع الإنتخاب على من لا أهلية له فتفسد الغاية المقصودة بنيابة النواب المقصودين عن الأمة" فضلا عن ذلك فإن تغيب أحد الأعضاء عن حضور إحدى جلسات المجلس قد يؤخر الفصل فى بعض القضايا التى تمس مديرياتهم أو يفصل فيها فى غير وجودهم "وفى هذا ما لا تحمد عقباه ".

ونعتقد أن الأهرام كانت مدفوعة فى هذا الطلب بما حدث أكثر من مرة من تأجيل اجتماعات المجلس لتغيب بعض أعضائه ، فهذا خبر فى ٣ أغسطس عام ١٨٩٠ جاء فيه "لم يجتمع مجلس الشورى اليوم لعدم تكامل عدد

اعضائه، وسيجتمع فى يوم الإثنين المقبل ويكتب لحضرات الاعضاء بالحضور" (١) ، خبر آخر فى ١١ أكتوبر عام ١٨٩٣ "لم يجتمع اليوم مجلس شورى القوانين لإعتذار البعض من أعضائه ولكنه ينعقد غدا "، وأخبار أخرى عديدة.

ثانيا : توسيع قاعدة الناخبين، فلا تقتصر على الوطنين وإنما تشمل المتوطنين "الخاضعين لنظامات الحكومة وقوانينها سواء بإقامتهم المدد الطويلة المخولة لهم حق الوطنية أم بالولادة فى القطر" .

ونعتقد أن مدير الأهرام كان مدفوعا فى هذا الطلب بالدفاع عن مصالح السوريين الذين حرموا هذا الحق ، والذين رفع بعضهم فيما بعد قضية لإكتسابه ، ولكنهم خسروها !

ثالثا : المطالبة بعلانية الجلسات ، فقد استمر محظورا وجود غير الأعضاء فى قاعة المجلس ، وكان على الصحفيين انتظار خروج المضبطة الى حيز الوجود ليعرفوا منها الموضوعات التى تم طرحها ، أو السعى لدى بعض اعضائه ليتوافر لهم هذا السبيل من المعرفة .

وكان ذلك محتملا خلال الثمانينات ، وفى حقبة مجلس الموافقين ، أما ما حدث من تغييرات فى العقد التالى فقد أفضى الى تذمر الصحفيين من استمرار الحظر .

من ثم جاء هذا المطلب لتوسيع الخصائص بجعل جلسات المجلس جميعا علانية " لكى لا يفوت أصحاب الصوالح ما يقول به النواب عنهم ويتسنى لهم التمييز بين أصحاب الآراء الفاسدة والآراء الصالحة منهم".

رابعا : توفير أقصى كفالات نزاهة الانتخابات بأن "تضبط طريقة الانتخاب لكى لا تتخللها الغايات ولا تفسدها الأغراض ولا يتسلط على أفكار المنتخبين آراء ذوى النفوذ من رجال الحكومة" .

خامسا : الأخذ بآراء المجلس فى جميع المسائل الإدارية وبعض المسائل القانونية " وإلا فما هى الفائدة على العموم من استشارته فى الأمور بشرط جواز عدم التعويل على آرائه وعدم جواز مناقشته فى الأسباب الداعية لعدم قبول اقواله "وكان هذا المطلب يعنى باختصـار تحويل الشورى من مجلس استشارى الى مجلس نيابى ، ولا يبقى له مع هذا من إسمه نصيب!

غير أن أمل الأهرام فى المجلس لم يتحقق بعد أن عاد واتخذ سياسة الملاينة مع المحتلين، فيما رصدته الصحيفة واستهجنته تارة واستغربته تارة أخرى ، على حد تعبيرها ..

استهجنت سكوت المجلس عن البحث فى الايرادات " وهو لم يذكر البدلية العسكرية بكلمة ولم يقل عن الرسوم الدخانية شيئا ما "، واستغربت "كتمان الشورى قراراته وهو أمر لم يأته مجلس فى أوربا، نعم لا ننتقد على كتمان مداولات اللجان وأبحاثها ولكن ذلك غير مستحب من مجموع الشورى ونحن نطالب أولى الأمر يوميا بوجوب توسيع الشورى وازدياد خصائص النواب بينما هم يضيقون على أنفسهم وعلى الذين أنابوهم ويكتمون ما يجب إذاعته "!

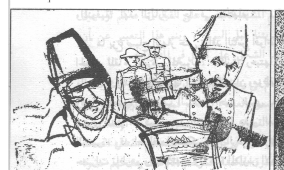
ولعل هذا الموقف الذى يعبر عن إحباط إهرامى هو الذى قاد الصحيفة الى موقف لم تكن تتمناه .. موقف مناشدة المحتلين على أن "يبرهنوا على إخلاصهم فى وعودهم بأن يعضدوا مطالب الأمة بتوسيع خصائص الشورى وأن يروا فى النبهاء الوطنيين مساعدين صالحين لتعميم الإصلاحات، فيكون لهم فى مصر حلفاء لا أعداء" !

غير أن لا الإستهجان ولا الإستغراب ولا المناشدة أتت أكلها ، وكان على المجلس الكبير فى البرلمان المصرى ان ينتظر لعقد آخر ليحدث ما ارتجاه الأهرام من "توسيع خصائص الشورى" مما تم فى ظروف مختلفة !

٢١

عزل المدير الهمام

المفتش الانجليزى يتهم خيرى باشا بإجبار العمد والاعيان على الاكتتاب للاحتفال





أحمد خيرى باشا

عزل المدير الهمام!

طالع قارىء الأهرام صباح يوم الأربعاء ٢٦ أكتوبر عام ١٨٩٨ فى صفحتها الأولى تفاصيل زيارة عباس لمديرية البحيرة التى جاءت تحت عنوان " سياحة الجناب العالى الخديوى لمدينة دمنهور" ، ونعتقد أنه لم يتوقف عندها كثيرا بحكم ما يحفل به وصف هذه الزيارات من عبارات التعظيم والتمجيد، فلم يكن يعلم أن هذه الزيارة جاءت مقدمة لمعركة من أهم المعارك السياسية فى التاريخ الحديث، وهى معركة لم تنل نصيبها من الشهرة.

يدعونا ذلك إلى متابعة التوصيف الذى قدمه " وكيلنا العام فى البحيرة والمنوفية" لهذه الزيارة .. جاء فى مستهله :

" ما بزغ صباح النهار حتى توافد الناس أفواجا أفواجا إلى محطة السكة الحديد للقاء أميرهم المحبوب، فكانت رحبتها مفروشة بالبسط والورد والريحان وقد اصطف فيها العمد والأعيان وموظفو الحكومة ورؤساء المصالح وفى مقدمتهم أصحاب السعادة أحمد خيرى باشا مديرنا ومحمود باشا صبرى مدير المنوفية وسعد الدين باشا مدير الغربية وعزتلو وكيل مديرية البحيرة، وقد اصطف العساكر على الرصيف وتلاميذ المدرسة الأميرية مع حضرات ناظرهم وأساتذتهم، وتلامذة المدارس الأهلية مع حضرات أساتذتهم

أيضا" ، وانتظر الجميع وصول أفندينا فيما حدث فى تمام الساعة الثامنة وعشرين دقيقة، ونتابع التوصيف..

" أقبل القطار المقل لسموه فدخل يسير الهوينى حتى وقف تجاه الجمهور فتقدم أصحاب السعادة المديرون مع بعض الأعيان المدعوين من المديريات فقبلوا يده الشريفة وأطلقت المدافع إيذانا بتشريف الأمير وصدحت الموسيقى العسكرية والأهلية بالسلام الخديوى وكرر الحضور الدعاء بحفظ أمير البلاد".

وحتى هنا فالأمر عادى، غير أن ما جرى بعد ذلك كان فى تقديرنا ما أدى إلى الإنزلاق نحو المعركة .. ما جرى فى استقبال الخديوى، ثم فى زياراته وأخيرا فى توديعه، ونبدأ بالإستقبال ونعود لقراءة التقرير الأهرامى .. قال :

" ركب سموه المركبة المعدة لتشريفه وعلى يساره سعادة مديرنا خيرى باشا وركب حضرات النظار وكبار رجال المعية السنية كل منهم فى مركبة خصوصية وساروا بين هتاف الجماهير حتى وصل إلى السرادق المعد لنزوله، وهنا لا يمكن أن أصف عظيم المشهد فأقتصر على القول أنه ما لم تره عين ولم تسمع به أذن فى مديريتنا قبل اليوم" ، وينم هذا التعبير عن أن الإستقبال لم يكن مألوفا بهذا الشكل، على الأقل فى المديريات.

يستطرد وكيل الأهرام العام فى وصف الإستقبال فيتحدث عن التشريفات التى جرت " فدخلت على سموه العلماء الأعلام فموظفو المديرية فرؤساء النيابة العمومية وحضرات القضاة يتقدمهم رئيس محكمة الإسكندرية فموظفو الرى يتقدمهم مفتش الرى ورجال الصحة يتقدمهم مفتش الصحة فموظفو البوليس يتقدمهم حضرة الحكمدار فموظفو الأوقاف يتقدمهم حضرة

المفتش .. ثم تشرف عمد وأعيان الغربية المدعوون يتقدمهم عزتلو إبراهيم بك سعيد عضو الشورى النائب عن المديرية وعزتلو متولى بك رجب سرتجار البندر فعمد وأعيان مديرية المنوفية يتقدمهم صاحب السعادة المدير ثم عمد مركز النجيلة يتقدمهم أحمد بك الصوفانى وكيل مجلس شورى القوانين والأعيان والعمد ومشايخ العربان" .

تحول بعد ذلك برنامج الرحلة إلى الزيارات التى اتسمت بكثير من أسباب العظمة " فابتدأ سموه بزيارة سراى المديرية وتفقد غرفها فالنيابة والمحكمة الأهلية والمحكمة الشرعية ثم زار المستشفى الأميرى وتفقد غرفه وشاهد ما شاهده من الإنتظام فيه وكانت المدرسة الأميرية آخر مكان زاره سموه فقوبل بالحفاوة والإعظام وألقى بعض الأساتذة والتلامذة خطباً فى حضرته وكانت الموسيقى خلال ذلك تصدح بألحان شجية والتلامذة ينشدون الأناشيد المفرحة عن قدوم ولى النعم" .

وانتهى الوكيل العام للأهرام إلى وصف حفل الوداع حيث سافر الجناب العالى الساعة الثانية و٤٠ دقيقة " قاصدا بندر المحمودية على قطار خاص أعدته شركة السكة الحديدية الضيقة فمر على كثير من البلاد المزينة بالأعلام والرايات حتى وصل بالسلامة إلى المحمودية حيث أقام الأهالى زينة عظيمة.." .

خلص الرجل فى آخر تقريره إلى القول أن ما لقيه الخديو فى مدينة دمنهور والبحيرة " من الحفاوة والإعظام اللائقين بمقامه الرفيع مما تعجز عن وصفه الأقلام عجزها عن وصف زينة البحيرة الفائقة الحد" .

ونعتقد أن خيرى باشا مدير البحيرة الذى دبر هذا الإستقبال الناجح قد انتظر المكافأة .. نيشان سامى أو منصب رفيع، ولكن كانت المفاجأة حين تم

استدعاؤه لنظارة الداخلية للتحقيق معه، وكانت التهمة ما استخدمه من أساليب لإجبار أعيان المديرية على تحمل تكلفة " الإحتفالات الباهرة" ، وهو أمر حرمته المنشورات التى كان قد سبق للنظارة توجيهها للمديرين، وكان عليه أن يركب أول قطار من دمنهور متجها إلى القاهرة ليواجه المحقق الإنجليزى، وكان حدثا غير مسبوق، وقد فتح فصلا جديدا فى معركة قديمة!

* * *

المعركة القديمة بدأت فيما نوهنا عنه فى مطلع هذا الموضوع .. معركة بين الطبقة التركية العتيدة التى استمرت تستأثر بمناصب الحكومة الكبرى فى مصر، خاصة مناصب النظار ومديرى المديريات، وبين رجال الإحتلال الذين أرادوا أن يحكموا قبضتهم على البلاد.

وقد نوه اللورد كرومر، أطول المعتمدين البريطانيين فى العاصمة المصرية عمرا (١٨٨٣ - ١٩٠٧)، بموقف سلطات الإحتلال من هذه الطبقة فيما خصصه للحديث عنها فى كتابيه اللذين أصدرهما عن مصر .. مصر الحديثة Modern Egypt الذى نشر عام ١٩٠٨ فى أعقاب تركه لمنصبه، وعباس الثانى Abbas II الذى صدر عام ١٩١٥ فى أعقاب عزل آخر الخديويين المصريين.

يتأكد من هذه الكتابات ومن متابعة التاريخ المصرى الحديث تعدد ميادين المعارك بين الطرفين، كذا تعدد أطرافها .. الخديو رأس هذه الطبقة، النظار الذين كانوا فى الأغلب الأعم من أبنائها .. هذا فى العاصمة، أما فى الأقاليم فقد كان هناك مديرو المديريات.

المعركة مع الخديوى عباس تعددت مواقعها، كان أشهرها الموقعتان اللتان خاضهما الرجل فى مطلع عهده .. فما تصوره عباس عام ١٨٩٣ من أنه

يستطيع أن يشكل النظارة دون تدخل من دار المعتمد البريطانى قاد إلى أزمة شهيرة هى المعروفة بأزمة فخرى باشا والتى انتهت بنكوص عباس وحل الوزارة بعد سويعات قليلة من تشكيلها، ثم ما اعتقده الرجل من أنه القائد الأعلى للجيش المصرى قد قاده إلى الموقعة الثانية التى جرت على الحدود الجنوبية عام ١٨٩٤ حين أبدى بعض الملاحظات على القوات المرابطة عندها، مما اعتبره السردار الإنجليزى، كتشنر باشا، حطا من قدره، وهى الموقعة التى لم تنته إلا باعتذار أفندينا للباشا الإنجليزى!

ورغم شهرة هاتين الموقعتين فإنهما لم تكونا الوحيدتين فى هذا الميدان، فقد استمرت المواقع بين الطرفين تتفجر بين الحين والآخر وكانت آخرها قبل معركة خيرى باشا بشهور قليلة، وهى الموقعة التى حدثت فى أوائل عام ١٨٩٨ عندما صدر القرار بتقدم الحملة المصرية - الإنجليزية إلى السودان دون استشارته فصمم على ألا يكون فى وداع القوة المصرية المتجهة إلى الحرب إلا بعد تقديم الإعتذار المناسب من جانب اللورد كرومر، وقد حدث!

النظارة المصرية كانت الميدان الثانى للمعركة، والتى حسمت منذ وقت مبكر، عام ١٨٨٤ على وجه التحديد، من خلال موقعتين كبيرتين، أولاهما مع شريف باشا وكان الشخصية التالية للخديو مباشرة على قمة هذه الطبقة، وثانيتهما مع ناظر الداخلية ثابت باشا.

الأولى، كان ميدانها قضية إخلاء السودان، وهى السياسة التى قررها الإحتلاليون واعترض عليها شريف، فدفع الثمن، وتقرر معها المبدأ المشهور فيما تضمنته برقية وزير الخارجية البريطانى للقاهرة، فحواها أنه على الوزير الذى لا يستمع إلى نصيحة حكومة جلالتها أن يترك منصبه ويرحل، فيما عرف "بتلغراف جرانفيل" .

الثانية، جرت بعد شهور قليلة وكان ميدانها تنازع السلطات فى وزارة الداخلية .. بين الناظر ثابت باشا وبين الوكيل الذى عينته سلطات الإحتلال كليفورد لويد والتى انتهت باستقالة الناظر مما تبعه أن أصبح كبار الموظفين الإنجليز فى الوزارات المصرية هم النظار الحقيقيين، خاصة بعد تعميم منصب المستشار The Adviser.

ويلاحظ فى هذا الجانب أن الإحتلاليين كانوا حريصين على الهيمنة على المناصب الحاكمة فى الإدارات المصرية، فى نظارات الداخلية فيما تشير اليه معركة ثابت باشا، وفى الأشغال لأن من يسيطر على إدارة الرى فيها يسيطر على الريف المصرى، وفى الحربية فلم يكتفوا بمنصب القائد العام للجيش (السردار) أو كبار الضباط المنبثين فيه، بل اتجهوا إلى منصب الوكيل الذى كان يشغله أحد أبناء تلك الطبقة، فيما جرى عام ١٨٩٤.

كان يشغل هذا المنصب وقتئذ محمد ماهر باشا من أبناء أحد البيوت التركية العريقة وإن كان معروفا بعلاقته الحميمة بدوائر قصر عابدين، فى نفس الوقت تعددت ملاحظاته على نظام الجيش، الأمر الذى قصد به قياداته من الضباط الإنجليز، ولم يكن بالإمكان الصبر عليه طويلا.

وانتهت المعركة بتخلى الرجل عن منصبه، خاصة به أن ثبت أنه لعب دوراً فى تشجيع الخديوى على انتقاداته التى أدت إلى أزمة الحدود، واضطر الأخير إلى نقله إلى منصب محافظ القنال.

المعركة الأخيرة، كان ميدانها منصب حضرة " المدير الهمام" كما كانت الأهرام توصف مديرى المديريات، فقد استمر يتولى هذا المنصب وحتى أواخر التسعينات أبناء الطبقة التركية القديمة، حتى أنه كان يندر أن نجد فيه أحدا من غيرهم.

كان لهذا المنصب مهابة خاصة فى الريف المصرى. ففضلا عن الأمن الذى كان مسئولا عنه والإدارة التى كان رأسها، امتدت مسئوليته إلى الرى والصحة، أو على حد تعبير أحد القرارات الوزارية أن المديرين مسئولون عن " كليات وجزئيات مديريتهم" .

وليس من شك أن أصحاب هذا المنصب استمروا بعيدين نوعا عن الأيدى البريطانية، وبجملة من الأسباب جعلت صلتهم بالريف المصرى أقوى كثيرا من الموظفين البريطانيين، فهم من ناحية كانوا يشكلون قطاعا من أهم قطاعات كبار ملاك الأراضى الزراعية، وهم من ناحية أخرى كانوا أصحاب تاريخ طويل فى إدارة المديريات بدأ مع تنظيم محمد على للإدارة المصرية وصدور قانون السياستنامة، وهم من ناحية أخيرة كانوا غير قابلين للإستبدال بعناصر انجليزية، فلم يكن الفلاحون مستعدين أن يقبلوا على رأس مديرياتهم شخصية غير مسلمة ناهيك عن أن يكون أجنبيا.

وكان مطلوبا أن تصل الأيدى البريطانية لأصحاب هذا المنصب، وقد وفرت الزيارة الخديوية لدمنهور الفرصة لذلك، سواء بسبب الإحتفالات الكبيرة التى صاحبتها، أو بسبب التظاهرة التى جمعت بين الخديوى وثلاثة من مديرى أكبر مديريات الوجه البحرى، البحيرة والمنوفية والغربية، خيرى وصبرى وسعد الدين، وكانوا جميعا من رموز هذه الطبقة، وكان مطلوبا رأس ذئب طائر، ولم يكن أفضل من رأس خيرى باشا!

* * *

كان قد انقضى ٢٤ ساعة فقط على احتفال دمنهور حين حول أحمد خيرى باشا إلى مجلس تأديب فى وزارة الداخلية بحجة أنه كلف " العمد والأعيان بالإشتراك فى الزينة التى أقيمت إجلالا لسمو الأمير" .

وقد انزعجت الأهرام من هذا الإجراء السريع وتساءلت " ألم يكن فى استطاعة الداخلية تأخير المسألة إلى ما بعد عودة الخديوى إلى العاصمة بأيام احتراما لذلك الأمير وإكراما للأمة المصرية القائمة بإكرام الخديوى أو على الأقل رعاية لمشاعرهم" .

ويبدو أن نفس الفكرة راودت خيرى باشا بتأجيل موعد المحاكمة لمدة أسبوع، وتعلق الأهرام بأنها لا تدرى " لأى سبب رغب سعادته فى هذا التأجيل ولكننا نستحسنه لأن الموعد الذى تعين قبلا كان يوافق تشريف الجناب الخديوى القاهرة وفى ذلك ما فيه مما لا يحتاج إلى وصف" ، وإن كنا نعتقد أن الرجل وقد رأى إشارات المعركة مع المحتلين، فقد آثر أن يكسب بعض الوقت ليكتل حوله قوى التأييد، خاصة بعد أن تأكد أن إحالته للتأديب قد تمت بناء على تقرير من مفتش الداخلية الإنجليزى، وهو ما حدث فعلا خلال الأسبوع الممتد بين الخميس ٢٧ أكتوبر والخميس ٣ نوفمبر.

افتتحت الأهرام الحملة ضد المحاولة الإحتلالية بمحاكمة الرجل بالقول أنها قد علمت من مصادر خاصة " أن الأسانيد التى بيد الحكومة ضد مدير البحيرة أوهن من خيوط العنكبوت ولذلك نحن نعتقد أن المجلس التأديبى العالى سينصفه" ، وبدأت بعد ذلك فى تصعيد الحملة.

دارت هذه الحملة حول ثلاثة محاور .. أولها، أنه كثيرا ما كانت تصدر التعليمات للمديرين لتشجيع الموظفين والأعيان على الإكتتاب فى مناسبات بعينها، وثانيها، أن الاحتفال الذى رتبه خيرى باشا فى دمنهور قد سبقه احتفالات عديدة ولنفس المناسبة فى مديريات أخرى، وثالثها، عن التصرفات المشبوهة لكثير من المديرين التى تتغاضى عنها الحكومة مما لا يقاس بمخالفة مدير البحيرة، لو كانت قد حدثت.

ذكّرت الأهرام فى هذه المناسبة بتشجيع الحكومة على الإكتتاب لجرحى السودان وكيف أنها " أمرت الموظفين أن يكتتبوا، كما أمرت المديرين أن يجبروا العمد والأعيان على ذلك فلم تكن النتيجة شيئا لأن المبلغ الذى جمع كان زهيدا مما برهن لنا على أن المصرى حر فى فعاله مستقل فى رغائبه" .

نوهت الصحيفة بعد ذلك بما جرى فى استقبالات الخديوى فى جولة سابقة فى مديريات الصعيد وفى الغربية والمنوفية " وقد قام الأهلون بتلك الحفلات من تلقاء أنفسهم على مشهد من السادة المحتلين والعمال الرسميين وهو عين ما أتوه اليوم من البحيرة والدقهلية والشرقية والمنوفية ودمياط ولكن بمظاهر أشد إخلاصا وأكثر تمسكا من السابق" .

وانتهت الجريدة إلى تقريع المسئولين الذين يتغاضون عن استقبالات تدبر لمن هم أقل شأنا من صاحب المقام السامى، وتتوقف عندما يحدث " إذا زار المفتش المديرية فيترك المدير أعماله ويخرج لإستقباله على المحطة ومسايرته إلى المتنزهات فلا بأس، وإذا أقام المدير الولائم واستدعى الراقصات وتخلع ما أمكن تقوما وتعوجا وتهادى ما شاء يمينا وشمالا وأقسم بحياة الإحتلال وبحرارة فؤاده فلا بأس، وإذا جمع الضريبة للمغنيات التى لا يسمع ألحانها إلا حملة الأوراق فلا بأس، أما إذا اجترأ مدير أن يشرف على زينة تعد لسيد القطر فهنا الذنب الذى لا يغتفر" !

وبينما كانت الأهرام، وغيرها من الصحف المعادية للإحتلال تقوم بحملتها كان هناك آخرون يدعمون هذه الحملة فيما جرى من قيام وفد كبير من عمد البحيرة بالذهاب إلى القاهرة يوم ٢٨ أكتوبر " للسعى لدى الحكومة بإبطال محاكمة سعادة النزيه المفضال أحمد خيرى باشا بالنظر إلى كونه لم يكلف أحدا منهم أن يشترك فى الزينة التى أقيمت إجلالا لسمو الأمير وإلى كونهم لا يقبلون مطلقا أن يوصموا بمثل هذه الوصمة لدى الأمة، إذ أنهم يعتقدون

أن بذل الغالى قبل الرخيص من أقدس ما يجب عليهم، فضلا عن كونه أحب شىء إليهم فى مثل الوقت المبارك الذى سمح لهم فيه ولى النعم أن يتلقوه رسميا فى مديريتهم" !

ويبدو أن الحملة أتت ثمارها، خاصة فى دوائر مجلس النظار، فقد رأى بعد أعضاء هذا المجلس أن الحملة ضد مدير البحيرة مدبرة، فبينما تقدم البعض بشكاوى ضد مديرين آخرين، ولنفس السبب، فإن المفتشين الذين تعينوا للتحقيق معهم " قالوا أن الإحتفال كان من تلقاء خواطر الأهلين الذين اكتتبوا غير مكرهين، أما المفتش الذى تعين للبحيرة فأنفذ ما أمر به ولهذا حوكم خيرى ولم يحاكم الآخرون" .

وتكشف الجريدة ما جرى من انشقاق بين النظار وكيف أن مظلوم باشا قد عارض أن ينظر الموضوع أصلا فى المجلس ولكن بقية النظار انصاعوا للرغبات الإحتلالية.

والواضح أن الأهرام وغيره من الصحف، فضلا عن عمد وأعيان البحيرة لم ينتبهوا إلى طبيعة المعركة وأطرافها، فقد سارت دار المعتمد البريطانى قدما فى طريقها وقد المدير للمحاكمة وجاء نص الحكم بأنه " بناء على ما ثبت من مخالفتكم لأوامر ومنشورات الحكومة ورعاية لظروف الأحوال فقد اكتفى المجلس بالحكم عليكم بالإحالة على المعاش" ، وكان فى هذا الكفاية لصناعة رأس الذئب الطائر أو على حد تعبير الصحيفة، أنهم بذلك " يقذفون الخوف فى صدور باقى الموظفين فيقتلون بذلك الأمانة التى فى قلوبهم للسدة الخديوية العليا أو يلجئونهم على الأقل إلى إخفائها" !

كالعادة كانت المقطم الصحيفة الناطقة بلسان الإحتلال هى التى شذت عن الإجماع الوطنى العام بالإسهاب فى إبراز الشكوى التى تقدم بها اثنان من

عمد المديرية والتى اتكأ عليها المحتلون فى العصف بالباشا خيرى، مما جعل الأهرام تنتقد ذلك بقولها أنه " إذا جاز للمقطم أن يروج بضاعته ما استطاع فلا يجوز لصادق أن يفسد أقوال الناس للوصول إلى ذلك" .

رد الخديو على الحكم بأن أنعم على خيرى باشا، وبعد سبعة عشر يوما من صدور الحكم، بوسام من أرفع الأوسمة .. العثمانى الثالث، كما خصصت الصحف الوطنية وفى طليعتها الأهرام، كثيرا من مساحاتها لرد إعتبار الرجل، كان من أطرفها ما بعث به أحد القراء من دمنهور ونشرته الجريدة فى عددها الصادر فى ٨ نوفمبر تحت عنوان " حكم محكمة الرأى العام" وجاء فيه: " بناء على ما عرفه الناس من إخلاصكم ووطنيتكم وبناء على ما عرف من مبادئكم الشريفة وغيرتكم على مصالح العباد وبناء على أن الحكم عليكم لم يكن إلا لأنكم لم تكونوا آلة فى أيدى المفتشين. وبما أنكم عرفتم قدر منصبكم فحافظتم عليه .. وبناء على أن السبب الذى حوكمتم بسببه وحرمت مديريتنا خدماتكم من أجله لم يكن إلا سببا ظاهرا والسبب الحقيقى كان إخلاصكم ووطنيتكم وصدقكم ونزاهتكم. فبناء على هذه الأسباب ورعاية لظروف الأحوال تكتفى المحكمة بإعلانكم أن البحيرة تحفظ لكم إلى الأبد ذكرا حميدا نقش على أذهان أبنائها فلا يمحوه كرور الأيام وتوالى الأعوام" .

وبالطبع لم يكن القارىء الوطنى المتحمس يدرك أن شخص خيرى باشا لم يكن هو المقصود، والدليل أن الرجل أصبح بعد ذلك من المقربين إلى عباس الذى كثيرا ما كان يكلفه ببعض المهام الخديوية، كان منها تمثيله له فى النزاع الذى نشأ مع الدولة العثمانية عام ١٩٠٢ حول جزيرة طاشوز، ولم يعترض الإنجليز على ذلك .. المقصود كان منصب مدير المديرية الذى تم ترويضه، والمعنى كان الطبقة التركية القديمة التى أنزل بها فى هذه القضية ضربة أخرى أضعفت من قبضتها على سدة الحكم، لصالح المحتلين طبعا وليس لحساب المصريين !

مفتش عموم السجون
مفتشى
المصرية مفتش عموم
عموم
السجون المصرية مفتش
السجون
المصرية
السجون
المصرية مفتش عموم
السجون المصرية مفتش

في ابريل عام ١٨٨٤ ساقت الصحف المصرية خبرا ربما لم يعره أغلب القراء إهتماما، غير أنه كان له ما وراءه.. قال الخبر أنه قد تقرر انشاء منصب جديد في الداخلية هو "منصب، مفتش عموم السجون، وأن المنصب قد أسند الى انجليزى هو المستر هارى كروكشانك.

السبب في أن المصريين لم يعروا اهتماما للخبر أن تلك الأعوام قد عرفت كل يوم خبرا يطلع عليهم بتعيين «انكليزيا» في أحد المناصب الهامة سواء في الداخلية أو في غيرها.

قبل الاصلاح :

المساجين مغلولون بالحديد يتضورون جوعا في محابسهم !

على المأمور ان يراقب الترابيس والكوالين والحيطان من الداخل والخارج

مفتش عموم السجون المصرية !

في أبريل عام ١٨٨٤ ساقت الصحف المصرية خبرا ربما لم يعره أغلب القراء اهتماما، غير أنه كان له ما وراؤه .. قال الخبر أنه قد تقرر إنشاء منصب جديد فى الداخلية هو منصب " مفتش عموم السجون"، وأن المنصب قد أسند إلى الجليزى هو المستر هارى كروكشانك.

السبب فى أن المصريين لم يعروا اهتماما للخبر أن تلك الأعوام قد عرفت كل يوم خبرا يطلع عليهم بتعيين " انكليزيا" فى أحد المناصب الهامة سواء فى الداخلية أو فى غيرها.

أما السبب فى الأهمية التى لم ينتبه لها الكثيرون أن القضية لم تكن مجرد تولى أحد رجال الاحتلال لمنصب، مهما بلغت أهميته، بل إنها كانت مرحلة هامة لعالم كريه، ولكنه موجود .. عالم ما وراء القضبان، وهو عالم له قصة فى التاريخ المصرى الحديث نحاول هنا قراءتها مع الأهرام ومن خلاله، ونبدأها من الصفحة الأولى !

* * *

" داخلها مفقود وخارجها مولود"، كان القول الشائع عن مصير من يسوقهم حظهم إلى دخول السجون أو " الحبسخانات"، على حد تسمية بعض

الكتابات، حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر عندما دخلت على تلك الحبسخانات فى مصر جملة من الاصلاحات.

ويثير الدهشة أن تلك الاصلاحات لم تفض فحسب إلى تبديد المخاوف من تلك السجون، بل وصل الأمر إلى أن البعض اعتقد أنه لا خشية من دخولها، ولا بأس من البقاء فيها!

يقرر الأهرام تلك الحقيقة فى عدده الصادر يوم ٢٤ ديسمبر عام ١٨٨٩ بقوله: " لما كانت أحكام المخالفات تصيب فى الغالب الفئة المعسرة من الناس فإن بعضهم يفضل السجن على دفع رسوم الحكم والغرامة إما لأنهم معسرون وإما لأنهم لا يبالون بالسجن"!

الصورة المخيفة لسجون العصور الوسطى لم تكن قاصرة على مصر، بل شاعت فى العالم كله، وهى الصورة التى تعدلت فى غرب أوروبا خلال القرن الثامن عشر، وإن احتاجت لبعض الوقت لتتغير فى الشرق.

عن هذه الصورة المخيفة، لدينا شهادات بعضها أهلى وبعضها رسمى، من النوع الأول ما قدمه المقريزى مؤرخ مصر الأشهر، وقد جاء فى قوله عن أحد تلك السجون، وهو سجن المقشرة الواقع بالقرب من باب الفتوح بالقلعة أنه كان " من أشنع السجون وأضيقها يقاسى فيه المسجونون من الغم والكرب ما لا يوصف عافانا الله من جميع البلاء"، وجاء فى قول آخر عن السجن الواقع إلى جوار باب زويلة، بالقلعة أيضا، وهو سجن خزانة الشمائل أنه "من أشنع السجون وأقبحها منظرا يحبس فيه من وجب عليه القتل أو القطع من السراق وقطاع الطريق ومن يريد السلطان هلاكه"، وصورة قريبة من تلك سجلها كتاب من القرن الثامن عشر لسجن " العرقانة"، وكان موجودا بدوره بالقلعة شأنه شأن سائر السجون المصرية فى الفترة السابقة على بناء الدولة

الحديثة.

الجانب الآخر من الشهادة تقدمه الكتابات الرسمية، وهى فى هذه المرة عن نزلاء الحبسخانات، فيما سجله أول قانون مصرى خاص بالموظفين، وهو قانون السياستنامة الصادر عام ١٨٣٧..

أغلب العقوبات التى تضمنها هذا القانون كانت تتحدث عن " ربط المذنب بالقلعة" لفترات تتحدد تبعا لطبيعة ذنبه، ويصف منشور صادر فى نوفمبر عام ١٨٨١ طبيعة المربوطين بأنهم " مغلولون بالحديد فى أعناقهم وأيديهم والمحافظون عليهم يسحبونهم من أطرافها"!

تشير الشهادات الرسمية إلى حقيقة أخرى وهى أن السجون لم تكن مسئولة عن إطعام نزلائها، اللهم إلا فى حالة " الفقراء المحتاجين" الذين كانت تصرف لهم جراية لا تزيد عن وجبة واحدة يوميا، وكثيرا ما كانت تنقطع، الأمر الذى لم يكن معه ثمة غرابة من منظر مسجونين يتضورون جوعا داخل محابسهم!

ولم يكن متوقعا أن يستمر هذا الوضع طويلا فى مصر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ولجملة من الأسباب..

التحول من المجتمع الاقطاعى إلى المجتمع الرأسمالى وما استتبعه من اتساع قاعدة التعاملات بين المصريين خاصة مع انهيار أسوار العزلة بين سائر الكيانات الاجتماعية خلق أنواعا من الجرائم لم تكن معروفة من قبل، الأمر الذى أخذت تلح معه الحاجة إلى سن قوانين لمواجهة هذه الجرائم .. مدنية كانت أو جنائية، ولم تعد سجون القلعة التى كانت تتسع فحسب "للسراق وقطاع الطريق ومن يريد السلطان هلاكه" قادرة على استيعاب مرتكبى الجرائم الجديدة.

السبب الآخر جاء مع حركة التحديث، ثم ما استتبعها من تدخل أوروبى فى بعض الشئون المصرية، وكان انجليزيا بالأساس، حين وصلت دعاوى جماعات الانسانيين الانجليز Humanitarians إلى مصر، وهى الدعاوى التى بدا تأثيرها فى ميدانين .. مكافحة الرق والسجون.

الميدان الأول نجح فيه التدخل الأوروبى من دفع إسماعيل إلى عقد معاهدة منع تجارة الرق مع انجلترا عام ١٨٧٧، أما الميدان الثانى فقد استغرق وقتا وإن كان قد بدأ فى مطلع الثمانينات، وقبل الاحتلال البريطانى للبلاد بعامين على الأقل.

فى نوفمبر عام ١٨٨١ تم تحريم إرسال " أرباب السوابق والجنايات" إلى السجون" حالة كونهم مغلولين بالحديد وحيث هذه الحالة لا يوافق استمرارها إذ أنها تستدعى الانتقاد وما هناك إلا ما يدعو لأن يعامل بها إلا القاتلون أو المتهمون والمشبوهون فى القتل".

بعد ذلك بوقت قصير صدرت تحذيرات مشددة لمأمورى السجون من ترك بعض المسجونين " المنقطعين مع فقرهم وشدة احتياجهم" دون غذاء، أو كما جاء فى تلك التحذيرات أنه " لم تحصل المراعاة أو الدقة فى صرف الجراية المقتضية اليهم حسب الأوامر الصادرة"!

ومن جراء حالة الفوضى فى حفظ الدفاتر بالسجون تكررت التعليمات لاستيفاء هذه الدفاتر، والسير على نسق دفتر سجن المحاكم المختلطة الذى "استوفى التوضيحات المختصة بالمسجونين"، وكان معلوما أن أغلب نزلاء هذا السجن كانوا من الأجانب الذين كانوا يلقون معاملة خاصة، فالتفرقة بين الأجانب والمصريين وصلت حتى إلى المذنبين فى السجون!

التأخير فى الافراج عن المسجونين بعد إثبات براءتهم أو إستيفاء المدد

المحكوم عليهم بها شكل جانبا آخر من مطلب الإصلاح، مما يكشف عنه منشور الداخلية الصادر فى ١٢ أبريل عام ١٨٨٣ والذى طالب المأمير بمراجعة الأحوال " بالجبسخانات وتفقدها وإنجاز القضايا وتقديم استيفاء قضايا المسجونين على ما سواها ودوام النظر فى درجة جناية كل منهم، ومن توجد جناية خفيفة وتساعد حالتها على الافراج عنه، أو تكون جنايته لا تستدعى سجنه فيفرج عنه"!

فى تلك الأثناء كان قد وصل إلى القاهرة اللورد دفرين سفير بريطانيا فى استنبول مكلفا بكتابة تقرير عن الأوضاع المصرية، وقد احتلت أحوال السجون جانبا مهما من التقرير الذى صدر خلال عام ١٨٨٣، وكانت أحوالا قاتمة، وقدم التقرير الفرصة لسلطات الاحتلال لفرض هيمنتهم بتعيين انجليزى مفتشا لعموم السجون المصرية، مما كان بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ هذا العالم الغامض!

* * *

قبل أن يمضى وقت طويل على تعيين أول مفتش لعموم السجون المصرية صدرت أول لائحة للسجون، يشكل الإطلاع عليها فصلا ممتعا من فصول تاريخ هذا العالم.

أول ما تتضمنه هذه اللائحة خاص " بتشكيل موظفى ومستخدمى كل سجن" والذين يرأسهم المأمور ورئيس السجانة، ثم عدد من هؤلاء، فضلا عن بعض رؤساء الحرف " لتعليم المسجونين ولإدارة حركة الصنائع المتنوعة التى جرى إدخالها فى سجون الحكومة".

المأمور؛ تتنوع مهامه وأهمها "ترتيب المسجونين وتعيين المحلات حيثما يجب أن يقيموا"، تعيين المسجونين الذين يمكن استخدامهم فى الصنائع

المتنوعة، ملاحظة نظافة المسجونين، فضلا عن تحميله شخصيا مسئولية أمن السجن "فله أن يتخذ كافة الاحتراسات اللازمة لمنع فرار المسجونين وأن يراقب كل يوم الترابيس والكوالين والحيطان من الداخل والخارج"!

رئيس السجانة؛ يشارك المأمور فى ملاحظة الأمن " فيطوف يوميا لهذا الغرض جملة مرار داخلا وخارجا .. وأن يحضر عند توزيع المؤونة .. ثم عليه أن يفتش ملابس المسجونين عند دخولهم إلى السجن لأجل أن ينتزع منهم أى آلة يمكنهم إساءة العمل بها وأن يأخذ منهم الدراهم والمصاغ التى يوجدها معهم"!

السجانون الذين يكونون تحت أوامر رئيس السجانة مباشرة مسئولون عن أن يراقبوا ويفتشوا بغاية الدقة جميع الحواجز والمماشى والحجرات. وعن صيانة الصحة وعن العناية بأن " تكون هيئة المسجونين فى غاية الحشمة والأدب وأن يكونوا دائما فى حالة النظافة"!

الفصل الأكثر طرافة فى رسم صورة عالم ما وراء القضبان هو الخاص بمعاملة المسجونين، فقد تضمن عديدا من المواد الغريبة ..

تنص إحدى هذه المواد على أن " النبيذ والبيرة وكافة المشروبات المسكرة ممنوع دخولها فى السجن لأحد المسجونين بدون استثناء ما لم يأمر الطبيب له فى حالة المرض، وممنوع على المسجونين كذلك شرب الدخان دون إذن من المفتش العمومى".

مادة أخرى تمنع " الغناء والصريخ وما شاكل ذلك من الغاغات"، وثالثة تقدر مدة الفسحة " بساعة واحدة كل يوم لكل مسجون".

وفى الفصل الخاص بالعقوبات يلاحظ أن أهمها ما اتصل بالتهديدات

والشتائم التى كان يحلو لبعض المسجونين ترديدها ضد موظفى السجون ومستخدميها " فيجازى فاعلها بالجلد .. والمعاقبة بالجلد يكون إجراؤها بحضور المأمور والآلة التى تستعمل لذلك هى الزخمة".

ونعتقد أن قارىء الأهرام قد لاحظ بعد ذلك، ومن خلال رسائل مكاتبى الصحيفة فى الأقاليم أن سجون مصر قد تكاثرت على نحو يحتاج إلى رصد أولا، ثم إلى تفسير بعد ذلك ..

أول ما تشير إليه عملية الرصد تصنيف القاطنين وراء القضبان إلى مسجون احتياطيا، محكوم عليهم بالحبس أو الاقامة فى السجن لعدم آداء الغرامة والرد والمصاريف، ومسجونون محكوم عليهم بالسجن، وكان لكل من هؤلاء مكانه فيما وراء القضبان.

المسجونون احتياطيا كانوا يوضعون فى مراكز البوليس حيث كانوا يعانون معاناة شديدة، فيما يقرره مكاتبو الأقاليم .. يقول مكاتب بنها "وجدت السجن الاحتياطى إنما هو غرفة واحدة وقد ضاقت بمن فيها فالأمل النظر فى ذلك مراعاة للصحة"، ويضيف مكاتب المحلة الكبرى تفصيلات أكثر عن السجن الذى " لا تبلغ مساحته الا ٢٣٦ مترا مكعبا وليس فيه إلا نافذتان صغيرتان فى الجهة الشرقية وفيه ٨٠ مسجونا فى حين لا يجب أن يكون فيه إلا خمسة عشر مسجونا"!

تشير عملية الرصد تلك أيضا إلى أنه حتى نهاية القرن استمر النفى يشكل إحدى العقوبات المعمول بها، والمعلوم أن المسئولين الحكوميين فى مصر استمروا يستخدمون بعض جهات السودان كمناف لبعض المذنبين الخطرين الذين رئى أن وجودهم فى السجون المصرية قد يسبب اختلالا فى النظام داخلها، فضلا عن احتمالات هروبهم منها، ولقد اكتسبت مدينة

فازوغلى شهرة خاصة كأهم منافى هؤلاء.

خلال النصف الثانى من القرن، وحتى بعد اخلاء السودان عام ١٨٨٥، استمرت بعض مدنه التى لم يخلها المصريون، تستخدم لنفى هذه النوعية من المسجونين، الأمر الذى كشفت عنه بعض أخبار الأهرام ..

خبر منها جاء فى الأهرام الصادر فى ٣ سبتمبر عام ١٨٩١ من مكاتب سواكن جاء فيه أن قانونا جديدا للسجون وصل للمسئولين عن سجن المدينة، ويتبين منه أن تلك النوعية من السجون وضعت تحت اشراف السلطات العسكرية وأنه قد ضم بعض المسجونين الصادر ضدهم أحكام من محاكم مصرية. وخبر آخر فى الأهرام الصادر فى ١٩ فبراير عام ١٨٩٢ بأنه قد تم " تسفير خمسين مسجونا من المسجونين فى سجن طرة إلى طوكر" ويضيف المكاتب بعد تقديم الخبر بأنه علم أن المنفيين من الشبان الأقوياء " الذين لم يبق من مدة سجنهم أكثر من سنة وأقل من سنتين وأنهم إذا ذهبوا بعائلاتهم إلى تلك الجهات فلا يسمح لهم بالرجوع قبل فوات المدة الباقية من سجنهم"!

ويبدو أن النفى إلى طوكر قد اكتسب سمعة سيئة حتى أنه قد استمر لوقت غير قصير التلويح به يدخل ضمن التهديدات المخيفة!

ويشير نفس الرصد أخيراً إلى أن عملية بناء السجون استمرت قائمة على قدم وساق خلال العشرين عاما الأخيرة من القرن الماضى..

ففضلا عن الليمانات التى كانت مخصصة للمسجونين الصادر ضدهم أحكام بالأشغال الشاقة، وكان أشهرها فى طرة، فقد انتشرت السجون فى المديريات إلى حد أنه لم تكد تخلو إحدى عواصمها من سجن، الأمر الذى كان موضع تقرير المكاتبين الأهراميين ..

مكاتب بنها يحصى عدد المسجونين فى سجنها فى مارس عام ١٨٩١ وأنهم يزيدون عن المائتين، أما مكاتب طنطا فيعيب على السجانين فيها أنهم قد رتبوا " خزانات فى ملابسهم يضعون فيها ما تصل اليه أيديهم من المأكولات والملبوسات التى ترد للمسجونين من أهليهم وأصدقائهم"، أما مكاتب الفيوم فيتحدث عن الباب المشترك للسجن بها والذى يدخل منه موظفو بعض أقلام المديرية كالدفترخانة والخزينة، والمسجونون أيضا، ويطالب بفض الاشتباك !

أما كل من مكاتب الاسكندرية وشبين الكوم فيشيران إلى عملية بناء السجون التى كانت تتم فى المدينتين فى مطلع التسعينات، وقد أثنى الأخير على " حضرة الألمعى لمعى بك المأمور الحالى فإنه لا يألو جهدا فى إدارة السجن وتراه قبل الفجر قاصدا العمل وملاحظة البناء"!

ومع كل ما تشير اليه عملية الرصد الأهرامية من اتساع عالم ما وراء القضبان فإنها لابد وأن تثير التساؤلات حول ماهية الأسباب وراء هذا الاتساع ..

* * *

قضية اكتظاظ السجون بزبائنها فرضت نفسها خلال التسعينات خاصة بعد أن انتشرت الأوبئة فى داخلها، الأمر الذى جعلها محل أخذ ورد بين المهتمين.

فقد عرف ربيع عام ١٨٩٢ انتشار الحمى الراجعة والتيفودية أولا فى سجون العاصمة ثم فى سجون الزقازيق وطنطا وبنى سويف ودمنهور، الأمر الذى نتج عنه تزايد معدلات الوفيات فى تلك السجون مما شد اهتمام الرأى العام فيما عبرت عنه كتابات الأهرام، وكان من أسباب انزعاج رئيس النظار

رياض باشا.

ما كتبه الرجل إلى مصلحة الصحة العمومية ورد المسئولين فيها الذى نشره الأهرام فى ١٩ مايو من ذلك العام يكشف أصل المشكلة.

فقد جاء فى هذا الرد أن حالة المسجونين قد تحسنت عن ذى قبل بما "اتخذ من التحوطات الصحية وعزل المرضى عن الأصحاء، إلا أن سجن المحافظة مزدحم بالمسجونين البالغ عددهم ٤٠٠ شخص والواجب ألا يبقى فيه أزيد من ٢٥٠ ونقل المائة والخمسين الباقين إلى قاعة موجودة فى سجن الحوض المرصود أو إلى سجن طرة".

وانكشاف سبب المشكلة على هذا النحو طرح قضية اكتظاظ السجون بالنزلاء على نحو اتسم بالإلحاح فيما عبر عنه الأهرام بقولها " لم تزل مسألة ازدحام السجون بمصر موضوعا للمداولة والبحث".

ساقت الصحيفة فى هذه المناسبة إحصاء عن تزايد عدد المسجونين فى طرة الذين كانوا ٢٠٠ مسجون فحسب عام ١٨٨٥ وصلوا إلى ١٣٦٠ مسجونا عام ١٨٨٩، أى زادوا نحو سبعة أمثال خلال أربع سنوات فقط، وقالت أن سائر السجون قد شاهدت مثل هذه الزيادة.

الحل فى رأى الأهرام، بإصدار أمر عال بالعفو عن مرتكبى المخالفات "ولاسيما الذين لم يدفعوا الرسوم والغرامة وهم مسجونون لأجلها". والحل أيضا أن تسارع المحاكم الأهلية بالنظر فى القضايا، لما يترتب على التأخير فى ذلك من بقاء المقبوض عليهم على ذمتها فى السجون، "إلى حين الاستيثاق من التهمة أو تحضير أسباب البراءة ووجوه الدفاع" مما يشكل سببا آخر من أسباب اكتظاظها.

غير أن هذه الحلول التى اقترحتها الجريدة لم تأخذ بها اللجنة التى تشكلت خصيصا لتقديم علاج للمشكلة، والتى جاء قرارها غريبا .. بوضع تسعيرة للسجن .. مقابل كل ثلاثين قرشا غرامة ٢٤ ساعة سجن إذا لم يدفعها من صدرت فى حقه الغرامة، وقد علقت الأهرام على ذلك بأن " هذا سيؤدى إلى ازدحام السجون أكثر من ذى قبل وأن أفضل الطرق المؤدية إلى تقليل عدد المسجونين وعدد الحوادث وتخفيف ازدحام السجون إنما هو عدم حبس أحد لأجل الرسوم وتحصيلها بالطرق المدنية".

وقد اقترن النقاش حول قضية ازدحام السجون بمطالبات واسعة لإدخال مزيد من أسباب الاصلاح عليها ..

بعض هذه المطالبات دارت حول معاملة المسجونين التى تتسم بالاستبداد " وليس من يجسر منهم على إبداء شكواه علنا لئلا يضاعف فى بلواه"، والبعض الآخر حول تحسين أوضاعها، خاصة سجون المديريات فهى " كثيرة الرطوبة خالية من المنافذ تحتبس فيها الروائح القذرة المتصاعدة من المسجونين إلى درجة تخمد الأنفاس وتجلب الأمراض القتالة". والبعض الثالث نفضل أن ننقله بكلمات الأهرام الصادر يوم ٢٥ مايو عام ١٨٩٢..

قالت الصحيفة "أن المعاملة التى يعامل بها بعض المحبوسين الذين لا شفيع لهم قد لا تعرض للمسجونين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، فاذا أتاهم فراش من منازلهم منعوا عن استعماله وإن أتاهم طعام أكل وأوصل اليهم ما بقى منه معطلا مخبوصا، وإن أذن لهم بشرب سيجارة أو أكل برتقالة كلفهم ذلك أربعة أو خمسة أضعاف قيمتها، هذا فضلا على الكنس والرش ونقل القاذورات"، ومع كل ما فى هذه الصورة من روح المأساة فإن مما يؤكد صحتها أن جانبا منها قائم حتى يومنا هذا، الأمر الذى يتطلب قراءة جديدة فى تاريخ الحبسخانات المصرية !

٢٣

حضرة العمدة



قانون عام ١٨٩٥ لإحكام القبضة الانجليزية على العمد

حضرة العمدة

"المعلوم أن العمد هم نواب الحكومة فى توطيد نظام الضبط والربط ببلادهم وعليهم المدار فى عمارها واستقامة أحوال أهلها وتثبيت أقدامهم فيها وتكثير ثروتهم بالعدل والمساواة بينهم .. وإذا انعكس الحال فينجم عن ذلك انحلال عرى استقامة أحوال البلاد ويتخلل الفساد أشغالها والدمار أهلها ويقع الفشل والنزاع بينهم" !

كان هذا بعضا مما جاء فى منشور لنظارة الداخلية المصرية صادر فى سبتمبر عام ١٨٨٤، وهو منشور يلخص نظرة السلطات الحكومية إلى أصحاب هذا المنصب، وهى نظرة حكمت العلاقة بين الجانبين .. السلطة والعمد.

وكما أن لهذا المنصب تاريخه فإنه لتلك العلاقة تطوراتها، وهو ما عنيت به الأهرام واستمرت تتابعه بامتداد أعدادها خلال ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر، الأمر الذى يستحق القراءة.

* * *

نبدأ بالتاريخ، وأول ما يلاحظ فى هذا الشأن حداثة هذا المنصب، فلا يمكن القول أن جذوره تمتد لأغوار بعيدة فى التاريخ المصرى، إذ تؤكد المتابعة

أن تسمى بعض كبار رجال القرى بالعمد لم يحدث إلا فى أواخر عصر محمد على، أى قرب منتصف القرن التاسع عشر، وعلى نطاق محدود، وكان لهذا الظهور أسبابه.

ففى ظل النظام الإقطاعى الذى عرفته مصر خلال العصر العثمانى .. نظام الإلتزام كان كبير القرية هو " شيخ البلد" ، والذى كان بمثابة الممثل الأساسى للملتزم الذى لم يقطن فى العادة فى الريف، ورغم قضاء محمد على على نظام الإلتزام فقد بقى أغلب رجاله فى قراهم، وإن تحولوا من خدمة الملتزم إلى خدمة الباشا، وكان على رأسهم شيخ البلد. وفى تلك الظروف ظهر " حضرة العمدة" !

يسجل هذا مكاتب الأهرام فى ميت يزيد فى عدده الصادر فى ١٨ مايو عام ١٨٩٤ فيقول أنه " لما استتب الحكم للمرحوم محمد على باشا وعمد إلى إصلاح البلاد اختار عمدا من البيوت القديمة فجعل بعضهم مديرين وبعضهم مشايخ على الخطوط وعين لكل خط شيخا يرأسه براتب من الحكومة وجعل لكل بلدة عمدة يساعده بعض المشايخ" ، غير أن مكاتب ميت يزيد صوّر تلك التغيرات التى عرفتها إدارة الريف المصرى فى عصر محمد على وكأنها حدثت منبتة الصلة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التى عرفها ذلك العصر والتى تنامت بعده.

جاء أساس هذه التحولات بالانتقال من النظام الاقطاعى إلى النظام الرأسمالى، خاصة بزراعة المحاصيل النقدية مما أدى فى نهاية الأمر إلى جملة من التطورات تركت بصمتها على شيوخ البلد..

١) لم يعد ممكنا مع تلك التحولات أن تبقى القرية كوحدة إنتاجية منكفئة على نفسها، وكان عليها أن تتكيف مع واقع جديد متمثل فى شبكة

من العلاقات مع القرى المجاورة ومع السلطات المحلية والمركزية، وأخيرا مع تجار السوق الذين بدأوا يفدون اليها لشراء المحاصيل الجديدة، الأمر الذى أدى إلى اتساع نطاقها وأدى إلى أن تعرف عددا من شيوخ البلد بدلا من الشيخ الوحيد الذى كان قائما من قبل، ونعود مرة أخرى إلى شهادة مكاتب الأهرام فى ميت يزيد بأن باشا مصر قد قبل بأن يصل عدد الشيوخ فى بعض البلاد إلى ٢٤ شيخا!

أكبر هؤلاء المشايخ أسمته الوثائق " شيخ المشايخ" أحيانا، و" الشيخ الكبير" أحيانا أخرى، و" المقدم" أحيانا ثالثة، وانتهى الأمر بتسمية العمدة، ومع أن بعضا من كبار المشايخ هم الذين أطلقوا على أنفسهم هذه التسمية، إلا أنها ما لبثت أن شاعت بين الأهالى، ثم أخذت بها السلطات وإن كان هذا قد حدث على نطاق ضيق حتى منتصف القرن.

٢) غير أن المنصب أخذ فى الشيوع والترسخ فى عصر سعيد وإسماعيل (١٨٥٤ - ١٨٧٩) وبحكم التطورات التى جرت نحو المزيد من الرأسمالية الزراعية، من التوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية خاصة القطن، إلى إطلاق الملكية الزراعية، مما أدخل تغييرات ملحوظة على الخريطة الاجتماعية أهم ما يعنينا منها هنا نجاح عدد من شيوخ البلد على وجه الخصوص فى اقتناء مساحات من الأراضى الزراعية، وانخرطوا بذلك فى طبقات لم تكن معروفة فى الريف المصرى من قبل .. كبار ومتوسطى ملاك الأراضى الزراعية.

خلال نفس الفترة نشأت علاقة جدلية بين المنصب والملكية، فبينما استغل شيوخ البلد على رأسهم العمدة مواقعهم لتوسيع ملكياتهم، فإن تلك الملكيات بدورها قد أضفت على هؤلاء أهميتهم التى أضفت الهيبة على المناصب التى شغلوها، وأصبح معلوما أن أكبر ملاك القرية يشغل تلقائيا منصب العمدة، والذى كان يشهد تنافسا محموما فى حالة تعدد كبار

الملاك.

وقد أدى نشوء منصب العمدة فى أحضان تلك التطورات الاقتصادية الاجتماعية إلى مجموعة من الظواهر التى ارتبط بها .. منها احتكار عائلات بعينها لهذا المنصب جيلا بعد آخر، طالما استمر أبناؤها يملكون المساحة الأكبر من الأرض، ومنها أن اختيار العمدة كان يتم برغبة الأهالى، والمقصود بهؤلاء المتنفذين منهم، وبتعبير آخر أصحاب الأملاك الآخرين، وفى العادة كان يحدث هذا الاختيار بعد وفاة العمدة القائم، وفى العادة أيضا كان يقع على أبنائه، خاصة كبيرهم، ولم تكن سلطات المديرية تفعل سوى التصديق على هذا الاختيار، ولم تكن تطلب سوى أن يكون " حميد السيرة والسوابق" !

ويبدو أثر الواقع الاقتصادى الاجتماعى فى اختيار العمد أن السلطات لم تكن تمانع فى اختيار أعيان القرية لإبن العمدة المتوفى حتى لو كان قاصرا، وإن كانت تشترط فى هذه الحالة أن يعين له وكيل إلى أن يبلغ سن الرشد .. المهم أن تبقى العمودية فى بيت كبير القرية!

وتتعدد شهادات مكاتبى الأهرام لتؤكد ذلك الواقع .. منها شهادة مكاتب قويسنا بشأن تعيين عمدة مليج وكيف أنه بعد اختيار الأهالى، وبعد تشكيل " قومسيون خاص مؤلف من كبار رجال المديرية تقرر تعيين نجل العمدة المتوفى" ، ومنها شهادة أخرى جاءت فى الصفحة الأولى من العدد الصادر فى ٢٦ يونية عام ١٨٩٤ بأن طريقة انتخاب العمد تقوم على " انتخابهم من أهل الثقة منهم" ، وأن معيار الانتخاب هو " ثروة المنتخبين والمرشحين للإنتخاب" !

وكان العمدة يتلقى بعد اختياره، التكليف الحكومى والذى ينم عن

واجباته التى ارتأتها السلطات .. جاء فى أحد هذه التكاليف: " حيث أنه صار انتخابك وقرر أى من ارتضوك من الأهالى على لياقتك واستعدادك لمراعاة أمورهم .. وشهدوا لك بالاستقامة والسداد، صدر لك هذا التقرير مشمول بما عليه من التصديق والتمهير والإعلان والإعلام، فيجب عليك القيام بتأدية حقوقها وواجباتها لترفية شئونها ومستلزماتها والاجتهاد فى تحسين أحوال الأهالى وعماريتهم وتقدم درجة مزروعاتهم .. والانقياد لما يصدر لك من الأوامر والتنبيهات .. ومعاملة الأهالى بالرفق والرعاية وعدم الميل على أحد منهم لغرض أو لغاية" !

بيد أن الفترة بين نهاية عصر محمد على (١٨٤٨) وصدور أول قانون للعمودية (١٨٩٥) عرفت جملة من المتغيرات أدت فى النهاية إلى تدخل حكومى فعال فى شئون " حضرة العمدة" مما قرره هذا القانون وكان محل جدل شديد أدلت فيه الأهرام بدلوها، وبشكل احتل مساحات واسعة من الجريدة العتيدة.

كان أهم تلك المتغيرات ما ترتب على التطورات الإدارية فى بناء الدولة الحديثة من زيادة العبء على " حضرة العمدة" ، وهو عبء تعددت وجوهه..

من بين هذه الوجوه ما اتصل بواجب صاحب المنصب فى حفظ الأمن فى قريته، وهو واجب اقتضى مسئوليات عديدة .. ترتيب الخفراء كان من أهم تلك المسئوليات، وقد استمرت المشكلة التى تواجه " حضرة العمدة" فى هذا الصدد، وبامتداد تلك الفترة ناشئة عن تدبير النفقات اللازمة للإحتفاظ بهؤلاء، فى وقت لم تكن السلطات تتحمل أيا من تلك النفقات، الأمر الذى يقرره وكيل الأهرام فى جرجا فى رسالة له جاء فيها: أن على العمد مسئولية تدبير " أجر الخفراء بمعرفتهم بدون دخل أحد سواهم" !، منها اتخاذ طرق الوقاية أيام الحصاد " من احتراق أجران المحصولات بما يضعه الفلاحون

بجانبها من القش ويوقدون حولها من نيران" ، ومنها التعرف على الغرباء الذين يفدون إلى القرية وضرورة سرعة التحرى عنهم، هذا فضلا عن الجرائم المعتادة .. سرقة أو إحراق مزروعات أو قتل !

المسئولية الثانية لم تكن جديدة على كبير رجال القرية .. مسئولية معاونة الصراف فى جمع الأموال الأميرية، فقد كانت إحدى مسئولياته فى ظل نظام الإلتزام، ربما يكون الاختلاف الذى حدث أن السلطات الحكومية لم تكن تقبل فى هذا الصدد الأعذار التى كان يمكن أن يقبلها الملتزم التى كانت تصل إلى حد عزل العمدة إذا ما تقاعس فى إنجاز هذه المهمة.

يروى مكاتب الأهرام فى سنورس قصة طريفة فى هذا الشأن فى نوفمبر عام ١٨٩٠ مؤداها أن أهالى البلدة قد تضامنوا لجمع الأموال الأميرية خوفا من عزل عمدتهم وإعادة العمدة السابق " الشيخ محفوظ نصر" الذى كان يستخدم وسائل العسف فى جمع تلك الأموال.

تقديم الأنفار للقرعة كان يشكل مسئولية أخرى من مسئوليات العمدة، وكان يتعرض للمحاكمة العسكرية التى كانت كثيرا ما تنتهى إلى الحكم عليه " بالأشغال الشاقة والعزل المؤبد" .

ونعثر فى هذا الصدد على رسالة لمكاتب الأهرام من أخميم يعرب فيها عن " أسف العموم من عزل حضرة عمدة البندر السابق بالنظر لعدم وجود أسباب تستوجب هذا العزل سوى تهمته بالتكتم عن أحد رجال القرعة العسكرية مع أن الحقيقة قد أثبتت براءته" !

هذا فضلا عن مسئوليات أخرى بأخذ الاحتياطات الواجبة فى حالة الأوبئة وبمراقبة تقوية الجسور فى أوقات الفيضانات، وبالمشاركة فى عمليات التعداد التى كانت تتطلبها السلطات الحكومية بين الحين والآخر، الأمر الذى

أدى إلى أن يصرح أحد العمد لمكاتب للأهرام أن المنصب " مش جايب همه" (١)، وهو ما عبرت عنه حركة واسعة من الاستعفاءات من المنصب الشهير رصد الأهرام بعض جوانبها.

فى مارس ١٨٩٢ يرفع عمدة قويسنا " عريضة إلى سعادة المدير يقول فيها أنه وحيد ولا يقدر أن يقوم بالوظيفة ويطلب إقالته وتعيين غيره" ، وفى أغسطس من العام التالى تسوق الصحيفة خبرا من السنطة عن تحرك المأمور لمواجهة استعفاء أحد عمد الناحية، ولم يجد مناصا بعد أن صمم هذا على استعفائه من تعيين أخيه " حضرة الفاضل محمد أفندى إبراهيم عريضة" ، وحالات أخرى كثيرة.

وكان على القاهرة أن تتحرك بإعداد أمر عال يحدد واجبات حضرة العمدة وحقوقه، فيما صدر فى يناير عام ١٨٩٥، وأثار ضجة كبيرة !

* * *

فى ديسمبر عام ١٨٩٤ بدأت الأخبار فى الورود عن نية الحكومة على إصدار " أمر عال" خاص بالعمد نشرت الأهرام ملخصا له فى مطلع العام التالى، وقد رتب نظاما جديدا فى تعيين العمد، ونظام اتصالهم بالجهات الحكومية، فضلا عن اختصاصاتهم وامتيازاتهم.

التعيين تقرر أن يكون على " يد لجنة مؤلفة من المدير أو وكيله ومندوب لنظارة الداخلية ومندوب للحقانية وأربعة من أعيان عمد المديرية، ويؤخذ فى التعيين رأى مأمور المركز" ، بمعنى أن السلطات الحكومية أصبحت صاحبة اليد العليا فى تعيين هؤلاء وليس أبناء قريتهم، أو بالأحرى الأعيان من هؤلاء، فيما كان متبعا من قبل.

الاتصال بالجهات الحكومية تم ترتيبه على أن يكون العمدة تحت سلطة المأمور " ولا يحق للمديرية استدعاؤه إلا فى الأمور الكبيرة الموجبة لحضوره شخصيا وإلا فالمخابرات تجرى كتابة" ، ولعل ذلك يفسر تلك العلاقة الحميمة التى أبرزتها سائر الكتابات بين العمدة والمأمور.

تم التوسع فى الاختصاصات، فلم تعد مقصورة على ما يخص الأمن والرى والصحة والتجنيد ذات الطبيعة الإدارية، وإنما امتدت لتشمل بعض الصلاحيات ذات الطابع القضائى " بالحكم فى القضايا المدنية الجزئية نهائيا لغاية ٢٠٠ قرش وفى المخالفات نهائيا بالغرامة لغاية ١٥ قرشا وبالحبس لغاية ٢٤ ساعة، ولعل ذلك ما أدى إلى ضم مندوب للحقانية إلى لجنة اختيار " حضرة العمدة" .

بالنسبة للإمتيازات، فقد تم الاحتفاظ بالقديم منها؛ إعفاء إثنين من أبنائه من الخدمة العسكرية، إعفاء خمسة أفدنة من أطيانه التى لا ينبغى أن تقل عن العشرة من الأموال الأميرية، حق ركوب السكك الحديد مجانا، وأضيف اليها بعض الامتيازات القانونية " فلا يحاكمون فى الجنايات أثناء تأديتهم لوظائفهم ولا يحاكمون إلا باستعلام جهات القضاء من الحقانية التى تستعلم عن ذلك من الداخلية فتجيز المحاكمة أو لا تجيزها" ، مما أكسب العمد لونا من الحصانة لم يكونوا يتمتعون به من قبل.

وعلى الرغم مما بدا لأول وهلة أن المشروع قد وسع من اختصاصات حضرة العمدة وزاد من إمتيازاته ضمانا لإقبال أبناء الأسر الكبيرة على العمودية وعدم تركها " للفقراء المعدمين" الذين يستغلونها لتحقيق المآرب الشخصية، فقد كان للأهرام رأى آخر؛

كان رأى الجريدة أن المشروع صناعة بريطانية تم وضعه لتحقيق سياسات

احتلالية، وأنه لو لم تم العمل به فسيكون ذلك على حد تعبيرها " خاتمة المصائب التى توالت على الفلاحين فى هذه الأيام وكأن الحكومة لم تكتف بما جنت عليهم حتى تريد أن تسلمهم إلى عمد يجرعونهم مرارة الاستبداد" ، ودللت على ذلك بحجج عديدة..

من هذه الحجج أن المشروع جاء وليدا لرأى للمستر سكوت فى جانب ولرأى كتشنر باشا عندما كان رئيسا للبوليس فى جانب آخر، ولرأى لسعادة ستل باشا فى جانب ثالث، والجميع من ممثلى سلطات الاحتلال ممن كانت تحركهم دوافع استعمارية، وكانت الأهرام على حق مما أكدته الدراسات الأكاديمية بعد ذلك.

فقد ارتأى المعتمد البريطانى فى القاهرة وقتذاك، اللورد كرومر، أن الضمان الحقيقى لاستقرار الاحتلال البريطانى للبلاد يكمن فى الريف وليس فى المدينة، تحركه إلى ذلك دوافع عديدة .. منها تحقيق مصالح بيوت التجارة الانجليزية الساعية وراء القطن المصرى، ومنها أنه طالما بقى الريف هادئا، بالتحكم فيه من خلال عمده، فقد بقيت مصر هادئة، ولم يكن البريطانيون يعولون كثيراً على تحركات أبناء المدن المعادية لهم، بل غالبا ما كانوا يوصفونها فى كتاباتهم " بصخب الأفندية الذى لا يلبث أن يهدأ" !

وعندما عرضت الأهرام اقتراحا بأن " تجمع فى الداخلية لجنة من أهل العلم والخبرة فى الادارة والقضاء ومن العقلاء الذين تقلبت عليهم القوانين والنظامات فعرفوا نفعها من ضرها " لوضع مشروع جديد لم يلق هذا الاقتراح آذانا صاغية لأنه كان يتعارض مع السياسات الاحتلالية التى كان قد تم وضعها " لحضرة العمدة" .

دعا ذلك القائمين على تحرير الأهرام إلى أن يفسحوا صفحات الجريدة

لمنتقدى المشروع الجديد، وكان من أهمها ما كتبه أحدهم، ويدعى " جلبى سالم" من كفر سالم فى العدد الصادر فى ٢٠ فبراير عام ١٨٩٥..

اعترض الرجل على مبدأ تعيين العمد بدلا من انتخابهم الذى كان سائدا من قبل وأن " بلده لا تخلو من وجهاء يربأون بأنفسهم عن تلك الوظائف فإذا عين عندهم عمدة هو أحط منهم منزلة ومقاما طارت شرارات المنافسات بينهم" .

رأى جلبى سالم أيضا أن تعيين العمدة دون انتخابه سيؤدى فى نهاية الأمر إلى استبداده بأمور أبناء القرية بحكم أنهم ليسوا من أتوا به ولن يكون لهم رأى فى بقائه أو عزله، وأشار الرجل فى ذلك إلى " المتهالكين على العمودية الذين باعوا أملاكهم ورهنوها أملا فى الحصول على العمادة" ، وتساءل الرجل " إذا كان للعمدة أخوة أو أبناء أو أصهار أو أقارب واختصم أحدهم مع أحد أضداده فهل يحكم حضرته طوعا لمقتضى الذمة والعدل؟ ويجيب على ذلك قائلا " كلا ثم كلا لأن العمدة كما هو الآن لا يهمه إلا الانتقام والتشفى ممن بينه وبينهم عداوة وتضاغن" !

لم تقتصر الحملة على المشروع الجديد على الأهرام بل أمتدت لبعض الصحف الأخرى، العربية منها والفرنسية، بالنسبة للأولى فقد شاركت " المؤيد" الأهرام فى الحملة، وبالنسبة للثانية كان هناك " الفار" و" الجورنال اجبسيان" ، والذين كانت تنقل عنهم الأهرام كل ما ينشرونه فى هذا الصدد، وكان الهدف من وراء ذلك أن يعيد مجلس شورى القوانين النظر فى المشروع لدى عرضه عليه ويدخل عليه " التعديلات" أو " التحويرات" اللازمة التى تصلح من شأنه.

ولم يمض وقت طويل حتى صدر " الأمر العالى المختص بلائحة العمد

والمشايخ" من إحدى عشرة مادة نشرته الأهرام فى عددها الصادر فى ١٩ مارس ١٨٩٥، وقد خلا من " التحويرات" المطلوبة، وإن كان قد أضاف فى مادته الثامنة ما نصه: " العمد والمشايخ المقررون الآن يستمرون فى وظائفهم إلى أن يتقرر انتخاب عمد ومشايخ جديدين بمقتضى أمرنا هذا" مما فهمه المعنيون بأنه بداية لإنقلاب كبير تتخلص فيه الإدارة من العمد الذين تم انتخابهم وتعيين عمد تختارهم لجانها الجديدة التى تشكلت على وجه السرعة ونزلت إلى القرى لتفحص حالة كل عمدة على حدة" .

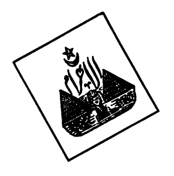
تتبعت الأهرام أعمال هذه اللجان فى المنوفية والشرقية وكان رأيها فى أغلب اختياراتها أن " الانكليز لا يعينون إلا كل من يثبت أنه رجلهم المخلص فى خدمتهم كأنهم يريدون الاستيلاء على القطر بقتل كل حياة فيه"

ولاحظت أن ممثل الداخلية فى اللجان كان على الأغلب انجليزيا، كما جاء فى خبر من المنوفية عن وجود المستر ولسون معاون الداخلية فى اللجنة التى عينت ١٦ عمدة دفعة واحدة، وعلقت على ذلك فى عدد آخر بأن اختيار العمد فى مراكز كثيرة " قد تم على غير رغبة من الأهالى فتكدر السكان من هذا الأمر" ، وأثبتت فى ذلك عددا من الشكاوى التى كانت ترد اليها " من عدم عدالة انتخاب العمد وقيام الأغراض الذاتية مقام الحصون المنيعة فى سبيل الخدمة العامة" .

ولم يمض وقت طويل حتى تحققت مخاوف الأهرام من السياسة التى درج عليها المحتلون لتحقيق أهدافهم فى الريف المصرى، فيما أخذوا يقدمون عليه من إلزام العمد بالاشتراك فى جريدة المقطم التى اعتبرها مؤرخو الصحافة الناطقة بلسان حال سلطات الاحتلال، مما ارتأته الصحيفة لونا من إكراه العمد حتى الأميين منهم على الاشتراك فى هذه الجريدة.

ولم تفتأ الأهرام تهاجم الأمر العالى وما ترتب عليه من اختلال الأمن فى

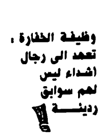
بعض البلاد، خاصة فى البحيرة، وتعدد ألوان فساد بعض العمد، وإن كانت لم تنكر أن " كثيرين من العمد مزدانون بالصفات والأخلاق الشريفة" ورغم هذا الهجوم فقد استمر الأمر العالى لعام ١٨٩٥ الركيزة الأساسية التى حددت وضعية " حضرة العمدة" ولسنوات طويلة تالية !





خفير الدرك





وظيفة الخفارة ، تعهد الى رجال اشداء ليس لهم سوابق رديئــــة

خفير الدرك !

الخفارة في تاريخ مصر الحديث شئ قديم*، أما الخفير بصورته التى شاعت .. رجل طويل القامة يرتدى معطفا كاكيا فى الغالب فوق جلبابه الريفى ويضع على رأسه طربوشا مميزا ، وقد استبدل عصاه الطويلة التى اشتهرت "بنبوت الغفير" ببندقية من طراز عفا عليه الزمن .. الخفير صاحب هذه الصورة لم تعرفه مصر إلا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولأسباب شديدة الغرابة .

تبدأ قصة الغفير "أبو نبوت" فى عصر محمد على ، وبعد أن انهار نظام الالتزام الذى كان من بين واجباته الحفاظ على الأمن فى الريف، فقد كان مطلوبا من الفلاحين المصريين أن يضعوا بأنفسهم نظاما جديدا لهذا الأمن.

ووقعت مسئولية الأمن وقتئذ على عاتق مشايخ النواحى أو القرى، وتقرر أن تكون جماعية ، فيما نصت عليه التعليمات التى صدرت لهؤلاء وقتئذ بأنهم "ملزومون بضبط الفاعل بوقته والبحث والتحرى والتجسسات عن السرقة وآلة القتل وأسبابه سوى كان فى محل السرقة أو القتل أو محل المتهومين أو محل مرورهم" .

وقد عانى هؤلاء من تلك المسئولية الجماعية فكثيرا ما كانوا يدفعون

الدية أو ثمن المسروقات ، بل كانوا أحيانا يدفع بهم الى الليمان بديلا عن الفاعل الأصلى فى حالة عدم التوصل الى هذا الفاعل !

ولم يكن ثمة بديل أمام هؤلاء المشايخ سوى أن يشركوا الفلاحين فى الغرم بدفع قيمة المسروقات أو الديات الأمر الذى لم يحتمله هؤلاء وقتا طويلا ، خاصة وأنه كان يستخدم فى إجبارهم على ذلك أقسى الوسائل على رأسها الكرباج، مما دفع أصحاب الجلاليب الزرقاء أخيرا إلى ابتكار نظام الخفر.

قام هذا الابتكار البسيط على تكليف فلاحى كل قرية لمجموعة منهم بحراسة قريتهم ، وإن جاءت البداية ضعيفة ، فقد كان يتم اختيار هؤلاء فى العادة من الطاعنين فى السن أو الضعفاء غير القادرين على العمل بالزراعة حتى يتوافر القادرون على هذا العمل، الأمر الذى دعا لأول مرة محاولة تنظيمية من جانب الحكومة فى بدايات عهد اسماعيل حين أصدر مجلس الأحكام إفادة للجهات جاء فيها التعليمات بضرورة "ترتيب الخفر بالجهات من الاشخاص المتصفين بالقوة وشدة البأس حتى يمكنهم المدافعة وحجز ما يلزم حجزه عند حدوث مغايرة بجهة خفرهم" !

عرفت تلك الفترة أيضا تغير طبيعة سلاح الخفراء فأخذ النبوت فى الاختفاء بعد أن أثبت عجزه أمام "الفلاتية الحاملين الأسلحة" فيما جاء فى أمر عال صادر عام ١٨٦١ ، والمقصود بهم المنفلتين عن ضوابط النظام والقانون وبدئ منذئذ بالتصريح لهؤلاء بحمل الأسلحة النارية "بالضمانات اللازمة على أن يعطى كل منهم تذكرة بأوصاف الأسلحة التى يحملها بختم شيخه وتصديق ناظر القسم".

فى عام ١٨٧٠ صدر أول قانون للخفر والذى نص على أن عملهم خفارة

"السكن والغيطان والدركات والحدود" ، وأن يتم اختيارهم بواسطة نظام القرعة، وأن يكون الخفير فى سن مناسبة وغير مصاب بأمراض تمنعه من القيام بأعباء وظيفته .

نظم نفس القانون أيضا عملية تسليح الغفر بأن "يصرف لهم السلاح من مخازن الحكومة، ونظام التفتيش بتعيين مفتش لكل مديرية "للمرور على البلاد وتفتيش أحوال الغفر بها " ، وأخيرا وفر لهم بعض الامتيازات وكان أهمها الاعفاء من الخدمة العسكرية وأعمال السخرة، وبدأ خفير الدرك يجسد منذ ذلك العام صفته التى لحقت به .. أنه ممثل الأمن فى الريف المصرى.

وحين صدر الأهرام بعد ذلك القانون بست سنوات واجه هذه الوضعية وتعامل معها .

* * *

بعد الاحتلال بعامين ، وفى إطار مراجعات عامة لنظام الأمن فى الريف صدر ثانى قانون للخفر ، وهو القانون الذى حدد نظام اختيارهم ، كما عين مهامهم ، وقرر حقوقهم ، فضلا عن العقوبات التى يتعرضون لها إذا ما أهملوا فى آداء واجباتهم .

(الاختيار) انيط بمجلس يرأسه العمدة وشيخ البلد والمأذون ، وكان يضم أيضا عددا من أهالى القرية يتراوح بين أربعة وثمانية أفراد .

ويقوم هذا المجلس أولا باختيار شيخ الخفير .. رجل يتراوح عمره بين ٣٠ و ٥٠ سنة "سليم الجسم محمود السيرة " ، وينضم الشيخ المختار الى المجلس الذى ينتقى فى تشكيله الجديد بقية الخفراء .. العمر بين ٢٦ و ٤٥

سنة ، الجسم سليم والسيرة حسنة، من العائلات المعتبرة ، وأن يشكل مجموع هؤلاء ما لا يقل عن ٥٪ من سكان البلدة .

(المهام) أعمال الخفر التى تنوعت فشملت خفارة البيوت، والطواف والأربطة ، أى أنه كان على بعض الخفراء تولى حراسة الدركات داخل البلدة، بينما يتولى البعض الآخر الطواف مع شيخ الخفر ، ويقيم القسم الأخير فى نقاط للحراسة خارج البلدة وهى التى تسمى بالأربطة.

(الحقوق) الاعفاء من الأشغال الأميرية ، وكان هذا أمرا طبيعيا على ضوء أنه مما لا يتفق مع مهابة حارس الأمن الذى يسوق الفلاحين الذين يتولون مثل هذه الاشغال ان يتعرض هو لنفس الموقف .

من بين تلك الحقوق أيضا "الماهيات" التى تقررت لهؤلاء .. ثلاثون قرشا شهريا لخفير الدرك ، وخمسة وأربعون قرشا للخفير الطواف ، وسبعون قرشا لشيخ الخفراء ، وهى أموال لم تكن تدفعها الحكومة !

الذى كان يدفع هذه الأجور أهالى البلدة فيخص كل بيت منها مبلغ معلوم يدفعه كل شهر يقوم بتحصيله الصراف، والذى يقوم بجمعه بنفس الطريقة التى تصل بها الأموال الأميرية.

(العقوبات) وقد تنوعت بدءاً بالغرامات المالية كجزاء على "التهاون فى تأدية الواجبات" وتبدأ بخمسين قرشا فمائة قرش فالسجن من عشرة الى ثلاثين يوما "مع تعيين خلف مؤقت له حتى تنهى مدة السجن" !

وتتضح جسامة هذه العقوبات المالية بالنظر الى راتب "خفير الدرك" حتى أن كثيرين منهم كانوا يفضلون السجن عن العقوبة المالية، وتحددت تسعيرة لذلك .. أربع وعشرون ساعة مقابل كل عشرين قرشا !

وقد حرم هذا القانون من يقع عليهم الاختيار لأعمال الخفارة من حق الاعتذار فيما جاء فى أحد مواده بأن "كل شخص وقع عليه الاختيار يكون مكلفا بالانقياد ولا تقبل أعذاره "، إلا فئات بعينها كان منها الحرفيون "المنقطعون لكاراتهم الذين لا يشتغلون بزراعة الأرض والفقهاء وطلبة العلم وخدمة المساجد والأضرحة والكنائس والمعابد" .

بيد أن تطبيقات القانون كشفت عن عجز بالغ، الأمر الذى رصدته الأهرام بعد أقل من ثلاث سنوات من صدوره..

قالت : " لا نكاد نجد فى البلاد إلا خفراء يوفون على ستين سنة وسلاحهم العصى بدلا من الأسلحة النارية ، ونرى بعض الأهالى ممن يجب أن يدفعوا عشرين غرشا فى الشهر لا يدفعون الا غرشين وهو مبلغ لا يكاد يفى ببعض نفقة الخفير ولذلك اضطر الى أن يحرث الأرض فى النهار ليقوم بقوت عياله ثم يجيئ الى دركه فى الليل فلا يكاد يمضى عليه الهزيع الأول حتى يستولى عليه النوم فيأتى السارق فيتسلق الدار ويتلطف فى فتح الأبواب ويسرق ما تصل اليه يده .." !

وفى هذا الصدد ساق مكاتب الأهرام فى المنصورة حادثة محددة وهى "أنه بينما كان أحد مستخدمى المديرية فى بيته شعر بوطء أقدام على السطح، فظن أن اللصوص دهمته فنادى الخفراء من النافذة وأخبرهم بالأمر فأجابوا ليس ذلك من شأننا فادعوا الحرس الطائف فناداهم ولم يكن جوابهم بأحسن وهو أمر يستوجب الالتفات حرصا على الأرواح والأموال"

ومع ما قدمته هذه الكتابات من صورة إنسانية معبرة عن "خفير الدرك" ف>نها انتهت الى مناشدة ولاة الأمور بتلافى "هذا الخطب بالتبصر والحزم شفقة على الرعية "، وقد عبرت بذلك عن شعور عام بعجز قانون عام

١٨٨٤ عن توفير "خفير الدرك" المطلوب ، الأمر الذى طرح القضية برمتها على بساط المناقشة، هذا من جانب ، والذى أدى الى إصدار لائحة جديدة للخفراء فى صيف عام ١٨٨٩ من جانب آخر ..

* * *

على نحو يلفت النظر تعددت القضايا التى حفلت بها صفحات الأهرام حول "خفير الدرك" أو اخر ثمانينات ومطلع تسعينات القرن الماضى..

● من بين هذه القضايا ما اتصل بنوعية الخفراء التى سادت فى ظل قانون عام ١٨٨٤، فيقول مكاتب ملوى بمناسبة تعيين الخفراء الجدد فى البندر أنهم "من رعاع الفقراء الذين لا يملكون شيئا ويخشى من تسليمهم أمر المحافظة أن يأتوا بما يكدر صفو الراحة" !

وكان من بين تعليقات الأهرام على هذه النوعية قوله :" أن حراسة البلاد بواسطة الخفراء الفقراء الذين لا مال عندهم ولا أجرة تقوم أودهم لا يجعلهم يهتمون بغير راحاتهم وقيامهم بين أهلهم ، وهو ما يخالف المقصود"! ، ودللت فى هذه المناسبة على قصور هذه النوعية بحادثة جرت فى الفشن بأن خفيرا وقف فى الدرك بدلا من أحد أقربائه "فصادفه اللصوص وهم ينقبون جدار بيت فاطلقوا عليه رصاصة فقتلوه" ! وسخرت فى موقع آخر بقولها أنهم "يقفون وبأيديهم العكازات الطويلة يهشون على الجدران أما إذا حدث ما يوجب استخدامها فتراهم يخفونها تحت سراويلهم ويلزمون السكون "!

وقد حدث فى وقت ما أن فكر بعض أصحاب الدركات فى تعيين خفراء من خارج القرية أو البندر. ففى أكثر من خبر تشير الأهرام الى من أسمتهم "الخفراء البرابرة" وكانت تقصد بذلك الخفراء من أصحاب البشرة السوداء، وفى تقديرنا انه قد تم استجلاب هؤلاء من جماعات الهجانة الذين عرفهم

الجيش المصرى والذين استقدموا بالأساس من قبائل العبابدة فى جنوب مصر.

فهذا خبر من بندر أسيوط عن :"تعيين البرابرة خفراء فيها" مما جعل الالسنة تلهج بالشكر، وآخر من بندر بنها يحمل نفس المعنى ، ولو ان هذا الخبر الأخير تحدث عن "إخلال شيخ البرابرة بواجباته" !

● القضية الثانية دارت حول الأجر الذى كان يتقاضاه الخفراء ..

فمن جانب ارتفعت أصوات الشكوى من عدم العدالة فى توزيع هذا الاجر ، خاصة فى البنادر ، فيما قرره مكاتب الفيوم من أنه بينما تدفع بعض المحلات أحد عشر قرشا لا تدفع محلات أخرى أكثر من قرشين ، ومن جانب آخر امتنع "أصحاب المنازل والحوانيت" عن دفع ضريبة الخفراء أصلا ، ولم تكن هناك قوة تجبرهم على ذلك فيما قال به مكاتب زفتى واستنكره ورأى أن الخفراء بذلك معذورون بتهاملهم لأن خدماتهم مجانية إلا إذا كانت لفظة خفير تغنى عن الملبس والغذاء ولوازم الحياة " !

ويكرر مكاتب طهطا نفس الشكوى من عدم العدالة فى توزيع الضريبة وكيف أنه قد تم جمع "أجرة خمسة أشهر من ماهيات الخفراء وغالب هذا المبلغ تحصل من أواسط الاهالى وفقرائهم الذين لا يمكنهم إقامة أدنى حجة ولا إبداء أقل تأخر لدى الحاكم،وأما الأغنياء والأورباويون فقد توقف كثير منهم عن الدفع بحجة أن البندر الى الآن لم تنتظم خفراؤه ولم يحرر له دفتر الأنفار الذين تتعين فيه أسماؤهم ودركاتهم " .

بيد أن الأمر اختلف فى المنصورة حيث نجح المسئولون فى "توزيع أجر الخفراء على الوطنيين والمستوطنين وأخذ المنادى ينادى للراغبين من ذوى البنية السليمة فى الانتظام فى سلك الحرس من أبناء البلدة "ويضيف مكاتب

الأهرام فى عاصمة الدقهلية بأنه قد علم أن كثيرين قد تقدموا لهذه الغاية "خصوصا لما عرفوا بأن رواتبهم تدفع اليهم فى أوقاتها "!

● ثالث القضايا كان مصدرها تصرفات بعض مشايخ الخفراء .. سواء بالنسبة للخفراء أنفسهم ، أو بالنسبة لأداء واجباتهم ..

سوء معاملة مشايخ الخفراء لخفرائهم كان موضع مراسلات عديدة من مكاتبى الأهرام فى الأقاليم .. من طنطا يقول المكاتب أن الخفراء يشكون "عدم معاملة رؤسائهم لهم بالمساواة" ، ومن دمنهور يطلب المكاتب " أن لا يسخر الخفراء بأشغال خارجة عن وظائفهم التى يجب ان تكون قاصرة على الحراسة ليلا لأن الخفير لا يمكنه القيام بوظيفته ما دام يعمل بأشغاله مدة النهار "!

اما بالنسبة لأداء واجباتهم فإن هذه القصة الطريفة التى بعث بها مكاتب الصحيفة فى شبين الكوم تكشف عن تقصيرهم فى هذا الميدان .. القصة منشورة فى الأهرام الصادر يوم ٢٢ أبريل عام ١٨٩٠ وقد جاء فيها "حدث فى شهر يناير الماضى ان المديرية حجزت حجزا إداريا على كمية من الذرة خاصة بأهالى بلدة الألشة من مركز مليج لقاء تأخرهم عن دفع الأموال الأميرية وأودعتها شيخ خفراء تلك البلدة حتى آن زمن تنفيذ مبيعها فتوجه معاون المركز وأحد الكتاب ومعهم ثلاثة رجال من البوليس بإجراء التنفيذ فقابلهم شيخ الخفراء وأهالى البلدة بالسب والشتيمة حتى تجرأوا على ضربهم وسجنهم أيضا، فتوجه معاون بوليس المركز الى البلدة المذكورة وضبط الواقعة وأحال أوراقها الى المحكمة الأهلية فحكمت على الجانبين بعقوبات متفاوتة ".

● آخر القضايا التى احتلت مساحة واسعة من اهتمامات الأهرام كانت

حول ما انتشر من أعمال التواطؤ بين الخفراء واللصوص (١) .

يتهم مكاتب المنصورة بعض الخفراء بأنهم "شركاء للصوص فى غزواتهم والمرشدين لهم الى منزل زيد وعزبة عمرو "، بينما يرصد كل من مراسلى ميت غمر والفيوم وقائع محددة حول هذا التواطؤ ، الأول بضبط سرقة دكان والثانى بضبط سرقة حمار كان موجودا فى زريبة يحرسها خفيران !

لعل ذلك ما دفع المكاتب الأخير الى أن يبعث برسالة طويلة الى الجريدة يتناول فيها الظاهرة جاء فيها قوله : " الخفراء شركاء اللصوص وقد برهنت لنا الحوادث الماضية ما كفانا مؤونة البحث فى هذا الموضوع مما هو مسطر فى دفاتر البوليس والمحكمة .. فلا يصح أن يكون المنوط بهم أمر الراحة والأمن شركاء للصوص بل واللصوص أنفسهم " .

وينهى مراسل الفيوم مقاله الطويل بمطالبة المسئولين أن "يشددوا الأوامر والتنبيهات بملاحظة هذه الفئة التى قد رأينا من أعمالها فى هذه الأيام ما يلزم مداركته بإصلاح حالهم".

ولم تتأخر كثيرا تلبية طلب مندوب الأهرام فى الفيوم "بالمداركة بإصلاح احوال "خفير الدرك الأمر الذى تجسد فى لائحتهم الجديدة والتى كانت بدورها موضعا لاهتمام الأهرام .

* * *

بدأت إدارة البوليس بنظارة الداخلية فى وضع لائحة الخفراء الجديدة أوائل ١٨٨٩ . وتشير الأهرام الى أن القضية المحورية لبحث اللجنة قد دارت حول "تأييد الوسائل المثبتة لأجرة الخفراء على كل فرد من أفراد الأهلين، والطرق التى تمكن من الاستحصال عليها بتمامها، وأن تكون تلك الأجرة ضامنة

معاش الخفير المنقطع لهذه الوظيفة " .

اختيار الخفراء كان الشاغل الآخر من شواغل اللجنة الجديدة ، وقد نصحت الأهرام بأن يتم ذلك "بمعرفة عمدة كل بلدة ومشايخها وتصديق مأمور المركز لأن المذكورين مطالبون بأعمال الخفراء وهم أدرى وأعلم بشئون البلدة التي يقطنونها" .

ووصل الأمر في تلك الأثناء الى تداول القضية في المحاكم التي أدلت بدلوها فيها .. محكمة طنطا ارتأت أن يدفع للخفراء " أجرة مضمونة وأن يعهد بوظيفة الخفارة الى رجال أشداء ليس لهم سوابق رديئة وأن يكون انتخابهم بمعرفة صفار المستخدمين الموجودين في المديريات " ، أما محكمة الاسكندرية فقد ارتات أن "تفرض خفارة كل ناحية على جميع سكانها الذين هم في سن المقدرة على العمل .. أما الأهلون الذين يكونون في هذه السن ولا يليقون لهذا العمل فيلزمون ببدل معلوم عن تلك الخدمة الواجبة عليهم".

وفي هذا الجو العام من الاهتمام وضعت اللجنة اللائحة الجديدة ورفعتها الى مجلس النظار الذي أحالها بدوره الى مجلس شورى القوانين والذي شكل لجنة من أعضائه للمقارنة بين اللائحتين القديمة والجديدة ، استغرق عملها أكثر من شهر .

وقد اعترف بعض أعضاء هذه اللجنة لمدير الأهرام أن أصعب ما في اللائحة الجديدة تقدير اجر الخفراء ، "والاستحصال عليه من أرباب المنازل لأنه إذا كانت أجرة الخفير قليلة لا تسد عوزه ولا تقوم مقام كسبه في القيام بعمل آخر .. وإذا كانت أجرة الخفير أكثر من القيمة المقررة تعذر على اصحاب المنازل دفعها وتزداد هذه الصعوبة في خفارة الكفور والعزب التي ليس فيها تجار ولا موسرون" !

فى ٢٩ يونية ١٨٨٩ وبعد عدة جلسات وافق مجلس شورى القوانين على اللائحة التى تضمنت ٢٩ مادة عالجت القضايا الأساسية التى استمرت محل مناقشة خلال الفترة السابقة .

● تقرر أن يتقاضى الخفير خمسة وعشرين قرشا والطواف ثلاثين وشيخ الخفراء خمسة وأربعين ، وأن تجمع المبالغ المطلوبة لخفراء كل بلدة من أصحاب المنازل فيها والمبالغ المطلوبة لخفراء الدرك من أصحاب الأطيان ، وأن يقوم بجمعها الصراف .

● فى حالة ما اذا لم يكن الخفير من أصحاب الأملاك، فقد نصت اللائحة على أن يكون له ضامن "من أحد الوطنيين" ، والسبب انه فى حالة تعرض درك خفير ما للسرقة ، ولم يتم ضبط اللص فإن على خفراء الجهة "دفع قيمة المال المسلوب، وإذا كانوا لا يمتلكون ما بقى بتمام القيمة فيؤخذ قيمة الباقى من الضامن " !

● الأدهى من ذلك حالات القتل فقد نصت اللائحة الجديدة على أنه اذا "لم يعرف القاتل بعد دقة التحريات والتحقيق فيسجن الخفراء من ستة أشهر الى سنتين "!

● ألغت اللائحة الجديدة البند القديم الذى كان يقضى بأن يكون "للخفراء ملابس حمراء يعرفون بها وبندقيات من سلاح الحكومة القديم" وأن يستعيضوا عن ذلك "بملابسهم العادية ويحملوا البنادق التى تصل الى أيديهم"!

وقد انتقدت الأهرام بشدة اللائحة الجديدة فهى فى رأيها لن تمنع من أن يكون الخفراء لصوصا أو شركاء للصوص بحكم ضعف أجورهم ، وطالبت

بتقليل عدد هؤلاء وزيادة أجورهم ، وتنبأت بأن وضع اللائحة موضع التنفيذ لن يكون له من نتيجة سوى أن يكون الخفير "إسما على غير مسمى"، الأمر الذى لم تغلق معه الصحيفة ملف "خفير الدرك" الذى استمر مفتوحا لسنوات أخرى !





٢٥

تمصير العربان

معركة بين السماعنة والمساعيد بسبب قصة حب





قصير العربان

في العمل الموسوعى الشهير الذى قدمه المفكر المصرى الراحل الدكتور جمال حمدان تحت عنوان "شخصية مصر - عبقرية المكان" قدم الرجل من الأدلة على قدرة الوطن المصرى على امتصاص الوافدين وعدم السماح بنتوءات فى البنية البشرية الوطنية لوقت طويل ما لا يحتاج الى مزيد .

لعل النتوء الرئيسى الذى عرفته مصر خلال عصورها الحديثة بدا فى القبائل العربية التى زحفت اليها من المناطق الصحراوية شرقا وغربا واستمر يسبب آلاما مبرحة للجسد المصرى لفترة غير قصيرة..

جانب من هذه الآلام نتج عن استمرار غارات هؤلاء على مناطق الزراعة على أطراف الدلتا ، خصوصا فى الشرقية والبحيرة ، أو فى انحاء الصعيد، خاصة الفيوم وبنى سويف والمنيا ، الأمر الذى دعا الدولة العثمانية الى ان تخصص إحدى الفرق العسكرية السبع المسئولة عن حماية مصر، وهى فرقة "العربان" ، لحماية مناطق الريف المصرى من تلك الغارات .

الجانب الآخر بدا فيما أحدثه هؤلاء من شرخ عميق فى قدرة السلطة المركزية المصرية على مد أيديها لسائر أنحاء البلاد، وهو ما يتناقض مع

تاريخ هذه السلطة ، ومع افرازات عبقرية المكان .

وقد وصل الأمر فى هذا الجانب الى حد أن نجح بعض شيوخ تلك القبائل فى إقامة كيانات شبه مستقلة عن تلك السلطة فيما فعله شيخ الهوارة همام الفرشوطى فى الصعيد خلال القرن الثامن عشر، مستغلا فى ذلك حالة السلطة المركزية المهترئة فى القاهرة من جراء الصراع بين العثمانيين والمماليك ، مما خلق نوعا من العلاقة الجدلية بين قوة العربان وقوة الدولة، وكانت علاقة عكسية على وجه اليقين .

يؤكد ذلك انه مع بداية بناء الدولة الحديثة فى مطلع القرن التالى، التاسع عشر ، وتنامى قوة السلطة المركزية ، أخذ هذا النتوء فى التآكل ، ولأسباب عديدة.. الاحتكام الى القوة اذا وجب ، السماح بتملك الأراضى ، تولية المشايخ البارزين للمناصب الكبيرة فيما جدث لعديدين، منهم العايدية فى الشرقية ، ويقدم الأباظية الذين كانوا اشهر اسرها نموذجا لذلك ، ويجسد باشا اباظة هذا النموذج ، فقد تولى عددا من المناصب الكبرى كان آخرها منصب مدير المديرية ، وهو المنصب الذى كان مقصوراً على أبناء الأرستقراطية التركية المتحلقين حول الوالى .

بيد أن القوة والسياسات وحدها لم تكن كافية لاختفاء النتوء ، مما بدا من مظاهر عديدة.. فحتى اولئك الذين استقروا من العربان بقوا يشكلون مجتمعا منفصلا له تقاليده المتميزة ، ولعل هذه الرواية التى بعث بها مكاتب الأهرام فى أبو كبير تقدم الدلالة على ذلك .. قال :

"أرادت إمرأة من قبيلة السماعنة ان تتزوج رجلا من قبيلة المساعيد فأبى أخوها أن يزوجها به فتركته وذهبت مع خطيبها ترتاد منتجع عدل وإنصاف من دهر سلط عليها شقيقاً حرمها خطابا عديدين حتى لقيت حضرة الشيخ

عليوة الطحاوى فتثبت من أمر طلاقها وأذن لها ان تتزوج من أحبها فقامت قيامة قبيلة السماعنة وبعثت عرائض الشكوى الى جميع جهات الحكومة تزعم فيها ان المرأة غير مسرحة سراحا جميلا من زوجها الأول، فأخذ حضرة مأمورنا هذه المسألة بالحزم وأرسل المرأة مع زوجها الى حضرة قاضينا الشرعى يصحبها جمهور غفير من رجال قبيلتى السماعنة والمساعيد، فحكم حضرته حكما فاصلا وانقضت المسألة على خير وسلام " .

وبالطبع فإن معنى ان تقوم قيامة قبيلة من العربان على زواج إمرأة منها من أحد أبناء قبيلة أخرى ينم عما كان يمكن ان يحدث لو كانت سعت الى ان تتزوج برجل من غير العربان أصلا !

ونرى أن من الاسباب التى أدت الى قوة هذه النزعة الاستعلائية من جانب هؤلاء ،واستمرار النتوء فى الجسد المصرى .. أن محاولة إزالته قد تمت من خلال سياسات حكومية اكثر مما تمت، نتيجة لتطورات اقتصادية واجتماعية ، وهى أمور لا يصنعها إلا الزمن وحركة التاريخ ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإنه حتى ذلك الوقت لم تكن حدود الوطن المصرى قد تعينت بشكل صارم يجرم عبورها، الأمر الذى سمح لهذه القبائل المتجولة ان تبقى كذلك فى إطار أراضى الدولة العثمانية ، مما تكشف عنه قصة أخرى روتها الأهرام ..

القصة بعث بها مراسل الأهرام فى الشرقية وجاء فيها أن "محمد افندى سلطان وكيل عمدة قبيلة عرب الهنادى المقيمين بأراضى الأسدية" ذهب فى شكواه من بعض القوانين التي تصمم الحكومة على تطبيقها على ابناء القبيلة الى حد التهديد ببيع املاكهم ومقتنياتهم والارتحال الى "ربوع الديار السورية ليعيشوا آمنين فى ظل جلالة امير المؤمنين"!

وتشير قراءة الأهرام الى أن اواخر القرن قد عرف قدرا لا بأس به من تآكل النتوء مما تضافرت عليه عوامل عديدة كان من أهمها ، فيما نستنبطه من قراءة الصحيفة، ما أخذ يصيب "الوحدة القبلية" من تفكك صنعته التطورات التاريخية .

فقد أدت سياسة الحكومة فى منح الأراضى لمشايخ القبائل ، وما تبع ذلك من استقرارهم الى تغير فى العلاقة بين هؤلاء وبين سائر افراد القبيلة الذين تحولوا فى الغالب الى مزارعين مما أثر كثيرا فى وحدة هذه القبائل، هذه واحدة .

التطور الثانى تمخض عن تولى المشايخ للمناصب وما تبع ذلك من الالتزام بتنفيذ السياسات الحكومية، الأمر الذى قلل من هيبتهم وأدى الى خروج العديد من ابناء القبيلة عن طاعتهم ، خاصة وقد وجد هؤلاء فى مناطق الريف المجاورة مصادر للرزق أو للنهب ، مما كان مثارا للشكوى من الطرفين .. المشايخ والحكومة ، ولنبدأ بالنهب !

* * *

لم يكد يمر شهر خلال العقد الاخير من القرن التاسع عشر دون أن تنشر الاهرام حادثة أو حادثتين من أعمال الاخلال بالأمن يقوم بها أبناء العربان، وإذا كانت ثمة ملاحظات على تلك الأعمال فانها كانت من ناحية ذات طابع فردى ، وليس قبليا ، مما ينم عما أصاب القبيلة من تفتت ، ثم انها كانت من ناحية ثانية تكشف عن قوة الحكومة التى كانت تجبر المشايخ على البحث عن الجناة وتسليمهم بكل ما ينتج عن ذلك من مزيد من اسباب إسقاط هيبة هؤلاء فى عيون أتباعهم ، فضلا عن ذلك فإنه عند حدوث عراك قبلى ، وكثيرا ما كان يحدث ، فان من كان يحسمه تدخل رجال الأمن

وليس حكمة المشايخ، أخيرا ، وهو الأمر الذى يثير الدهشة ، أنه عندما يحدث ان يكون طرف من أطراف العراك من العربان والطرف الآخر من الفلاحين، فقد كان عادة ينتهى بانتصار الأخيرين ، وهو أمر إن دل على شئ فهو يدل على ان قوة العصبية القبلية أخذت فى الضعف، مما أخل بطابع الغلبة التقليدى الذى كان للعربان من قبل ووفر لهؤلاء الظروف التى مهدت لاندماجهم فى مجتمع بقية المصريين .. فى الريف وعلى هوامش المدن ومع الصيادين على السواحل.

لعل هذا الخبر الذى نشرته الأهرام فى ١٦ أبريل عام ١٨٩١ يكشف عن اكثر من دلالة من تلك الدلالات الآنف الاشارة اليها .. الخبر من الفيوم وجاء فيه "كثرت الاشاعات بإلقاء القبض علي جارد عبد الله اللص المشهور .. ولكن وجدنا ان هذه إشاعة جرت على ألسن العامة ، وقد اوقفت المديرية مشائخ عربان البراعصة لأنهم لم يلقوا القبض على جارد عبد الله ولم يخبروا محل وجوده لأنه من قبيلتهم وعينت غيرهم "!

واذا كانت حالة جارد قد وصلت الى حد عزل المشايخ فإنها فى حالات تحولت الى مكافأة المشايخ الذين أبدوا همة فى القبض على اللصوص فيما رواه مكاتب بنى مزار من أن سمو الخديو المعظم قد انعم على لملوم بك السعدى "شيخ عربان الفوائد برتبة بك وخمسة عشر جنيها كل شهر مكافأة له على مساعدة رجال الحكومة فى القبض علي اللصوص "، وكيف أن آخر من مشايخ القبائل هو على عمار المصرى خرج مع رجاله وتربصوا بلص من أبناء القبيلة ، هو على حيدر ، حتى امسكوه وسلموه للسلطات ، ويبدو أن على عمار لم ينل المكافأة التى كان يتوقعها مما دعا الأهرام الى التنبيه "بوجوب مكافأته بما يستحق تشجيعا له وترغيبا لغيره".

استعرضت الصحيفة مع ذلك اخبار المعارك التى كانت تنشب بين العربان

.. فى يوم ١٦ نوفمبر عام ١٨٩١ ساق مكاتبها فى المنيا اخبار المعركة بين عربان البرج وعربان العدائين التى "أطلق فيها الرصاص وكثر استعمال السلاح" ولم يحسمها إلا تدخل عمدة المطاهرة ووصول " حضرة الحكمدار وجماعة من جنده لعمل المحضر اللازم "خبر آخر من بنى سويف جاء فيه ان جماعة من عرب المعازة تشاجروا مع جماعة من بنى سليمان شرقية "وقد انجلت المشاجرة عن جرح اثنين وضبط الفاعلين والتحقيق جار"، خبر ثالث من الزقازيق عن انعقاد المحكمة الأهلية للنظر فى قضية قتل "حدث فى أثناء خصام عنيف بين فريق من قبيلة عربان الهنادى وفريق آخر من عربان أولاد موسى" .

ومع طرافة الواقعة التى بعث بها مكاتب الأهرام فى دمنهور فى ٣ يونية عام ١٨٩٣ ، فإنها تقدم دلالات على ما أصاب العلاقات بين العربان والفلاحين من تغيرات .. جاء فى هذه الواقعة :

"حدث بناحية نديبة ان إعرابيا وفلاحا كانا يتباحثان أيهما افضل : العرب أم الفلاحون واشتد اللجاج بينهما فاتصل للمشاتمة فالملاكمة الى أن انتصر الفلاح على خصمه فقتله وقام البوليس لضبط الواقعة".

لعل أهم الدلالات المستخرجة من تلك الواقعة قبول فكرة المساواة بين الفلاحين والعربان الى حد المقارنة ، ثم من جانب آخر ان يحدث نزال ينتصر فيه الفلاح، ولا يكون ثمة حل إلا تدخل السلطات للبحث عن هذا الفلاح دون ما تدخل من القبيلة التى ينتمى اليه الاعرابى ، انما يدل على ما أصاب العصبية القبلية من وهن ، ولم تكن على أى الأحوال الواقعة الوحيدة التى تقدم هذه الدلالات ، فقد حفلت الأهرام بأخبار المعارك بين الجانبين .

مكاتب دمنهور بعث فى ١٧ اكتوبر عام ١٨٩٣ بخبر عن حصول مشاجرة

"بين الأهالى والعربان بناحية مريوط على سرقة بهائم وأن الحكومة أرسلت شرذمة من العساكر لمنع الخصام".

رسالة أخرى من كفر الدوار فى ٢٢ أبريل عام ١٨٩٥ عن حدوث "مشاجرة عنيفة بين فريق من أهالى العكريشة وفريق من العرب دار فيها بينهما ضرب النبابيت والعصى فأصيب كثيرون بجراح بعضها ذات خطر، وقد ضبط الواقعة حضرات مأمور المركز وعضو النيابة وأرسل المصابون الى مستشفى البلدة لمعالجتهم " ، ورسائل أخرى عديدة تنم عما دخل على العلاقات بين الطرفين من تكافؤ مما نعتبره تمهيدا لإنتهاء عصر الاستعلاء العربانى على الفلاحين ، وتوطئة لإندماج هؤلاء العربان فى المجتمع الريفى بكل ما ترتب على ذلك من استكمال اسباب التمصير فيما نوه به الدكتور جمال حمدان .

فضلا عن ذلك، فإن بعض ما عرفته مصر من تطورات اقتصادية، قد أثر ايما تأثير فى عملية تمصير العربان ، ويقدم عربان شرقى الدلتا نموذجا لذلك..

فقد عرف النصف الأخير من القرن التاسع عشر متغيرين هامين فى هذه المنطقة، أولهما : إتمام حفر قناة السويس وفتحها للملاحة عام ١٨٦٩، وما نتج عن ذلك من وجود هذا الحاجز المائى الذى قيد حرية الحركة بين العربان المقيمين فيما هو غربيها وبين سائر العربان فى سيناء أو فى شبه الجزيرة، مما وفر عاملا جبريا لهم على الاستقرار ، الثانى : نتج عن اختراق السكك الحديدية لتلك المناطق ، خاصة الخط الممتد عبر الزقازيق والتل الكبير والاسماعيلية الى بورسعيد ، فقد خلق هذا الخط درجة عالية من التواصل بين مناطق هؤلاء العربان وبين بقية الجسد المصرى ، مما لم يكن معه بد ، ومع مرور الوقت ، من الاندماج فى بقية هذا الجسد !

وكان لكل هذه المتغيرات تأثيراتها على العلاقة القديمة بين السلطة المركزية وبين العربان مما شكل خطوة أخرى فى اتجاه تمصيرهم .

* * *

بينما كانت سياسات حكومة القاهرة هى العامل المؤثر الرئيسى فى اوضاع العربان المصريين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فإن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الربع الأخير من ذلك القرن والتى تركت بصماتها على اوضاع هؤلاء هى التى صاغت سياسات هذه الحكومة حيالهم مما تشهد به الأهرام .

من هذه السياسات ما ترتب على قيام الحكومة فى العاصمة بواجباتها بحماية البلاد والعباد مما مس بشكل ظاهر توجهاتها حيال العربان ..

حماية البلاد تبدت فى تكوين الجيش الوطنى وما صحبه من سياسة تجنيد طالت بأيديها ، من خلال نظام القرعة، المصريين فى كافة انحاء البلاد، ومعلوم ان العربان قد تمتعوا طوال الوقت بالإعفاء منها فيما سجله الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس عام ١٨٨٢ والذى جاء فيه "أنه مراعاة للإمتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة فى توطنهم وتشويقا لهم فى رفاهية معيشتهم تبقى الامتيازات الممنوحة لهم على حالتها بأن يعافوا من القرعة العسكرية " .

أما حماية العباد فقد تجسدت فى السياسات التى كانت تتبعها الحكومة لصيانة الأراضى الزراعية من اعتداءات "فيضان النيل المبارك" ، ومن احتمالات انهيار جسور النهر والترع، وهى صيانة كان يتولاها ابناء الريف المصرى من خلال نظام سخرة عرف بالعونة ، كان العربان بعيدين عن يده، بحكم أنهم استمروا يعيشون على هامش الأراضى الزراعية ، ثم أنهم حتى

بعد ما استقروا وتملكوا مساحات من تلك الاراضى ، فقد كان اغلبها بعيدا عن النهر ، خاصة فى الأراضى المستصلحة التى عرفت بالأبعاديات .

وقد استمر العربان المصريون ينظرون الى تلك الإعفاءات باعتبارها امتيازات مقررة لا ينبغى المساس بها ، وهو ما ظلت تعترف به حكومة القاهرة، حتى أواخر القرن ، فقد ارتأت انه مع تغير الاوضاع يمكن سحبها، فيما حاولته إدارة القرعة العسكرية ، وكانت الأهرام شاهدة عليه !

تذرعت السلطة المركزية فى العاصمة فى سعيها الى الغاء امتيازات العربان بأكثر من حجة منها ان كثيرين من "الأهالى يدفعون بعض دريهمات للشيخ فيثبت للحكومة انه من العربان وبهذه الطريقة يتخلص من القرعة العسكرية وخفارة النيل وغيرها مما أعفى منه العربان " ، ومنها تجرؤ "الرعاع من العربان على عدم الاكتراث بسلطة الحكومة وبلغت الوقاحة من بعضهم مبلغا أضحوا معه يحتقرون كل عظيم ويسيئون الأدب مع كل إنسان"، وكان وجه المؤاخذة للمشايخ هنا أنهم قد عجزوا عن الإمساك بشكيمة هؤلاء" العربان الرعاع"!

فإذا كانت ثمة دلالة يمكن ان تستخرج من الذرائع الآنفة فهى ان عربان مصر قد انخرطوا فى المجتمع ، ريفى او حضرى ، إلى الحد الذى تراءى معه لحكومة القاهرة انهم يمكن ان يخضعوا لما يخضع له بقية المصريين .

لعل الخبر الذى نشرته الجريدة يوم ٢٥ يوليو عام ١٨٩٣ والذى يفيد بأن حكمدار المديرية قد توجه الى الفيوم لحضور اللجنة المشكلة من عمد ومشايخ العربان "للنظر فى إلحاق أنفاركل قبيلة للمشيخة التابعين لها وجمعهم فى نقطة" يكشف عما اصاب هذه القبائل من تبعثر وما رأته السلطات شرودا من أبنائها ، وفيما نراه إندماجا فى بقية الجسد المصرى .

نأتى بعد ذلك الى الشكوى التى تقدم بها العربان المقيمين فى جوار بورسعيد عن منع السلطات لهم من الدخول الى المدينة لمزاولة تجارة البلح التى اعتادوها فيها ، ومع ان المحافظ وافق على دخولهم إلا أن ما يعنينا هنا تلك الصلة الجديدة مع أبناء المدن التى تحولت مع مرور الوقت الى استقرار واندماج وانفصال عن بقية القبيلة .

ونصل أخيرا، الى الظلامة التى رفعها مشايخ العربان فى المطرية عن العراقيل التى تبثها وزارة المالية أمام اعمالهم فى مصايد بحيرة المنزلة، والذين ختموها بقولهم انه "لا بد ان يجرى الانصاف فى مجراه وإلا فليصدر مظلوم باشا منشورا يعلم فيه القطر المصرى انه ما دام ناظراً للمالية فلا عمل لها إلا جباية اموال عباد الله وهضم حقوقهم وسلب فقيرهم وضعيفهم والسلام" ، الامر الذى يقدم دلالة أخرى على مزيد من الاندماج فى المجتمع المصرى، وكان مجتمع الصيادين هذه المرة !

ونرى أن هذا الانخراط قد حدا بالحكومة المركزية الى إعادة صياغة سياساتها تجاه العربان فى جانب منه بحرمانهم من امتيازاتهم ليصبح شأنهم شأن بقية المصريين ، وفى الجانب الآخر بتطبيق النظم الإدارية التى تطبق على سائر المصريين عليهم ، وهو ما قاومه العربان بشدة ، ومع نجاح القاهرة فى تنفيذ جانب من سياساتها الجديدة فإن تلك المقاومة قد أدت الى إرجاء التنفيذ فى جانب آخر .

الإرجاء حدث بالنسبة للإعفاء من التجنيد وأعمال خفارة النيل ..

النجاح بدا فى جملة من الإجراءات نفذتها نظارة الداخلية ، كان منها "ضبط عدد العربان وتعيين محلات إقامتهم" مما كلف به مشايخهم ، وما كان يترتب على تقاعس اى منهم من فقدانه لمنصبه ، وكان منها انتهاء

النظام القديم لاختيار مشايخ العربان الذين اصبح انتخابهم يتم من خلال "جمعية مؤلفة من عمد ومشايخ العربان يجتمعون فى سراى المديرية برئاسة سعادة المدير "يتبعها ان يلقى هذا "التنبيهات والأوامر المشددة عليهم لحفظ الامن فى البلاد وملاحظة لائحة المتشردين وأصحاب السوابق والإسراع بأخبار الحكومة فى كل ما يحدث فى جهة اختصاصهم "، ومنها تشكيل اللجان للنظر فى "إلحاق أنفار كل قبيلة للمشيخة التابعين لها وجمعهم فى نقطة واحدة".

الأهم من ذلك، سياسات حكومة القاهرة العملية التنظيمية الواسعة التى اجرتها فى شتاء عام ١٨٩٥ والتى ساقتها الأهرام بالتفصيل فى عددها الصادر فى ٢ ديسمبر وجاء فيه ان الحكومة "حورت نظام مشيخة العربان وعقدت جمعيات فى المديريات انتخب فيها عمدة أو اكثر لكل قبيلة وتقرر ان يكون تحت رئاسته مشايخ يدعون مشايخ فرق، وقد نفذ هذا المشروع فى المديريات كلها، غير أن قبيلة أولاد على النازلة بالبحيرة لم يرض مشايخها ان يكونوا مشايخ فرق بعد ان كانوا مشايخ قبائل "، ولم يكن رضاؤهم أو عدمه له تأثير كبير !

فى نفس الوقت عملت نظارة الداخلية على تطبيق لائحة خفارة العزب والكفور المطبقة على سائر انحاء الريف المصرى على العربان الذين رأوا أنهم بمثابة "خفراء للقطر على بعض حدوده فكيف تقيم الحكومة منهم عليهم الخفراء"، وقد دعا ذلك الأهرام الى تقديم النصيحة بأن تقوم الحكومة باستكمال اسباب توطين العربان "فى البيوت الثابتة وتمليكهم العقارات فيجوز عليهم ما يجوز على سائر سكان القطر".

ونظن ان تطورات التاريخ وسياسات حكومة القاهرة قد أفلحت أخيرا فى ضرب النتوء الى حد يمكن القول معه انه قد أخذ فى الاختفاء ، ولعل اظهر

الأدلة على ذلك أن عديدا من أسر المشايخ التى استقرت ووليت وظائف حكومية خلال تلك الفترة قد انخرطت فى العمل الوطنى سواء قبل الحرب الاولى أو فى ثورة ١٩١٩ .. للوم السعدى رئيس قبيلة الفوايد فى مغاغة، حمد الباسل عمدة قبيلة الرماح فى الفيوم ، الأباظية فى الشرقية ، وكان هؤلاء فى طليعة الأحزاب ، الوفد، الوطنى، والأحرار الدستوريين ، ونعتقد أن هذا الانخراط قدم الإثبات الذى لا يقبل الجدل على تمصير العربان !





٢٦

تعداد الأنفس !

■ حساب الانفس عن طريق عد المنازل

■ أول تجارب على التعداد فى الجيزة والقليوبية

■ ١٨٩٧ : فى مصر ٩٦٥٤٣٢٣ نسمة

■ ١٨٠١: التعداد عن طريق دفاتر للمواليد والمتزوجين والأموات!

■ ١٨٣٤: المصريون بين ٢,٥ و٣ مليون نسمة

تعداد الانفس !

١٨٩٧ عام فارق فى الحياة المصرية ، فمنذئذ دخلت البلاد عصر التعداد بكل مؤشراته على استخدام أدوات العصر ، وقد ترك ذلك العام بصمته على تاريخ التعداد فى مصر ، ولسبعين سنة على الأقل ، حين استمر العام السابع من كل عقد يشكل مناسبة قومية لإحصاء السكان، وحتى عام ١٩٦٧ الذى انتهى فيه هذا التقليد من جراء حرب يونية المشئومة، وبدأ البحث عن عام آخر !

الطريق الى تلك العلامة الفارقة لم يكن هينا، رغم ان السير فيه كان إجباريا ، وقد استغرق "المشوار" المصرى لقطعه نحو مئة عام بدأت فى مفتتح القرن التاسع عشر . يوم ١١ يناير عام ١٨٠١ على وجه التحديد ، وهى البداية التى سجلها لنا المؤرخ المصرى الشهير الشيخ عبد الرحمن الجبرتى فى حولياته المعروفة "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار"، ففى ذلك اليوم بعث سارى عسكر الفرنسيس عبد الله جاك منو ، كتابا الى مشايخ الديوان قرأه عليهم الترجمان الكبير ..

الكتاب طويل نقرأ منه ما جاء قرب آخره "أيها المشايخ المكرمون والعلماء المحققون ومن هم بالعلم موصوفون لا يخفاكم ان أجمل ما فى النظام فى تدبير هذه الدنيا بأسرها حسن تام، هو الإحتفال والميل الى

النظام، الذى هو صادر ترتيبه عن حكمة الله تعالى بوجه تام "؛

. بعد هذه المقدمة ذكرهم بما أمر به بونابرت بتحرير "دفتر يكتب فيه أسماء كامل الميتين "، وأنهم طلبوا منه تحرير دفتر آخر للمواليد "ومن حيث ذلك فلابد ان أعتنى منذ الآن مع جزيل الإهتمام بهذين الأمرين . وهكذا أيضا بتحرير دفتر الزواج، اذ كان ذلك أشد المهمات والحوادث الواجبات . ثم يتبع ذلك بتجديد نظام غير قابل التغيير فى ضبط الأملاك والتمييز الكامل عمن ولد ومات من السكان وهذا يعرف من أهالى كل بيت".

يحاول سارى عسكر الفرنسيس بعد ذلك إقناع المصريين بأهمية مثل هذه الاجراءات الاحصائية ومنطقهم ، فيقول "على هذا الحال يتيسر للحاكم الشرعى للحكم بالعدل والإنصاف، وينقطع الخلف والخصام بين الورثة، وتقرر الولادة ومعرفة السلالة التى هى الشئ الأجل والأوفر استحقاقا فى الإرث، وهكذا إن شاء الله لابد من الفحص والتفتيش بالحرص والتدقيق وبذل الهمة للحصول لأقرب نوال الى ما يلزم لإكمال ماقصدنا "؛

غير أن هذه المحاولة لم تسفر عن شئ يذكر ، فقد كان تنفيذها يحتاج لوقت طويل لم يتح للفرنسيس ولا كبيرهم الذين رحلوا تاركين البلاد بعد أقل من ستة شهور ، وحتى الإحصاءات التى قدمها العلماء الفرنسيون فى عملهم الموسوعى الشهير الذى اتموه فى بلادهم .. وصف مصر ، قد اعتمد بالأساس على اوراق الجمارك للموانئ البحرية والنهرية ، فضلا عن محفوظات المحاكم الشرعية ، ثم مشاهداتهم الشخصية .

ونتيجة لأن حركة التاريخ لم تتوقف بعد خروج الفرنسيس من أرض الكنانة، فإن السير فى الطريق الصعب.. طريق تعداد البشر والبقر والشجر والحجر، لم يكن ممكنا أن يتجمد وإن كان قد امتلأ بالمطبات ، وكان مطلوبا

تجاوزها .

موجبات السير فى الطريق كانت هى ذاتها موجبات تشييد الدولة الحديثة التى وضع اساسها خلال النصف الأول من القرن وأخذ بنيانها فى الارتفاع خلال نصفه الثانى ، مما تبدى فى عديد من الجوانب ..

الانتقال من اقتصاد العصور الوسطى الاقطاعى الى اقتصاد العصور الحديثة الوطنى شكل الجانب الاول ، فلم يكن اقتصاد وحدات الاكتفاء الذاتى والتبادل السلعى يصنع حاجة ملحة للإحصاء ، على عكس الحال بالنسبة لاقتصاد الانتاج النقدى وبناء السوق الوطنى والولوج الى السوق العالمية فقد كان يتطلب حسابا لكل شئ .

لعل ذلك ما أدخل الأوربيين فى مصر ، قناصل ومبعوثين رسميين ورحالة فى دائرة المهتمين بالتعداد ، اشهرهم الدكتور بورنج الذى أرسلته حكومة لندن الى مصر عام ١٨٣٦ حيث كتب تقريرا اضافيا حشده بالإحصاءات اعترف فى جانب منه أنه بينما تقدر حكومة القاهرة عدد السكان بـ ٣,٢ مليون فان الواقفين على أصح المعلومات يقدرونهم بما يتراوح بين إثنين وإثنين ونصف مليون ، وهى ارقام متفاوتة الى حد كبير ، ولكنها تكشف عن سعى أوربى حثيث لتعداد أنفس المصريين !

بناء الجيش الوطنى شكل الجانب الثانى من الحاجة الى "تعداد الأنفس" خاصة بعد أن فشلت المحاولات الأولى لإمداد هذا الجيش باحتياجاته البشرية من غير المصريين ، وبعد أن كان يتم الحصول على هؤلاء بطريقة عشوائية تمثلت فى كثير من الأحيان فى القبض على شباب منطقة بعينها أو طائفة بذاتها وجرجرتهم الى صفوف القوة العسكرية الحديثة عنوة، وبعد أن زادت أعداده ، خصوصا خلال حروب الشام فى الثلاثينات ، حتى وصلت الى نحو

نصف القوة المنتجة فى البلاد مما أثر بشكل سلبى على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للدولة الناشئة .. كل ذلك قوى الحاجة الي إضاءة السبيل ، ولم يكن هذا ليتم إلا بالتعداد .

رغم ذلك استمرت المعوقات تحول دون القيام بإحصاء دقيق لسكان أرض الكنانة ، وهى معوقات تراوحت بين التقاليد ، ومخاوف متأصلة من الحكومات ، فضلا عما استجد من سياسات حكومات الدولة الحديثة من تجنيد الشباب المصريين .

" ممنوع الدخول " لافتة غير مكتوبة ظلت معلقة على بيوت المصريين، خاصة من أبناء المدن ، فنظام الحريم الذى أخذوه عن الأتراك جعل لتلك البيوت حرمة خاصة جدا، ولم يكن فى مكنة الداخلين ، خاصة من الرجال، أن يعبروا الباب إلا بصحبة سيد الدار ، وألا يتجاوز وجودهم الدور الأرضى المعروف بالسلاملك ، وكانوا فى العادة من أصحاب رب البيت ممن تجمعهم به علاقة حميمة .

استتبع ذلك أن أصبحت أية معلومات عن قاطنى البيت محرمة على غيرهم، ووصل الأمر فى بعض الأحيان الى أن يشكل تسرب بعض من تلك المعلومات طعنا فى شرف صاحبه وكشفا لعوراته !

ولم يكن المصريون مستعدين ، مع سيطرة هذا المفهوم ، أن يتطوعوا لتقديم "المعلومات العورة" لرجال غرباء ، خاصة لو كانوا من موظفى الحكومة، فالأمر بالنسبة لهؤلاء لا يقتصر على كشف العورات ، مما رسخته خبرة تاريخية طويلة !

تؤكد قراءة تاريخ مصر بامتداد القرون السابقة ، خاصة الثامن عشر، أن الإنسان المصرى ظل هدفا لألوان متعددة من النهب الحكومى الذى تعدد

ابطاله .. رجال الباشا العثمانى ، فرسان البيوت المملوكية ، جماعات الجند، هذا فى المدن ، أما فى الريف فقد كان رجال الملتزم يقومون بالمهمة خير قيام (!) ، فلم يتركوا للفلاح المصرى حتى السحتوت ، وكان مفهوما مع ذلك ما تضمنته تقارير القناصل الأوربيين من أن سكان مصر الذين وصل عددهم الى ثمانية ملايين "فى عصورهم السحيقة" على حد تعبيرهم، قد انخفض الى ربع هذا العدد فى اواخر العصر العثمانى ، وانه لولا انتشار تعدد الزوجات، "والخصوبة المعروفة عن المرأة المصرية"، فيما شهدوا به ، لانخفض عن ذلك، ويسجل الدكتور بورنج معلومة طريفة فى هذا الشأن وهى أن اقباط فى بعض المناطق النائية كانوا يأخذون بهذا النظام .. تعدد الزوجات !

على ضوء تلك الحقائق لم يكن ثمة غرابة ان تفشل محاولة محمد على التى جرت خلال الثلاثينات "لتعداد الأنفس" ، ويؤكد تقرير الجليزى أن السبب وراء ذلك كان "التضامن فى مقاومة السلطات الذى لم يقتصر على الطبقات الدنيا بل شمل افرادا من ذوى المكانة ، حتى من أولئك الذين تربطهم بالباشا صلة مباشرة ".

المعوق الأخير نشأ عن سياسات حكومة الدولة الحديثة فى تجنيد المصريين، وهى سياسات خلقت كما كبيرا من النفور بين المجندين وأهليهم، مما بدا فى الهروب تارة ، وفى تشويه بعض أجزاء البدن تارة ثانية، وفى التخفى عن دفاتر الحكومة ، مهما كان كنهها تارة أخيرة .

وكان مطلوبا على ضوء كل ذلك الواقع البحث عن بدائل ..

* * *

شكل انصراف العناية الى قيد المواليد والوفيات فى دفاتر الحكومة ، فيما سعى اليه الفرنسيون ، أول تلك البدائل ، وهو الأمر الذى أخذ فى

الترسخ مع اشتداد قبضة الحكومة المركزية على سائر أنحاء البلاد من خلال السياسات التى اتبعت فى عصر محمد على ، فقد كانت دفاتر القيد جزءا أصيلا من مظاهر الوجود الحكومى .

ومثل هذا البديل فيما ارتآه بعض المعاصرين "يساعد الحكومة على أن تعرف عدد سكان البلاد جميعا بطريق الحدس والتخمين معرفة تقارب الحقيقة".

بديل آخر تحدث عنه بإسهاب الرحالة الإنجليزى إدوارد وليم لين الذى زار مصر عام ١٨٣٣ بإجراء تعداد الأنفس استنادا الى عدد المنازل القائمة، وإن تأسس هذا البديل على عدد من الفرضيات كان من الصعب إثبات صحتها .. منها فرضية أن كل بيت فى العاصمة يضم حوالى ثمانية أشخاص بينما لا يزيد عددهم عن أربعة فى الريف .

بعد أن يسوق لين هذه الفرضية يؤكد أن تحرياته قد أثبتت أنها غير صحيحة تماما "فمنازل المدن كالإسكندرية وبولاق ومصر العتيقة تضم خمسة أشخاص على الأقل ، بينما مدينة رشيد شبه مقفرة بالمقارنة مع مدينة دمياط المكتظة بالسكان حيث نحصى حوالى ستة أشخاص فى المنزل الواحد".

البديل الثالث تمثل فى الزام شيوخ البلد فى سائر أنحاء الريف المصرى بالإحتفاظ بدفاتر يسجلون فيها أسماء سكان القرية، فضلا عن المواليد والوفيات، وهى دفاتر تعرضت لقدر كبير من عدم الدقة ولأسباب عديدة بعضها عمدى ..

انتشار الأمية حتى بين هؤلاء الشيوخ كان سببا أول ، وكثرة المواليد ووفيات الأطفال فى نفس الوقت، مما لم تستقر معه خطوط خريطة التعداد

صنع السبب الثانى ، غير أن السبب الأهم كان تلاعب هؤلاء الشيوخ فى تلك الدفاتر مما حولها الى وسيلة لتحقيق المكاسب ودعم النفوذ أكثر منها الى مصدر حقيقى لتعداد الأنفس .

دعا ذلك الى تغليظ عقوبة شيوخ البلد على مثل هذا التلاعب ، مما وصل الى حد الحكم بالسجن عام كامل ، وهو ما أيدته الأهرام بقولها "إن قصاص المشايخ لعدم تقديمهم أسماء الانفار الذين هم فى سن القرعة والتستر على بعضهم فى غاية العدالة، لأن الأنفار تكون حينئذ فى حصتهم ودفتر المواليد والوفيات بين ايديهم وليس من المحتمل ان يسقط إسم نفر من الأنفار المذكورين إلا تعمدا منهم لغاية ما " !

ولكن ليس بالقسوة وحدها كان يمكن كفالة الضمانات المطلوبة لإجراء تعداد دقيق للنفوس ، ولكن بإجراءات أخرى عرفها عقد التسعينات .. عقد أول تلك التعدادات فى التاريخ المصرى...

* * *

شارك الأهرام فى حملة صحفية فى اوائل ذلك العقد استهدفت إقناع المصريين بأهمية تعداد الأنفس ، سواء بالنسبة للحكومة أو بالنسبة للأهالى..

أهميته للحكومة فيما كتبته الأهرام "لتعرف حقيقة عدد دافعى الضرائب بأنواعها وليسهل عليها ضبط الثروة الأهلية وتحسين الأحوال الصحية، وتعديل وسائل الأمن، ولتعلم لأى الأسباب زاد عدد السكان عموما فتحسنه وتكثر الرعية بواسطته، واى الأسباب حول الناس من جهة الى جهة فى القطر فتصلح الخلل الذى ينفر الساكنين من الأولى وتوسع نطاق المكاسب فى الثانية الى ما شاكل كل هذه النتائج ذات الفوائد الكبرى ".

أما الفوائد التى تعود على الأهالى فقد عددتها الصحيفة فى "ألا يخبطوا خبط العشواء فى صناعتهم وتجارتهم فيستوردون أو يصنعون ما يمكنهم إنفاقه ويمدون فروع أعمالهم الى الجهات الكثيرة التى لا تزال بمثابة مجاهل فى القطر، فهى لا تنتفع إلا بما قل من جديد المصنوعات والتجارات ولا ينتفع بها أحد ".

ولا تنسى جريدتنا فى مشاركتها فى تلك الحملة حض المصريين على قبول فكرة التعداد "حتى تنتفى تهمة الأجانب حيث يعجبون كيف نعيش وحكومتنا فى بلد لا نعرف عدد قاطنيه ولا تعد فيه إلا أحوال الضرائب والمغارم والمكوس والعوائد والرسوم " !

غير أن فائدة الحملات الصحفية تقتصر فى العادة على القراء ، وكانوا قلة فى ذلك الزمان ، ومن ثم كان مطلوبا البحث عن أدوات جديدة ترقى الى مرتبة نظام محكم لإنجاز أول التعدادات !

أصبح هذا النظام محل مناقشات عامة بعد أن شكلت الحكومة فى أوائل عام ١٨٩٢ لجنة"عهد إليها النظر فى اختيار أفضل الطرق المؤدية الى تعداد الأنفس فى القطر المصرى" ، وبدا كل يدلى بدلوه فى تلك الطرق وكان للأهرام دلاؤها !

رفضت الصحيفة ان يتم التعداد على مدة طويلة فيما كان يقترحه البعض لأن ذلك "قد يخل به خللا كليا بسبب انتقال بعض السكان والخدم وغيرهم من بلدة الى بلدة أخرى أو تغيبهم فى أوقات إجراء التعداد أو بسبب المواليد والوفيات التى تحدث فى مدة الإشتغال بالإحصاء ".

اقترحت بعد ذلك أن تقسم كل مدينة أو قرية الى عدة أقسام ويعين لكل قسم منها "ثلاثة أو أربعة مندوبين من قبل الحكومة للإعتناء فى أمر هذا

الإحصاء وتنفيذ أوامر القائمين به ".

طالبت أخيرا إعداد ورقة تتضمن البيانات المطلوبة ثم "توزع على عموم المنازل والفنادق والمحلات العامة والخصوصية ويطلب من أربابها بأن يكتبوا فى تلك الورقة فى يوم خصوصى يعين لهم جميعا أسماء كل من يأتى تحت سقف منزله فى ليلة ذلك اليوم وجنسيته وكل ما يراد معرفته سواء كان المذكورون من سكان البيت أو من الغرباء، وبعد ذلك يذهب المندوبون ويجمعون تلك الأوراق من المنازل الواقعة فى أقسامهم ويرسلونها الى لجنة الإحصاء ".

وقد تحوط كاتب المقال من احتمال أن يكون صاحب المنزل ممن لا يعرفون الكتابة فنصحت أن يتولى المندوبون المهمة نيابة عنه "فيسألوه عمن أتى عنده ويكتبوا الورقة نيابة عنه " .

فى مناسبة أخرى حذرت الأهرام من الاعتماد على مشايخ الحارات فى القيام بالتعداد "لأن هؤلاء المشايخ قد تعودوا فى السابق ألا يطرقوا أبواب الناس إلا لمظلمة جديدة أو لأمر غير سار فلذا ترى الناس قلما يثقون بهم ويخبرونهم عن العدد الحقيقى للأنفس والعائلات، وفضلا عن ذلك فإن هؤلاء المشايخ لجهلهم أسباب الإحصاء وفوائده يهملون كثيرا من الناس بلا عد حتى سمعت أن بعضا منهم يكتفى بعدد الرجال دون النساء والأطفال ولهذا نشأ الغلط فى أكثر الإحصاءات التى حصلت لغاية الآن "!

وفى مناسبة ثالثة، نبهت الأهرام الى أهمية أن تترك الورقة المذكورة لصاحب الدار ليحررها بنفسه خشية من انه اذا تولى المسئولون عن أمر الاحصاء هذه المهمة "فقد يتعذر على الحكومة أن تصيب منهم جوابا صادقا تعتمد عليه فى ضبط الاحصاء المراد إجراؤه لعدم ثقة العامة ببساطة هذا

السؤال ومغزاه الحقيقى المقصود، وإذا لم يكن من داع لهم للإنكار غير الخوف من العسكرية فيه لكفاية ".

على ضوء هذه الاقتراحات وغيرها مما تقدمت به سائر الصحف والأفراد اجتمعت أول لجنة للإحصاء فى تاريخ مصر فى نظارة الداخلية يوم ١٥ فبراير عام ١٨٩٢ وكان من بين ما استحسنته آراء الاهرام فى هذا الشأن، مما كان محل تباهى الصحيفة فى اليوم التالى وإن قررت أن تضيف الى تلك الاقتراحات "بعض الشروط المرغبة للأهلين على الصدق فى البلاغ الذى يبلغونه لعمال هذا العمل المفيد الذى ليس من غاية فيه غير مجرد الاحصاء البسيط"!

وتحولت الفكرة الى عمل مؤسسى بعد أن تقرر إنشاء قلم لأعمال الاحصاء فى وزارة المالية "يعين له مستخدمون خصوصيون ومفتشون فى جميع المديريات قد لا يقل عددهم عن المئة والخمسين مستخدما "، ويبدو أن هذه الخطوة قد استغرقت وقتا طويلا ، ثلاث سنوات على الأقل فيما اشارت اليه الأهرام ، وإن ظلت لجنة الاحصاء تقوم ببعض الأعمال خلال تلك الفترة.

كان من أهم تلك الأعمال إجراء تجارب على عملية الاحصاء منها اختيار بلاد بعينها لعمل "بروفات" كان منها إحدى بلاد الجيزة وإحدى بلاد القليوبية .. بركة الخيام ووراق الحضر ، وأصبح كل شئ معدا للقيام بالعمل الكبير فى اوائل عام ١٨٩٧.

فقد صدرت تعليمات مديرى المديريات الى مأمورى المراكز الذين اطلعوا "على النظامات الواجب اتباعها وهىَ "إجراء التعداد فى كشوفات يبين فيها أعداد الوطنيين والأجانب على اختلاف الأجناس والمذاهب ذكورا وإناثا وبأن يكونوا مراقبين على هذه الأعمال ومساعدين للعمد فيها".

تم فى الوقت نفسه تعيين عدد من الضباط المستودعين مفتشين لأعمال الاحصاء على رأسهم "محمد بك نسيم" باشمفتشا ، ونال كل مديرية من مديريات القطر أحد هؤلاء فضلا عن تعيين معاون من الضباط لكل منهم.

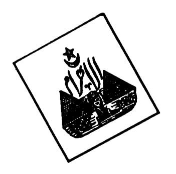
وفى يوم ٢ يونيو عام ١٨٩٧ انطلق مندوبو القلم الجديد الى كل صوب وحدب فى بلاد القطر يجمعون "أوراق تعداد الأنفس" أو يسألون أرباب البيوت وإن كانت الاهرام قد احتجت على التعليمات الصادرة لهؤلاء فى العاصمة بالإكتفاء بسؤال البوابين الذين قد "لا يعرفون سوى واحد أو اثنين من سكان البيت وأن الأمر قد يصل الى حد استخراج متوسط من الاجابات المتضاربة ، وسوف تكون متوسطات مغلوطة فيما ارتاته الصحيفة .

فى صباح ٥ من الشهر نفسه بدأت بشائر أول "تعداد للأنفس" فى الظهور "ويستبان من تعداد المدن الكبيرة أن الزيادة عظيمة جدا ويعزوها العارفون الى أمور أهمها إثنان. تعميم الوسائل الصحية من جهة، وإلزامية التعليم من جهة أخرى" .

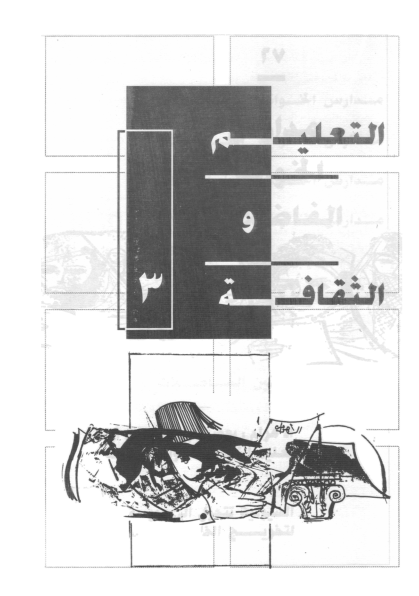
بعد ذلك بعشرة أيام وفى "تلغرافات خصوصية" طيرها مراسل الأهرام فى العاصمة الى مقر الجريدة بالاسكندرية جاء فى أحدها "بلغ مجموع تعداد الأنفس فى القطر المصرى ٩,٦٥٤,٣٢٣ نفسا، ومجموعة فى المحافظات ١,٠١٧,٧٤١ وفى الوجه البحرى ٤,٦٤١,١٩٧ وفى الوجه القبلى ٣,٩٩٥,٣٨٥" . وتضمن تلغراف آخر مزيدا من التفاصيل عن عدد الأنفس فى كل مديرية على حدة ، وعن عدد الأجانب الذى وصل الى ١٠٩,٧٢٥ .

لم تملك الأهرام إلا أن تعبر عن تلك النتيجة بالقول "قد زاد عدد سكان مصر أربعة أضعاف فى مئة سنة وسيكون بعد مضى ثلاثين سنة ضعفى

عدده الآن، فلا يمضى نصف قرن إلا وفى مصر من سواحل البحر الأبيض الى وادى حلفا أمة عظيمة لا يقل عددها عن عدد أمة أوربية " ، وهى النبوءة التي تحققت مضاعفة خلال قرن على نحو أصبحت تشكل معه كابوسا للحكومات المصرية !






٣
التعليم
و
الثقافة



٢٧

مدارس الخواتين الفاضلات!



الاهرام : بعض الجهلاء يرون ان تعليم النساء مضر وينبغي منعه



السيوفية تتحول الى مدرسة لتخريــج الخادمـــات

مدارس " الخواتين الفاضلات " !

" بلغنى أن المدرسة التى أنشأتها حضرة الست عفيفة شالهوب فى شارع الفجالة قد نجحت جدا وكثر عدد التلميذات فيها وأن الأهلين راضون عن نظامها واعتناء رئيستها، فهذا مما نعهده بحضرة هذه الخاتون (السيدة) الجليلة من الدراية والمعرفة يدفعنا الى أن نحث سكان مصر على إرسال بناتهم الى هذه المدرسة التامة الاتقان" !

جاء الخبر السابق فى الأهرام الصادر يوم ١٢ أبريل عام ١٨٨٧، تبعه فى ٩ يوليو من نفس العام خبر آخر كان مما جاء فيه :

" ذكرنا فى سالف رسائلنا عن المدرسة التى أنشأتها حضرة الفاضلة الخاتون نايلة جاماتى بقصد تهذيب الشابات والفتيات فى ملك الخواجا خليل زهار أول شارع الفجالة ويسرنا الآن العود إلى الكلام عن هذه المدرسة فإنها فى زمن قريب نالت من النجاح ما يوطد الآمال بأن ستأتى الى الكمال بهمة حضرة المؤسسة ومعاوناتها" !

تبع هذين الخبرين عن همة الخاتون شلهوب والخاتون جاماتى خبر آخر من الفيوم لخاتون فاضلة أخرى هى " مريم غبريال" نشره الأهرام فى ٦ يولية عام ١٨٩٠، وكان طويلا نوعا عن سابقيه .. جاء فيه :

" أن تهذيب البنات أعظم ما تحتاج اليه الهيئة الاجتماعية وأحق ما يلزم تعميمه في عموم البلاد والمدن المدنية .. وأن تعليم هذا الجنس اللطيف وتهذيب أخلاقه صار أمرا أشهر من أن يعرف .. فإن تعليم البنات أمر يتوقف عليه نجاح البلاد لأن عليهن تدبير المنازل وتربية أبناء يكونون فخرا للبلاد، ولما كانت مدينة الفيوم مفتقرة الى مثل هذا المشروع ومتشوقة إليه منذ زمن طويل، فقد سعت حضرة الخاتون الفاضلة مريم غبريال بافتتاح مدرسة لتعليم هذا الجنس ما يلزم حالتهن من القراءة والكتابة والأشغال اليدوية ويسرنا إقبال أكثر الذوات إليها ورضاهم من حسن التعليم حتى بلغ عدد تلميذاتها خمسين تلميذة" .

ولم يقتصر نشاط " الخواتين الفاضلات" على تأسيس مدارس البنات، بل تعداه الى طرق كافة الأبواب لتشجيع هذا النوع الوليد من التعليم، فيما يشير اليه هذا الخبر من الاسكندرية عن تأليف " لجنة من نخبة الخواتين الفاضلات لإحياء ليلة في تياترو زيزينيا يخصص دخلها لإعانة المدارس المجانية بإدارة الراهبات الفرنسيسكانيات" .

ولعل هذه الأخبار العديدة التي اخترنا هنا عينة منها عن النشاط الذي أخذت تمارسه تلك الجمهرة من " حضرات الخواتين الفاضلات" إنما يفتح ملفا استمرت الأهرام تضع فيه أوراقها، ورقة ورقة، حتى أصبح جاهزا للعرض .. ملف تعليم البنات في مصر.

* * *

عصر " الحرملك" الذي استمر سائدا في زمن " العثمنلي" صنع مكونات نفسية واجتماعية كان أقلها سيادة النظرة الدونية للمرأة، وأنها حبيسة لهذا الحرملك، فلا تخرج منه إلا مرتين، إحداهما إلى بيت الزوج، والأخرى إلى

القبرا

ومع انتشار مثل هذه القيم يصعب تصور وجود شكل من تعليم البنات مهما بلغ كنهه، فقد كان الأمر يتطلب وقتا يتآكل فيه عصر العثمنلى بكل قيمه ليأتى محله عصر جديد، الأمر الذى استغرق ثلاثة أرباع القرن بالتمام والكمال، بين قدوم الحملة الفرنسية (١٧٩٨) ونشوء أول مدرسة للبنات فى المحروسة (١٨٧٣)، هى المدرسة التى عرفت أولا باسم السيوفية وتغير مسماها بعد ذلك الى السنية.

خلال تلك الفترة كانت قد نشأت روافد عديدة تصب فى نهر الحياة للمرأة المصرية لتغير مجراه ..

رافد أول، نشأ عن ظاهرة التحديث التى أخذت تتغلغل فى الحياة الاجتماعية لطبقة الأرستقراطية الزراعية الناشئة بعد أن استقرت أسباب ملكية الأراضى، وكان من أسموا بلغة العصر الأعيان أو الذوات أول من أخذوا بأسباب التحديث، فى السكنى والأثاث واللباس والغذاء والعادات، ولم يكن من المتوقع أن يبقى " حريمهم" بعيدين عن يد التحديث التى دخلت كل ركن فى حياتهم.

الرافد الثانى، نشأ عما يحدث عادة عند التحول من نسق الاقتصاد الاقطاعى، وهو النسق الذى كان سائدا فى عصر العثمنلى، إلى نسق الاقتصاد الرأسمالى، والذى أخذ فى التسيد إبان الثلاثة أرباع القرن، فبينما يركد الحراك على السلم الاجتماعى فى ظل النسق الأول فإنه ينشط فى حضن النسق الثانى !

تأسيسا على ذلك فإن تلك الطبقة الدنيا التى استمرت راضية بوضعها قبل بناء الدولة الحديثة، تطلعت الى تغيير هذا الوضع مع بناء تلك الدولة،

وكان التعليم الحديث واسطتها لهذا التغيير، والذى بدأ بالفتيان ثم ما لبث أن وصل الى شقيقاتهم !

الرافد الثالث، صنعه الوجود الأجنبى فى مصر، فإن هذا الوجود الذى بدأ محدودا فى عهد سعيد، وتعاظم فى عصر خلفه إسماعيل، استفحل فى ظل الاحتلال البريطانى، قد أتى معه بنظام الحياة الذى كان يعيشه فى مواطنه بكل مفرداته، بما فيها تعليم البنات، الذى لم يجد عدد من المصريين بأسا أن يدسوا كريماتهن فيه، ولم يجد آخرون ضيرا من أن يقلدوه.

أخيرا، فإن ظهور الصحافة وما أدته من دور فى فتح نوافذ المجتمع على العالم المتقدم قد طرح قضية تعليم البنات بإلحاح، وكان للأهرام دور فى هذا الشأن نبدأ به ..

فى مناسبات عديدة نشرت الأهرام مقالات طويلة عن " تعليم النساء" نختار منها اثنين من تلك التى عرفت طريقها الى صفحة الجريدة الأولى فى مطلع التسعينات، لما لها من دلالة على الأفكار التى استمرت تروج لها فى هذا المجال ..

فى مناسبات قليلة جدا احتل مقال واحد أغلب الجريدة كان منها المقال الذى احتل كل الصفحة الأولى وأغلب الصفحة الثانية فى العدد رقم ٤٤٠٥ من الأهرام الصادر يوم الاثنين ٢٩ أغسطس عام ١٨٩٢، وكان تحت عنوان " تعليم النساء" .

المقال فى أصله " رسالة من فاضل عالم شرقى سكن فرنسا وانكلترا نحو ٣٠ سنة فكان من مشاهير العلماء فى اللغة العربية" وإن كان الأهرام لم يذكر إسم هذا العالم، مما قد يدفع الى الظن أنه من وضع أحد محررى الجريدة التى أرادت أن تضفى على مقالها أهمية بهذا التقديم !

بعد أن يقرر صاحب المقال فى مستهله أن " النساء لسن بأدنى منزلة من الرجال فى شىء اللهم إلا القوة الحيوانية (البدنية)" وأن " الطبيعة قد سنت أن تكون المرأة شريكة الرجل فى قيام النوع" ينتقد الفكرة السائدة عند "بعض الجهلاء أن تعليم النساء مضر وينبغى منعه وفيهم من يباهى بجهل بناته ويفتخر بأنهن لا يدرين شيئا من أحوال الدنيا" !

يطالب " العالم الفاضل" بعد ذلك بتعليم البنات القراءة والكتابة، فضلا عن عدد من العلوم التى حددها . .

" التاريخ" لأنها لو عرفت شيئا من حوادثه " تقصه على أولادها وتجمع لهم فيه بين اللهو والتعليم فيغنيها ذلك عن أن تقص عليهم أساطير الجن والغيلان أو لصوص البادية وقطاع الطرق" !

" أصول الحساب" وذلك حتى تقوم بمساعدة " بعلها فى أعماله إذا مست الحاجة وتنوب عنه إذا غاب أو مرض وتقوم مقامه إذا اختطفته يد المنون" !

" حفظ الصحة" وهو العلم الذى يكفل للمرأة " ألا تطعم أولادها ما يضر ولا تلبسهم ما يؤذيهم" ، ولا بأس بعد ذلك من الالمام بشىء من علم الجغرافيا فإنها " تعرف منه على الأقل موقع بلدها من الأرض وإن سافر زوجها أو أبوها أو أحد أقاربها الى بلد من البلاد فتعرف الى أين توجه" !

يضع بعد ذلك قائمة طويلة بالأضرار التى تلحق بالأسرة والمجتمع من جهل المرأة لينهى مقاله بتحذير قوى بأنه بدون تعليم النساء " لا يقوم الصلاح العام ولا يتم للاجتماع الانسانى حسن النظام" !

المقال الثانى، كان على شكل رسالة أيضا، ولكن من مكاتب الأهرام فى مدينة طنطا هذه المرة، وكان الرجل محددا للفوائد التى ستعود على المجتمع

إذا " ما تهذبت الفتاة وتلقت العلوم والمعارف" ، وقد أوجزها فى أربعة فوائد..

أن تدرك ما لها وما عليها من المواجب الدينية والدنيوية، أنها بعد زواجها " تقدر المعيشة الزوجية فتحفظ مقام زوجها" ، بعد ذلك " تأخذ فى بيتها بوسائل الاقتصاد الحقيقية الخالية من الاجحاف والتقييد على المعيشة" ، وأخيرا " تتولد فيها حاسات الشفقة والحنو فتلاحظ بنيها وتربيهم على أحسن تربية جسدية وعقلية" !

وإذا كانت هذه المقالات تنبىء عن شىء فإنها تنبىء أن تعليم البنات أصبح مطلبا عاما، الأمر الذى يتطلب البحث فى تطوراته خلال العشرين سنة الأولى بعد ولادته.

* * *

" تشريك البنات مع الصبيان فى التعليم والتعلم وكسب العرفان" كان عنوان الفصل الثالث من كتاب رفاعة رافع الطهطاوى الصادر فى ديسمبر عام ١٨٧٢ تحت عنوان " المرشد الأمين للبنات والبنين" والذى لم ينقض على ظهوره أكثر من شهور قليلة حتى تم افتتاح أول مدرسة للبنات فى مصر، مدرسة السيوفية، فى ٣ أغسطس عام ١٨٧٣.

وبينما يعزو الكثيرون الفضل فى بناء هذه المدرسة إلى على مبارك باشا، فإن آخرين يعزونه الى " جشم آفت خانم أفندى" الزوجة الثالثة للخديوى إسماعيل، بينما نراها إفرازا لتطورات تاريخية طويلة كان الوقت قد حان للتعبير عنها، ولم يزد دور " حرم أفندينا" أو " سعادتلو ناظر المعارف العمومية" عن ترجمة هذه التطورات الى واقع !

المهم أن آفت هانم ابتاعت سراى قديمة فى حى السيوفية لتصبح أول

مدرسة للبنات، ووجهت الدعوة الى الأمهات ليرسلن بناتهن الى المدرسة لينلن التعليم والطعام والملبس دون دفع أية نفقات، ورغم إغراء الدعوة، فقد استغرق الأمر نحو ثلاثة أشهر حتى تقبل الفتيات على المدرسة الجديدة.

كانت مدة الدراسة فى السيوفية خمس سنوات تتعلم خلالها الطالبة فضلاً عن اللغتين العربية والتركية، الحقائق البارزة فى تاريخ وجغرافية مصر، القواعد الأربعة للحساب والموازين والمقاييس مع بعض المعلومات فى التاريخ الطبيعى والطبيعة، وقد أعير اهتمام خاص لدراسة الرسم النظرى وأشغال الابرة " وعلى العموم كل المواد التى تكون نافعة للمرأة" .

ومع أنه قد أضيف الى السيوفية فى نفس العام مدرسة أخرى للبنات هى مدرسة القربية إلا أنها لم تعش طويلا، وضمت تلميذاتها الى مدرسة السيوفية بعد أن فصل ناظرها، وكان السبب الأزمة المالية التى أمسكت بتلابيب الحكومة خلال السنوات الأخيرة من عصر إسماعيل، حتى أن مدرسة السيوفية نفسها أحيلت إدارتها الى الأوقاف لتنال نصيبها من ريع المحسنين!

وعادت مدرسة البنات الحكومية الوحيدة عام ١٨٨٩ إلى عهدة نظارة المعارف، ولكن بعد أن انحسر دورها ليقتصر على إعداد البنات الفقيرات كمدبرات بيوت أو خادمات أو عاملات، ولاشك أن هذا التحول قد أساء كثيرا للصورة العامة لمدرسة البنات اليتيمة، هو ما حاول رجال المعارف العمومية تداركه، فيما سجلته الأهرام.

كشفت الجريدة فى جانب من كتاباتها السر فى تغيير إسم مدرسة السيوفية الى المدرسة السنية، قالت فى عددها الصادر يوم ٢٦ سبتمبر عام ١٨٨٩: " استبدل اسم مدرسة البنات السيوفية بإسم المدرسة السنية، وقد

وافقت نظارة المعارف الجليلة على ذلك بالنظر الى ما تحققته من تقدم هذه المدرسة وزيادة موارد الآداب فيها" .

بعد ذلك بأسبوعين نشرت الأهرام الخبر القائل بأن نظارة المعارف قد "رفتت الست شمس جهان ناظرة مدرسة البنات والست أنا سنتماريه وكيلة المدرسة والست شزيرة الضابطة فيها لما قررته من إدخال ترتيبات جديدة فى المدرسة المذكورة" !

وكان الخبران بمثابة رسالة للآباء أن السيوفية لم تعد مدرسة لإعداد الخادمات، فيما كانت عليه خلال ما يزيد عن عقد. ولعل تغيير الاسم ورفت المسئولين كان يسعى من بين ما يسعى له الى محو ما اقترن بالسيوفية من وضاعة الهدف من تعليم البنات.

خبر آخر نشره الأهرام فى ٢٠ أكتوبر عام ١٨٩٠ نراه على درجة كبيرة من الأهمية لتعليم البنات .. مراسل العاصمة كتب يقول:

"لقد كلفنا أن نسأل نظارة المعارف بلسان وجهاء العاصمة أن تقيم مدرسة ثانية لتعليم البنات غير المدرسة السنية فى جهة السيوفية بأجرة عادلة تؤخذ من كل بنت يرغب والدها إدخالها للمدرسة المذكورة" ، ويسوق بعد ذلك أسباب الطلب فكانت " أولا: لأن المدرسة السيوفية بعيدة عن المركز المتوسط فى العاصمة فيصعب على سكان سائر الجهات إرسال بناتهم اليها، وثانيا: لما أنها جامعة بين بنات الفقراء اللواتى يتعلمن مجانا وبين البنات الموسرات اللاتى يدفعن أجرة معلومة، وبالنظر إلى عدم تساوى الآداب فى أفراد الفئتين يأنف بعض الوجهاء من اختلاط بناتهم بمعاشرة بنات الغير" !

وخلصت الأهرام من ذلك الى القول أنه لو أقامت نظارة المعارف مثل هذه

المدرسة " لمن يدفعون أجرة التعليم أقبل عليها الطالبات من جميع الجهات أو من جميع المدارس الافرنجية التى لا يتعلمن فيها لغة آبائهن ووطنهن العربية" ، وقد وضعت الصحيفة بذلك يدها على السبب الذى أدى إلى وجود " مدارس الخواتين الفاضلات" وقبلها المدارس الافرنجية سواء كانت مدارس الجاليات أو مدارس الارساليات التبشيرية.

* * *

تشير إحصاءات مدارس البنات الأجنبية فى أواخر القرن الماضى أن العدد الأكبر منها كان للفرنسيين والأمريكيين والإيطاليين، وبينما زاد عدد المصريات فى المدارس الفرنسية والأمريكية فقد كان قليلا بالنسبة للإيطالية بحكم ضخامة جاليتهم فى مصر والتى كان يحتل بناتها أغلب مقاعد تلك المدارس.

غير أن هذه الاحصاءات تشير أيضا الى أنه بينما فاق عدد التلاميذ المصريين قرناءهم من الأجانب فى مدارس الأولاد، فإن العكس استمر صحيحا فى مدارس البنات حتى عام ١٩١٢ حين فاق عدد المصريات لأول مرة عدد الأجنبيات.

وبعيداً عن الاحصاءات، فإن أخبار الأهرام تشير إلى أن تلك المدارس قد تغلغلت فى شتى أنحاء القطر المصرى ..

من الاسكندرية أخبار عديدة .. " مدرسة الاخوات العازاريات توزع أوراق الدعوة للاحتفال بتوزيع جوائزها السنوية تحت رعاية حضرة قنصل فرنسا" ، والاحتفال بليلة " البالو التى يخصص دخلها لإعانة المدارس المجانية بإدارة الراهبات الفرنسيسكانيات" ، وفتح مدرسة البنات الأمريكية لأبوابها " لقبول الطلبة من البنات، فمن شاء من الوالدين إدخال بناته فى

هذه المدرسة فليشرف محل المدرسة بقرب المحكمة القديمة فى حارة اليهود" !

من المنصورة " تجتمع لجنة من أعيان الانكليز لإنشاء مدرسة للإناث بإسم بيت فيكتوريا تذكارا لعيد السنة الخمسين من ملك جلالة ملكة انكلترا" !

من طنطا تم الاحتفال " بمدرستى الآباء الافريقيين للأولاد والبنات بختام السنة المدرسية، فقدمت الروايات العلمية والمحاورات الأدبية وكان للدور الذى مثلته الفتاة نظلة موسى إحدى تلميذات هذه المدرسة وقع عظيم لدى الحاضرين" !

ومن المنيا يقول المكاتب: " قدمت الراهبة الورعة رئيسة شركة قلب يسوع ومعها راهبتان لا تقلان عنها اجتهادا فأنشأن مدرسة للبنات يعلمن فيها العربية والفرنساوية وأشغال اليد" .

وفى ذلك الزحام دخلت " الخواتين الفاضلات" ويلاحظ فى جملة الأخبار التى ساقتها عنهن الأهرام أكثر من ملاحظة ..

● أن غالبيتهن كن إما من الشوام؛ كريستين قرداحى، عفيفة شلهوب، نايلة جاماتى، مدموازيل زكارى، وإما من الأقباط مثل مريم غبريال فى الفيوم، ويبدو أن هؤلاء كن قد سبقن فى الخروج من الحرملك !

● أن القليل كان يكفى هؤلاء الخواتين لفتح مدرسة، فالخاتون نايلة جاماتى كانت قد اتخذت فى بداية الأمر محلا فى " ملك الخواجا خليل زهار أول شارع الفجالة" لم تلبث أن انتقلت منه بعد أن زاد الاقبال عليها الى محل آخر " على مقربة منه فى ملك سلحف بك وهو مستكمل شروط الصحة والراحة الضرورية يتخلله نور الشمس والهواء النقى" ، والخاتون مريم غبريال أقامت مدرستها فى بيتها فى الفيوم!

● اختلفت برامج الدراسة تبعا لمعارف الخاتون، فبينما اقتصرت مريم غبريال على تعليم القراءة والكتابة، فقد كانت الفتيات فى مدرسة نايلة جاماتى يتعلمن فضلا عن ذلك الفرنسية والموسيقى، بيد أن جميع الخواتين كن حريصات على تعليم الأشغال اليدوية والأعمال المنزلية، وقد انسحب هذا الاختلاف أيضا على طبيعة النظام المدرسى، فقد سمحت إمكانات خواتين القاهرة أن يخصصن أماكن فى مدارسهن للداخلية، وكن بالطبع يتقاضين مصروفات أكبر، وهو ما لم تسمح به امكانات خواتين الأقاليم !

ولعل هذه الاختلافات هى التى دعت عددا من وجهاء طنطا فى أواخر مارس عام ١٨٩٠ الى أن يقرروا " إيجاد مدرسة لتعليم البنات تكون أبوابها مفتوحة لجميع الطوائف تحت أجرة مناسبة وتكون محتوية على تعليم القراءة ثم شيئا من النحو والصرف والجغرافيا والحساب واللغتين الفرنسوية والانكليزية والأشغال اليدوية" .

ونرى أن وجهاء طنطا قد عبروا باجتماعهم هذا عن ظهور مرحلة جديدة فى تعليم البنات، مرحلة التعليم الأهلى، فى مواجهة التعليم الأجنبى ومدارس "الخواتين الفاضلات" التى لم تصمد طويلا أمام التعليم الجديد!

٢٨

الإرسـاليات العالمية الأهلية!



سعد زغلول يلتحق بجامعة باريز لينال شهادة الحقوق بعد أن قارب الاربعين!

الإرسالية العلمية الاهلية !

البعثات العلمية المصرية إلى أوربا، والتى كانت تسمى بلغة القرن التاسع عشر " الإرساليات" ، قصتها معروفة، وهى القصة التى تم تسجيلها فى دراسات عديدة نال بعض أصحابها درجات علمية رفيعة عنها، غير أن المعلوم هو جانب واحد من القصة.

نقصد بهذا الجانب الإرساليات الأميرية التى بدأت الحكومة المصرية فى إرسالها فى عهد محمد على، فى عام ١٨١٣ على وجه التحديد، ثم توقفت خلال الفترة المفصلية بين نهاية عصر هذا الباشا وبداية عصر حفيده إسماعيل وإن أخذت فى الشحوب خلال أواخر عصر هذا الخديو من جراء الأزمة المالية التى عانت منها مصر، ثم بدأت تواجه حملة منظمة بهدف تجميدها تماما فى عصر الاحتلال.

وثمة ملاحظات أبداها الدارسون لهذه الإرساليات :

منها أنها كانت حكومية بالكامل فى الإعداد والتوجيه والدراسة، وكان الهدف الأساسى من ورائها تلبية احتياجات الدولة الحديثة التى توافر محمد على على تأسيسها، وتبعه إسماعيل ليستكمل مناحى هذا التأسيس .. تلبية احتياجاتها من الكوادر الفنية التى غلب عليها الطابع العسكرى فى

عهد الأول والطابع المدنى فى عهد الأخير.

لعل ذلك ما يقود للملاحظة الثانية، وهى أنه بينما غلبت الدراسات العلمية على إرساليات عهد محمد على؛ العلوم العسكرية، الرياضيات، الطبيعة، الطب، الهندسة، علوم البحار وبناء السفن، فإنه قد غلب طابع العلوم الانسانية على الإرساليات التى بعث بها إسماعيل، خاصة فى الإدارة العليا والقانون.

الملاحظة الثالثة، متصلة بتأثير الهدف من تلك الإرساليات على طبيعتها، فإرساليات عصر محمد على، شأنها شأن التعليم الذى أقامه فى البلاد، فكانت ذات طابع عسكرى بالأساس، من حيث نظام الحياة ورتب التلاميذ وإعمال الضبط والربط بينهم، وهو ما لم يعد قائما فى عصر إسماعيل.

ملاحظة رابعة، أن غالبية تلك الإرساليات، خاصة فى عصر محمد على كانت من أبناء الطبقة التركية الحاكمة، وإن كان أبناء الفلاحين منهم هم الذين نالوا الشهرة الأكبر، على رأسهم رفاعة الطهطاوى، محمد بيومى، وعلى مبارك، وأن عددا غير قليل من هؤلاء الأعضاء كانوا من أبناء الأسرة الحاكمة حتى أنهم غلبوا على إحدى تلك البعثات مما دعا الى تسميتها بإرسالية الأنجال، وكانت كبرى البعثات التى أرسلت الى أوربا، وعلى وجه التحديد فرنسا.

يسملنا هذا الى الملاحظة الأخيرة، وهى أن فرنسا قد استمرت المقصد الأساسى لتلك البعوث، ونرى أن الخبراء الفرنسيين الذين استقدمتهم مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانوا وراء هذا التوجه الذى قاد أخيرا إلى غلبة الفرنسية على المثقفين المصريين، مع أسباب أخرى.

الجانب الآخر من القصة، هو الجانب غير المعلوم والذى جاءت عنه إشارات طفيفة هنا وهناك، وقد قدمت الأهرام عديدا من تلك الإشارات يمكن مع تجميعها واستقرائها أن تحول غير المعلوم إلى معلوم، وهو ما نحاوله فى السطور التالية !

* * *

صنع هذا الجانب من القصة مجموعة من المتغيرات التى جرت فى عدة ميادين فى الحياة المصرية .. السياسية والاجتماعية والفكرية، وهى المتغيرات التى عرفتها تلك الحياة بامتداد نحو سبعين عاما تمتد بين عامى ١٨١٣ و١٨٨٥ ..

العام الأول يعرفه سائر الباحثين فى تاريخ " الإرساليات العلمية" ، فهو العام الذى أرسلت خلاله الحكومة المصرية أولى بعثاتها إلى أوربا .. البعثة إلى إيطاليا لدراسة الفنون العسكرية والهندسة وتقنية الطباعة.

العام الأخير الذى قد لا يعرف عنه الكثيرون شيئا، يذكر فى ميدان التعليم، غير أن أهميته كعلامة فارقة أنه العام الذى كانت قد بدأت تولد خلاله سياسات الاحتلال البريطانى نحو التعليم فى مصر، وهى السياسات التى ارتكزت على فلسفة تقوم فى جانب منها على الإلغاء التدريجى للمجانية التى ظل معمولا بها فى مصر منذ نشأة النظام التعليمى الحديث، وإن كان اللورد كرومر قد ادعى فى أحد تقاريره أن هذا الإلغاء كان قد عرف طريقه إلى البلاد منذ عام ١٨٧٤ على أيدى حكومة رياض ونتيجة للأزمة المالية التى أخذت تمسك بتلابيب مصر منذئذ، على أى الأحوال، فإن يد هذا الإلغاء قد طالت فى ذلك العام الفارق "الإرساليات العلمية الحكومية".

الجانب الآخر من الفلسفة التعليمية لسلطات الاحتلال بدا فى رغبتها فى

تحجيم التعليم الثانوى والعالى والإكتفاء بالتعليم الأولى، ولعل تلك السياسة التى ارتبطت باسم دوجلاس دنلوب مستشار نظارة المعارف المصرية هى التى تبلورت فى معركة الكتاتيب والجامعة التى عرفتها مصر خلال العقد الأول من القرن العشرين، فبينما سعى المصريون إلى إنشاء الجامعة المصرية بدت الرغبة الاحتلالية فى توسيع قاعدة الكتاتيب انطلاقا من أن أصحابها فى حاجة الى الوظائف التى لم تعد سلطات الاحتلال راغبة فى توفيرها لهم، فضلا عن أنهم استمروا يشكلون الزاد الرئيسى للحركة الوطنية النامية، وكان من الطبيعى أن تؤثر هذه السياسة على "البعوث الحكومية" باعتبارها المرحلة اللاحقة للتعليم العالى الذى تم تضييقه !

الجانب الأخير، تجسد فى رغبة احتلالية جارفة فى ترجيح النفوذ الثقافى الإنجليزى على النفوذ الثقافى الفرنسى الذى استمر غالبا طوال القرن التاسع عشر، وكان من أهم عوامل هذه الغلبة توجيه أغلب الإرساليات العلمية المصرية إلى فرنسا.

لعل الرواية التى قدمتها الأهرام فى جملة من أعدادها فى ذلك العام الفارق، ١٨٨٥، إنما تكشف عن مولد هذه السياسة ..

الرواية بدأت فى أغسطس من ذلك العام واستمرت حتى أواخره، وكانت البداية بخبر جاء فيه أن " الحكومة السنية عولت على أن تمنع صرف الاسعاف الذى كانت تخصصه لتعليم بعض الشبان المصريين فى باريز وتستبدله بمبلغ أقل منه لتنفقه فى سبيل تعليم هؤلاء الشبان فى عواصم أوربا" ، وكان من الطبيعى أن تعرب الأهرام المنحازة للثقافة الفرنسية عن أملها أن " ما يقال فى هذا السبيل غير قرين الصحة" !

فى ١٩ من نفس الشهر قدمت الأهرام تحقيقا طويلا حول المبلغ المخصص

سنويا " لتهذيب التلامذة المصريين فى فرنسا" ، وقد صورت الحكومة القضية وكأن الهدف الأساسى منها توفير الأموال، وهذا صحيح، غير أنه لم يكن الهدف الوحيد ..

توفير مبلغ ٦٧ ألف فرنك سنويا، وهو المبلغ الذى كان يدفع " بصفة راتب للنائب عنها فى باريز بخصوص الرسالة وتدفع مبلغا آخر له مقابل إدارة الرسالة" أمكن تحقيقه بالاستغناء عن النائب المذكور!

الأهداف الأخرى بدت فى سائر القرارات، وكان بعضها فاضحا فى كشف السياسات الجديدة ..

قرار بأن يرسل المبلغ المخصص لكل مبعوث، وقدره ٢٥ ألف فرنك، إلى رئيس المدرسة الموجود فيها، وكان معنى ذلك ببساطة تفكيك الإرسالية كهيئة دائمة، وتحويل دور الحكومة إلى الإتفاق على مجموعة من التلاميذ بشكل فردى، لينتهى هذا الإتفاق بانتهاء تعليم هؤلاء.

أكدت حكومة نوبار هذا الاتجاه بما جاء فى نفس القرار بألا " يجتمع التلاميذ فى مدرسة واحدة بل يفترقون إلى مدارس عديدة" !

قرار آخر وكان مضحكا " بأن لا يزيد سن التلميذ المرسل منذ الآن فصاعدا عن ١٢ سنة" ، ونظن أنه كان مقصودا من وراء هذا القرار وقف الإساليات العلمية إلى باريز على ضوء متوسط أعمار المبعوثين ممن كانوا يرسلون من قبل ..

وإذا لم يكن لدينا إحصاء دقيق عن هذا المتوسط فيكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى قمتين من قمم أبناء " الإساليات العلمية" فى القرن التاسع عشر .. رفاعة رافع الطهطاوى الذى ذهب فى بعثته عام ١٨٢٦ وكان قد

تجاوز الخامسة والعشرين، وعلى مبارك الذى كان عضوا فى إرسالية عام ١٨٤٤ وكان قد بلغ الواحد والعشرين.

القرار الثالث بأن " لا يسوغ إرسال أولاد الأغنياء على حساب الحكومة بل أولاد الفقراء الذين برهنوا على نجابة وهمة" ، ومع ما يبدو من ظاهر هذا القرار من اتجاه حكومى على إرساء مبادىء العدل الإجتماعى فإنها، فى تقديرنا، كانت بداية لتملص نظارة المعارف من إرسال أى من التلاميذ " على حساب الحكومة" .

وقد حاول مجلس النظار الذى اتخذ هذه القرارات أن يموه على الرأى العام المصرى بقرار بإرسال " خمسة تلامذة سنويا إلى فرنسا، علاوة على العدد المعين حاليا ليشتغلوا بدرس الطب البيطرى" ، وقد صدقت الأهرام ذلك، مع كل ما يحمله من تناقض مع سائر القرارات، وعبرت عن تصديقها بالقول أن الحكومة لم تلغ " رسالة باريز بل زادت فى أعدادها والتفتت إلى تحسين حالتها وإننا نصدق على آراء دولتلو نوبار باشا هذه، المبرهنة على اهتمامه بتحسين حالة الرسالة ونشكر التفاته إلى النظر فى أمرها" ، وهو شكر لم يكن فى محله فيما أثبتته الأيام.

فقد أعقبت الحكومة المصرية قراراتها بإرسال أحد موظفيها الفرنسيين هو موجيل بك، رئيس مدرسة المعلمين، إلى باريس ليكون " مندوبا لها لدى نظارة المعارف الفرنسية" وقد بدا أن الرجل مرسل لمهمة محددة .. تصفية كبرى الإرساليات العلمية المصرية فى أوربا .. إرسالية فرنسا.

بالمقابل ظهرت نظارة المعارف وكأنها تشجع توجيه الإرساليات إلى انجلترا، فيما بدا فى إعلان لها فى أكتوبر عام ١٨٨٩ بأنها انتقت مدرسة (جرامار سكول) فى بورتسموث لإرسال التلامذة " فمن شاء إدخال أولاده

فى هذه المدرسة فليخابرها فى هذا الشأن على شرط دفع ١٥٠ جنيها عن أجرة التعليم فى مدى السنة ما عدا مصاريف السفر" ، مما كشف بدوره عن تخلى النظارة عن دورها فى الإنفاق على الإرساليات.

وبينما كانت الاعتبارات السياسية تدفع الحكومة إلى المضى قدما فى إنهاء وجود " الإرساليات العلمية" الحكومية فى الخارج، فإن الاعتبارات الاجتماعية قد لعبت دورا آخر .. وهو الدور الذى سار فى اتجاه معاكس .. اتجاه استمرار هذه الإرساليات، ولكن بأيد مختلفة .. أيدى الأهالى !

من هذه الاعتبارات، أن أكثر من سبعين عاما من التعليم الحديث كانت قد صنعت قاعدة بشرية مؤمنة بقيمة هذا التعليم فى صناعة مكانة خاصة لمن انخرطوا فى سلكه، وهو ما أثبتته تلك الأعوام حين تولى أبناء هذا التعليم أغلب المناصب القيادية فى الإدارة الحكومية وفى العمل العام، وكان على رأس هؤلاء أبناء الإرساليات العلمية.

منها أيضا، أنه كانت قد نشأت خلال تلك الحقبة طبقة قادرة على الإنفاق على بنيها، وإرسالهم فى بعوث على حسابها .. طبقة كبار ومتوسطى ملاك الأراضى الزراعية.

فقد ارتأى هؤلاء فى سعيهم لعقد الزواج بين الثروة والسلطة، بأن الطريق الأقرب لهذا العقد أن ينال أبناؤهم نصيبا متميزا من التعليم يدفعهم إلى سلك الإدارة العليا، وهو سلك بدأ يدخله المصريون على نطاق ضيق منذ عصر سعيد وذاقوا حلاوته !

لعل تلك الأخبار الأربعة التى نشرتها الأهرام فيما يزيد قليلاً عن شهر، بين ٢٣ أغسطس و٣٠ سبتمبر عام ١٨٨٧، تؤكد هذه الحقيقة ..

الخبر الأول، جاء فيه " أن حضرة الشاب النبيه هارون أفندى نجل عزتلو سليمان بك موسى قدم امتحانه فى مدرسة باريز عن درسه فى الحقوق فنال الشهادة المشيرة إلى نباغته وفوزه فى علومه" !

الخبر الثانى، يشير إلى سفر " حضره الذكى الأديب محمد بك نشأت نجل سعادتلو أحمد باشا نشأت قاصدا جنيف من أعمال سويسرا للدخول فى مدرستها المعروفة بمدرسة هاكيوس لتلقى العلوم فيها" !

الثالث، جاء فيه " أن حضرة محمد حلمى بك نجل المرحوم حسن باشا الطويجى وحضرة يوسف بك صديق نجل المرحوم إسماعيل باشا صديق قد نالا الشهادة الثانوية .. وفى عزمهما أن يتوجها إلى أوربا ليدخلا مدرسة مونبلييه ويدرسا فيها الحقوق" .

الخبر الأخير، جاء فيه أن " حضرة حبيب أفندى خياط أحد أبناء عائلة خياط الشهيرة فى أسيوط قدم إلى العاصمة بقصد السفر الى لوندرة لإتمام علوم الطب" !

بيد أن التحول من الإرساليات الأميرية إلى الإرساليات الأهلية قد ترك بصمة على أبنائها رصدتها الأهرام ..

* * *

خط أول فى هذه البصمة بدا من دخول قوى جديدة فى ميدان إرسال البعوث إلى أوربا بعد أن تخلت نظارة المعارف عن دورها .الذى كان قد انتهى تقريبا عام ١٨٩٥، حتى أن أحد المراجع يشير إلى أنه كان لهذه النظارة فى ذلك العام مبعوث واحد فى فرنسا، مما كشف عن أن الإرساليات الأميرية كانت قد انتهت تقريبا وقتئذ.

من تلك القوى الخديو عباس الثانى، الذى كان يرمى إلى تدعيم نفوذه فى أوساط الافندية واستخدامهم فى العمل السياسى ضد الاحتلال، من ثم لم يقع الخبر الذى نشرته الأهرام فى ٢٠ يونية عام ١٨٩٤ موقع الاستغراب، والذى جاء فيه " اعتزم الخديو إرسال إثنين من أبرع تلامذة المدارس الزراعية إلى فرنسا لإتمام دروسهما على نفقة سموه الخاصة" . منها أيضا الجمعيات الأهلية التى تأسست على نطاق واسع خلال تسعينات القرن وكانت معنية بالتعليم فى جانب من نشاطاتها، مثل الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية التوفيق القبطية وغيرها، منها ثالثا بعض المؤسسات الحكومية التى كان يحتاج سير العمل فيها إلى خبرة خاصة، مما يكشف عنه خبر فى الأهرام أعربت فيه مصلحة السكة الحديد عن نيتها على إرسال خمسة من أمهر التلامذة " إلى مدرسة مونتج فى سويسرا لصرف سنة فيها .. ثم يصرفوا سنة فى فرنسا وسنة فى انجلترا وبهذه الواسطة يكونون درسوا حالة السكك فى فرنسا وانجلترا وألمانيا لأن مبادىء سويسرا ألمانية ثم يرجعون إلى مصر وتستخدمهم المصلحة" .

الخط الثانى من البصمة بدا فى ذهاب عدد من المهنيين إلى الخارج وقضائهم فترات يسعون من ورائها إلى ترسيخ أقدامهم فى حقل المنافسة المهنية، الأمر الذى فعله عديدون كان على رأسهم الزعيم المصرى المشهور سعد زغلول الذى التحق بجامعة باريس فى أوائل عام ١٨٩٦ لينال شهادتها وكان قد اقترب من الأربعين، ولم يكن وحيدا فى هذا الميدان.

تقدم الأهرام أخبارا عديدة عن هؤلاء نختار منها خبرين لدلالتهما ..

خبر نشرته الصحيفة فى ٦ مارس عام ١٨٩١، وجاء فيه أن " حضرة الطبيب النطاسى الفاضل الدكتور أسعد أفندى سامح الذى صرف مدة ١٥ سنة فى خدمات الحكومة الطبية ذهب إلى باريز فدرس فيها طب العيون

بأنواعه منها أربع سنوات نال فيها أعظم الشهادات الناطقة بمهارته وحذقه"!

خبر آخر بعد ذلك بخمسة شهور، فقد بشرت الصحيفة برجوع الأديب الذكى الدكتور شافعى بك من فرنسا " بعد أن درس علم الحقوق ونال الشهادة الدالة على أهليته .. وأنه مع معرفته التامة بصناعة الطب ومعاطاته هذه الحرفة زمنا طويلا وحصوله على ثقة العموم فيها قد قصد باريز ووقف موقف أولاد المدارس طلبا لعلم الحقوق إلى أن نبغ فيه ونال الشهادة الناطقة بفضله" !

الخط الثالث، وكان خطا سياسيا ظهر فى نشاط حكومى لإبطال وجود التلامذة المصريين فى فرنسا على وجه الخصوص، وهو النشاط الذى جاء فى مجموعة من الأخبار كان منها توقف الجهات الإدارية عن تعيين هؤلاء، مما أحبط تطلعاتهم إلى المكانة الاجتماعية من خلال السلطة الحكومية، وكان منها استدعاء بعضهم قبل أن يتموا بعثاتهم وإغرائهم بوظائف فيها، مما أشارت اليه الأهرام فى العدد الصادر فى ٢٦ ديسمبر عام ١٨٩٤ بأن نظارة الداخلية استدعت عشرة من طلبة الحقوق الدارسين فى فرنسا ووعدتهم بوظائف فيها (٤)، وكان منها أخيرا سعى نظارة الحقانية لوقف "الإرسالية المصرية الى فرنسا لتعلم الحقوق"، وكان واضحا أن هذا النشاط لم يكن موجها فحسب الى الإرساليات الأهلية فى فرنسا، وإنما كان موجها على وجه التحديد لطلاب الحقوق بها، لأنهم كانوا يشكلون الكتلة الأهم من ناحية، ولأنهم بدأوا نشاطهم السياسى المعادى للإحتلال البريطانى منذ وقت مبكر من ناحية أخرى، مما صنع الخط الأخير من البصمة وأشدها غورا، فيما شهدته أحداث عام ١٨٩٥.

كانت المناسبة انتخاب المسيو فلكس فور رئيسا لفرنسا، وكان معروفا

بصداقته لمصر، فرفع الطلاب المصريون خطابا له وكان ذا طابع سياسى، فقد جاء فيه أن " المسألة المصرية معروضة فى معرض البحث وهى مسألة تتشوق بلهفة الى حلها حلا سريعا .. ونرى كل العيون فى مصر ملتفتة إلى الأمة العظيمة الصديقة (فرنسا) آملة أن ترى فى الختام مجيىء ساعة الخلاص والفرج" ، تبع ذلك أن استقبل الرجل فى الإليزيه وفدا من هؤلاء الطلبة صباح يوم ٤ فبراير مما فتح على الجميع أبواب جهنم، وكانت الأهرام هناك!

فقد احتفت الجريدة احتفاء ظاهرا بتلك الأخبار ونشرتها فى مكان بارز على صفحاتها، ففضلا عن الدفاع عن الطلبة المصريين فى فرنسا فى تعليقها على تلك الأخبار، فقد نشرت مقالا طويلا شغل أغلب الصفحة الأولى من العدد الصادر يوم السبت ٢٣ فبراير .. العنوان " التهديد بالباطل" والكاتب مصطفى كامل الذى كان يوقع باسم " المصرى الأمين" .

رد الشاب المصرى الواعد أولا على جرائد الاحتلال التى نسبت للشبان المصريين " الغرور والجنون ولأعمالهم الطيش والخفة" ، وأبدى دهشته على من يعجبون " لأن آمالنا موجهة الى فرنسا وهى التى برهنت المرة بعد الأخرى على أنها ظهيرة الحرية ونصيرة الاستقلال" ، وختم مقاله بإنذار للمحتلين بأن شدة " حنقهم على المتظاهرين فى فرنسا ستزيد التظاهرات ضدهم وتكثر المتظلمين لأوربا منهم" .

لم يمض وقت طويل حتى وضع الرجل إنذاره موضع التطبيق عندما توجه فى يونية من نفس العام الى مجلس النواب الفرنسى وسلم رئيسه رسما " يمثل الشعب المصرى طالبا إسعاف فرنسا محررة الأمم والشعوب" ، وقد أسهبت الأهرام فى وصف هذا الرسم الذى تبدو فرنسا فيه " منكسرة الجفون إشفاقا وحنانا ومدت يدها لتتناول عريضة ترفعها اليها الأمة المصرية الممثلة بجماعة من المصريين على اختلاف هيئاتهم، وقد رفعوا العلم الوطنى وتقدم

واحد منهم ورفع العريضة باحترام، وفى أسفل أسد رابض وعيناه تقدحان شررا وبجواره رجل لابس قبعة انكليزية عار الى نصفه وبين يديه سيف مرهف" ، ويرى كثيرون أن هذا العمل كان بمثابة البداية " للحركة الوطنية الجديدة فى مصر" ، والتى انطلقت بالأساس من أبناء " الإرساليات العلمية الأهلية" !







الخديوى يباحث تلاميذ
الطب فى «علم تصريف
رطوبات العين»

مدرسة قصر العينى الطبية

في أقصى المغرب العربى، وفى مدينة فاس العتيدة، وفى دار عبدالسلام العلمى، علق الرجل الشهادة التى نالها عام ١٨٧٤ من " المدرسة الطبية الخديوية المصرية فى نفائس العلوم المستجدة الطبية المتداولة الآن .. وقد نال بذلك طريق الرشاد والسداد" !

وفى أقصى المشرق العربى، فى جبل لبنان، تلقى بطريرك الموارنة من رئيس الجالية المارونية الحلبية فى مصر، فى أبريل عام ١٨٧٥، رسالة كان مما جاء فيها: " من خصوص " مدرسة القصر العينى الطبية" ، لا يوجد فيه محل فارغ ولا يمكن أن يفرغ محل قبل ست سنوات لأن سموه أمر بإدخال أربعة من طائفتنا هذه السنة فصار موجود الآن ٢٥ تلميذا على ذمة الميرى منهم ١٥ من طائفتنا مجانا والباقى من سائر الطوائف، وفى السنة القادمة يفرغ محلين واحد لإبن المرحوم سمعان أبوحيدر من طائفتنا، والمحل الآخر لمن يخدمه السعد من الستة أنفار الذين يتعاملون على حسابهم" !

إذن فقد امتد تأثير " مدرسة القصر العينى الطبية" الشهيرة بطول وعرض الوطن العربى، الأمر الذى وفر لها مكانة خاصة، وهى مكانة صنعتها مجموعة من الأسباب ..

● جسدت هذه المدرسة التى نشأت فى الثلاثينات على أيدى الطبيب الفرنسى المشهور كلوت بك، النقلة العلاجية من طب العصور الوسطى إلى طب العصور الحديثة .. طب العطارة وتذكرة داود إلى طب التخصص وما استتبعه من وسائل العلاج والجراحة.

● مع أن المدرسة عند تأسيسها فى عصر محمد على قد نشأت ذات طابع عسكرى شأن سائر المدارس العليا التى أقامها هذا الباشا، إلا أنها كانت أكثر تلك المدارس قدرة على التكيف مع المتغيرات التاريخية، خاصة تلك التى عرفها عصر حفيده إسماعيل بالتحول من المجتمع العسكرى إلى المجتمع المدنى، وهو ما لم تنجح فيه بنفس القدر مدارس أخرى مثل مدرسة المهندسخانة.

قد يعزى ذلك إلى أنه بينما تعرف المدرسة الأخيرة فصلا واضحا بين فروعها العسكرية والمدنية، يصعب الفصل بنفس الدرجة بين فروع الطب، فالفصل هنا يتم وفقا لطبيعة الأمراض لا نوعية المرضى، ومن ثم جاءت النقلة التاريخية لمدرسة القصر العينى أكثر يسرا.

● رغم تآكل الإدارة الأوروبية لمدرسة الطب، خاصة بعد وفاة كلوت بك، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تقطع الجسور بينها وبين مدارس الطب فى أوربا، خاصة فى فرنسا وسويسرا وألمانيا، الأمر الذى بدا فى خروج أبنائها المستمر لتلك البلاد، أو فى قدوم بعض أطبائها للتعليم فى المدرسة العتيدة، مما كان محل عديد من أخبار الأهرام ..

خبر فى أكتوبر عام ١٨٨٧ عن الدكتور البارع اسكندر أفندى رزق الله الذى " بعد أن درس الطب فى مدرسة مصر ونبغ به ذلك إلى باريز لإتمام دروسه وقد أخذ شهادة كاملة فى ذلك الشأن" ، وآخر فى مارس عام ١٨٩١

عن أسعد أفندى سامح الذى أتم دروسه فى القصر العينى " وصرف ١٥ سنة فى خدمات الحكومة الطبية ثم ذهب الى باريز فدرس فيها طب العيون بأنواعه مدة أربع سنوات نال فيها أعظم الشهادات الناطقة بمهارته وحذقه حتى عين فى كلينيك الرمد فى باريز" .

من جانب آخر تتبعت الأهرام زيارات المسئولين فى مدرسة " قصر العينى" لأوربا للإستفادة من تطور الطب فى مراكزها، ولعل ذلك الخبر عن تكليف وزارة المعارف للدكتور كيتنج وكيل مدرسة الطب " بزيارة معامل البكتريولوجيا فى انكلترا وفرنسا وألمانيا لتنظيم معمل مدرسة الطب المصرية" يقدم نموذجا على ذلك.

وقد بدت أهمية القصر العينى من تلك المكانة المتميزة التى استمرت تحتلها فى المجتمع المصرى حتى بعد الاحتلال البريطانى للبلاد، وهو الحدث الذى كان يمكن أن يؤثر بالسلب عليها ..

كان يمكن أن يؤثر بالسلب نتيجة للسياسة التعليمية التى اتبعها المستشار الانجليزى " لنظارة المعارف العمومية" ، والتى قامت على عدم تشجيع التعليم العالى بكافة فروعه.

وكان يمكن أيضا أن يؤثر بالسلب من جراء ما عرفته مصر فى تلك الحقبة التاريخية من فتح الأبواب على مصراعيها أمام الوفود الأوربية، فتدفقت عليها جموع الأوربيين من شتى بلاد القارة، خاصة من مناطقها البحر متوسطية، اليونان وإيطاليا، وكان عدد من هؤلاء ممن يمتهنون حرفة التطبيب، وفتحوا عيادات لهم فى أرض الكنانة.

رغم ذلك استمر " لمدرسة القصر العينى الطبية" مكانتها وهو ما أكده الاهتمام البالغ الذى حظيت به من جرائد العصر، وفى طليعتها الأهرام،

الأمر الذى تعددت مؤشراته ..

الزيارات الخديوية للمدرسة، وفى مناسبات متنوعة، تقدم أهم المؤشرات على هذا الاهتمام ..

فى ١٨ مايو عام ١٨٨٥ أسهبت الأهرام فى وصف إحدى تلك الزيارات حيث اختير أحد تلاميذها، عبدالرازق أفندى كمال، فأدى أمام الخديوى امتحانا فى الأمراض الباطنة والطب الشرعى، تبعه آخر، أحمد أفندى عبدالعزيز، فامتحن فى الأقرباذين والكيمياء، أعقبتهما " الخاتون زينب رضوان ففحصت بجملة علوم وفنون وارتاح الجمهور الى تقدم الجنس اللطيف وترقيه فى درجات المعارف" !

وبعد تفقد " قاعات المدرسة الفسيحة والآلات والأدوات العلمية وسائر المشاهد الطبية سُر حفظه الله مما شهد وتأكد لنجاح المدرسة من يوم عهدت رئاستها إلى سعادة الفاضل عيسى باشا حمدى وأمره أن يبلغ خوجات المدرسة رضاه وارتياحه" !

وفى ٢٥ مارس ١٨٨٩ قدمت الصحيفة وصفا تفصيليا لزيارة أخرى للخديوى يصحبه ناظر المعارف، على مبارك، ورئيس المدرسة، ويكشف هذا الوصف عن أقسام " مدرسة القصر العينى الطبية" وقتئذ .. قاعة الدروس العربية، قاعة تدريس الرمد " حيث أخذ حضرة الأستاذ الدكتور محمد بك عوف يباحث التلامذة فى الأعلوفوما (علم تصريف رطوبات العين)" . قاعة مجموع التاريخ الطبيعى، قسم الأجزخانة، غرفة التشريح المكروغرافى، وغرفة التشريح " وشاهد القطع التشريحية الموجودة فيها .. ثم زار بعد ذلك الاسبتالية وعاد المرضى الموجودون فيها جميعا فقابلوا هذه المنة بالدعاء" !

وإذا كان ثمة ملاحظة على هذه الزيارات الخديوية فإنها بينما تعددت فى

عهد توفيق فقد ندرت فى عهد عباس، ولعل السبب وراء ذلك ما جرى فى أيام الأخير من مد الانجليز سيطرتهم على المدرسة،مما كان يقينا محلا لعدم رضاء الخديو الشاب، وإن كان لهذا قصة سيأتى ذكرها.

ملاحظة أخرى وهى أن الخديو بعث بطبيبه الخاص " سالم باشا سالم" الى المدرسة عام ١٨٨٨ للإحتفال بعيدها الخمسينى، حيث ألقى خطبة ضافية أشاد فيها بهمة " رؤسائها ومعلميها على ما جددوه من الكتب الطبية وتحسين حالة التعليم والتعلم بحسب الأزمنة المختلفة حتى بذلك تصير مدرستنا مساوية للمدارس الطبية العالية الأوربِاوية التى لم نزل محتاجين كل الاحتياج الى الاستنارة منها" .

وكان سالم باشا متنبها لأهمية متابعة تقدم سائر فروع الطب " إذ لا يخفى ما نتحصل عليه الآن من الاكتشافات العديدة بالنسبة لأسباب الأمراض والوقاية منها بالاستناد الى علم البكتريولوجيا أى علم الجسيمات الآلية الدقيقة ومعرفة علم قانون الصحة والفسيولوجيا والكيميا والتشريح .. ولا ننسى ما حصل من التقدم فى منهج التشخيص ومعرفة الأمراض" ، ولم ينس مندوب الخديو فى هذه المناسبة أن يتمنى للمدرسة طول العمر بعد بداية الخمسين سنة الثانية، ولعل الرجل لو عاش ليرى المدرسة، أو كلية الطب، تدخل الخمسين الرابعة (١٩٨٨) لكان أوفر سعادة، وإن كان أحفاده من أبناء القصر العينى قد رأوها!

* * *

لم تكتف الأهرام بتقديم الوصف التفصيلى لمبنى القصر العينى بسائر أقسامه والمناسبات الهامة فى تاريخه، بل عنيت عناية ظاهرة بأبناء المدرسة العتيدة، من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الذين أضفوا على المبنى حيويته

وصنعوا للمناسبات تاريخها .. ربما حتى يومنا هذا!

الاهتمام بالطلاب وصل الى حد أن الأهرام كان يسوق أسماء من يفوزون بشهادة الطب النهائية من مدرسة القصر العيني، وكانوا في عام ١٨٩٥ "حضرات الدكاترة إبراهيم أفندى شكرى ومحمود أفندى على السركى ومحمد أفندى صادق أحمد وأحمد أفندى عثمان وعبدالحميد أفندى أحمد" .

وكثيرا ما كانت أخبار هؤلاء تتسلل الى صفحة الاجتماعيات ..

فى مجال التهنئة جاء فى الأهرام الصادر فى ٢٨ مايو عام ١٨٨٧ أن "جناب الدكتور فياض أفندى شيخانى قد أتم دروسه الطبية فى مدرسة القصر العينى بمصر ونال الشهادة الدالة على كونه طبيبا حاذقا وجراحا ماهرا ورمديا شافيا فنهنئه" !

وفى إطار الشكر كتب مراسل الأهرام فى العاصمة ممتدحا ما بلغته مدرسة القصر العينى الطبية من النجاح والكمال " فتقدمت تلامذتها تقدما بليغا واليكم شاهدا أن أحد تلامذتها النجباء حسن أفندى الأسير أخذ بمعالجتى من داء ألم بصدرى فمن دواء واحد بعد فحصه وتشخيصه المرض تقدمت الى الصحة تقدما بيِّنا وأشرفت على الشفاء" !

وعرفت تسعينات القرن الماضى نقلة هامة فى اتجاه هيمنة " مدرسة القصر العينى الطبية" على سائر أنواع التعليم الطبى فى مصر ..

فالمعلوم أن مدرسة الصيدلة كانت جزءا من المدرسة الطبية وكان بعض من خريجيها يمارسون المهنة بعد حصولهم على " دبلوم الصيدلة" من المدرسة، الأمر الذى كانت تنوه به الأهرام فى مناسبات عديدة كان منها ما نشرته يوم الخميس ٧ فبراير عام ١٨٨٩ وجاء فيه " أعطيت دبلوم الصيدلة الى كل

من حضرة محمود أفندى فهمى ومحمود أفندى حمدى وعلى أفندى كامل وهم من تلامذة مدرسة الطب".

غير أنه بدءا من شهر يونية عام ١٨٩٣ تقرر أن تمتد هيمنة مدرسة الطب الى " الأجزجية" الذين " ليس بأيديهم شهادات ولم يسبق لهم تلقى دروس بمدرسة اجزائية"، ولم يكن هؤلاء قليلين، وكان الحل عند من أصدروا القانون " الدخول بصفة استثنائية فى الامتحانات تبعا لقانون المدرسة الطبية".

تضمن هذا القانون جملة من الشروط كان منها "التعهد بالانقياد للأحكام المدونة فى المدرسة فيما يتعلق بالدروس والنظام الداخلى ومصاريف القيد"، أن يكون طلب الالتحاق موقعا من "أحد أطباء المدينة التى يمارس بها الأجزجى صناعته وشهادة بحسن السلوك والأخلاق"، وأخيراً فإن الاعفاء من نسبة الحضور لا يملكه إلا وزير المعارف نفسه، وبناء على طلب من الطالب موقع عليه من ناظر المدرسة ويتضمن " أسبابا قوية"!

المشكلة كانت أصعب بالنسبة للأطباء البيطريين الذين، فيما تشير إليه الأهرام، كانوا يتخرجون فى قسم بمدرسة الزراعة "تكون مدة تعلمه أربع سنوات وتجرى عليه أحكام قانون المدرسة الطبية".

ويبدو أن الدراسة فى مدرسة الزراعة لم تلق النجاح المرجو لها حتى أن أحد قراء الأهرام، هو أحمد عشماوى "المفتش البيطرى بمديريتى جرجا وقنا"، بعث بمقال طويل للصحيفة تحت عنوان "نهضة الطب البيطرى" بشر فيه المصريين بأن نظارة المعارف بصدد إلحاق الدارسين لهذا الفرع من الطب بمدرسة "القصر العينىّ .. بعد إلغاء هذا الفن مع شدة الاحتياج إليه وعزل جميع موظفيه من مصالح الحكومة عام ١٨٨٥".

وصدر فعلا فى صيف عام ١٨٩٣ " مشروع لائحة إنشاء قسم بيطرى فى

مدرسة القصر العينى لتعليم الطب البيطرى وعسى أن تسعى النظارة فى إنشاء قسم لتعليم طب الأسنان" .

واقتضى التوسع فى القصر العينى على هذا النحو، التوسع فى نفس الوقت فى هيئة التدريس بها، الأمر الذى بدا من الإعلانات المتوالية التى كانت تنشرها " نظارة المعارف" فى الصحف والتى نال الأهرام نصيبا منها، ونختار هنا أحد هذه الإعلانات لما يحمله من دلالات .. جاء فيه:

" تعلن نظارة المعارف أن بمدرسة الطب وظيفتين خاليتين إحداهما مدرس لأمراض الجنون وعليه تأدية وظيفة مدرس ثان للأمراض الباطنة والكلينيك الباطنى من الدرجة الثانية ومربوط هذه الوظيفة ١٧ جنيها الى ٢٢ جنيها، والأخرى مدرس ثان للجراحة ومربوطها من ٧ جنيهات الى ١٠" ، وأشار هذا الإعلان الطريف المنشور فى فبراير عام ١٨٨٩ إلى أن الامتحان التحريرى سيجرى للمتقدمين باللغة الفرنسية، وأنه يشترط فيهم الإلمام الكامل بإحدى اللغات: الفرنسية، الألمانية ثم الانجليزية التى احتلت ذيل القائمة.

ويدل ذلك على استمرار غلبة الفرنسية حتى أواخر الثمانينات فى المدرسة التى أنشأها كلوت بك، وهو ما لم يكن متوقعا أن يستمر طويلا مع تغلغل الهيمنة الانجليزية فى شتى مناحى الحياة المصرية مما كان محل معركة خلال العقد التالى تابعتها الأهرام وكانت أحد أطرافها!

* * *

المعتمد البريطانى الشهير فى مصر السير ايفلين بيرنج، اللورد كرومر فيما بعد، كان يصدر تقريرا سنويا عن أحوال مصر، وقد جاء فى تقريره عام ١٨٩١ ما نصه: " أما تعليم الطب فى مدرسة قصر العينى فى القاهرة فقد تحسن بعض التحسن بدخول عدد محدود من أساتذة الطب الأوربيين فى

عداد أساتذتها إلا أنه لا يزال مقصرا عن بلوغ الكمال، أما من حيث مناظرة تلك المدرسة فليس فيها من الأوروبيين غير موظف واحد ولو كان بها آخر أو أكثر لكانت الفائدة أتم للبلاد ولكن كره الوزارة المصرية لزيادة عدد الموظفين الأوربيين حال دون كل شيء" ، وكان ما جاء فى هذا التقرير بمثابة الطلقة الأولى فى معركة لجلزة القصر العينى.

البداية كانت هادئة مما ظهر فيما يمكن توصيفه بتسلل الجليزى لوظائف أعضاء هيئة التدريس نوهت به الصحيفة فى خبر عن تعيين أطباء الجليز أحدهم للأمراض الباطنة وآخر لأمراض الرمد فى المستشفى.

ولم تكن الأهرام لتصمت أمام هذا التسلل، فقد كتبت فى ٢٣ ديسمبر عام ١٨٩١ تؤكد أن " الهمة مبذولة فى سلخ المدرسة الطبية عن إدارة كل وطنى ليعهد بأمرها الى رجال الانكليز فيسوون بينها وبين بقية الإدارات عملا بتحقيق وعود الانكليز أى مصر للمصريين وإنفاذا لأقوال اللورد سالسبورى أى تقريب يوم الجلاء وإنا لله وإنا إليه راجعون" !

وجاءت حملة الأهرام فى مقاومة الهيمنة الانجليزية متوافقا مع موقف الصحيفة العام القائم على منع السيطرة الإحتلالية، سواء من منطلقات وطنية، أو من منطلق حرصها على ديمومة الثقافة الفرنسية التى اعتبرت نفسها فى طليعة المدافعين عنها، والتى ارتأت أن هناك سياسات تسعى إلى ضرب دورها التاريخى والحلول محلها.

ولم يضيع البريطانيون وقتا فى تنفيذ سياساتهم، خاصة بعد وفاة الخديو توفيق المفاجئة فى يناير عام ١٨٩٢ بعد " نزلة برد" ، وعزى السبب فى وفاته لعجز طبيب القصر المصرى سالم باشا سالم، الأمر الذى استتبعه حملة على الأطباء المصريين بدت أهم ملامحها فى الاستغناء عن العاملين منهم

فى عابدين وتوظيف أجانب بدلا منهم، واستثمر الانجليز الموقف لتنفيذ سياساتهم.

جاءت الخطوة التالية فى هذا الصدد باستقدام " انكليزى لتدريس علم التشريح فى مدرسة الطب" ، وعندما صرح المسئولون الاحتلاليون بأن تعيينه سيكون مؤقتا لمدة سنة، علقت الأهرام بأن هدف هذا التصريح " تسكين الخواطر ليس إلا" !

ولم تكن الأهرام أو الأساتذة المصريون هم العناصر الفاعلة الوحيدة فى ميدان مقاومة استيلاء المحتلين على مدرسة الطب، فقد شهد صيف عام ١٨٩٤ دخول عنصر آخر فى الميدان " حضرات الأفندية طلاب المدرسة" .

بدأت الأزمة الأولى بتظلمات قدمها طلاب المدرسة بإرجاء امتحان السنة الخامسة الذى كان مقررا إجراؤه فى يونية عام ١٨٩٤ والإعفاء من المصاريف المدرسية وترتيب الإعانات كما كان مقررا من قبل.

وبينما ينتظر تلاميذ المدرسة الاستجابة لطلباتهم جاءتهم الأنباء بانعقاد لجنة برئاسة مستشار المعارف المستر دانلوب لتعديل " قانون مدرسة الطب المصرية" ، فيما ارتأوه إصرارا من جانب الانجليز على تغيير هوية القصر العينى إلى الانجليزية، وهو ما دفعهم إلى إعلان الاعتصام داخل المدرسة فى أول يونية عام ١٨٩٤، الأمر الذى دفع فخرى باشا ناظر المعارف وقتئذ إلى أن يذهب اليهم بنفسه لفض الاعتصام.

ومع أن الرجل نجح فى مهمته، إلا أنه على قدر المتوافر من معلومات عن العمل الطلابى، يمكن اعتبار ما حدث فى ذلك اليوم أول حركة اعتصام فى تاريخ هذا العمل، هذه واحدة، والأخرى أن هذا العمل قد تكرر بعد ذلك فيما روته الأهرام فى عددها الصادر فى ٢٦ نوفمبر عام ١٨٩٨.

رغم ذلك فقد استمرت سياسة نجلزة القصر العينى قدما واتبعت فى سبيل ذلك سياسات عديدة ..

فى مايو عام ١٨٩٧ نقل وكيل مصلحة الصحة ليحل محله إبراهيم باشا حسن رئيس مدرسة الطب ليخلى المكان لرئيس انجليزى. وتعلق الأهرام بأن " هذه هى مبادىء السياسة الاحتلالية والخطط التى يجرى عليها الانكليز لتكون كل رئاسة فى مصالح مصر لهم ويكونوا الآمرين الحاكمين" !

عين فعلا الدكتور كيتنج رئيسا للمدرسة الذى بدأ على الفور فى وضع مشروع جديد ارتأته الصحيفة العتيدة على أنه قلب لنظام المدرسة هدفه "سلخ المستشفى من مصلحة الصحة بتاتا واستئثار الدكتور كيتنج بإدارته تماما" .

أكثر من ذلك أخذ المدير الجديد فى التخلص من أعضاء هيئة التدريس المصريين، ففى ٣١ مايو عام ١٨٩٨ " وزعت نظارة المعارف إعلانا بالرفت على حضرات المدرسين الوطنيين فى مدرسة الطب ما عدا سعادة إبراهيم باشا حسن الذى عين رئيس شرف للمستشفى وعثمان بك غالب الذى عين محاضراً للطبيعة فى مدرسة المهندسخانة"، بالمقابل بدأت أسماء انجليزية تسطع فى سماء القصر العينى .. ميلتون وسميث وغيرهم.

وكانت الأهرام محقة فيما كتبته فى ٢٢ يولية عام ١٨٩٨ تنعى مدرسة "الطب المأسوف عليها وما فعل الله بالوطنيين الذين كانوا فيها وكيف منيت باحتلال أشد من احتلال الجنود للقلاع" فيما تمثل فى مجلس الإدارة الذى تشكل لها وجله من الانجليز، مما فتح فى تاريخ المدرسة العريقة فصلا جديدا جاءت صفحاته انجليزية، وهو الفصل الذى استغرق القسم الأكبر من كتاب تاريخ حياة القصر العينى!

٣٠

مدرسة الحقوق الخديوية



«طلبة السنة الرابعة بمدرسة الحقوق الخديوية سنة ١٨٩٣ يتوسطهم احمد لطفى السيد وعن يمينه محمد زكى «بك» وتوفيق نسيم «باشا»



قسم ليلى بالمدرسة للمحامين الذين لا يحملون شهادة الحقوق

مدرسة الحقوق الخديوية

بينما استمر الأزهر وأبناؤه المعممون رمزا للمثقف المصرى إبان العصر العثمانى ، فإن خريجى المدارس الحربية ، بما فيها المهندسخانة والطب والألسن ، والى قرب نهاية القرن التاسع عشر، جسدوا هذا الرمز ، بدءا بعرابى ومرورا بالبارودى ووصولا لعلى مبارك .

عصر اسماعيل عرف شحوب الطابع العسكرى الذى أضفته سياسة جده على الدولة المصرية وبداية بروز الطبيعة المدنية ، وهى نقلة أثرت على المؤسسات القديمة .. الحكومية بانتقال مقر الخديو من القلعة بكل ما تمثله من رمز عسكرى ، الى عابدين .. السراى المدنية ، وتأسيس مجلس الوزراء، ونشوء البرلمان، وفى التعليم بظهور المدارس العليا المدنية، وكان فى طليعتها مدرسة الحقوق الخديوية بكل ما أفرزته من رموز جديدة للحياة العامة المصرية .. الأفندية المطربشين .. مصطفى كامل ، أحمد لطفى السيد، محمد فريد ، قاسم أمين ، مصطفى النحاس وآخرين مما يمكن القول معه أن تلك المدرسة ، مع دار العلوم ومدرسة اللسان القديم ، قد أسهمت فى إنهاء عسكرة الدولة المصرية واتجهت بها الى آفاق الدولة المدنية الرحبة .

نشأت المدرسة أولا تحت اسم "مدرسة الإدارة والألسن" عام ١٨٦٧ ، وفى إطار رغبة اسماعيل بالحد مما يتمتع به الاجانب من استقلال قضائى

بإعداد "الهيئات القضائية المصرية التى يطمئن الى نزاهتها وخبرتها وإعداد التشريعات والقوانين لمواجهة الحاجات الجديدة للمصريين والنزلاء".

وولدت الحقوق ذات لكنة فرنسية ، وقد تأثرت فى هذا بغلبة الثقافة الفرنسية، وبالدور الفرنسى البارز فى عالم القانون ، فضلا عن أن اسماعيل اختار أول نظارها من القانونيين الفرنسيين .. المسيوفيكتور فيدال Vidal ، الذى بقى فى هذا الموقع حتى عام ١٨٨٩.

بدأت المدرسة فى مبنى بالعباسية ثم نقلت الى جناح بسراى درب الجماميز ، وكان يبعث ببعض خريجيها لاستكمال دراستهم القانونية بإكس بفرنسا ويعين الباقون فى مجالس التجارة ودواوين المالية والداخلية والخارجية حتى أنشئ ديوان الحقانية فى مطلع الثمانينات فصار يأخذ أكثر خريجى المدرسة .

ومع أن المدرسة لم تدع رسمياً بالحقوق إلا عام ١٨٨٦ غير أنها كانت خلال العشرين عاما السابقة ، وعلى وجه التحديد عام ١٨٧٤ ، قد اصطبغت بالصبغة القانونية وعزل راغبو دراسة الألسن (اللغات) فى فرقة من ثمانية طلاب الغيت بعد قليل !

فى ظل الاحتلال استمر المسيو فيدال يدير المدرسة على نفس الأسس التى كانت تدار بها من قبل الى أن ترك منصبة عام ١٨٨٩ ، وعرفت المدرسة فترة مفصلية استمرت لعامين شهدت خلالهما تدهورا سريعا كانت الأهرام ترقب تطوراته وتسجلها ..

بدا التدهور أولا من التخبط فى اختيار ناظر المدرسة الجديد ، فى البداية سرت الشائعات بالنية على تعيين مصرى، هو حسين بك واصف المفتش بوزارة الداخلية ، وهو الخبر الذى نشرته الأهرام بحماس غير كبير .. قالت

"لا ننكر أهلية حضرة البك ولكن لا ينكر جنابه معنا وجوب اصلاح مبادئ التعليم فى تلك المدرسة، ولهذا نرى من أقدس واجباته أن يقدم فهرسا (منهجا) مستوفيا وإلا فلا يمضى طويل زمن حتى يرتفع صوت جديد مناديا بعدم نجاح المدرسة"!

لم يتوقف التخبط فى هذا الجانب إلا بعد الاتفاق مع أستاذ القانون بجامعة جرينوبل ، المسيو شارل تستو ، على تولى المنصب ، والذى رحبت الأهرام بوصوله بشكل ظاهر فى عددها الصادر يوم ١١ ديسمبر ١٨٩١ ، وهو ترحيب كان وراؤه حماس الصحيفة لكل ماهو فرنسى ومخاوفها من أن يحتل أحد الإنجليز الموقع العتيد ، وهى مخاوف أثبتت الأيام أنه كان لها ما يبررها .

وبدا التدهور ثانيا، من التخبط فى تبعية المدرسة .. إلى نظارة المعارف التى كانت أحد معاهدها منذ نشأتها ، أم الى نظارة الحقانية التى كانت توظف أغلب خريجيها ، واستقر الرأى أخيرا على الإبقاء على المدرسة تابعة للمعارف .

وبدا التدهور أخيرا، فيما أصاب مستوى طلاب المدرسة من انحطاط ، على حد تعبير الأهرام ، قالت فى عددها الصادر يوم ٢٦ يونية عام ١٨٩١: "تم امتحان طلبة الحقوق فى المدرسة الخديوية ورفعت لجنة الامتحان الى حضرة النائب العمومى فى المحاكم الأهلية تقريرا تقول فيه أن فهرس الدروس منحط جداً وأن المدرسة فى حاجة قصوى الى إصلاحات كثيرة وتحسينات جمة" !

وفى تلك الظروف ، وفى مطلع التسعينات ، وصل المسيو تستو ، ليبدأ

مع هذا العقد مرحلة جديدة فى تاريخ المدرسة العتيدة ، يكفى القول أنه قد تخرج فى المدرسة خلاله جمهرة من أهم الزعماء الذين تولوا قيادة الحركة الوطنية بعدئذ .

* * *

أواخر عام ١٨٩١ ، وقبل وصول المسيو تستو طرحت مسألة إصلاح مدرسة الحقوق نفسها بإلحاح على الرأى العام المصرى فيما فرض نفسه على صفحات الأهرام .

رأت الصحيفة فى مقال طويل لها يوم ١١ نوفمبر عام ١٨٩١ أنه يجب تضافر أربعة أطراف للنهضة بالمدرسة من "انحطاطها "، الأول : نظارة المعارف التى يتوجب عليها أن ترسل للمدرسة "التلامذة الذين أتموا دراستهم الابتدائية والتجهيزية " ، الثانى : ناظر المدرسة الذى كان يعول عليه المهتمون بالمدرسة كثيرا ، ورأت الأهرام أن دوره يتمحور حول إصلاح الإدارة، وشكلت نظارة الحقانية ثالث الأطراف بحكم دورها فى كيفية استخدام الذين نالوا شهادة الحقوق ، وكان التلامذة آخر الأطراف الذين يتوجب عليهم الإجتهاد "سواء فى دروسهم الحقوقية أو فى وظائفهم القضائية".

وفى تلك الأثناء كان المعنيون يبذلون الجهود للنظر فى شأن الإصلاح .. اجتماع لاساتذة المدرسة "للنظر فى التحويرات التى يجب إدخالها على فهرس الدروس" ، زيارة من مستشار الحقانية ووكيل نظارة، وامتحن بعض التلامذة فى بعض المسائل الحقوقية وأشار ببعض الإجراءات النافعة".

وبينما كانت الأطراف المختلفة مهمومة بما وصلت اليه المدرسة العتيدة .. أولى المدارس العليا المدنية التى كان عمرها قد ناهز وقتذاك ربع القرن ،

وصل المسيو تستو، وانبرت سائر الأطراف فى تقديم المقترحات اللازمة لإنهاض المدرسة من كبوتها ..

مقترح قدمه أحد قراء الأهرام يتضمن أمرين "الأول : أن تكون المدرسة خاصة بعلم القوانين المصرية إدارية كانت أو حقوقية لا أن تشغل معظم اوقات تلامذتها بدرس النحو واللغة كما هو جار فى الحالة الراهنة والثانى : أن يكلف بعض أساتذتها الوطنيين بتخصيص ساعتين أو اكثر من الليل لتدريس القوانين المذكورة بلغتنا العربية للراغبين فى خدمة الحكومة وغيرهم بأجرة " !

بعد ذلك بأيام توسعت الصحيفة فى مقترحات قارئها وأضافت اليها المزيد من المطالب "بألا يتوقف التعليم عند حد واحد من المعرفة بحيث يكون علم الحقوق بها عبارة عن علم حرفة" ، وعللت هذا المطلب بأنه لما كانت تلك الحرفة "منحصرة بين قاض ووكيل نيابة والعدد المحتاج اليه فى هذا قليل جدا .. فمن الواجب والحالة هذه، أن يضاف علم القوانين الإدارية الأساسية المتضمنة سياسة البلاد الداخلية والخارجية التى هى عبارة عن النظامات الدولية كنظام احكام العدلية الأساسى والداخلى ونظام الإدارة والمعاهدات الدولية السياسية والتجارية " !

ولم يكذب الناظر الجديد خبرا وبدأ بالفعل فى إجراء إصلاحات ، وجاءت الامتحانات التى كانت تجرى فى احتفالات يشهدها الكثيرون ، فضلا عن حضور المسئولين ، أفضل مناسبة على ما أصابه طلاب المدرسة من هذه الإصلاحات ..

مكاتب الأهرام فى العاصمة كان حاضرا امتحانات عام ١٨٩٥ ، ووصف ما جرى فيه بأنه فوز عظيم "ولا سيما وأن حضرات الأدباء تلامذة السنة

الثالثة قد قبلوا جميعا وهنئوا التهنئات المكررة على اجتهادهم وما شوهد من دلائل براعتهم، ونحن أيضا نهنئهم ونهنى أساتذتهم وحضرة مديرهم النشيط المسيو تستو وعزتلو وكيل المدرسة عمر بك لطفى " !

الأهم من مكاتب الأهرام كان السير سكوت ، المستشار القضائى للحكومة المصرية الذى حضر امتحان عام ١٨٩٦ كتب بعده تقريرا طويلا عن المدرسة رفعه الى فخرى باشا ناظر المعارف ، والذى يكتسب أهمية قصوى فى مسيرتها التاريخية ، بحكم ما تناوله من قضايا ..

ذكر الرجل فى مستهل تقريره بزيارة سابقة له للمدرسة ، قبل عشرين عاما ، وكيف ان الشغل الشاغل لمديرها السابق، المسيو فيدال ، كان العمل على تغليب ما أسماه بملكة الإدراك على ملكة الحفظ " وهى الملكة الفعالة فى الشرق " وأن الرجل قد نجح فى ذلك الى حد بعيد .

انتقل السير سكوت بعد ذلك الى تسجيل ما شهده من تقدم أحرزته المدرسة خلال السنوات القليلة السابقة على زيارته ، وسجل فى هذا الصدد جملة من الملاحظات ..

١) أن الحاصلين على الشهادة التى تخول لهم الالتحاق بسلك القضاء أو الإدارة عشرون ، وتوقف الرجل عند التوصيف الإجتماعى لهؤلاء فقال أن من بينهم "شبان من ذوى البيوت لا غاية لهم من تلقى الدروس إلا الترشح لحلول مكانة فى الهيئة الاجتماعية تناسب حالتهم " ، ونظن أن مدرسة الحقوق ظلت مصطبغة بهذه الصبغة الطبقية لوقت غير قصير ، الأمر الذى دفع أحد خريجيها فيما بعد ، هو الإستاذ محمد زكى عبد القادر ، أن يصفها فى مذكراته بأنها "مثوى الارستقراطية " ، والأمر الذى شاعت معه فكرة انها المدرسة التى تخرج الوزراء .

٢) امتدح الرجل نظام التعليم واعترف بأن المدرسة أصبحت "تعد للمحاكم المصرية قضاة ذوى أهلية تامة، ومن ثم ليس من داع اليوم الى طلب قضاة من الخارج إلا فى بعض الأحوال الاستثنائية التى تقضى باستخدام قضاة من المشاهير".

سجلت الأهرام هذا الاعتراف وأعربت عن أملها أن يستمر "نصب عينيه فى المستقبل كما اتفق له ان خالف سواه من تقاريره فى ظروف كثيرة لمقتضيات سياسة غير حكيمة بالنظر الى مصلحة القطر" !

٣) قدم السير سكوت فى نهاية تقريره نصيحتين لإتمام الفائدة من المدرسة، أولهما : حضور التلامذة مرة فى الاسبوع جلسات المحكمة وتكليفهم بأن يقدموا لمعلميهم تقارير عن القضايا التى يسمعونها ، وثانيهما: تغلب المواد العامة على التدريس خلال العامين الأولين والتخصص خلال العامين الأخيرين .

٤) كشف المستشار القضائى عن معلومة هامة ، هى أنه منذ ذلك الوقت المبكر بدأت العلاقة الحميمة بين المدرستين .. مدرسة الحقوق ومدرسة البوليس، وكان طلاب المدرسة الأخيرة يتلقون دروسا فى قانون الجنايات والمرافعات الجنائية ، وأنه قد تزود بمعلومات وصفها بأنها عظيمة جدا عن اجتهاد هؤلاء "ويكفينى مؤونة الإثبات على مزايا تعليم البوليس ما نراه فى سائر الممالك المتمدنة من امتحان كل ضباط من ضباطه فى قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات وسؤالهم فى وقائع الجنايات والجنح ومطالبتهم بإيضاحها فى محضر إيضاحا كافيا" !

تأسيسا على كل هذا التقدم، صدر فى يونية عام ١٨٩٧ قرر نظارة المعارف بمنح "شهادة الليسانسيه للذين جازوا امتحان مدرسة الحقوق الخديوية

وفازوا فيها " ، وهى الشهادة التى استمر يحصل عليها خريجو المدرسة بعدئذ!

بينما كان كل ذلك يحدث داخل المدرسة، كانت هناك أمور تجرى خارجها أثرت فيها بدرجة أو بأخرى مما شكل الجانب الآخر من قصة الحقوقيين قبل قرن..

* * *

فى ١٦ سبتمبر عام ١٨٩٣ وضعت لائحة جديدة للمحامين كان من بين شروطها ، ولأول مرة ، ضرورة حصول المتقدم للقيد بالجدول على شهادة الحقوق، سواء من مصر أو من الخارج مما شكل عنصرا جديدا فى العلاقة بين المدرسة ومن اشتغلوا بالمهنة دون أن تكون لديهم شهادتها !

علقت الأهرام على هذا الشرط بقولها أنه "لا يخفى ما يصيب المشتغلين اليوم بحرفة المحاماة أمام المحاكم الأهلية من التعطيل والخسارة فيما إذا حرموا حقوق المرافعة امام محكمة الاستئناف " ، وارتأت أنه ليس امام هؤلاء سوى أحد حلين ، إما "السفر الى بلاد الأجانب لتقديم الامتحان وتحصيل الشهادة القانونية التى تتيح لهم الاندماج فى سلك المحامين" ، وإما "تشكيل لجنة دائمة لإمتحان الذين يمارسون علم الحقوق من تلقاء انفسهم لما ان أشغالهم أو قوانين مدرسة الحقوق لا تبيح لهم درس هذا العلم بين صفوف التلامذة " ، بمعنى آخر أن الصحيفة طالبت بأن يتقدم المحامون من غير أصحاب الشهادات للإمتحان فى المدرسة " من منازلهم" !

توسع أصحاب هذا الرأى فى مطلبهم بزيادة قاعدة الراغبين فى دراسة الحقوق بالمدرسة ليضم موظفى الحكومة الساعين الى زيادة ثقافتهم القانونية ولأسباب قدموها ..

منها أن مصالح الحكومة مع كثرة من فيها من الموظفين "تحتاج الى أن يكون معظمهم متنورين، ولا سيما عارفين للحقوق لأنها ليست اليوم ضرورية فقط لمن يريدون الإنتظام فى سلك النيابات والمحاكم، بل لكل من يختص به شأن من الشؤون الإدارية الصرفة" ، ومنها التخلص مما أسمته الصحيفة "بالنظام المنكر" السائد فى المصالح الأميرية القائم على "إعداد الدفاتر والأوراق مكتوبة فيها كل البيانات التى يسترشد بها الحاسب والكاتب وسواهما بحيث لا ترى إلا أيادٍ تعمل وعقولا لا تعقل "!

ولم يمض وقت طويل حتى استجابت مدرسة الحقوق الخديوية لهذا المطلب وافتتحت قسما ليليا أواخر ١٨٩٣ احتفى الملتحقون به فأقاموا "مأدبة فاخرة لحضرة المسيو تستو ناظر المدرسة ووكيلها وأساتذتها إعترافا بفضلهم وشكرا على عنايتهم وأتعابهم " .

غير أن التقرير الذى وضعه المستشار القضائى عام ١٨٩٦ لم يكن فى صالح هؤلاء ، فقد قال بالحرف الواحد " إن التلامذة المتفرغين للدراسة اكتسبوا معارف أحكم وأتقن من إخوانهم الذين لا يحضرون الدروس إلا ليلا" ، مما مهد لإيقاف الدراسة الليلية ، فيما تضمنه تقرير آخر للسير سكوت بعد ثلاث سنوات ، أعرب فيه عن رضائه على ما أقدمت عليه المدرسة من إلغاء "القسم الليلى الذى كان قليل الفائدة " ، بمعنى آخر أن هذا القسم لم يعمر أكثر من ست سنوات .

لعل أهم ما شجع على إلغائه أنه قد نشأت فى تلك السنوات مدرسة أهلية موازية ، هى مدرسة الحقوق الفرنسية ، مما يشكل الفصل الثانى من القصة ..

الفكرة جاءت بعد الطعن فى كفاءة القسم الليلى فى تقرير سكوت

السابق، ففى ٢٣ أكتوبر من ذلك العام أعلنت الأهرام ، وفى مكان بارز منها عن فتح أبواب قبول التسجيل بمدرسة الحقوق الفرنسية "للطلبة الذين يرومون الدخول فيها .. أما ابتداء إعطاء الدروس فيكون فى النصف الأول من شهر نوفمبر القادم فنحث الشبان الذين يودون تعلم الحقوق بلا كلفة ولا عناء أن يقبلوا على هذه المدرسة التى اشتهر أساتذتها ببراعتهم والتفاتهم" !

ونعتقد أنه كان وراء حماس صحيفتنا للحقوق الفرنسوية انحيازها للثقافة الفرنسية ، هذا من جانب ، والمؤشرات التى أخذت تترى بنوايا احتلالية على وضع أيديهم على الحقوق الخديوية ، من خلال المستشار القضائى للحكومة المصرية ، من جانب آخر، فضلا عن تعاطفها الذى عبرت عنه فى مقالات عديدة مع الراغبين فى استكمال دراساتهم القانونية من العاملين فى ميدان المحاماة ومن موظفى الحكومة .

ولم تكن الأهرام وحدها وراء المدرسة الجديدة فقد ظاهرها كل المعنيين بالمصالح الفرنسية فى مصر .. المسيو كوركودان المعتمد الفرنسى فى العاصمة المصرية الذى كان يحضر مناسباتها ويوزع الجوائز على الطلاب المتفوقين ، البرنس دار انبرج رئيس شركة قناة السويس الذى كان يقدم لها كل أنواع الرعاية ، وأخيرا السلطات التعليمية فى فرنسا نفسها مما ينم عنه هذا الخبر الذى نشرته الأهرام فى يونية عام ١٨٩٧ وجاء فيه : "ختمت مدرسة الحقوق الفرنسوية فى القاهرة سنتها المدرسية بامتحان طلبتها مدة ثلاثة أيام آخرها اليوم وهو الإمتحان الاستعدادى الذى يذهب بعده من يفوز فيه الى باريس لتقويم امتحانه فيها" !

بالمقابل تحققت مخاوف الأهرام فيما بدا من سعى رجال الاحتلال لوضع القدم الانجليزية فى الحقوق الخديوية، والتى بدأت كإشاعة بإنشاء قسم للدراسة بالانجليزية فى المدرسة فى يناير عام ١٨٩٩ ، وإن حاول رجال

الاحتلال تمرير الفكرة بأن التعليم فى هذا القسم سيكون اختياريا ، وعلقت الصحيفة على ذلك بأسلوب ساخر بأن قالت "المعلوم أن الإنكليز لا قانون عندهم سوى السوابق والإصطلاحات وهذا علم واسع جدا " !

أواخر العام تحولت الإشاعة الى حقيقة ، وتقرر ان تضم مدرسة الحقوق قسمين "قسما للعلم وهو الأصيل وقسما للسياسة وهو الدخيل، وقد بلغنا أن سعاة الترغيب فى الإقبال على القسم الإنكليزى قد أخذوا يطوفون بالناس"، وتمنت لهم الصحيفة عدم التوفيق !

غير أن ليس كل ما تتمناه الأهرام تدركه، الأمر الذى لم تملك معه سوى شن حملة من حملاتها المعهودة على سياسات الاحتلال، جاءت على شكل مقال طويل تحت عنوان "مدرسة الحقوق الخديوية"..

أبدت الجريدة دهشتها من أن المرآة الصافية للحقوق الخديوية التى طالما نوه بها المحتلون أصابها فجأة الكدر لأن المدرسة " لا يتخطر فى فنائها مدرسون حمر الوجوه مرفوعو المعاطس سمناء الرقاب بيض البشرات زرق العيون يؤتى بهم من ضفاف التاميز ليعلموا الحقوق الفرنسوية الأصل والفرع بلغة الإنكليز. أفهذا صحيح أم نحن نحلم والساعة الثانية بعد منتصف الليل " !

وكان الأمر بالنسبة لأبناء الثقافة الفرنسية أكثر من حلم ثقيل .. كان كابوسا فيما عبرت عنه الأهرام بقولها أنه "بعد مدرسة الطب مدرسة الحقوق وبعد مدرسة الحقوق سائر المدارس الكبرى الى أن تتبدل لآلئ هذا العقد الساطعة للآلئ كاذبة خادعة " ، وإن كان كابوسا قصيرا ، فمتابعة مسيرة المدرسة خلال القرن التالى تؤكد أن المحاولة الإنجليزية لم تعمر طويلا ، مما يشكل فصلا آخر فى تاريخ مدرسة الحقوق الخديوية !

٣١

الأزهر

الزاهر



الأزهر :

الجامعة المصرية الوحيدة
حتى عام ١٩٠٨

الأزهر الزاهر !

إن نجاح طلبة الجامع الأزهر وتقدمهم هما أكبر عامل لنجاح الشرق وإنارة أذهان الأمة لأن الأمة الاسلامية كما قلنا ونقول هى العنصر القوى الكبير فى شرقنا. فمن هذا العنصر ينتظر التقدم ويرفع شأنه رفع شأن الشرق أجمع، فعلى حضرات رؤسائه العلماء والحالة هذه أن يعلموا أن فى قبضتهم أمل البلاد وأن كل علم يبثونه فى صدور الطلبة يكون وسيلة جديدة من وسائل نهضة الأمم الشرقية عموما والأمة المصرية خصوصا، وفقهم المولى تعالى وسدد خطواتهم فى خدمة البلاد والعباد"!

بهذه الكلمات المنشورة فى عدد الأهرام الصادر يوم ١٣ يوليو عام ١٩٠٠ كان الجامع الأزهر العريق يغلق ملف القرن التاسع عشر ويتأهب لدخول قرن جديد ، وقد شكلت السنوات الأخيرة من القرن الراحل مرحلة عاصفة فى تاريخ وداع الأزهر له .

قبل التطرق لهذه المرحلة نرى تسجيل عدد من الملاحظات ..

١) القرن التاسع عشر ، قرن بناء الدولة الحديثة ، والاتجاه نحو مركزية السلطة ، كان من المفهوم أن تشوبه درجة من الصراع بين الحكام الجدد الذين

مدوا أيديهم الى كل ركن فى المعمور المصرى وبين المؤسسات القديمة ، ولم يكن متوقعا مع هذا أن يتركوا الأزهر فى حاله .

ولقد بدأ هذا الصراع منذ السنوات المبكرة فى عهد مؤسس الأسرة الحاكمة، محمد على باشا ، خلال سعيه لتحييد الأزهر فى عملية استيلائه على السلطة ، فعمل على ضرب مشايخه ببعضهم ، مما كان محل تفصيلات عديدة قدمها بنبرة أسف واضحة المؤرخ المصرى المشهور الشيخ عبد الرحمن الجبرتى .

المهم أنه قبل ان ينتهى القرن كانت الحكومة المركزية قد نجحت فى تحقيق أهدافها مع الجامعة العتيدة ، تعيين شيخ الأزهر أصبح يصدر بأمر عال ، الأراضى الموقوفة على الجامع التى استمرت مصدرا لإستقلاله المالى وقعت تحت هيمنة إدارة الأوقاف التى لم تكن قد أصبحت وزارة بعد، مخصصات المؤسسة الدينية والتعليمية العريقة أصبحت مرهونة بإرادة رجال الميرى !

٢) رغم الاحتلال البريطانى للبلاد والذى طالت أيدى رجاله العديد من المؤسسات المصرية ، إدارية واقتصادية وتعليمية ، فقد كفت تلك الأيدى عن جهات ثلاث .. الأزهر ، الأوقاف، والمحاكم الشرعية ، فقد كان كبير الانجليز فى مصر ، اللورد كرومر ، يعلم مدى حساسية المصريين من المساس بأى من هيئاتهم الدينية ، وأنه يمكن أن يثير روح الاستشهاد فى بعضهم ، ولم يكن رجال قصر الدوبارة راغبين فى أى وقت فى إيقاظ تلك الروح !

٣) مع أن مصر عرفت التعليم العلمانى منذ عصر محمد على ، وكان من بين مؤسساته عدد من المدارس العليا ، إلا أن توصيف الجامعة لم يكن ينطبق إلا على الأزهر .. مشايخ لكل منهم مدرسته ، حرية للطلاب فى اختيار مشايخهم الذين يدرسون على أيديهم ، إجازات دراسية تصل الى

درجة الدكتوارة (العالمية).

وثمة ملاحظتان فى هذا الشأن ، أولاهما : أن عديدين من أبناء التعليم الحديث ، وممن ذاع صيتهم فى ميادينهم بدأوا حياتهمْ التعليمية فى الجامعة العريقة .. رفاعة رافع الطهطاوى ، سعد زغلول ، الثانية ، أن الإنتساب للأزهر ظل يوفر لبعض الأسر ، خاصة فى الريف ، مكانة اجتماعية خاصة ، مما دفع المسئولين عن تلك الأسر أن يرسلوا بنفر من أبنائهم الى القاهرة للتتلمذ فى الجامعة الشهيرة ، مهما كانت درجة انخراطهم فى عالم الحداثة. وتقدم أسرة حسن باشا عبد الرازق نموذجا على ذلك .

وكان على المصريين أن يقبلوا بتفرد الأزهر بالتعليم الجامعى حتى عام ١٩٠٨ على الأقل حين فتحت أول جامعة مدنية أبوابها على استحياء ، فقد كانت جامعة أهلية !

٤) بحكم الطابع الدينى للأزهر ، فقد استمر مؤسسة أممية، يقصدها الدارسون من شتى انحاء العالم الإسلامى ، مما عبر عنه نظام الأروقة الذى كان بمثابة خريطة تمثل خطوطها طلاب العلم من هذا العالم ، فضلا عن أن التغييرات فى خطوطها إنما كانت تعبر عن موجات المد والجزر فى طلب العلم من أبنائه .

وأهم ما تكشف عنه تلك الخطوط أن القادمين للتعليم بالجامعة قد غطوا رقعة واسعة من العالم .. من الشام شمالا الى السودان جنوبا، ومن الحبشة شرقا الى المغرب وموريتانيا (شنقيط) والسنغال غربا ، بل إن طلابا من الهند وإندونيسيا قدموا الى المحروسة وتتلمذوا على مشايخ الجامع العتيد ، وكانت لهم أروقتهم الخاصة .

ونظن أنه لم تلق المراكز العلمية الشبيهة ، فى فاس والزيتونة ودمشق،

هذا الاقبال الاسلامى الذى لقيه جامع المعز ، حتى أن اغلب من تلقى تعليمه فيه من تلك البلاد البعيدة كانوا يؤثرون التسمى "بالأزهرى" لما كانت تلقاه التسمية من احترام وإجلال فى بلادهم ، وهى التسمية التى حرص الأبناء علي توارثها !

وعلى ضوء هذه الملاحظات نتابع تلك السنوات العاصفة من تاريخ الجامعة العتيدة .. سنوات التسعينات من القرن الماضى ، والتى أوردت الأهرام أحداثها باهتمام شديد ..

* * *

معلوم أن مطلع ذلك العقد شهد رحيل الخديو توفيق (١٨٩٢) وتولى إبنه الشاب عباس حلمى الثانى ، وكان متعطشا للسلطة ..

وبينما أدى هذا التعطش الى فرض سلطته على المؤسسة السياسية والعسكرية الى صدامات مع سلطات الاحتلال ، كان اشهرها أزمة وزارة فخرى باشا (١٨٩٣) وحادثة الحدود (١٨٩٤) ، فإنه على الجانب الآخر لم يجد أى مقاومة من تلك السلطات على فرض هيمنته على المؤسسات الدينية التى كفت يدها عنها ، وفى طليعتها الأزهر .

معلوم أيضا أن السنوات التى اعقبت الاحتلال البريطانى على البلاد قد عرفت تقطعا تدريجيا فى علاقات مصر مع الدولة العثمانية ، خاصة بعد أن فشلت مفاوضات الجلاء التى جرت بين لندن واستنبول خلال عامى ١٨٨٦ - ١٨٨٧ ، فضلا عن انحسار العلاقات المصرية مع دول المغرب العربى بعد وقوع الجزائر (١٨٣٠) وتونس (١٨٨١) تحت السيطرة الفرنسية ، وتجمد استخدام طريق الحج البرى عبر مصر ، خاصة بعد افتتاح قناة السويس للملاحة (١٨٦٩) ، ولم يعد لرواق المغاربة حيويته القديمة ، الأمر الذى

انعكس على أعمة الجامعة العتيدة مما عربت عنه بعض أحداث ذلك العقد .. ونبدأ بعباس واقتحام سراى عابدين لأبواب الأزهر والتدخل فى مسيرة حياته القديمة !

البداية كانت فى أواخر عام ١٨٩٤ ، وهى السنة التى شهدت فى مطلعها انكسار عباس فى حادثة الحدود الشهيرة ، والمناسبة كانت مرض شيخ الأزهر محمد الانبابى ، وبدأت اليد العباسية بالامتداد بتعيين "حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ حسونة النواوى أحد كبار علماء الأزهر ومدرس الشريعة الغراء والحديث الشريف فى مدرستى الحقوق الخديوية ودار العلوم نائبا عن حضرة فضيلتلو الأستاذ الشيخ الإنبابى ليقوم مقامه فى إدارة مشيخة الأزهر الزاهر مدة اعتلال صحته وهو تعيين صادف محله وعناية من الجناب الخديوى كانت منتظرة عند جميع الأزهريين " ، ولم يكن تعيينا عاديا فيما أشار اليه بقية الخبر المنشور فى الأهرام يوم ٨ ديسمبر ، وفيما عبر عنه مقال طويل للجريدة بعد نحو أسبوعين .

تتمة الخبر جاء فيها أنه سيصدر أمر عال قريبا بتشكيل مجلس إدارة "ينتخب أعضاؤه من أفاضل علماء الجامع الشريف لكل المذاهب الأربعة ليديروا شؤون هذه المدرسة الشهيرة " .. ويكشف ما فى هذا الجانب من الخبر على نية عابدين على التدخل فى شئون الأزهر مما جاء فيه من أن هذه الإدارة سوف تتم "طبق رغائب الجناب العالى الخديوى وأمانى عقلاء المسلمين المحبين لإنتظام أعماله وترقى التعليم فيه وتوسيع نطاقه .

عاقل من هؤلاء هو صاحب المقال الذى نشرته الأهرام فى صدر صفحتها الأولى فى عددها الصادر يوم الجمعة ٢١ ديسمبر ، وجاء تحت عنوان "الأزهر والمعارف – لمصرى مخلص للأمير والبلاد" !

اغتنم الرجل فرصة تعيين الشيخ النواوى فى منصبه الجديد ليطرح التساؤل "عن مستقبل تلك المدرسة الإسلامية الكبرى بعد هذه الرقدة الطويلة العريضة" ، وقدم إجابة على هذا التساؤل مشروعا لإصلاح الأزهر ، ويندهش القارئ عندما يلاحظ أن الشيخ الإمام محمد عبده تقدم بمشروعه لإصلاح الجامع الشهير الى الخديوى فى نفس الوقت ، مما يشير الى أن "المصرى المخلص للأمير والبلاد" ، لم يكن سوى الشيخ عبده نفسه ، يقوى من هذا الظن أمران، أولهما وجوه الشبه العديدة بين المشروعين ، وثانيهما أن الشيخ محمد عبده كان من كتاب الأهرام منذ سنوات صدوره الأولى ومنذ أن كان مجاورا بالجامع العتيد !

اعتمد المشروع الذى قدمته الأهرام لتحديث الازهر على ثلاثة محاور رئيسية ..

١) تقرير تدريس العلوم الرياضية والطبيعية والجغرافيا والتاريخ "وغير ذلك من المعارف المستحدثة وأننا لا نقصد بالرياضيات والطبيعيات رياضيات وطبيعيات أرسطو وأرشميدس وابن رشد وابن سينا وجغرافية هرمس وبطليموس فقط بل نقصدها على وجهها العام، أعنى يزاد عليها أبحاث العلماء المتأخرين ومذاهبهم وأقوالهم واستكشافات الباحثين الحاليين حتى يدخل الأزهر المعمور فى دور جديد يؤهله لإخراج فحول يبارون ويناظرون كبار العلماء الإفرنج فى جمعياتهم العلمية والأدبية " !

٢) ينتهز كاتب المقال فرصة أن الشيخ النواوى كان من مدرسى دار العلوم ويذكر كيف أنه قد نبغ من هؤلاء من تفتخر المدرسة المذكورة بإرسالهم الى مدارس أوربا بصفة مدرسين أو متعلمين لإكمال علومهم وباستخدام البعض فى مصالح الحكومة وهم "كالفرائد فى القلائد" . ويعرب عن أمله أن "نجد من الأزهر مدرسة تبارى وتنافس دار العلوم فتكون الفائدة أعم

والظهور أقوى" !

٣) يحض "المصرى المخلص للأمير والبلاد " على إدخال تدريس اللغات الأوربية الى الأزهر الزاهر ، ويذكّر بإقبال "محبى التحلى بالعلوم والآداب والمولعين بالتعليم من الملوك والأمراء على تعلم اللغتين اليونانية واللاتينية فى الأعصر الخالية "، ويشير الى ضرورة تعلم لغات الافرنج فى العصور الحديثة بعد ما أفرغ هؤلاء جهدهم " فى ترجمة كل الكتب العربية والفارسية وغيرها ومزجوها بمعارفهم وصاروا اليوم فى غنى عن هذه اللغات ".

عرف النصف الأول من عام ١٨٩٥ إتباع عباس الثانى لشكل من سياسة الإغراء لعلماء الأزهر ، وكانت وسيلته لذلك "كساوى التشريفة" ، فقد تعددت أخبار إنعام الخديوى على هؤلاء بتلك الكساوى ، كان منها الانعام على الشيخ النوواى "بكسوة التشريفة الأولى" تبعه بعد ذلك بأسابيع قليلة الإنعام بكسوة التشريفة السنية على خمسة من أهم علماء الجامع الكبير . الروبى ، المنصورى ، صبرى ، رزق ، والمحلاوى .

شهد يونية من ذات العام ، وبعد أن ثبت عجز الشيخ الإنبابى عن الاستمرار فى آداء مهام منصبه ، الخطوة التالية بإقالة الرجل وتولية الشيخ حسونة النواوى محله ، وقد حرص سيد سراى عابدين على أن يبدو التغيير نابعا تماما من إرادته .

ففى أوائل الشهر وبعد أن راجت الأخبار عن "تأليف لجنة من العلماء لاختيار من يصلح لشياخة الأزهر" نفت دوائر عابدين هذا الخبر جملة وتفصيلا !

فى ٢٧ من ذلك الشهر نشرت الصحف المصرية ، بما فيه الأهرام ، الأوامر الثلاثة العالية بقبول استقالة الشيخ الإنبابى وتعيين الشيخ النواوى فى

مشيخة الأزهر المعمور ..

الأول موجه الى رئيس النظار وجاء فيه البلاغ بقبول التماس الشيخ الإنبابى بالإستقالة وتوجيه مسند المشيخة " إلى عهدة حضرة الأستاذ الشيخ حسونه النواوى الذى كان وكيل تلك المشيخة بالنسبة لما هو عليه من الصفات الحسنة التى تؤهله لذلك " ، والثانى موجه الى الشيخ الانبابى يبلغه فيه : "قبلنا التماس فضيلتكم وأقلناكم من مشيخة الجامع المشار اليه لحصولكم على الراحة من عناء الاشغال واعلموا حضرتكم انكم دائما حائزون على حسن رعايتنا وكمال توجهاتنا " والاخير للشيخ النواوى باسناد "مشيخة الجامع لعهدتكم وبقاء هيئة مجلس الإدارة به الصادر عنه أمرنا لرئاسة مجلس النظار لرؤية الاشغال معكم " !

خلال السنوات الأربع التالية كان عباس يراقب آداء الشيخ النواوى عن كثب، ويبدو أن الرجل ترك هامشا محدودا للتدخل فى شئون الأزهر ، فضلا عن أن جمعه بين منصب الشيخ والمفتى قد قوى من شأنه مما بدا فى معارضته لتعديل تأليف المحكمة الشرعية العليا فى مايو عام ١٨٩٩، ونجح فى دفع مجلس شورى القوانين على رفض المشروع على غير رغبة من الحكومة ، التى لم يعجبها موقفه .

فقد فوجئ المصريون صباح يوم ٢ يونية بخبر فصل الرجل من منصب الافتاء ومشيخة الأزهر، الأمر الذى احتجت عليه الأهرام واعتبرته انتقاما "من الرأى العام المصرى" ، وليس من الرجل ..

فى اليوم التالى عين الشيخ عبد الرحمن قطب النواوى محله، غير أنه لم يستمر فى منصبه سوى أيام قليلة ليخلفه فى المنصب الشيخ سليم البشرى، وشرع منذئذ فى التغيير الذى شارك فيه الشيخ محمد عبده الذى كان قد

عين مفتيا ، بعد أن تم الفصل بين المنصبين .

بدا هذا التغيير فى وضع برنامج جديد للتدريس فى الأزهر الزاهر "وهو البروجرام الذى وضعه فضيلة شيخ الجامع ولجنة العلماء الأعلام"، وتشكيل لجنة امتحان الطلاب فى الجامع من أكابر العلماء .

وكانت آخر لمسات الخديوى على الجامعة العتيدة افتتاح رواق جديد بالجامع فى ١٧ مارس عام ١٨٩٨ ، وكان رواقا غير عادى ، فبينما تسمت الأروقة من قبل بأسماء الجماعات التى تقطنها من خارج مصر أو داخلها ، فقد تسمى الجديد بالرواق العباسى نسبة الى الخديوى نفسه مما أصبح رمزاً لنجاح عابدين فى التدخل ، وكان التدخل الاخير قبل أن ينتهى القرن .



حادثة كبيرة جرت داخل أسوار "الأزهر المعمور" خلال عام ١٨٩٦ كشفت عما أصاب دوره الأممى من تغيير .. الحادثة جرت فى رواق الشوام ونشرت الأهرام أخبارها بدءا من يوم ٣ يونية ..

الحادثة كما جاءت فى تقرير شيخ الأزهر أنه جاءه فى صباح اليوم السابق أن شخصا من رواق الشوام "حصلت له إصابة ليلا وأخبر أحد الطلبة أنه لا يمكنه الخروج الى المستشفى فإنه كل من ذهب اليه يموت" ، تبع ذلك أن حضر طبيب وطلب نقل المصاب الى المستشفى "امتنع أهل الرواق من ذلك وهددوه فالحكيم أرسل الخبر للقسم فحضر وطلبنا نقل المصاب فهاج علينا المجاورون فصرنا نعاملهم بالملاطفة فلم يمتثلوا وصاروا يقولون لنا اننا لا نمكنكم من أخذه ولو متنا وصاروا يصفقون علينا وحالتهم حالة هيجان عظيم فالتزمنا أن نرسل للحكمدارية ".

فى تلك الأثناء حضر بعض الشوام الى باب محل إدارة الجامع "لأجل تهديدنا ولعلمنا من سوابق حوادث الجامع الأزهر ما يحصل عند هيجانهم من الإهانة وعدم التوقير " ، فقد لجأ الشيخ الى الملاطفة .

ننتقل بعد ذلك الى شهادة وكيل المحافظة الذى ذكر أنه بعد الوصول الى الجامع وجد الأبواب مقفلة، مما دفعه الى فرض الحصار على الطلاب، غير أن هؤلاء بدأوا فى إلقاء الأحجار من الشبابيك بوفرة " فما وجدنا طريقة للحسم سوى استعمال القوة والضرب بالسلاح ولكن بكل ترو حتى يعرف مثل هؤلاء سطوة الحكومة ولا يقتدى بهم غيرهم إذ بعد ضرب البوليس والمحافظ واستمرار التهديد بقذف الأحجار لا يصح استمرار اللين لأنه يكون بهيئة ضعف نتيجته تكون مضرة جدا بالأمن العمومى" !

استطرد الرجل فى شهادته متتبعا تصاعد الأحداث حتى وصلت الى ضرب الرصاص " ولكنهم لم يزدادوا إلا عنادا ، وقد أطلقت العساكر الرصاص من خارج الباب فنفذ منه وأصاب البعض وعليه أمكن فتح الباب والدخول وتشتيت شمل المتعصبين .. وقد أصيب من الرصاص خمسة مات أحدهم فى الحال وجميعهم أرسلوا الى الاسبتالية بالنقالات وكذلك المصاب الأصلى بالكوليرا وجد ميتا فى محله وأرسل للإسبتالية أيضا " ، وإلى هنا تنتهى الحادثة ، وتبدأ قصة علاقة الأزهر بالمبعوثين .

بعد أسبوع صدر قرار مجلس النظار فى القضية ، ونشرته الجريدة الرسمية ونقلته الأهرام عنها .. كان مما جاء فيه :

أولا : تستمر النيابة فى مباشرة الإجراءات القانونية لمحاكمة الطلبة الذين ثبت من التحقيق أنهم أثاروا الفتن وأهانوا مأمورى الحكومة وعددهم ١٤ طالبا كلهم من رواق الشوام .

ثانيا : أن باقى الطلبة من رواق الشوام وهم الذين لا يزالون مسجونين بالحوض المرصود (يصير إرجاعهم الى أوطانهم) بمعرفة الحكومة، حيث أنهم

قد اشتركوا فى هذا التجمهر والتمرد .

ثالثا : لأجل استتباب الأمن والنظام فى سائر أروقة الجامع (يقفل رواق الشوام سنة كاملة من ٦ يونية) حتى تكون العبرة راسخة فى أذهان الطلبة جميعا !

فى يوم ١٢ يونية صدر الحكم على خمسة ممن قدموا للمحاكمة أمام محكمة السيدة زينب بالسجن سنتين ونصف وعلى سبعة تسعة أشهر وبراءة إثنين ، وقد علقت الأهرام على الحكم بأن "المحكمة لم تستعمل فيه الشفقة ولذلك اعتبره الجميع شديدا"!

الأشد من الحكم الذى صدر فى حق أبناء رواق الشوام كان الحكم على دور الأزهر فى العالم الإسلامى ، فلعله من المرات القليلة جدا فى تاريخ الجامعة العتيدة التى تقوم خلالها السلطة المركزية بتعطيل دور الجامع المعمور فى هذا العالم ، حتى لو كان تعطيلا موقوتا !

ويقينا فإن هذا الإجراء قد أزعج كثيرا الحادبين على هذا الدور مما عبرت عنه الأهرام فى الإلتماسات العديدة التى نشرتها تطالب الخديو "بصدور عفوه الكريم عن الذين نفوا من طلبة العلم بالأزهر ليفتح ثانية رواق الشوام الذى أقفل ولا نرتاب أن سموه أيده الله سيتفضل بإجابته فى الوقت المناسب لما طبع عليه من الرحمة السامية " !

فى ٨ ديسمبر بشرت الصحيفة قراءها " بالعفو الكريم الذى تفضل به الجناب الخديوى عن المحكوم عليهم من طلبة الأزهر الشوام مما أحدث سرورا عاما عند القوم ووسع نطاق رجائهم بأن سموه لا يلبث أن يأمر باستئناف الدروس فى رواق الشوام" ، ومع أن ذلك قد حدث فعلا بعد العام المحدد إلا أنه تبقى دلالة الحادثة على ما أصاب دور الجامع المعمور فى العالم الإسلامى من جراء التطورات الجديدة .

٣٢

بوابة المجهول



البرنس عباس ولى العهد
يرأس الجمعية الجغرافية
والوزراء فى شرف عضويتها

الأهرام :

خرائط الجمعية تحول المجهول الى معلوم !

بوابة المجهول !

في الكلمة التى ألقاها جورج شيفنفورت Scheinfurth الجغرافى الألمانى الشهير وأول رئيس للجمعية الجغرافية الخديوية بمناسبة تأسيس هذه الجمعية فى ١٩ مايو ١٨٧٥ جاء قوله : "تملك الجمعية الجغرافية فى القاهرة كل المزايا التى تقدمها بلد وثيق الصلة بالحضارة الأوربية من جانب ولصيق بتلك الأراضى الغامضة فى أواسط افريقيا من جانب آخر ، نحن هنا على بوابة المجهول

! "We are here at the gateway of the unknown

وبهذا الفهم ، ومنذ ذلك التاريخ الذى سبق صدور الأهرام بعام واحد، عرفت مصر جملة من المؤسسات الثقافية نشأت فى أساسها كمفردة من مفردات منظومة التحديث التى عرفتها منذ عصر محمد على ، أسهم الأوروبيون فيها فى البداية إسهاما ملحوظا ، ثم مع مرور الوقت تمت بمبادرات مصرية وأصبحت جزءا لا يتجزأ من المناخ الثقافى فى مصر المحروسة.

ولأن مثل هذه المؤسسات لا تنشأ من فراغ ، ولا تعيش على الأجانب مهما كان قدر مساهمتهم فيها ، فانه لابد من علامات على الطريق الى

بوابة المجهول ، يمكن ان نرصد منها علامتين على الأقل ..

* المجمع العلمى Institut d, Egypte الذى كانت قد أقامته الحملة الفرنسية مع وصولها عام ١٧٩٨ ، كان العلامة الاولى .

حدد نابليون أهداف هذا المجمع فى تقدم العلوم والمعارف فى مصر ، ودراسة المسائل والأبحاث الطبيعية والصناعية والتاريخية الخاصة بمصر ونشر هذه الابحاث ، وأخيرا إبداء رأيه للحكومة فى المسائل التى تطلب مشورته بشأنها .

وقد احتل المجمع العلمى قصرين من قصور أمراء المماليك فى الناصرية وضم أربعة اقسام ، للرياضيات والطبيعيات والاقتصاد السياسى والآداب والفنون بلغ عدد علمائها ستة وثلاثين عضوا .

ومع أن المجمع قد أغلق مع رحيل الفرنسيين عام ١٨٠١ ، غير انه لم يكن إغلاقا نهائيا لأنه كان قد ترك بصمة واضحة فى نفوس المصريين ، وقبل ذلك فى عقولهم .

عبر عن ذلك الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، المؤرخ المصرى الشهير الذى عاين الحملة وعايش مؤسساتها فى زياراته المتعددة للمجمع والتى علق على إحداها بقوله أن لهم فى العلوم " أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا تسعها عقول أمثالنا " ! ، وكانت البداية للاحساس بأن هناك عالما مجهولا يتوجب اكتشافه ، وهو ما نرصده فى العلامة الثانية .

* تتبدى هذه العلامة بعد ربع قرن من رحيل الفرنسيين ، فى عام ١٨٢٦ حين خرج الشيخ رفاعة الطهطاوى فى بعثته الشهيرة الى فرنسا وكتب عنها كتابه المعروف "تخليص الابريز فى تلخيص باريز" الذى خصص جانبا منه

للمجمع العلمى الفرنسى الذى أسماه "أكدمة العلوم السلطانية ، وأهلها منقسمون أحد عشر قسماً ، لكل قسم منها فرع مخصوص" ، وخصص جانبا آخر للجمعية وهى "معدة لتحسين وتكميل علم الجغرافيا ، فهى تقوى الناس على السفر الى البلاد المجهولة الأحوال .. وبالجملة فهذه الجمعية هى التى تخدم سائر ما يتعلق بالجغرافيا ، كطبع الخرطات ونحوها" .

وعلى ضوء هاتين العلامتين لا نجد ثمة غرابة فى عودة المجمع العلمى عام ١٨٥٩ وتأسيس الجمعية الجغرافية فى عصر اسماعيل فى منتصف السبعينات، مما شكل مرحلة هامة بعد ذلك من مراحل الوصول الى بوابة المجهول ، وهى مرحلة عايشها الأهرام وروى لنا الكثير من أخبارها ..



* نالت " الجمعية الجغرافية الخديوية" النصيب الأكبر من اهتمام الأهرام، وفى تقديرنا انه كان وراء ذلك جملة من الأسباب ..

من بينها تلك الرعاية التى حظيت بها الجمعية من قصر عابدين حتى أن رئيسها استمر أحد اعضاء الأسرة الخديوية ، وغالبا ما كان ولى العهد فيما يكشف عنه هذان الخبران المتتاليان ..

الخبر الأول فى الأهرام الصادر يوم ٢٦ مارس عام ١٨٨٩ ، وجاء فيه "صدر الامر العالى بتعيين صاحب السمو البرنس عباس بك ولى العهد رئيسا للمجمع الجغرافى المصرى فكان أمرا نقابله ببالغ الشكر والامتنان لسمو خديوينا المعظم" .

أعقبه بأقل من عشرة أيام الخبر التالى "فى التاسع والعشرين من مارس الماضى عقدت الجمعية الجغرافية المصرية جلستها الاعتيادية، فقام سعادة

أباتا باشا وبلغ الأعضاء الامر العالى الذى أصدره الجناب الخديوى المعظم بتعيين دولتلو البرنس عباس بك رئيسا للجمعية وقال أن هذا دليل لما للحضرة الخديوية الفخيمة من حسن الاهتمام بأشغال الجمعية فكان لذلك وقع حسن وتأثير عظيم لدى أعضاء الجمعية " .

من بينها ثانيا، تلك الصلة الدولية بين الجمعية وسائر الجمعيات العالمية، الأمر الذى يشير اليه الكتاب الوارد من جمعية باريس تطلب من "سمو الخديوى المعظم أن يأذن لصاحب الدولة البرنس عباس بك أن يكون أحد رؤساء الشرف فيها مع سائر الرؤساء من هذا القبيل وهم أصحاب الجلالة امبراطور البرازيل وملوك بلجيكا والبرتغال ورومانيا والغراندوق قسطنطين الروسى وولى عهد الدانمراك وغيرهم من الأمراء العظام " .

من بينها ثالثا، المكانة المرموقة التى كان يحظى بها أغلب أعضاء الجمعية فيما سجله عدد مجلتها الصادر فى أبريل عام ١٨٨١ ، وقد جاء فيه أنه من بين ١٤٢ هم مجموع أعضائها أمير ، ستة وزراء سابقين وحاليين ومثلهم من رجال السلك الديبلوماسى ، ثلاثة مكتشفين ، ثمانية وعشرين من كبار الموظفين ، ثلاثة وعشرين من اصحاب المهن الحرة ، تسعة عشر من رجال الأعمال ، ستة عشر أستاذا ، وأخيرا خمسة عشر من الضباط .

أما مظاهر ما حظيت به الجمعية الجغرافية من اهتمام من الأهرام ، ومن غيره من صحف العصر ، فقد تنوعت ..

كان الإجتماع السنوى للجمعية مناسبة تحتل أخبارها مكانة هامة فى الصحافة نقدم هنا بعض نماذجها..

عن اجتماع ٢٩ مايو عام ١٨٨٥ قالت الأهرام : "عقدت الجمعية الجغرافية الخديوية يوم الجمعة الفائت جلستها الأخيرة من هذا الفصل فى

إحدى قاعات المحافظة بمصر وحضرها كثيرون من الأعيان ، وقد تلا فيها كاتب سر الجمعية لما من أعمالها .. ثم أبّن سعادتلو فرانس باشا الرحالة الألمانى الدكتور ناشيتفال .. ثم قرأ سعادتلو أباتا باشا شرحا عن بلاد غلاس على نحو ما بسطه الرحالة بيانكى ثم ارفضت الجلسة " .

عن موسم ١٨٨٩ تتنوع تغطية الأهرام .. فى ٢٢ مايو توزع الجمعية "رقاعا تدعو فيه اعضائها ومن يلوذ بهم من السادة والسيدات الى حضور اجتماعها القادم لأجل سماع خطبة فى نتائج رحلة الدكتور جوفك العلمية .. وأخرى فى الاستعمار الروسى فى أواسط آسيا .. وأخرى فى الشلال بقلم سعادتلو أبات باشا ، وأخرى فى الاكتشافات الجغرافية بقلم كاتب أسرار الجمعية " .

موسم ١٨٩١ يسجل الاهرام منه ما جرى فى جلسة الجمعية المنعقدة يوم ٣٠ يناير فى قاعة المجالس المختلطة " ألقى فيها الكولونيل ويلز من مدرسة كنتوكى العليا خطبة فى أفريقيا وحالتها الحاضرة .. ثم تلاه حضرة أحمد أفندى شفيق فتمم خطبته فى الاسترقاق من حيث الدين الاسلامى ثم عزتلو بانولا بك فألقى خطبة موضوعها شوارع ومحاجر مصر القديمة " .

أخيرا، فإن أخبار الأهرام تكشف أن الجمعية الجغرافية الخديوية كانت تصدر نشرة شهرية ، أو "نبذة" حسب توصيف الجريدة تتضمن أعمالها وأهم أخبار الكشوف الجغرافية ، وكثيرا ما كان يرفق بها الخرائط الدقيقة مما كان محل تقريظ دائم من القائمين على تحرير الصحيفة ، حيث كانوا يرونه عبورا لبوابة المجهول الذى يتحول من خلال ذلك الى معلوم !

* المجمع العلمى احتل المكانة الثانية من اهتمام الأهرام ، وتبدو هنا أكثر من ملاحظة حول هذا المجمع ..

ملاحظة متعلقة بالاسم، فأحيانا كان الأهرام يسميه الجمعية العلمية المصرية، وكان يسميه أحيانا أخرى المجمع العلمي المصري ، ويلاحظ هنا أنه أضاف إسم المصري ، ولم يكن موجودا أيام نابليون .

ملاحظة أخرى، تتمثل في عناية ظاهرة أعارتها الجهات الرسمية لهذا المجمع بدت في تسجيل أخباره في الجريدة الرسمية ، سواء كانت هذه الأخبار متعلقة بميزانيته السنوية أو متصلة بمحاضر جلساته ، الأمر الذي تم تبينه من أن الأهرام كانت تعترف أنها تنقل أخبار تلك الجلسات عن الوقائع المصرية.

ملاحظة ثالثة، تكشفها تلك المحاضر وهي أن الغالبية العظمى من أعضاء هذا المجمع كانوا من الأوربيين خصوصا من الفرنسيين سواء العاملين في الحكومة المصرية أو من رجال الجالية في المحروسة .. فيجيري ، فيتلر بك ، برونت ، بيوت ليون هنريوت ، كونيار .

وتتبدى هذه الحقيقة أكثر، من حث الأهرام "الأبناء العرب على الحضور لاجتناء فوائد تلك الاجتماعات " في عددها الصادر يوم ٤ نوفمبر عام ١٨٩١.

ولأن للفرنسيين وجود قديم في نظارة الأشغال منذ أن تولاها أول وزير فرنسي في عصر إسماعيل .. المسيو دوبلينير ، فإن هذا المجمع كان يعقد اجتماعاته في تلك الوزارة ، ثم ان كثيرا من المباحث التي كانت تلقى كان لها ثمة صلة بأعمالها .

يخص الأهرام من بين اصحاب تلك المباحثات المسيو برونت Prompt الفرنسي في الأشغال .. العدد الصادر في ٩ فبراير عام ١٨٩١ يشير الى مشروعه الذي قدمه للمجمع لزيادة مساحة الأطيان وترك الزراعة الشتوية

واحتلال السودان بالوسائط السلمية ، وفى العدد الصادر فى ٢٣ يناير بعد عامين يقدم مشروعا آخر عن بناء حوض ماء فى كلابشة ومد فرع حديدى الى الجنوب ، ومن المعلوم أن أحد مشاريع هذا المهندس هى التى دفعت الحكومة الفرنسية الى إرسال حملة الى أعالى النيل عام ١٨٩٨ والتى أدت الى الصدام السياسى المشهور بين حكومتى لندن وباريس والذى كاد يتحول الى صدام عسكرى هو المعروف بحادثة فاشودة .

وقد تنوعت مباحث المجمع العلمي المصرى على نحو لافت للنظر، وتقدم الجلسة التى قدمت الأهرام وقائعها فى العدد الصادر يوم ١٥ ديسمبر عام ١٨٨٧ النموذج على ذلك ، فقد ألقيت فى هذه الجلسة ثلاثة بحوث .. أحدها عن العملة التى سكها المهديون فى الخرطوم ، والآخر عن حمى الدنج، والثالث عن أنواع الجميز .. ثمار حمراء مسطحة هى الجمبرباط وثمار صفراء مستطيلة هى الجميزنختن !

* الجمعية الطبية المصرية احتلت المكانة الثالثة من اهتمامات الأهرام ، وأهم ما يلفت النظر فيها أنها كانت تتشكل بالأساس من الأطباء المصريين، فلم نعثر فى جملة الأخبار التى نشرتها الصحيفة عنها إسم أجنبى واحد .. حسن باشا محمود ، محمود بك مصطفى ، إبراهيم بك نجيب ، سالم باشا سالم، إبراهيم بك مصطفى ، حسن بك رفقى ، وأسماء أخرى .

يلاحظ أيضا أنه كان للجمعية مقر دائم فى درب الجماميز وأن هدفا أساسيا من أهدافها ، فضلا عن ترقية المهنة من خلال إلقاء البحوث كان "البحث عن الأسباب الداعية لعدم إنزال الأطباء فى المنزلة التى يستحقونها فى الهيئة الاجتماعية مع أنه "الاستاذ والخادم المرهب والمفرح المؤلم الشافى من الألم المغضب والمعزى المطلع على أسرار الجميع " !

أما عن البحوث التى كانت تلقى فى مقر هذه الجمعية من الأطباء فحدث ولا حرج .. العقد المصارينية ، حالة من السل آلت الى الشفاء ، معالجة الهيضة بطريقة كتلات ، خطر البترول ، الكشف الترشيحى القضائى ، الكشف الطبى الشرعى ، الفقر المنوى ، الدفتريا ، وغيرها ما أسمته الأهرام "متعلقات الصحة العامة والداخلية " !

تبقى ملاحظة أخيرة وهى أن الجمعية الطبية المصرية كثيرا ما خرجت من المجال النظرى الى المجال التطبيقى مثل تشكيل لجنة "للنظر والبحث فى الطريقة التى أبداها وامتحنها ابراهيم أفندى خليل فى معالجة الكلب " ، وتشكيل لجنة أخرى " للبحث فى المياه الموجودة فى جهة أبو السعود وهى مياه معدنية " ، ولجان أخرى لأغراض مماثلة .

والى جانب هذه الجمعيات العلمية الرئيسية، فإن قراءة الأهرام تكشف عن أنه قد سرت فى البلاد خلال أواخر القرن الماضى حمى تأسيس هذه الجمعيات، الأمر الذى تكشف معه الجريدة عن صفحة غير معروفة تماما فى تاريخ الفكر المصرى .

* * *

اواخر عام ١٨٨٧ نشرت الأهرام مجموعة من المقالات لطبيب مصرى كان يستكمل تعليمه فى باريس ، هو الدكتور اسكندر رزق الله ، جاءت تحت عنوان "العلم والمجامع العلمية" .

استهل الكاتب هذه المقالات بالتنويه بما أصبحت تحتله المجامع العلمية من أهمية "سواء كانت هذه المجامع دولية كمجمع فينا ومجمع واشنطون أو أهلية يحتفل لها سنويا كمجمع طولون بفرنسا وفيسبادن بألمانيا ومنشستر

ببريطانيا حتى صارت الجامعة الشاملة والملقى العام لعلماء الأنصار " ، وينهيها بحث المصريين على المبادرة بإنشاء مثل هذه المجامع وفى شتى صنوف المعرفة .

بيد أن هذه الدعوة العامة لا تلبث أن تتحول الى دعوة محددة من جانب مدير الأهرام فى هذه المرة الذى كتب مقالا طويلا فى عدد الجريدة الصادر يوم ٢٩ أبريل عام ١٨٩١.

تبدأ الدعوة بعلامة استعجاب أو فيما جاء من قول " إذا أحصينا الجمعيات بيننا وبحثنا عن الشارعين فى تأليفها نراهم جميعا من النزلاء الأوربيين ما عدا الجمعية الطائفية الخيرية وهى مسألة نستغربها كل الاستغراب" !

أما أهم أسباب الاستغراب فى رأى بشارة تقلا فلأن "الوطنيين يفوقون الأجانب عددا فضلا عن أنهم أيسر حالا منهم بوجه الاجمال مما يمكنهم من القيام بتأليف جمعيات أدبية هم أحوج اليها من غيرهم " .

يفند بعد ذلك مدير الأهرام الحجج التى يتذرع بها البعض لعدم المبادرة بإنشاء مثل هذه الجمعيات ، فإذا قيل أن رابطة الألفة غير موجودة مع أنها ضرورية لمثل هذه المشروعات المفيدة، قلنا أن هذه الروابط يجب أن تكون متوافرة فى الوطنيين لاتفاقهم فى المشارب واللغة والعوائد وما شاكل ذلك فضلا عن أنها لا تنشأ إلا إذا وجد من يحرك إليها " .

ويختم الرجل مقاله الطويل بالإعراب عن أمله أن يتضافر الشباب الوطنيون " ويتحدوا قلبا وقالبا على إنشاء الجمعيات وأنهم إذا قاموا بنشاط واهتمام الى تتميم هذه الأمنية لا يكون شك فى نجاحهم ويخدمون

الوطن والشعب أحسن خدمة " .

وتشير متابعة الأهرام بعد ذلك الى أن الدعوة قد لقيت استجابة بدت فى الأخبار المتتالية لجمعيات عديدة نشأت خلال تلك السنوات قاربت من العشرة..

"جمعية المعارف الأدبية" والتى جاء خبر عنها بمناسبة إقامتها لحفل فى "تياترو الأزبكية .. وتكرم المطرب الشهير عبده أفندى الحامولى بأن يشنف أسماع الحاضرين فى ابتداء الرواية وختامها " .

"جمعية الشبان الاقتصادية " وقد تشكلت فى الاسكندرية ، وجاء الخبر عنها أيضا بمناسبة "ليلة غناء يخصص جانب من دخلها لأجزاخانة الجمعية والجانب الآخر للفقراء من جميع الطوائف والملل" !

الاسكندرية أيضا عرفت تشكيل بعض أدباء الثغر لجمعية أدبية علمية "تلتئم كل اسبوع لإلقاء الخطب والمساجلات الأدبية المفيدة .. وهذا العمل الأدبى تكثر فوائده ولا سيما وأن القائمين بهذا المشروع الحميد لا ينظرون الى جنسية المتكلمين بالعربية أو مذهبهم " ، ولم تشر الأهرام الى الاسم الذى اختاره هؤلاء لجمعيتهم وذلك فى الخبر الذى جاء عنها فى العدد الصادر يوم ٢٩ مارس عام ١٨٩٤.

"جمعية روضة الآداب المنصورية " شدت اهتماما أكبر، فيما بدا فى التقرير الطويل الذى كتبه عنها مراسل الجريدة فى عاصمة الدقهلية أنها "تقدمت تقدما سريعا ونرى الأهالى على اختلاف أجناسهم قد أخذوا بناصر تلك الجمعية الجديرة بالمساعدة وذلك ليخلد لها الذكر الحسن فى تاريخ العمران" !

وتشير أخبار مكاتب طنطا أن نشاط تلك الجمعية قد امتد لعاصمة الغربية "وأن عموم الأهالى منشرحون من هذا المشروع " .

"جمعية غرة الصباح" التى تألفت فى بركة السبع فى نوفمبر عام ١٨٩١ جاء أول خبر عن تأليفها من أعيان البندر وأدبائه " وعقدت الى الآن جلستين من جلساتها فكانت مواضيعها من خيرة المواضيع فنحث أهل الأدب والعلم على الانضمام اليها نشراً لهذه المبادئ الأدبية فى بلادنا العربية" .

خبر آخر بعد نحو شهر بعقد جلسة للجمعية اهتم نائب رئيسها فيها بالتأكيد على أن مقاصدها منحصرة فى أبحاثها فى العلوم والآداب ، وثالث عن فرع الجمعية فى بنها عقدت اجتماعا " حضره كثيرون من مصر وقام رئيسها بحض الجميع على إتباع هذه الخطة واقتباس العلوم وختمها بالدعاء للجناب العالى" !

فى الفيوم تشكلت جمعية أدبية بفضل "همة كثيرين من الشبان تعقد مرة أو مرتين فى الأسبوع فى مدار ليالى الشتاء الطويل بالبحث عن مواد العلم وأنواعه فتفيد كثيرين من الشبان الذين ينهمكون فى قضاء لياليهم فيما لا فائدة منه فى محلات الملاهى والمسكرات " !

"جمعية العلم الشرقى " والتى تأسست عام ١٨٩٠ وقد برزت أهميتها من خلال كتاب "المنتخبات العلمية والأدبية " الذى كانت تصدره سنويا متضمنا أهم "الخطب والمباحث التى أوردها حضرات الأدباء أعضاء هذه الجمعية" .

وقد سرت عدوى تأسيس هذه الجمعيات الى الصحف حتى أن جريدة فرنسية هى "السكارابه" ، وكانت تصدر بالاسكندرية ، قد أسست جمعية " تجتهد فى خدمة العلم والأدب" ، وهى عدوى تحولت بعد ذلك الى مؤسسات صنعت هذا المناخ الذى أعطى لمصر هذا الوضع الخاص باعتبارها رائدة الثقافة التحديثية فى العالم العربى، وأولى الدول التى اقتحمت بوابة المجهول الى عالم العقل الفسيح !

المحتويات

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
١٤٢٢٠/ ١٩٩٩

الترقيم الدولى
I. S.. B. N
977 - 13 - 0295 - 7

مطابع الأهرام بكورنيش النيل



مركز تاريخ الأهرام

العدد ٤٩٥٤

SELIM TAKLA FONDATEUR

الأهرام

AL-AHRAM

LES PYRAMIDES

رسائل داخلية

الصفحة الأولى من الأهـرام ٢٩ يونيو ١٨٩٤